د.جورج فريدمان

الأعوام المائة القادمة

استشراف للقرن الحادي والعشرين

نقله إلى العربية:

أ.د. منذر محمود محمد



الأعوامُ المائةُ القادمة:

استشرافٌ للقرنِ الحادي والعشرين

عنــوان الكتــاب : الأعوامُ المائةُ القادمة: (استشرافٌ للقرنِ الحادي والعشرين)

THE NEXT 100 YEARS
A FORECAST FOR THE 21ST CENTURY

تـــــــأليف : د. جورج فريدمان -George Friedman

نقله إلى العربية : أ.د. منذر محمود محمد

الناشـــــــر : دار الفــرقــد

الطبعــة الأولـــى : 2019م

التنفيذ والإشراف : دار الفرقد

الإخــراج الفــني : وفاء الساطي

تصـميم الغـلاف : 255 www.255studio.co

جميع الحقوق محفوظة

دار الفرقد

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ سورية

ص . ب : 34312

هاتف : (00963-11) 6618303 - 6660915

فاكس : (00963-11) 6660915

Email: info@daralfarqad.com
alfarqad70@gmail.com
www.daralfarqad.com

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه بكلّ طرق الطّبع
والتصوير والنّقل والتّرجمة إلا بإذنٍ خطّي من الناشر

د. جورج فريدمان

الأعوامُ المائةُ القادمة:

استشرافٌ للقرنِ الحادي والعشرين

نقله إلى العربية

أ.د. منذر محمود محمد

المحتويات

الإهداء

إلى ميريديث، ملهمتي ومعلمتي

إلى مَن ينظر إلى العالم بعين عقله،

وإلى العالم الذي يبرز بدوره هذا الجانب العقلاني فيه؛

فالعلاقة بين الطرفين متبادلة

جورج هيغل



رسالة المؤلف

ليست لديّ كرة بلورية. إلا أنني استخدم طريقةً حققت لي ما أبتغيه تماماً من فهمٍ للماضي واستشرافٍ للمستقبل، بالرغم من أنها تعاني من بعض الهنات. تتركز مهمتي على محاولة استكشاف نظامٍ يقبع تحت سطح الفوضى التي تعم التاريخ – واستشراف ما سوف يهيئ له ذلك النظام ويخطط له من أحداث ونزعات وتكنولوجيا. قد يبدو استشراف ما سوف يحدث خلال الأعوام المائة القادمة فعلاً غير ذي جدوى؛ لكنه، كما آمل أن تكتشفوا ذلك بأنفسكم، عملية ممكنة وعقلانية تماماً، وبالكاد يمكن اعتباره عملية غير عبثية. سوف يكون لي أحفاد في المستقبل غير البعيد، وبعضهم سوف يكون ما يزال على قيد الحياة بحلول القرن الثاني والعشرين. كل هذا يجعل ما أقوم به الآن حقيقياً جداً.

أحاول في هذا الكتاب استشعار حسٍّ مستقبليٍّ. ما من شك في أن العديد من التفصيلات التي سوف أذكرها قد تكون خاطئة. لكن الهدف يكمن في محاولة التعريف بتوجهات جيوسياسية وتكنولوجية وديموغرافية وثقافية وعسكرية بأوسع معانيها، وتحديد الأحداث الكبرى التي يمكن أن تقع حينها. سوف أكون سعيداً إذا استطعت شرحَ جوانبَ من الكيفية التي يتحرك بموجبها العالم اليوم، وكيف يمكن لهذه الآلية بدورها أن ترسم خارطة طريق كي تكون فاعلةً في المستقبل. سوف أكون سعيداً إذا توفر لأحفادي المبرر للقول بعد أن يقرؤوا كتابي هذا: "إنه ليس على هذه الدرجة من السوء".

الافتتاحية

مدخل إلى العصر الأمريكي

تخيّلوا أنكم كنتم على قيد الحياة عام 1900، وأنكم كنتم تسكنون في لندن التي كانت حينها عاصمةَ العالَم. كانت أوروبا تحكم نصف الكرة الأرضية الشرقي. كل ذلك الجزء من العالم تقريباً، كان محكوماً بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل إحدى العواصم الأوروبية. كانت أوروبا حينها تنعم بالسلام وتتمتع بازدهارٍ لم تعهدْ مثله في تاريخها. كان اعتماد الأوروبيين على بعضهم بعضاً بسبب التجارة والاستثمارات هائلاً لدرجةٍ دفعت بعقلائهم إلى الزعم بأن وقوع حرب جديدة أصبح مستحيل الحدوث – أو أنه إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن مثل هذه الحرب ستنتهي حكماً خلال أسابيع قليلة على بدايتها – لأن الأسواق المالية العالمية لا يمكن أن تتحمل مثل هذا التوتر. بدا المستقبل حينها محسوماً: أوروبا المزدهرة والتي تنعم بالسلام والأمن هي التي ستحكم العالم.

تخيّلوا أنفسكم الآن في صيف عام 1920. أوروبا تمزقت إلى أشلاء بعد حرب موجِعة. كانت القارة ممزقة الأوصال. بادتِ الإمبراطوريات النمساوية والهنغارية والروسية والألمانية والعثمانية وقُتِلت الملايين من البشر في حرب استعرَت لسنوات عدة. وضعت الحرب أوزارها فقط بعد أن تدخل الجيش الأمريكي المكوّن من مليون رجل – وهو الجيش الذي تدخّلَ بسرعة وانسحب كما تدخّلَ. سيطرت الشيوعية على روسيا، ولكن لم يكن واضحاً مدى قدرتها على البقاء والاستمرار. برزت دول على تخوم القوة الأوروبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كقوى عظمى. لكن شيئاً واحداً كان في حكم المؤكد، وهو أن معاهدة السلام التي تم فرضها على ألمانيا ضمنت أن هذه الأخيرة لن تبرز من جديد كقوة عظمى.

عودوا بذاكرتكم إلى صيف عام 1940. فألمانيا حينها لم تنهض مجدداً وحسب، لا بل غزت فرنسا واحتلتها واستولت على أوروبا. نجت الشيوعية من هذا الاحتلال وتحالف الاتحاد السوفييتي مع ألمانيا النازية. وحدها بريطانيا العظمى هي التي وقفت في وجه ألمانيا، وقد أجمع معظم العقلاء حينها أن الحرب قد وضعت أوزارها. ولو لم تكن هناك حقبة للرايخ سبق أن امتدت لألف عام، لكان من المؤكد أن مصير أوروبا قد تقرر لقرن كامل قادم؛ ولكانت ألمانيا بسطت سيطرتها على أوروبا وورثت إمبراطوريتها.

تخيّلوا الآن صيف عام 1960. فقد تعرضت ألمانيا إلى عملية تدمير هائل في الحرب العالمية الثانية وهزمت شر هزيمة بعد خمسة أعوام من تلك الحرب. تم احتلال أوروبا وتقسيمها مناصفة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. كانت الإمبراطوريات الأوروبية تتهاوى، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يتنافسان على إرث تلك الإمبراطوريات. أحاطت الولايات المتحدة الاتحاد السوفييتي بكتلة هائلة من الأسلحة النووية وكان بإمكانها الفتك به خلال ساعات. برزت الولايات المتحدة حينها كقوة عالمية عظمى. فقد بسطت سيطرتها على كافة المحيطات في الكرة الأرضية، وكان باستطاعتها من خلالها قدراتها النووية إملاء شروطها على كل دول العالم. أفضل ما كان الاتحاد السوفييتي يأمل في تحقيقه هو الإبقاء على الوضع كما هو – إلا إذا فكر السوفييت في غزو ألمانيا واحتلال أوروبا بأكملها. تلك كانت الحرب التي كان الجميع يخطط ويتهيأ لها. وكان في يدور في خَلَدِ الجميع حينها أن الصين الماوية التي كان يُنظَرُ إليها باعتبارها بؤرة للتعصب والتشدد، هي الخطر الآخر.

تخيّلوا الآن صيف عام 1980. الولايات المتحدة تعرضت لهزيمة نكراء في حرب الأعوام السبعة، ليس على يد الاتحاد السوفييتي بل على يد فيتنام الشيوعية. وجدت الأمة الأمريكية نفسها، ورآها العالم أجمع في حالٍ من التقهقر. فقد تم طردها من فيتنام، وبعد ذلك تم طردها شر طردٍ من إيران أيضاً حيث ما عاد بمقدورها التحكم بآبار النفط هناك، وقد بدا أن تلك الآبار قد أصبحت بعهدة الاتحاد السوفييتي. قامت الولايات المتحدة بإبرام حلف مع الصين

الماوية وذلك من أجل احتواء الاتحاد السوفييتي – فقد جرى لقاء ودي جمع رئيس الولايات المتحدة مع الزعيم الصيني في بيجين، العاصمة الصينية. ولقد بدا وكأن هذا الحلفُ أدى إلى احتواء الاتحاد السوفييتي القوي، والذي كانت قدراته تتعاظم باطّراد.

تخيّلوا الآن صيف عام 2000. لقد انهار الاتحاد السوفييتي بالكامل. الصين ما زالت شيوعية بالاسم فقط، لكنها تحولت إلى دولة رأسمالية في الواقع. تقدم حلف شمال الأطلسي، الناتو، باتجاه أوروبا الشرقية، وحتى إلى داخل الدول التي كانت ضمن حدود الاتحاد السوفييتي السابق. كان العالم مزدهراً وينعم بالسلام. وقد كان الجميع يعلم أن الاعتبارات الجيوسياسية أضحت ثانوية مقابل الاعتبارات الاقتصادية؛ أما المشكلات فكانت ذات طابع إقليمي محض، وكان من السهل احتواؤها مثل مشكلتيْ هاييتي أو كوسوفو.

وقعت بعد ذلك أحداث الحادي عشر من شهر أيلول، سبتمبر، 2011؛ حينما وقف العالم بأسره على رأسه مرة أخرى. عندما يتعلق الأمر بالمستقبل بمعنى من المعاني، فإن الشيء الوحيد المؤكد هو أن المنطق العام سوف لن يحظى بأية مصداقية. سوف لن تكون هناك دورة سحرية مدتها عشرون عاماً؛ ولن تكون هناك قوة على درجة من البساطة يمكن لها أن تتحكم بهذا النموذج. يتمثل الأمر بكل بساطة في أن ما يبدو على أنه يتسم بالديمومة والقدرة على السيطرة في أية لحظة من لحظات التاريخ يمكن له أن يفرض أي تغيير بسرعة تبعث على الدهشة. الحقب التاريخية تسود ثم تبيد. الشكل الذي يبدو عليه العالم الآن في مجال العلاقات الدولية، لن يكون كذلك البتة، بعد عشرين عاماً، أو حتى قبل ذلك. كان من الصعب تخيُّلُ سقوط الاتحاد السوفييتي، وهذا هو بالضبط ما نعنيه هنا. يعاني التحليل السياسي التقليدي من فشل ذريع في قدرته على تفعيل مخيلته؛ ذلك أنه يظن أن الغيومَ العابرةَ باقيةٌ في مكانها إلى الأبد، لأنه يعاني من عماءٍ بشأن التحولات القوية والبعيدة المدى التي تحدث في كافة أنحاء العالم.

لو كنا نعيش في بداية القرن العشرين، لكان من المستحيل علينا أن نستشرف الأحداث التي سبق لي أن أشرت إليها. إلا أن هناك أحداثاً كان من

الممكن التنبؤ بوقوعها، وهو ما تم بالفعل. لقد كان من الواضح على سبيل المثال، أن ألمانيا التي توحدت عام 1871، كانت قوة رئيسية تطمح إلى إعادة تعريف معايير النظامين الأوروبي والعالمي، إلا أنها كانت غير آمنة لأنها كانت محصورة بين فكي كماشة تمثلت حينها بكل من روسيا وفرنسا. هذا ما يفسر لماذا كانت معظم الصراعات التي وقعت في النصف الأول من القرن العشرين تتمحور حول موقع ألمانيا ودورها في أوروبا. وبالرغم من أن أحداً لم يكن بمقدوره التنبؤ بموعد أو مكان وقوع الحروب، إلا أن إمكانية وقوع تلك الحروب قد تم استشرافها من قبل العديد من الأوروبيين.

أما الجزء الأشد صعوبةً في هذه المعادلة، فقد تمثّلَ في عدم القدرة على استشراف الكم الهائل من الدمار الذي سوف ينجم عن تلك الحروب، والفشل في التنبؤ بأنه في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية، سوف تفقد أوروبا إمبراطوريتها. ولكن كان هناك من توقع خصوصاً بعد اختراع الديناميت، أن عواقب كارثية سوف تنجم عن هذه الحروب. ولو تزامن استشراف ما ستؤول إليه حال التكنولوجيا مع علم الجغرافيا السياسية Geopolitics، لكان من الممكن التنبؤ بتشظي أوروبا إلى كيانات عديدة. كان بحكم المؤكد بروز كل من روسيا والولايات المتحدة كقوتين عظميين في القرن العشرين. فقد تكهّن كل من أليكسس دو توكيفيل Alexsis de Tocqueville وفريدريك نيتشه ببروز هاتين الدولتين كقوتين عظميين. وهكذا فقد كان من الممكن ونحن نقف على أعتاب القرن العشرين، تكهُّنً وقوعِ أحداثه بالخطوط العريضة بمساعدة القليل من الحظ، وكذلك من خلال أخذ بعض الضوابط بعين الاعتبار.

بالوقوف على أعتاب القرن الحادي والعشرين، فإننا نحتاج إلى تحديد حدث مفصلي يَسِمُ هذا القرن. فبعد أن تمت عملية تنظيف شظايا أو مخلفات الإمبراطورية الأوروبية، إضافة إلى ما تبقّى من الاتحاد السوفييتي، لم تبقَ هناك سوى قوة وحيدة فقط تهيمن بسطوتها على المشهد الدولي برمّته. تلك القوة هي الولايات المتحدة الأمريكية. ما من شك في أن الولايات المتحدة تنشر الفوضى في مختلف أنحاء العالم في الوقت الراهن. إلا أن من المهم أيضاً، ألّا يتم الخلط بين

ذلك وبين الفوضى العابرة. فالولايات المتحدة هي أقوى دولة في العالم على الصعد الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وليس هناك من متحدٍّ حقيقي لهذه القوة. وكما كانت عليه الحال في مسألة الحرب الأمريكية الإسبانية، لن يكون بعد مائة عام من الآن من يتذكر إلا بالكاد، الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة والإسلامويين المتطرفين، بغض النظر عن العواطف السائدة الميالة إلى هذا الطرف أو ذاك، في ذلك الزمن.

شهدت الولايات المتحدة منذ اندلاع الحرب الأهلية فورة اقتصادية هائلة. فقد تحولت من بلد نامٍ هامشي إلى اقتصادٍ أكبرَ من اقتصادات الدول الأربع مجتمعةً. كما انتقلت على الصعيد العسكري من قوة يكاد لا يحسب لها حساباً، إلى قوة هيمنت ولا تزال على العالم. أما من الناحية السياسية، فإن الولايات المتحدة تحشر أنفها فعلياً في كل شيء، بقصدٍ أحياناً، وفي أحيان أخرى بسبب حضورها الطاغي على المسرح العالمي. سوف يتراءى لكم وأنتم تتصفحون هذا الكتاب أنه يسوِّق للمركزية الأمريكية، وأنه كُتِبَ من وجهة النظر الأمريكية. ربما كان ذلك صحيحاً، إلا أن نقطة الارتكاز لأطروحة هذا الكتاب هي أن العالم في حقيقة الأمر، يتمحور حول الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا لا يُعزى فقط إلى القوة الأمريكية، بل إلى التحول الأساسي الذي يتبدى في السلوك الدولي. لقد كانت أوروبا على امتداد الخمسمائة عام المنصرمة تعتبر محور النظام الدولي، وقد أسست إمبراطورياتها لنظام عالمي واحد ووحيد، وذلك للمرة الأولى في تاريخ البشرية. وكانت الطريق الرئيسية إلى أوروبا تمر عبر شمال المحيط الأطلسي. وكان فقط من يتمتع بالقدرة على السيطرة على شمال المحيط الأطلسي يستطيع أن يلِجَ إلى أوروبا، ومن خلالها، يستطيع الولوج إلى العالم بأسره. هكذا تم التحكم بمفاتيح جغرافية السياسة العالمية.

ثم، في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حدث شيء لافت. فلأول مرة في التاريخ، حدث توازنٌ بين التجارة عبر المحيط الهادي وبين التجارة عبر المحيط الأطلسي. ومع تحول أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى مجموعة من القوى الهامشية والثانوية، والتحول في أنماط التجارة الدولية، لم يعد شمال

الأطلسي المفتاح الوحيد لأي شيء. الآن، أية دولة تتحكم بكل من شمال الأطلسي والمحيط الهادي، تستطيع إن شاءت، التحكم بنظام التجارة العالمي؛ وبالتالي، بالاقتصاد العالمي. في القرن الحادي والعشرين، تستطيع الدولة المشاطئة لهذين المحيطين التمتع بمزايا هائلة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار كلفة بناء قوة بحرية، والكلفة الهائلة لنشرها في المياه الدولية، فإن القوة المسيطرة على هذين المحيطين ستكون اللاعب الأبرز في النظام العالمي لنفس السبب الذي جعل من بريطانيا القوة المسيطرة الأعظم في القرن التاسع عشر: فقد استوطنت البحر الذي كان عليها أن تسيطر عليه. بهذا المعنى يمكن القول إن أمريكا الشمالية حلت مكان أوروبا كمركز للثقل في العالم؛ وعليه، فإن من يتحكم بأمريكا الشمالية يضمن لنفسه تبوء موقع القوة العالمية المهيمنة؛ وهو ما ينطبق بكل تأكيد على الولايات المتحدة، أقله في القرن الحادي والعشرين.

إن القوة الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة المرافقة لموقعها الجغرافي المميز يجعل منها اللاعب المحوري في القرن الحادي والعشرين. إلا أن هذا لا يجعلها موضع محبة الآخرين بالتأكيد. على العكس من ذلك، فالقوة التي تتمتع بها تجعلها مصدر خوف. ولذا، فإن تاريخ القرن الحادي والعشرين، أو على الأقل، النصف الأول منه، سوف يتمحور حول نوعين متناقضين من الصراع. يتمثل الأول في قيام قوى ثانوية بتشكيل ائتلافات في محاولة منها لاحتواء هيمنة الولايات المتحدة؛ أما الثاني فيتمثل في قيام الولايات المتحدة بحركة استباقية لمنع تشكيل أي ائتلاف محتمل ضدها.

لو ألقينا نظرة على بداية القرن الحادي والعشرين، أي بزوغ فجر العصر الأمريكي (الذي أعقب العصر الأوروبي)، لرأينا أنه بدأ بمجموعة من الإسلامويين الذين سعوا إلى إحياء عصر الخلافة: أي الإمبراطورية الإسلامية العظمى التي امتدت يوماً ما، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي. وكان لا بد لهم بدايةً، في سبيل القيام بهذا المشروع من توجيه ضربة إلى الولايات المتحدة في محاولةٍ منهم جرَّ القوة الأعظم في العالم إلى خوض حرب معهم وكانوا

يهدفون من وراء ذلك إلى إبراز نقاط الضعف الأمريكية من أجل استنهاض انتفاضة إسلامية تحقق هدفهم المنشود. ردت الولايات المتحدة بغزو العالم الإسلامي. لكن هدفها من تلك الحرب لم يكن تحقيق انتصار. لم يكن حينها يُعرَفُ ماذا كانت تعنيه كلمة 'انتصار'. كان هدف تلك الحرب إحداث خلخلة في العالم الإسلامي وجعله ينقلب على بعضه بعضاً؛ وبهذه الطريقة، لن تكون هناك فرصة مطلقاً لاحتمال قيام إمبراطورية إسلامية.

لا تحتاج الولايات المتحدة إلى الانتصار في الحروب. ما تحتاجه بكل بساطة هو إغراق الآخرين في الفوضى بحيث لا يمكن لهم إعادة إنتاج ما يكفي من القوة بحيث تشكل تحدياً لها. سوف يشهد القرن الحادي والعشرون في أحد مستوياته سلسلة من المواجهات تخوضها قوى أقل شأناً وذلك في معرض محاولتها تشكيل ائتلاف يهدف إلى احتواء السلوك الأمريكي وعمليات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية الهادفة إلى التشويش عليها. سوف يشهد القرن الحادي والعشرون حروباً أكثر مما شهده القرن العشرون، إلا أن هذه الحروب سوف تكون أقل كارثية وذلك بسبب المتغيرات التكنولوجية وأيضاً بسبب طبيعة التحديات الجيوسياسية.

كما لاحظنا سابقاً، فإن التغيرات التي تؤدي إلى الحقبة القادمة ستكون مفاجئة إلى درجة الصدمة؛ ولن تكون الأعوام العشرون القادمة من القرن الحادي والعشرين استثناءً لذلك. فالحرب الدائرة بين الولايات المتحدة والإسلامويين هي في نهاياتها، أما الصراع التالي فهو قريب جداً منا. تعيد روسيا بناء فضاء نفوذها، ويشكل فضاء النفوذ هذا تحدياً لا مفر منه بالنسبة للولايات المتحدة. سوف يتحرك الروس غرباً باتجاه السهوب الشاسعة في شمال أوروبا. وفي الوقت الذي تعيد روسيا بناء قوتها، فإنها سوف ستكون في مواجهة مع حلف شمال الأطلسي، الناتو، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. أما ميدان تلك المواجهة فسيكون في دول البلطيق الثلاث: إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، إضافة إلى بولندا. ستكون هناك أيضاً عدة نقاط مواجهة في أوائل القرن الحادي والعشرين؛ لكن هذه الحرب الباردة الجديدة سوف تكون نقطة الوميض بعد انتهاء الحرب بين الولايات المتحدة والإسلامويين.

ليس أمام الروس سوى محاولة التأكيد من جديد على قوتهم ونفوذهم، كما أنه ليس أمام الولايات المتحدة سوى محاولة مقاومة هذا النفوذ. لكن روسيا لن يكون بإمكانها كسب هذه المواجهة مع الأمريكان. فمشكلاتها الداخلية المستعصية المتمثلة بالانخفاض الهائل في عدد سكانها وبنيتها التحتية المتهالكة سوف تجعل احتمالات بقائها على المدى الطويل كئيبة للغاية. كما أن الحرب الباردة الثانية التي ستكون أقل إثارة للخوف وأقل عالمية من الأولى، فإنها سوف تؤول إلى نفس ما آلت إليه الحرب الباردة الأولى، أي انهيار روسيا.

هناك كثيرون يتوقعون أن تكون الصين المتحدِّية التالية للولايات المتحدة، وليس روسيا. أنا لا أتفق مع هذا الرأي لثلاثة أسباب. السبب الأول: عندما تمعنون النظر في خريطة للصين، فإنكم ستكتشفون فوراً أنها في الحقيقة بلدٌ معزولة تماماً من الناحية الجغرافية. فهناك سيبيريا إلى الشمال منها، وجبال الهيمالايا والغابات والأدغال في الجنوب، إضافة إلى وجود الغالبية العظمى من سكانها في الجزء الشرقي من البلاد، وعليه، لن يكون بإمكان الصينيين التمدد إلى الخارج بسهولة. ثانياً: لم تكن الصين يوماً قوة بحرية ذات شأن عظيم وذلك على امتداد قرون من الزمن؛ وبالتالي، فإن بناء قوة بحرية يتطلب وقتاً طويلاً، ليس فقط لبناء أسطول بحري وحسب، بل لتهيئة طاقم بحّارة من ذوي الخبرة، ومدربين بشكل جيد. ثالثاً: هناك سبب أكثر وجاهة يدعو إلى عدم القلق بشأن الصين. فالصين دائماً ما كانت تعاني من عدم الاستقرار. فكلما فتحت حدودها للعالم الخارجي، أصبحت المنطقة الساحلية فيها مزدهرة، لكن الغالبية الساحقة من الصينيين في المناطق الداخلية تبقى تعاني من الفقر، ما يؤدي إلى حدوث توترات وصراعات وعدم استقرار. كما يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات اقتصادية ذات أبعاد سياسية، ما ينتج عنها غياب الكفاءة وتفشّي الفساد. هذه ليست المرة الأولى التي تنفتح الصين فيها على عالم التجارة الخارجية، ولن تكون المرة الأخيرة التي تتعرض فيها إلى خضّات وعدم استقرار نتيجة ذلك. كما أنها لن تكون المرة الأخيرة التي يظهر فيها شخص مثل ماو يحجب البلاد عن العالم الخارجي ويوزع الثروة أو الفقر على المواطنين بصورة عادلة، ويعيد دورة الحياة

فيها من جديد. هناك من يعتقد أن الميول في الأعوام الثلاثين المنصرمة ستستمر إلى أجل غير مسمى. أعتقد أن الدورة الصينية سوف تتوجه صوب حقبتها التالية التي لا مهرب منها في العقد القادم. إن الصين التي لا يمكن أن تشكل تحدياً للولايات المتحدة هي البلد التي سوف تحاول الولايات المتحدة تقديم الدعم لها كي تشكل ثقلاً موازياً للروس. فالدينامية الاقتصادية الصينية الحالية لن تحقق أي نجاح يذكر على المدى الطويل.

سوف تبرز قوى جديدة أخرى بحلول منتصف القرن، وهي بلدان لا يُنظَرُ إليها حالياً باعتبارها قوى عظمى، لكنني أتوقع لها أن تصبح أكثر قوة وثباتاً خلال العقود القليلة القادمة. هناك ثلاث دول على وجه الخصوص يمكن أن تكون مؤهلة لهذا الوضع. الأولى من بين هذه الدول هي اليابان؛ فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم والأكثر هشاشة كونها تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد المواد الخام، بما أنها لا تمتلك أياً منها داخل المحيط الياباني. وبما أن لليابان تاريخاً عسكرياً حافلاً، فإنها لن ترضى بأن تبقى قوة هامشية في منطقة المحيط الهادي كما هي الحال عليه الآن. إنها بكل بساطة غير قادرة أن تبقى على الهامش. إن المشكلات العميقة التي يعاني منها سكانها ونفورها من مسألة الهجرة على نطاق واسع سوف يفرض عليها البحث عن أيدي عاملة جديدة في بلدان أخرى. إن نقاط الضعف التي تعاني منها اليابان، والتي سبق لي التحدث عنها، والتي استطاع اليابانيون التعامل معها بصورة أفضل بكثير مما توقعت حتى هذه اللحظة، سوف تفرض عليهم في نهاية المطاف إحداث نقلة نوعية في سياساتهم.

هناك أيضاً تركيا التي تحتل حالياً المركز السابع عشر بين أقوى اقتصادات العالم. عندما نشأت الإمبراطورية الإسلامية الكبرى، كان الأتراك تاريخياً يشكلون العصب الأقوى فيها. انهار العثمانيون في نهاية الحرب العالمية الأولى، ما فتح المجال لنشوء تركيا الحديثة. لكن تركيا تعتبر اليوم منطقة استقرار وسط محيط يعج بالفوضى العارمة. فمنطقة البلقان ومنطقة القوقاز

إضافة إلى العالم العربي جنوباً هي مناطق غير مستقرة. وفي حين تتعاظم قوة تركيا، حيث إن اقتصادها وجيشها هما الأقوى على الإطلاق في المنطقة برمّتها، فإن نفوذها سوف يتعاظم أيضاً.

أخيراً، هناك بولندا. لم تكن بولندا قوة عظمى منذ القرن السادس عشر. لكنها كانت كذلك في الماضي، وأميل إلى الاعتقاد بأنها سوف تعود كما كانت. هناك عاملان سوف يجعلان من ذلك ممكناً. العامل الأول يتمثل في انحسار المد الألماني. إن اقتصاد ألمانيا كبير وهو ينمو باطراد؛ لكنه فقد ديناميته التي كان يتمتع بها على مدى قرنين من الزمن. إضافة إلى ذلك، سوف يتناقص عدد سكانها بصورة دراماتيكية خلال الأعوام الخمسين القادمة، ما سيؤثر سلباً على قوتها الاقتصادية. أما العامل الثاني فيتمثل في أنه في الوقت الذي يقوم الروس بالضغط على البولنديين من ناحية الشرق، فإن الألمان ليست لديهم الرغبة في خوض حرب ثالثة ضد الروس. أما الولايات المتحدة، فسوف تقف خلف بولندا من خلال الدعم الاقتصادي والتقني الهائل الذي ستقدمه لها. تؤدي الحروب، إذا لم تتسبب في تدمير بلدكم، إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي؛ وعليه ستصبح بولندا قوة رائدة ضمن ائتلافٍ مكوّنٍ من عدة دول تقف في مواجهة الروس.

سوف تواجه اليابان وتركيا وبولندا كلٌّ على حدة، الولايات المتحدة بثقة أكبر من السابق بعد السقوط الثاني للاتحاد السوفييتي. ستمثل هذه المواجهة حالة متفجرة. وكما سوف نلاحظ من خلال هذا الكتاب، فإن العلاقات بين هذه الدول الأربع سوف تؤثر إلى حدٍ بعيد في مجريات القرن الحادي والعشرين، ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى اندلاع الحرب العالمية التالية. سوف تُخاض هذه الحرب بطريقة تختلف كلياً عن كافة الحروب التي سبق خوضها في التاريخ، وذلك من خلال استخدام أسلحة تعتبر اليوم من عالم الخيال العلمي. ولكن كما أحاول أن أوضح هنا، فإن الصراع في هذا النصف من القرن الحادي والعشرين سوف ينبثق من القوى الدينامية التي ظهرت إلى الوجود في أوائل القرن الجديد.

سوف ينتج عن هذه الحرب تقدمٌ هائلٌ على الصعيد التكنولوجي، تماماً كما حدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وسيكون أحد مظاهر هذا التقدم في غاية الأهمية. سوف تبحث كافة الأطراف عن مصادرَ وصيغٍ جديدة للطاقة تكون بديلاً عن الهيدروكربونات لجملة من الأسباب الواضحة. تعتبر الطاقة الشمسية من الناحية النظرية المصدر الأكثر موثوقية على وجه الكرة الأرضية؛ إلا أن الطاقة الشمسية تتطلب أعداداً هائلة من اللواقط؛ وهذه اللواقط بدورها بحاجة إلى مساحات شاسعة على سطح الأرض، وتتسبب في الكثير من التأثيرات السلبية ناهيك عن كونها تخضع لمعايير تتعلق بمظاهر الفوضى الناجمة عن تعاقب الليل والنهار. لكن أثناء احتدام الحرب العالمية القادمة، سوف تتم ترجمة المفهومات التي تم تطويرها قبل وقوع هذه الحرب، والتي تنتمي إلى الجيل الكهربائي المتوضع في الفضاء، من نموذجها الأولى إلى واقع، وذلك من خلال توجيه حُزَم أشعتها باتجاه الأرض على شكل حزم ضوئية قصيرة الموجات. إن القدرة على إطلاق هذه الحُزَم بكل حرية من أعالي الفضاء يعني أن مصدر الطاقة الجديدة هذه سوف يتم تأمينه بنفس الطريقة التي قامت فيها الحكومة بدعم وتأمين خطوط الإنترنيت والسكك الحديدية. وسيؤدي هذا الفعل إلى إعطاء دفع هائل للنمو الاقتصادي.

لكن التأسيس لكل ما تقدم، سيمثل الواقع الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين؛ ألا وهو نهاية الانفجار السكاني. ستبدأ الدول المتقدمة صناعياً بحلول عام 2050، بالمعاناة من نقص دراماتيكي في عدد السكان. أما في عام 2100، فستشهد حتى أكثر الدول تخلفاً معدلات في الولادة تؤدي إلى حدوث استقرار في نمو السكان فيها. لقد بُنيَ النظام العالمي برمّته منذ عام 1750 على الأمل بحدوث زيادة في معدل النمو السكاني: فالعالم حينها كان بحاجة إلى عمال أكثر ومستهلكين أكثر وجنوداً أكثر؛ هذا ما كان العالم يسعى إلى حدوثه. أما في القرن الحادي والعشرين فلن تكون هذه المعادلة صالحة مطلقاً؛ إذ أن نظام الإنتاج برمّته سيكون عُرضة للتغير. وسيفرض هذا التغير على العالم الاعتماد أكثر فأكثر على التكنولوجيا؛ خصوصاً الروبوتات التي سوف

تكون بديلاً للعمالة البشرية، وكذلك على الأبحاث المكثفة في مجال علم الجينات (ليس بهدف إطالة أمد حياة البشر، بل من أجل جعلهم أكثر إنتاجاً).

ما هي النتيجة المباشِرة لتناقص عدد سكان الأرض؟ الصورة ببساطة هي أنه في النصف الأول من القرن، سيؤدي تناقص عدد السكان إلى نقص حاد في العمالة في الدول الصناعية المتقدمة. اليوم، ترى الدول المتقدمة صناعياً أن المشكلة تكمن في منع تدفق المهاجرين. ولكن في مرحلة لاحقة من النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، ستتمثل المشكلة في إقناعهم من أجل القدوم إلى هذه الدول. وستذهب هذه الدول إلى حد تقديم إغراءات مالية لهم للقدوم إليها؛ وستكون الولايات المتحدة من بين هذه الدول، وسوف تتنافس مع الآخرين من أجل إغراء المهاجرين الذين سيكونون بمثابة عمالة نادرة للقدوم إليها، وستفعل كل ما بوسعها من أجل إقناع المكسيكيين للقدوم إلى الولايات المتحدة؛ إنه تحوّلٌ يشكل مفارقة مدهشة، ولكنه تحول لا بد منه.

ستؤدي هذه التغيرات إلى آخر أزمة يشهدها القرن الحادي والعشرون. فالمكسيك هي الدولة الخامسة عشرة على قائمة الدول ذات الاقتصادات الأكبر في العالم. وفي الوقت الذي يتراجع الأوروبيون، فإن المكسيكيين شأنهم في ذلك شأن الأتراك، سوف يحرزون مراتب أكثر تقدماً على هذه القائمة؛ لدرجة أنهما في نهاية القرن الحادي والعشرين، سوف تصبحان من بين الدول الأكثر نفوذاً على الصعيد الاقتصادي في العالم. أثناء بدء موجات الهجرة الكبرى باتجاه الشمال، والتي سوف تكون مدعومة من الولايات المتحدة، سيتحول التوازن السكاني في المنطقة المقتَطَعَة من المكسيك، أي المنطقة التي استولت عليها الولايات المتحدة من المكسيك في القرن التاسع عشر، بصورة دراماتيكية إلى الحد الذي تصبح فيه غالبية سكانها من المكسيكيين.

سوف تعتبر الحكومة المكسيكية هذا الواقع الاجتماعي الجديد بمثابة رد تصحيحي على الهزائم التاريخية التي منيت بها من قبل الولايات المتحدة. أتوقع أنه بحلول عام 2080، سوف تحدث مواجهة خطيرة بين الولايات المتحدة والمكسيك التي تندفع بقوة وثبات باتجاه فرض نفسها كقوة اقتصادية عالمية. هذه المواجهة

ستكون لها عواقب غير واضحة المعالم بالنسبة للولايات المتحدة؛ وليس هناك من أفق يشير إلى أنها ستنتهي بحلول عام 2100.

الكثير مما ذكرته الآن قد لا يكون من السهل هضمه أو قبوله. ففكرة أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد مواجهة بين الولايات المتحدة والمكسيك ليس من السهل تخيلها في العام 2009، تماماً كصعوبة تقبل فكرة حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة وبين دولتين قويتين مثل تركيا وبولندا. ولكن لو عدنا إلى مستهل هذا الفصل، حينما وصفت كيف نظر العالم إلى فترات متقطعة من الفُسَح أو الهُدَن في القرن العشرين، فسوف ترون ما الذي كنت أعنيه: المنطق العام هو الظاهرة الوحيدة التي سوف تثبت بالتأكيد خطأها.

من الواضح أنه كلما كان الوصف محبباً أكثر، قلّتْ سوية مصداقيته. فمن المستحيل التكهن بتفصيلات دقيقة حول ما ستؤول إليه الحال في القرن الحادي والعشرين باستثناء حقيقة أنني سأكون حينها في عداد الأموات، ولن أكون قادراً على معرفة الأخطاء التي أكون قد ارتكبتها. لكن النقطة التي أود التأكيد عليها هي أنه من الممكن استشراف الخطوط العريضة لِما سوف يحدث، ومحاولة وضع تعريف ما، له، بغض النظر عن السوية التأملية أو الافتراضية لهذا التعريف. هذا ما يحاول هذا الكتاب أن يقوله.

استشرافُ الأعوام المائة القادمة

قبل أن أغوص في أية تفصيلات حول الحروب العالمية والمؤشرات السكانية أو التحولات التكنولوجية، من المهم أن أقوم بعرض المنهج الذي أنوي اتباعه في هذا الصدد؛ أي كيف أستطيع على وجه الدقة، أن أستشرف ما أقوم به. لكنني لا أنوي أن يأخذني أحد على محمل الجد فيما يخص الكيفية التي سوف تُخاض فيها الحرب حينها، أو فيما يخص مركزية القوة الأمريكية، أو حول احتمال قيام أية قوة أخرى في العالم بتحدي القوة الأمريكية، وكذلك حول احتمال قيام بعض الدول الأخرى — أو عدم قيامها — بتحدي تلك القوة. يتطلب ما ذكرته آنفاً بعضاً من التبرير. سوف تصيب فكرة قيام مواجهة أو حتى حرب أمريكية مكسيكية، حتى أكثر الناس حصافةً، بالدوار؛ لكنني أرغب في عرض المبررات والكيفية التي تتم فيها هذه التوكيدات.

تتلخص إحدى النقاط التي سبق لي ذكرها في أن العقلاء غير قادرين على توقع ما يمكن أن يحدث مستقبلاً. تحتاج مقولة اليساريين القديمة الجديدة الموسومة "كن عملياً، اطلبْ المستحيل" إلى تغيير؛ إذ يجب تحويلها من وجهة نظري إلى: "كن عملياً، توقّعْ المستحيل". هذه الفكرة هي في صميم المنهج الذي أتّبعه. ومن منظور آخر أكثر واقعية، فإن هذا يطلق عليه اسم "علم الجغرافيا السياسية".

الجغرافيا السياسية هي وصف رنّان لعبارة "العلاقات الدولية". إنها منهج تفكير يتعلق بالعالم ويتكهن بما سوف يحدث في هذا المضمار. يتحدث خبراء الاقتصاد عن اليد الخفية حيث تؤدي النشاطات المنبثقة من المصالح الشخصية والقصيرة المدى للناس إلى ما وصفه آدم سميث بعبارة "ثروة الأمم". تطبق الجغرافيا السياسية مفهوم اليد الخفية على سلوك الأمم والممثلين الدوليين

الآخرين. حتى لو لم يؤدِّ السعي لتحقيق المصالح الشخصية القصيرة المدى من قبل بعض الأمم وقادتها إلى تحقيق ثروة الأمم، فإنه يؤدي على الأقل، إلى سلوك مرتقَب؛ وبالتالي، إلى القدرة على استشراف شكل النظام الدولي المستقبلي.

يفترض كل من علم الاقتصاد والجغرافيا السياسية أن اللاعبين عقلاءُ ومنطقيون، بمعنى أنهم على الأقل، يعرفون أين تكمن مصالحهم الشخصية القصيرة المدى. إنهم يعلمون علم اليقين بصفتهم لاعبين عقلاء ومنطقيين، أن الواقع لا يوفر لهم سوى خيارات محدودة. كما يفترَضُ عموماً بأن كلاً من الأشخاص والدول يسعون جاهدين لتحقيق مصالحهم الشخصية، إن لم يكن بصورة مثالية، فليكن ذلك على الأقل، بصورة بعيدة عن العشوائية. تخيّلْ لعبة شطرنج. يبدو في الظاهر، أن كل لاعب أمامه عشرون احتمال لبدء اللعبة. ولكن في الحقيقة، ليس هناك سوى عدد محدود من الخيارات، لأن معظم تلك النقلات العشرين تعتبر خياراً سيئاً لأنها ستؤدي إلى هزيمة سريعة. وكلما كان وضعك أفضل على رقعة الشطرنج، كانت خياراتك أكثر وضوحاً، وكانت النقلات التي يمكن لك القيام بها أقل. وكلما كان اللاعب أكثر مهارة، كانت النقلات التي يجريها مرتقَبة أكثر – إلى أن يحين موعد تلك النقلة الذكية غير المتوقعة.

تتصرف الدول على نفس هذا المنوال. الملايين أو مئات الملايين من الناس الذين يشكلون دولة ما، يخضعون لقيود يمليها عليهم الواقع. فهم يستولدون قادة ما كان لهم أن يتبوؤوا موقع القيادة لو كانوا غير عقلانيين. فالارتقاء إلى موقع قيادة ملايين الناس فعلٌ لا يمكن للحمقى أن يقوموا به في أغلب الأحيان. يستوعب القادة مكونات القائمة التي تحتوي على النقلات التالية، ويقومون بوضعها موضع التطبيق؛ إن لم يكن بصورة مثالية، فعلى الأقل، بصورة جيدة جداً. قد يقوم أحد الأساتذة بنقلة غير متوقعة وباعثة على الدهشة، ولكن ناجحة؛ ولكن في معظم الأحيان، يكون فعل الحُكْم هو ببساطة وضع الخطوة التالية الضرورية والمنطقية موضع التنفيذ. عندما يشرف السياسيون على سياسة الدولة الخارجية، فإنهم يتصرفون بالطريقة ذاتها. إذا توفي أحد الزعماء، وتم

إبدالُهُ بآخر، فإن الخَلَفَ يظهر على الساحة، ويؤمَلُ منه في معظم الأحيان الاستمرار في متابعة ما كان سَلَفُه يقوم به.

أنا لا أجادل في هذا المقام أن القادة السياسيين هم بالضرورة، عباقرة أو مفكرين أو حتى سادة محترمين أو سيدات محترمات. القادة السياسيون ببساطة، أشخاص يعرفون كيف يكونون قادةً، وإلا ما كانوا ليظهروا بهذه الصفة. يميل الناس إلى التقليل من شأن قادتهم؛ وما من شك في أن القادة يقترفون أخطاء هنا وهناك. لكن عندما يتم التدقيق بعناية في الأخطاء التي يقترفونها فإن من النادر أن تكون تلك الأخطاء غبية. هذه الأخطاء في الغالب، هي من ذلك النوع الذي تفرضه الظروف عليهم. جميعنا يتمنى أن يقتنع بأننا أو مرشحنا المفضل لا يمكن لنا أو له الوقوع في أخطاء غبية. نادراً ما يكون هذا صحيحاً. لذا فإن الجغرافيا السياسية لا تأخذ أي زعيم سياسي على محمل الجد بدرجة كبيرة، وهي بذلك تنحو منحى علم الاقتصاد الذي لا يأخذ أي رجل أعمال على درجة كبيرة من الجد. فكلاهما لاعبان يعرفان كيف يديران العملية، إلا أنهما لا يتمتعان بالحرية التي تسمح لهما بخرق القواعد الصارمة التي تضبط طبيعة مهمتهما.

نادراً ما يكون الساسة لاعبين أحراراً. فما يقومون به تفرضه عليهم الظروف، نظراً إلى أن السياسة العامة هي استجابة للواقع. القرارات السياسية تتمتع بالأهمية ضمن هوامش ضيقة فقط. لا يمكن لأكثر قادة آيسلاندا براعة أو نباهةً البتة تحويلها إلى قوة عالمية؛ لكن ليس لأكثر قادة روما غباء، وهي في أوج عَظَمتها، أن يقلل من شأن قوتها. الجغرافيا السياسية لا شأن لها بما هو صواب أو ما هو خطأ، ولا صلة لها البتة بفضائل رجال السياسة أو خطاياهم، كما أنها لا تتناول مسائل تتعلق بمناظرات حول السياسة الخارجية. الجغرافيا السياسية تهتم بالقوى اللا شخصانية العريضة التي تكبح جماح الدول والأشخاص، وتفرض عليهم التصرف ضمن ضوابط محددة.

إن مفتاح فهم علم الاقتصاد يتمثل في قَبول فكرة أن هناك دوماً احتمال حدوث نتائج غير مقصودة أو غير متوقعة. ما يقوم به الناس لأسبابهم الخاصة

بهم، تكون له نتائج لم يكونوا يتصورونها، ولم تكن في حسبانهم. الأمر نفسه ينطبق على الجغرافيا السياسية. من المشكوك فيه أن قرية روما عندما بدأت بالتوسع في القرن السابع قبل الميلاد، كانت لديها خطة محكمة لفتح عالم البحر الأبيض المتوسط بعد خمسمائة عام. لكن أول فعل قام به سكانها ضد القرى المجاورة، أطلق عمليةً تم كبحُ جماحِها من قبل الواقع المُعاش آنذاك، وتميّز بعواقب غير متوقعة البتة. لم تكن روما نتاج خطة ما، لكنها بالمقابل لم توجَدْ مصادَفةً.

لذا فإن الاستشراف المستَلهَمَ من الجغرافيا السياسية لا يدّعي أو يفترضُ أن كل شيء مقرَّرٌ أو مُقدَّرٌ سلفاً. كما أنه لا يعني أن ما يفكر الناس أنهم يقومون به، أو ما يأملون تحقيقه، أو طبيعة نتيجته النهائية هي الأشياء ذاتها. الدول والقادة يسعون دائماً إلى تحقيق غاياتهم المباشِرة كما يفرضها عليهم الواقع، تماماً كما تفرض رقعة الشطرنج وأحجارها وقواعد اللعب فيها على الأستاذ الكبير، المدى الذي يمكن أن يتحرك من خلاله. أحياناً ينجح هؤلاء القادة في تعزيز قوة دولهم؛ ويأخذونها أحياناً أخرى، إلى موارد الهلاك. من النادر أن تكون النتيجة وفق ما كانوا يأملون تحقيقه.

تفترض الجغرافيا السياسية أمرين: الأول أن البشر ينظمون أنفسهم ضمن وحدات أكبر من العائلات، وأنهم بموجب ذلك، لا بد لهم أن ينخرطوا في العمل السياسي. كما تفترض أيضاً أن البشر يدينون بولاء طبيعي للأمور التي وُلِدوا للعيش ضمن بوتقتها والمتمثلة بالناس والمكان. فالولاء للقبيلة أو المدينة أو الدولة أمر طبيعي بالنسبة للبشر. في زمننا هذا، تعتبر الهوية الوطنية في غاية الأهمية. كما تعلّم الجغرافيا السياسية أن العلاقة بين هذه الدول تمثل بعداً حيوياً في حياة البشر، ما يعني أن الحرب هي احتمال موجود في كل مكان.

أما الأمر الثاني فيفترض بموجب علم الجغرافيا السياسية، أن شخصية الدولة تقررها الجغرافيا إلى حد كبير، تماماً كالعلاقات بين الدول. إننا نستعمل مصطلح "الجغرافيا" في إطاره العام. فالجغرافيا تتضمن السمات والخصائص المادية للمكان؛ لكنها تتجاوزه لتبحث في تأثير المكان على الأفراد

والجماعات. تاريخياً، كان الاختلاف بين إسبارطة وأثينا هو اختلاف بين مدينة مغلقة على ذاتها وبين إمبراطورية بحرية. كانت أثينا ثرية وعالمية الطابع، بينما كانت إسبارطة فقيرة وبدائية وتعاني من شظف العيش. كان الإسبارطي يختلف عن الأثيني من الناحيتين الثقافية والسياسية.

إذا كان بمقدوركم استيعاب هذه الافتراضات، حينها سيكون من الممكن التفكير في أعداد كبيرة من البشر المشدودين إلى بعضهم بعضاً عبر روابط إنسانية طبيعية تفرضها عليهم الجغرافيا وتلزمهم التصرف بأساليب محددة. الأمر ذاته ينطبق على كل من اليابان وتركيا أو المكسيك. عندما تحفرون بعيداً باتجاه الأعماق وترون بأنفسكم ماهية القوى التي تقوم بتشكيل الدول فإنكم ستجدون أن القائمة التي تختار هذه القوى منها للقيام بذلك، محدودة للغاية.

سيكون القرن الحادي والعشرون مثل بقية القرون. سوف تندلع الحروب وسوف يعاني الكثيرون من فقر مدقع، وستكون هناك انتصارات وهزائم. سوف تحل المآسي كما سيتمتع البعض بحسن الطالع. سوف يذهب الناس إلى أعمالهم وسيجنون المال ويرزقون بأطفال ويقعون في الحب ثم ينتقلون إلى دائرة الكراهية. هذا هو الشيء الوحيد الذي ليس له طابع دوري؛ إنه الوضع الإنساني المتصف بالديمومة. لكن القرن الحادي والعشرين سوف يكون استثنائياً ضمن اثنين من المعاني: إنه سيمثل بدايةً لعصر جديد، كما أنه سيشهد ولادة قوة عالمية جديدة تهيمن على العالم. وهو ما لا يحدث في أغلب الأحيان.

نحن الآن في عصر المركزية الأمريكية. لكي نفهم هذا العصر، علينا أن نفهم الولايات المتحدة، ليس بسبب أنها تتمتع بقوة مفرطة، بل لأن ثقافتها سوف تهيمن على العالم وترسم خطوط معالمه. وكما أن الثقافتين الفرنسية والبريطانية كانتا المحدِّدَتين لمعالم الثقافة العالمية في زمن هيمنتهما، فإن الثقافة الأمريكية بالرغم من حداثتها وبربريتها، سوف ترسم الحدود للطريقة التي يفكر فيها العالم ويعيش بموجبها. ولذا فإن دراسة القرن الحادي والعشرين، يعني دراسة الولايات المتحدة.

إذا كانت هناك نقطة جدال واحدة يمكن لي أن أثبِّتها حول القرن الحادي والعشرين، فستكون ما يلي: لقد انتهى العصر الأوروبي وبدأ العصر الأمريكي الشمالي، وأن أمريكا الشمالية سوف تكون تحت سطوة الولايات المتحدة خلال الأعوام المائة القادمة. ستتمحور الأحداث التي ستقع في القرن الحادي والعشرين حول الولايات المتحدة. ولكن هذا لا يعتبر بالضرورة ضماناً في أن الولايات المتحدة هي نظام عادل أو أخلاقي. وهذا لا يعني مطلقاً أن الولايات المتحدة قد أتمت تطوير حضارة ناضجة. كما أن ذلك لا يعني بتاتاً وفي العديد من الأوجه، أن تاريخ الولايات المتحدة سوف يكون تاريخ القرن الحادي والعشرين.

الفصل الأول

فجر العصر الأمريكي

يسود اعتقاد راسخ في أمريكا أن الولايات المتحدة على شفا حفرةٍ من عشية انهيارها. اقرؤوا الرسائل إلى المحرر، وامخروا عباب الشبكة العنكبوتية، واستمعوا إلى الأحاديث في اللقاءات العامة. هناك كوارث وحروب وعجز مالي لا يمكن السيطرة عليه، وهناك أيضاً ارتفاع في أسعار الوقود وحوادث إطلاق نار في الجامعات وفساد في مجال الأعمال وفي دوائر الحكومة، إضافة إلى قائمة لا تنتهي من مواطن الضعف؛ وكلها حقيقية تماماً، وكلها تؤدي إلى الإحساس بأن الحلم الأمريكي تشظّى إلى شذرات، وأن شمس أمريكا قد غربت. إذا لم يقنعْكم هذا كله، استمعوا إلى ما يقوله الأوروبيون. فهم سوف يؤكدون لكم أن أفضل أيام أمريكا قد أصبحت وراءها.

اللافت للنظر أن نُذُرَ الشؤم هذه كانت سائدة إبّان رئاسة ريتشارد نيكسون، إضافة إلى العديد من القضايا الأخرى المشابهة. هناك تخوف دائم من أن القوة الأمريكية وازدهارها هما مجرد أضغاث أحلام، وأن الكارثة التي ستحل بأمريكا هي أقرب مما نتصور. الإحساس يتخطى الأيديولوجيا؛ ذلك أن كلاً من المدافعين عن البيئة والمسيحيين المحافظين يطلقون التحذيرات ذاتها. فإن لم نتبْ عن خطايانا، فسوف ندفع الثمن غالياً – وربما فات أوان ذلك بالفعل.

من اللافت ملاحظة أن هذه الأمة التي تؤمن بقَدَرها البيّن، ليس لديها هذا الشعور بكارثة وشيكة وحسب، بل شعور مُمِضٌّ بأن البلاد لم تعد كما كانت عليه. لدينا شعور بالحنين الشديد لخمسينيات القرن العشرين لأنها كانت تمثل حقبة أكثر بساطة. هذا اعتقاد غريب تماماً. فبوجود الحرب الكورية والحقبة

المكارثية من جانب، وظهور مشكلة ليتل روك[1] Little Rock وسبوتنيك[2] Sputnik وبرلين من جانب آخر، مضافاً إلى ذلك خطر اندلاع الحرب النووية، فإن عقد الخمسينيات، كان في الحقيقة بؤرة قلق عميق ونذير شؤم محدق. صدر كتاب في خمسينيات القرن العشرين وكان واسع الانتشار بعنوان "عصر القلق" *The Age of Anxiety*. وقد ورد في هذا الكتاب أن الناس في خمسينيات القرن العشرين كانوا ينظرون إلى أمريكا في حقب سابقة بكثير من الحنين أيضاً، تماماً كما ننظر نحن الآن بحنين إلى خمسينيات القرن العشرين.

الثقافة الأمريكية هي مزيج جنوني من العجرفة الجذلة والكآبة العميقة. أما النتيجة الصِّرْفة لذلك فهي شعور بالثقة التي تتناقص بصورة مستمرة سببه إحساسنا بأننا قد نغرق في كبسولات من الجليد المُذاب الناجم عن الاحتباس الحراري، أو نموتُ بسبب غضب رباني ناجم عن تشريع الزواج المثلي؛ لأن المسؤولية عن الأمرين كليهما تقع على كاهلنا. إن هذا التذبذب في المزاج الأمريكي يعقِّدُ مسألة تطوير فهمٍ حقيقي للولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين. لكن الحقيقة تؤكد على أن الولايات المتحدة قوية إلى درجة لا يمكن مقاومتها. ربما تكون أمريكا منحدرة باتجاه كارثة، ولكن من الصعب أن ترى مثل هذه الكارثة عندما تمعنون النظر في الحقائق الأساسية.

دعونا نتمعن في بعض الأرقام المضيئة الباعثة على التفاؤل. يشكل الأمريكيون نسبة 4 بالمائة من مجمل سكان العالم، لكنهم ينتجون ما نسبته

---

(1) في خريف عام 1957، أمر أورفال فابيوس، حاكم ولاية آركنسو الأمريكية الحرس الوطني بمنع الطلاب من أصول إفريقية من التسجيل في المدرسة الثانوية المركزية في مدينة ليتل روك، عاصمة الولاية، لأن جميع طلاب تلك المدرسة كانوا من البيض. (المترجم).

(2) في الرابع من شهر تشرين الأول، أكتوبر، عام 1957، أطلق الاتحاد السوفييتي أول قمر صناعي في العالم هو سبوتنيك 1، ما أدى إلى تصعيد في سباق التسلح واندلاع الحرب الباردة. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعملان على تطوير تكنولوجيا جديدة. (المترجم).

26 بالمائة من مجمل الإنتاج العالمي من البضائع والخدمات. بلغ إجمالي إنتاج الولايات المتحدة المحلي عام 2007 حوالي 14 تريليون دولار مقارنة بإجمالي الإنتاج العالمي البالغ 54 ترليون دولار، أي أن حوالي 26 بالمائة من النشاط الاقتصادي العالمي يتم في الولايات المتحدة. أما ثاني أكبر اقتصاد عالمي فهو الاقتصاد الياباني، حيث يبلغ إجمالي إنتاجها حواليْ 4.4 ترليون دولار، أي ما يعادل ثلث حجم إنتاجنا تقريباً. إن الاقتصاد الأمريكي هائل الحجم إلى درجة أنه أكبر من اقتصادات الدول الأربع التالية مجتمعة، وهي اليابان وألمانيا والصين والمملكة المتحدة.

يشير العديد من الناس إلى انخفاض ملحوظ في حجم الإنتاج في مجال صناعة السيارات والفولاذ؛ وقد كانت هذه الصناعات منذ جيلٍ مضى عصب الاقتصاد الأمريكي، ما اعتُبِرَ أنه دليل على تدهور الصناعة في الولايات المتحدة. لا يسعنا سوى الاعتراف بأن الكثير من الصناعات انتقلت إلى دول أخرى، ما جعل الإنتاج الصناعي الأمريكي يتراجع إلى مستوى 2.8 ترليون دولار فقط عام 2006: وهو الأكبر في العالم، وقد بلغ حجمه ضعف حجم الإنتاج في ثاني أكبر قوة صناعية في العالم، أي اليابان، وأكبر من صناعتيْ اليابان والصين مجتمعتين.

هناك لغَطٌ يدور حول نقص في معدلات التزود بالبترول؛ وهذا الأمر صحيح وسوف يتفاقم من دون شك في المستقبل. لكن من المهم معرفة أن الولايات المتحدة أنتجت كمية من البترول بلغت 8.3 مليون برميل من النفط يومياً عام 2006. قارنوا ذلك مع إنتاج روسيا اليومي من البترول البالغ 9.7 مليون برميل أو مع إنتاج السعودية البالغ 10.7 مليون برميل يومياً. يبلغ إنتاج الولايات المتحدة من البترول حوالي 85 بالمائة من إنتاج العربية السعودية. تنتج الولايات المتحدة من النفط يومياً أكثر مما تنتجه كل من إيران والكويت أو الإمارات العربية المتحدة. تستورد الولايات المتحدة كميات كبيرة جداً من النفط، ولكن إذا أخذنا إنتاجها الصناعي بعين الاعتبار، يكون من المفهوم مدى حاجتها إلى هذا الكم من الاستيراد. لو أجرينا مقارنة مع إنتاجها من الغاز الطبيعي مع إنتاج روسيا من هذه المادة، لوجدنا أن روسيا كانت عام 2006 الأولى في العالم بإنتاج هذه المادة بحجم

بلغ 22.4 تريليون قدم مكعب سنوياً؛ بينما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بمعدل إنتاج بلغ 18.7 تريليون قدم مكعب سنوياً. إن إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي أعلى من إنتاج كل من الدول الخمس التالية مجتمعة. بعبارة أخرى، بالرغم من وجود قلق كبير بشأن حاجة الولايات المتحدة الماسة، واعتماها على الطاقة ذات المنشأ الخارجي، فإنها مع ذلك المُنتِجَ الأول للطاقة في العالم بأسره.

إذا أخذنا بالحسبان الحجم الهائل لمساحة الولايات المتحدة، فإن من اللافت اكتشاف أن الولايات المتحدة قليلة السكان بالمعايير العالمية. فبالنظر إلى مقياس عدد السكان في الكيلومتر المربع الواحد، فإن الكثافة السكانية المتعارف عليها عالمياً هي 49 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. تبلغ هذه النسبة في اليابان 338 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد، وفي ألمانيا 230 شخصاً؛ أما في أمريكا فلا تتجاوز الكثافة السكانية 31 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. ولو قمنا باستثناء ولاية ألاسكا التي تعتبر إلى حد كبير غير مأهولة من المساحة الكلية لأمريكا، فإن الكثافة السكانية في الولايات المتحدة ترتفع إلى 34 شخصاً في الكيلومتر المربع الواحد. وتعتبر الولايات المتحدة بالمقارنة مع دول مثل اليابان وألمانيا إلى حد كبير، قليلة السكان. وحتى لو قمنا بمقارنة الكثافة السكانية بالتناسب مع الأرض القابلة للزراعة، فإن الولايات المتحدة تمتلك مساحة من الأرض أكبر بخمس مرات لكل شخص مما هي عليه الحال في آسيا، وأكبر بمرتين تقريباً مما هي عليه الحال في أوروبا، وأكبر بثلاث مرات من المعدل العالمي. تتضمن مكونات الاقتصاد من الأرض والعمالة ورأس المال. بالنسبة لوضع الولايات المتحدة، تُظهِر هذه الأرقام أنه ما يزال بإمكان الدولة أن تتنامى بصورة مطردة؛ إذ أن لديها ما يكفي من الإمكانيات لرفع وتيرة هذه المكونات وزيادتها.

هناك العديد من الأجوبة على السؤال المطروح حول السبب الذي يجعل الاقتصاد الأمريكي على هذه الدرجة من القوة؛ لكن أكثر الأجوبة بساطة على هذا السؤال يكمن في القوة العسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة. فالولايات

المتحدة تبسط سيطرتها تماماً على قارة بأكملها، وهي عصية على الغزو أو الاحتلال من أية جهة خارجية معادية، بما أن قوتها العسكرية تهيمن على قدرات جيرانها. من الناحية الفعلية، تعرضت كل القوى الصناعية الأخرى في العالم إلى حروب مدمرة في القرن العشرين. أما الولايات المتحدة فقد شنت الحروب، لكنها لم تعاني البتة، من أيٍّ منها داخلياً، أي على أرضها. أدت القوة العسكرية والواقع الجغرافي إلى خلق واقع اقتصادي. لكن الدول الأخرى أضاعت الكثير من الوقت كي تتماثل إلى الشفاء من ويلات الحروب. لم تواجه الولايات المتحدة هذه التجربة؛ لا بل إن قوتها تنامت في الحقيقة بسبب الحروب.

تأملوا هذه الحقيقة البسيطة التي سوف أعود إليها لاحقاً مرات عديدة. يسيطر الأسطول البحري الأمريكي على كافة محيطات العالم. كل ما يطفو على الماء سواء كان ذلك قطعة خردة في بحر الصين الجنوبي أو مركب شراعي قبالة السواحل الإفريقية أو ناقلة نفط في الخليج أو قمرة في سفينة حربية في البحر الكاريبي أو أية سفينة في العالم كله هو تحت بصر الأقمار الصناعية الأمريكية في الفضاء، كما أن حرية حركتها أو منعها عن الحركة تخضع لإرادة البحرية الأمريكية. إن جميع قوى البحرية في العالم مجتمعةً، لا تعادل أو حتى تقترب من قوة البحرية الأمريكية.

لم يحدث مثل هذا في تاريخ البشرية حتى عندما كانت الشمس لا تغيب عن الإمبراطورية البريطانية. هناك قوى بحرية مهيمنة على الصعيد الإقليمي، ولكن لم تتمتع أي من تلك القوى بهيمنة مطلقة على الصعيد العالمي. وهذا يعني أن بإمكان الولايات المتحدة غزو بلدان أخرى ولكن من المستحيل قيام أية قوة في العالم بغزوها. وهذا يعني في نهاية المطاف أن الولايات المتحدة تسيطر على التجارة العالمية، وأن قوتها البحرية هي الأساس المكون لأمن الولايات المتحدة وثروتها. بدأت سيطرة الولايات المتحدة على البحار والمحيطات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتعززت هذه السيطرة خلال الحقبة الأخيرة من العصر الأوروبي، وتشكل الآن الوجه الأخر للقوة الاقتصادية الأمريكية التي تعتبر أساسَ ومنطلقَ قوتها العسكرية.

عند ورود أية مشكلة عابرة قد تواجهها الولايات المتحدة، على الصعيد العالمي، فإن العامل الأهم المساعد في حلها لصالح الولايات المتحدة، يتمثل في الاختلال الهائل في ميزان القوى على الصعد الاقتصادية والعسكرية والسياسية. إن أية محاولة لاستشراف القرن الحادي والعشرين لا يأخذ بعين الاعتبار الاعتراف بالطبيعة الاستثنائية للقوة الأمريكية، تكون منفصلة عن الواقع. لكنني أطرح الآن زعماً أكثر شمولية وغير متوقع البتة أيضاً، ألا وهو أن الولايات المتحدة ليست سوى في بداية استعراض قوتها. القرن الحادي والعشرون سوف يكون القرن الأمريكي.

يستند هذا التأكيد إلى نقطة أكثر عمقاً. اتكأ النظام العالمي على امتداد قرون خمسة على قوة أوروبا الأطلسية، أي البلدان الأوروبية المُشاطئة للمحيط الأطلسي وهي البرتغال وإسبانيا وفرنسا وإنجلترا، وإلى حد ما، هولندا. هذه البلدان غيرت وجه العالم لأنها ابتدعت أول نظام عالمي سياسي واقتصادي في تاريخ البشرية. وكما نعلم، فقد انهارت القوة الأوروبية خلال القرن العشرين بالتوازي مع انهيار الإمبراطوريات الأوروبية. أدى هذا إلى حدوث فراغ ملأته الولايات المتحدة، القوة المسيطرة الأعظم في أمريكا الشمالية والقوة العظمى الوحيدة المشاطئة للمحيطين الأطلسي والهادي. تبوأت أمريكا الشمالية الموقع الذي احتلته أوروبا لخمسمائة عام بدأت مع رحلة كولومبوس عام 1492 وانتهت مع سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991. وأصبحت أمريكا مركز الثقل في النظام العالمي الجديد.

لماذا؟ كي نفهم القرن الحادي والعشرين، من المهم أن نفهم التحولات البنيوية الأساسية التي حدثت في نهاية القرن العشرين، والتي مهدت لقرن جديد سيكون مختلفاً كلياً وجزئياً عما سبقه من قرون شكلاً ومحتوى، تماماً كما أن الولايات المتحدة مختلفة تماماً عن أوروبا. إن النقطة التي أود التركيز عليها لا تكمن في أن شيئاً استثنائياً قد حدث وحسب، بل أن الولايات المتحدة لم يكن لديها أي خيار آخر غير التصدي لقيادة العالم. هذا الأمر لا يتعلق بالسياسة؛ إنه يتعلق بالطريقة التي تعمل بها القوى الجيوسياسية الموضوعية.

أوروبا

عاش البشر حتى القرن الخامس عشر في عوالم منغلقة على ذاتها. لم تكن البشرية تعرف حينها أنها تتكون من نسيج واحد. فالصينيون لم يكونوا يعرفون شيئاً عن الشعب الأزتيكي[1] ، Aztecs ، كما أن شعب المايا لم يكن يعرف شيئاً عن شعب يدعى الزولو. ربما سمع الأوروبيون بوجود شعب يدعى الشعب الياباني إلا أنهم لم يكونوا يعرفونه، وبالتأكيد لم يكونوا على تواصل معه. لقد تسبب برج بابل في استحالة قيام الناس بالتحدث إلى بعضهم بعضاً. لقد تسبب في عزل الحضارات عن بعضها بعضاً.

أما الأوروبيون الذين كانوا يعيشون على تخوم الجانب الشرقي من المحيط الأطلسي فقد قاموا برفع الحواجز التي كانت تعزل تلك المناطق عن بعضها بعضاً، وحوّلوا العالم إلى كيان واحد تواصلت أجزاؤه مع بعضها بعضاً. ما حدث للأبورجينين، Aborigines وهم سكان أستراليا الأصليون، كان له صلة مباشرة بالعلاقة بين البريطانيين وإيرلندا، والحاجة إلى إيجاد مستعمرات عقابية للسجناء البريطانيين في أعالي البحار. كما أن ما حدث لملوك الإنكا Inca كان نتاجاً للعلاقة بين كل من البرتغال وإسبانيا. أدت إمبريالية أوروبا الأطلسية إلى خلق عالم واحد.

أصبحت أوروبا الأطلسية قطب الرحى في النظام العالمي (انظرْ الخريطة المرفقة). فما حدث في أوروبا حدد معالم الكثير مما حدث في أنحاء متفرقة من العالم. كانت عين الأمم والمناطق الأخرى على أوروبا في كل ما كانت تقوم به.

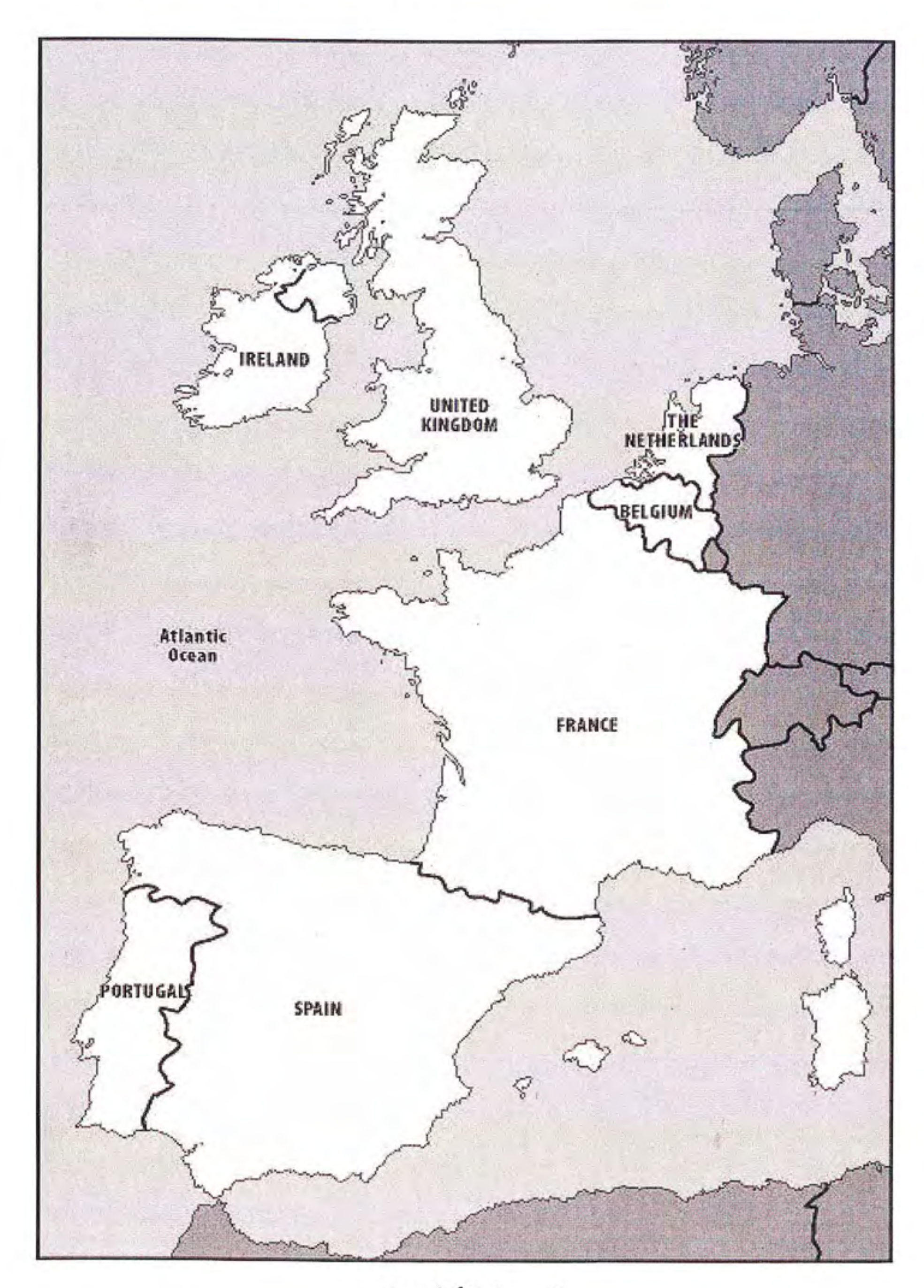
(1) الأزتيكيون هم أحد شعوب الهنود الحمر الذين حكموا المكسيك من أواخر القرن الثاني عشر إلى عام 1521م. (المترجم).

فما بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، لم يكن أي جزء من العالم بمنأى عن النفوذ الأوروبي والقوة الأوروبية. فقد تمحور كل شيء في العالم حولها سواء كانت نتيجة مثل هذا التمحور سلبية أو إيجابية. وكان قطب الرحى الأوروبي متوضعاً في شمال الأطلسي. فمن كان يسيطر على ذلك الممر المائي، استطاع فرضَ سيطرته على كافة طرق العالم.

لم تكن أوروبا أكثر مناطق العالم تحضراً أو تقدماً. إذاً، ما الذي جعل منها مركز العالم؟ لقد كانت أوروبا في الواقع متخلفة تقنياً وفكرياً في القرن الخامس عشر، مقارنةً مع الصين أو العالم الإسلامي. إذاً، لِمَ كانت هذه البلدان الصغيرة والهامشية مركز الثقل؟ ولماذا بدأت بفرض سيطرتها حينها وليس قبل خمسمائة عام أو بعد خمسمائة عام؟

كانت قوة أوروبا تتمحور حول شيئين اثنين: المال والجغرافيا. اعتمدت أوروبا على الاستيراد من آسيا، خصوصاً من الهند. لم تكن التوابل على سبيل المثال مجرد منكهات للطبخ، بل كانت حافظة للحوم أيضاً؛ وكان استيرادها يمثل جانباً حيوياً من جوانب الاقتصاد الأوروبي. كانت آسيا تعج بالبضائع الثمينة التي كانت أوروبا بحاجة إليها، وكانت على استعداد لدفع ثمنها، وكانت المستوردات من آسيا تاريخياً، تأتي براً عبر طريق الحرير الشهير، إضافة إلى طرق أخرى تصلها بشواطئ البحر الأبيض المتوسط. وكانت نهضة تركيا التي سوف سنسمع عنها الكثير خلال القرن الحادي والعشرين، كقوة عالمية حينها، عاملاً من عوامل إقفال هذه الطرق والزيادة في كلف الاستيراد.

كان التجار الأوروبيون متلهفين جداً لإيجاد سبلٍ للالتفاف على الحصار التركي. اختار الأيبيريون، أي الإسبان والبرتغاليون بدائل غير عسكرية: فقد اختاروا طريقاً أخرى للوصول إلى الهند. اكتشف الأيبيريون وجود طريق وحيدة للوصول إلى الهند لا تدخل تحت النفوذ التركي ألا وهي الطريق الممتدة على طول الشاطئ الإفريقي ومنها صعوداً باتجاه المحيط الهندي. لقد وضعوا نظرية وجود طريق أخرى معتمدين بذلك على مبدأ كروية الأرض، وبالتالي فقد كانت تلك هي الطريق البديلة التي أوصلتهم إلى الهند من خلال الاتجاه غرباً.



أوروبا الأطلسية

تلك كانت لحظة استثنائية؛ لأنه كان يمكن لأوروبا في لحظات تاريخية أخرى أن تغوص أكثر فأكثر، في مستنقع التخلف والفقر. لكن المعاناة الاقتصادية التي كانت أوروبا تئن تحتها حقيقية، لأن الأتراك كانوا يشكلون خطراً شديداً؛ ولذا فقد كانت الحاجة ملحة على الأيبيريين كي يقوموا بحركة ما، في هذا الصدد. كانت تلك لحظة حاسمة جداً من الناحية النفسية. فالإسبان الذين كانوا قد طردوا المسلمين من إسبانيا للتو، كانوا في قمة غطرستهم الهمجية. ولكن في نهاية المطاف، كانت وسائل وضع هذا البديل موضع التنفيذ في متناول أيدي الأيبيريين. ومع توفر التكنولوجيا حينها، بشرط حسن استخدامها، أصبح من الممكن إيجاد حل للمعضلة التركية.

كان الأيبيريون يمتلكون سفينة تدعى الكارافيل، والتي كان بإمكانها تحمّلُ أعباء الرحلات في أعالي البحار. وكانت بين أيديهم سلسلة من معدات الملاحة البحرية بدءاً من البوصلة وانتهاء بالإسطرلاب. وأخيراً، كانت لديهم وسائط نارية من مختلف الأنواع، خصوصاً، المدافع. قد تكون هذه المعدات قد تم استيرادها من ثقافات أخرى، إلا أن الأيبيريين استطاعوا دمجها واستخدامها ضمن نظام اقتصادي وعسكري في منتهى الفاعلية. أصبح الآن بإمكانهم الإبحار إلى مسافات بعيدة جداً. وعندما كانوا يصلون إلى هدفهم المنشود، كان بإمكانهم خوض القتال – والانتصار. كان الناس الذين يسمعون صوت إطلاق المدافع، ويشاهدون كيف تنهار الأبنية جرّاء ذلك، أكثر ميلاً للمرونة وأكثر استعداداً للتفاوض. عندما كان الأيبيريون يصلون إلى الأماكن التي ينشدونها، كانوا يركلون الأبواب ويستولون على مقادير الأمور فيها. وقد سيطرت السفن والمدافع والأموال الأوروبية على امتداد قرون تالية على العالم اعتماداً على هذا النمط السلوكي، وأنشأت بموجب ذلك أول نظام عالمي، اصطُلِح على تسميته: العصر الأوروبي.

هنا تكمن المفارقة: فقد سيطرت أوروبا على العالم، لكنها أخفقت في السيطرة على ذاتها. فقد مزقت أوروبا نفسها إرباً، إرباً على امتداد قرونٍ خمسةٍ عبر سلسلة من الحروب الأهلية، ونتيجة لذلك لم تنشأ مطلقاً إمبراطورية أوروبية

– بدلاً من ذلك، نشأت إمبراطورية بريطانية وإمبراطورية إسبانية وإمبراطورية فرنسية وإمبراطورية برتغالية، إلى ما هنالك. لقد استهلكت الشعوب الأوروبية نفسها من خلال حروب لا تنتهي فيما بينها، في الوقت الذي كانت تغزو وتستعمر وتحكم أكثر مناطق العالم.

هناك العديد من الأسباب وراء عجز الأوروبيين عن تحقيق الوحدة فيما بينهم؛ إلا أن المسألة في نهاية المطاف، رست على مظهر بسيط من مظاهر الجغرافيا: وأعني بها القناة الإنجليزية. استطاع أولاً الإسبان، ومن بعدهم الفرنسيون وأخيراً الألمان السيطرة على القارة الأوروبية؛ لكن أياً منهم لم يكن بمقدوره عبور القناة الإنجليزية. ولأن أحداً لم يكن بمقدوره هزيمة بريطانيا، فقد فشل الفاتحون الواحد إثر الآخر في تحويل أوروبا إلى كيان واحد وموحد. كانت فترات السلام بين الأوروبيين مجرد هُدَنٍ مؤقتة. فلقد أنهكت الحرب العالمية الأولى أوروبا حيث قتل فيها ما يربو على عشرة ملايين إنسان، ما يمثل جيلاً كاملاً من الأوروبيين. كما أن الاقتصاد الأوروبي تمزق أشلاء، وتهاوت ثقة الأوروبيين بأنفسهم. انتهت أوروبا إلى الظهور بمظهر الظل الثقافي والاقتصادي والديموغرافي لما كانت عليه قبل تلك الحرب. بعدها انتقلت الأمور بالنسبة لأوروبا، إلى ما هو أسوأ.

معركة العصر القديم الأخيرة

برزت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى كقوة عالمية. ولكن كان من الواضح أن تلك القوة كانت ما تزال في مهدها. كان ما يزال ينتظر الأوروبيين من الناحية الجيوبوليتيكية اندلاعُ حربٍ أخرى فيما بينهم؛ ولم يكن الأمريكيون يومها مستعدين من الناحية النفسية لتبوء موقع دائم على المسرح الدولي. ولكن حدث شيئان اثنان. فقد أكدت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى على حضورها على المسرح الدولي بقوة. كما أن الولايات المتحدة أودعت في أوروبا قنبلة موقوتة سوف تضمن لها مطلق القوة والسيطرة بعد اندلاع الحرب التالية. كانت تلك القنبلة الموقوتة تتمثل في معاهدة فرساي التي أنهت فعلياً الحرب العالمية الأولى؛ إلا أنها تركت الصراعات الجوهرية الأخرى التي اندلعت الحرب الأولى بسببها معلّقةً في الهواء. لقد ضمنت معاهدة فرساي فرصة اندلاع جولة أخرى من الحرب.

استؤنفت الحرب عام 1939 ، بعد واحد وعشرين عاماً على انتهاء الحرب الأخيرة. ألمانيا ، مرة أخرى ، هي من استأنفت تلك الحرب؛ وفي هذه المرة ، احتلت فرنسا خلال ستة أسابيع. بقيت الولايات المتحدة خارج الحرب لفترة من الوقت؛ لكنها عملت ألا تكون نتيجتها لصالح ألمانيا. لكن بريطانيا انخرطت في تلك الحرب ، أما الولايات المتحدة فقد أبقت نفسها على مسافة من الحرب بموجب اتفاقية الإعارة والتأجير[1]. جمينا يتذكر الجزء المتعلق بالتأجير عندما قدّمت

(1) هذه الاتفاقية هي ترجمة للسياسة الخارجية الأمريكية أنفذت بقانون يسمح لحكومة الولايات المتحدة بتسليف حكومات الدول الحليفة الغذاء والوقود والمواد والعتاد وذلك بغرض معاونة دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. كانت تلك المعونات مجانية في
==

الولايات المتحدة لبريطانيا مدمرات وأعتدة أخرى لقتال الألمان؛ لكن الجزء المتعلق بالتأجير بقي طي النسيان. الجزء المتعلق بالتأجير تمثل في تسليم البريطانيين تقريباً كافة التسهيلات البحرية الموجودة في الجزء الغربي من العالم للولايات المتحدة.

بين وضع اليد على هذه التسهيلات وبين الدور الذي لعبته البحرية الأمريكية في مراقبة المحيط الأطلسي، فقد أُجبِرَ البريطانيون على تسليم الأمريكان مفاتيح شمال الأطلسي الذي كان يعتبر طريق أوروبا السالكة باتجاه العالم.

التقديرات الأولية لكلفة الحرب العالمية الثانية التي دفعها العالم كانت حوالي خمسين مليون قتيل (ما بين عسكري ومدني). مزقت أوروبا نفسها إلى أشلاء، وتفتتت دولها. بالمقابل، فقدت الولايات المتحدة حوالي نصف مليون عسكري لكنها لم تفقد أياً من المدنيين الأمريكان في تلك الحرب إلا بالكاد. في نهاية تلك الحرب، أضحت المراكز الصناعية الأمريكية أكثر قوة مما كانت عليه قبل الحرب؛ كانت الولايات المتحدة الدولة المحارِبة الوحيدة التي انطبقت عليها هذه المقولة. لم يتم قصف أيٍّ من المواقع الأمريكية باستثناء ميناء بيرل هاربر؛ ولم يتم احتلال أي جزء من أراضي الولايات المتحدة باستثناء جزيرتين صغيرتين في منطقة الأليوتيانز Aleutians؛ إضافة إلى أن الولايات المتحدة لم يبلغ مجموع ما خسرته إلا واحد بالمائة من خسائر الحرب الإجمالية.

هذا الثمن البخس الذي دفعته الولايات المتحدة جعلها تخرج من الحرب العالمية الثانية وهي مسيطرة تماماً على شمال الأطلسي؛ ليس هذا وحسب، بل استطاعت بحريتها السيطرة على كافة محيطات العالم. إضافة لذلك، فقد احتلت الولايات المتحدة أوروبا الغربية وهي من قررت مصير دول مثل فرنسا

الأساس إلا أن بعض المعدات مثل القطع استردتها الولايات المتحدة بعد الحرب. في مقابل ذلك، تم منح الولايات المتحدة إيجاراً؛ أي أنها استأجرت قواعد عسكرية وبحرية في أراضي الحلفاء أثناء الحرب. (المترجم.)

وهولندا وبلجيكا وإيطاليا وحتى بريطانيا نفسها. في الوقت نفسه، غزت الولايات المتحدة اليابان واحتلتها، وكانت تلك هي الخطوة الفورية التالية التي قامت بها بعد الحملات الأوروبية.

هكذا فقد الأوروبيون إمبراطوريتهم، ويعود أحد أسباب ذلك إلى حقيقة أن تلك الدول أنهكتها الحرب، أما السبب الآخر فيعود إلى أن تلك الدول لم يكن باستطاعتها تحمل كلفة تلك الحرب، وأيضاً لأن الولايات المتحدة لم تكن تريد لتلك الدول أن تستمر في تلك الحرب. لقد تلاشت تلك الإمبراطورية بعد حوالي عشرين عام على انتهاء تلك الحرب، ولم تكن هناك سوى مقاومة واهية لهذه الحال من قبل الأوروبيين. هذه الحقيقة الجيوسياسية التي استشرفت وقوعها أولاً إسبانيا قبل عدة قرون، وصلت إلى خواتيمها الوخيمة مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل كان بروز الولايات المتحدة الواضح عام 1945 كقوة عالمية متفرّدة، مجرد مسرحية ميكيافيللية حاذقة؟ لقد حقق الأمريكيون هذه السطوة العالمية بكلفة لم تتجاوزْ خمسمائة ألف قتيل، في حرب بلغ عدد قتلاها على مستوى العالم خمسين مليوناً. هل كان فرانكلين روزفلت غير دقيق بشكل لافت، أم كان التحول إلى قوة عظمى مجرد مصادفة حدثت أثناء السعي باتجاه تحقيق "الحريات الأربع" وصياغة ميثاق الأمم المتحدة؟ في نهاية المطاف، لا تبدو مثل هذه الأسئلة مهمة. ففي عالم الجغرافيا السياسية، أي العالم الجيوسياسي، تكون النتائج غير المقصودة هي الأكثر أهمية.

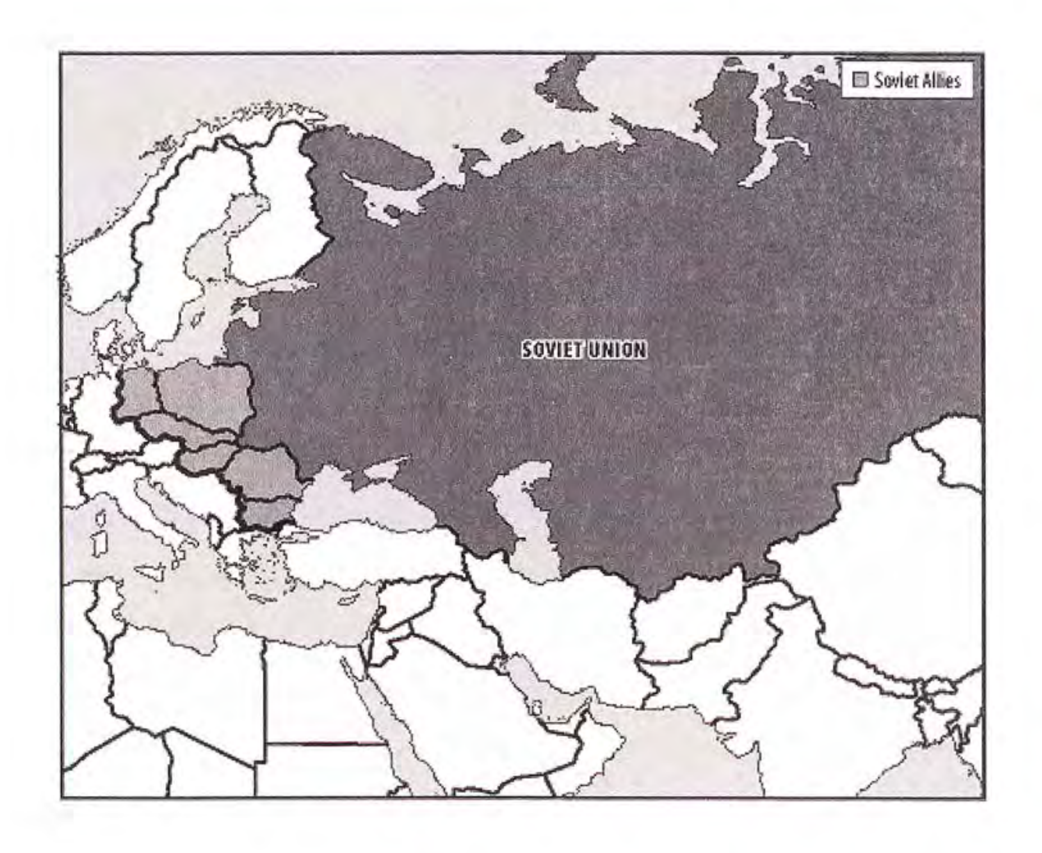
المواجهة الأمريكية السوفيتية المعروفة باسم "الحرب الباردة" كانت في حقيقتها صراعاً دولياً. وكانت في الأساس واجهة لمنافسةٍ على من سيرث إمبراطورية أوروبا الدولية المتهالكة. وبالرغم من وجودِ كمٍّ هائل من القوة العسكرية بحوزة الجانبين، كانت الولايات المتحدة تتمتع بميزة إضافية. صحيح أن الاتحاد السوفييتي كان هائل المساحة، إلا أنه كان مقيداً أيضاً بحواجز برية. وكانت الولايات المتحدة تتمتع بمساحة قريبة من مساحة الاتحاد السوفييتي على الصعيد الجغرافي، لكنها كانت تتمتع بسهولة الوصول إلى محيطات

العالم. وفي حين كان الاتحاد السوفييتي عاجزاً عن احتواء الولايات المتحدة، كانت هذه الأخيرة قادرة على احتوائه. كانت تلك هي الاستراتيجية الأمريكية: أي احتواء الاتحاد السوفييتي وخنقه. فمن الخليج الشمالي للنرويج وصولاً إلى تركيا وانتهاء بالجزر الإليوتانية، أنشأت الولايات المتحدة حزاماً هائلاً من الدول الحليفة التي كانت جميعها تحادد الاتحاد السوفييتي – وهذا الحزام الذي شمل بعد عام 1970، الصين نفسها. وفي كل موقع كان للسوفييت مرفأ بحرياً، وجدوا أنفسهم أمام حواجز جغرافية وكذلك في مواجهة الأسطول البحري الأمريكي.

هناك رأيان متعارضان أساسيان في العلم الجيوسياسي وعلم القوة. وقد تبنّى أحد هذين الرأيين رجل إنجليزي اسمه هالفورد جون ماكيندار Halford John Mackinder الذي يرى أن السيطرة على أوراسيا تعني السيطرة على العالم برمّته. وقد ذكر في هذا الصدد أن "من يسيطر على أوروبا الشرقية [أي أوروبا الروسية] يسيطر على القلب؛ وأن من يتحكم بالقلب، يسيطر على جزيرة العالم [أي أوراسيا]. ومن يسيطر على جزيرة العالم، يسيطر على العالم برمّته." شكّلَ هذا الرأي محور الاستراتيجية البريطانية، وتبنّته الاستراتيجية الأمريكية بعد ذلك أثناء حقبة الحرب الباردة في معرض صراعها من أجل احتواء أوروبا الروسية وخنقها. أما الرأي الآخر، فقد تبنّاه الأدميرال الأمريكي ألفرد ثاير ماهان Alfred Thayer Mahan الذي كان يُنظَرُ إليه باعتباره أعظم مفكر جيوسياسي أمريكي. ففي كتابه الموسوم، "تأثير القوة البحرية في التاريخ" *The Influence of Sea Power on History* يطرح ماهان رأياً مضاداً لرأي ماكيندار حيث يرى أن السيطرة على البحار تعني السيطرة على العالم.

يؤكد التاريخ أن كليهما كانا على صواب؛ بمعنى أن ماكيندار كان مصيباً في تأكيده على أهمية وجود روسيا قوية وموحدة. أما انهيار الاتحاد السوفييتي فقد رفع سوية الولايات المتحدة إلى مستوى القوة العظمى الوحيدة في العالم. إلا أن ماهان، الأمريكي هو من استطاع استيعاب عاملين حاسمين. فانهيار الاتحاد السوفييتي كان بسبب القوة البحرية الأمريكية، ما فتح الباب

على مصراعيه أمام القوة البحرية للولايات المتحدة للسيطرة على العالم. إضافة إلى ذلك، كان ماهان محقاً عندما طرح فكرة أن شحن البضائع عن طريق البحر هو أقل كلفة من أية وسائل أخرى. فقد كانت أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد أكثر ثراء من إسبارطة لأن أثينا كان لديها مرفأ وأسطول بحري وقوة بحرية لحمايته. الدول التي لها منافذ بحرية دائماً ما تكون أكثر ثراء من مثيلاتها التي ليس لها حدود بحرية حتى لو كانت متساوية معها في كل شيء آخر. ومع انتشار العولمة في القرن الخامس عشر، أضحت هذه الحقيقة شبه مطلقة في عالم الجغرافيا السياسية.



الإمبراطورية السوفيتية

إن سيطرة الولايات المتحدة على البحار تعني أنها لم تكن قادرة على الدخول إلى معترك التجارة البحرية العالمية وحسب، بل التحكم فيها كذلك. إنها هي من كانت تضع القوانين، أو على الأقل تعيق قوانين أي طرف آخر، وذلك من خلال الإنكار على الآخرين حقهم في استعمال الطرق التجارية العالمية. عموماً، قامت الولايات المتحدة بصياغة نظام تجاري عالمي بصورة أكثر دهاء، وذلك من خلال استثمار السوق الأمريكية الكبيرة كرافعة تتم بواسطتها صياغة سلوك الدول الأخرى. لم يكن مثيراً للدهشة إذاً، أنه بالإضافة إلى مواردها الطبيعية، أصبحت الولايات المتحدة مزدهرة أيما ازدهار بسبب قوتها البحرية، وبسبب أن الاتحاد السوفييتي لم يكن بإمكانه البتة، المنافسة مع الولايات المتحدة في هذا المجال كونه يعاني من حواجز برية.

ثانياً، وفرت السيطرة على البحار للولايات المتحدة ميزة سياسية هائلة أيضاً. فأمريكا لا يمكن غزوها، بل هي من تستطيع غزو البلدان الأخرى متى وكيف اختارت القيام بذلك. كان بإمكان الولايات المتحدة منذ عام 1945 شن حروب من دون توجس من قطع خطوط الإمداد لقواتها. لا يمكن لأية قوة خارجية شن حرب على قارة أمريكا الشمالية. في الحقيقة، لا تستطيع أية قوة على وجه الأرض شن عمليات برمائية من دون موافقة الولايات المتحدة. فعندما خاضت بريطانيا الحرب ضد الأرجنتين بسبب جزر الفوكلاند سنة 1982 على سبيل المثال، كان ذلك ممكناً فقط لأن الولايات المتحدة لم تمنع حدوث تلك الحرب. وعندما غزا البريطانيون والفرنسيون والإسرائيليون مصر عام 1956 ضد رغبة الولايات المتحدة، كان عليهم وقف تلك الحرب والانسحاب من مصر.

كان التحالف مع الولايات المتحدة طيلة فترة الحرب الباردة أكثر فائدة من التحالف مع الاتحاد السوفييتي. كان بإمكان السوفييت تقديم الأسلحة والدعم السياسي وبعض التكنولوجيا ومجموعة من أشكال الدعم الأخرى. لكن الولايات المتحدة كان بإمكانها تقديم تسهيلات للدخول ضمن نظام التجارة العالمي الذي يعتبر وليدها، وكذلك منح حلفائها الحق في تسويق منتجاتها في السوق الأمريكية؛ ما أدى إلى تقزيم أهمية كل شيء آخر. إن حرمان أية دولة من

نعمة الدخول في ذلك النظام، كان يعني الفقر، أما ضمّها إلى ذلك النظام فكان يعني الوفرة والثروة. تأملوا على سبيل المثال الفارق الهائل في الحياة بين كوريا الشمالية ومثيلتها الجنوبية، أو بين ألمانيا الشرقية ونظيرتها الغربية.

من اللافت ملاحظةُ أنه طيلة فترة الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة في موقف الدفاع عن النفس من الناحية النفسية. كوريا والمكارثية وكوبا وفيتنام وسبوتنيك وإرهاب اليسار في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين والانتقاد اللاذع الذي وجّهه الحلفاء الأوروبيون للرئيس ريغان، كل ذلك أدى إلى خلق إحساس دائم بالكآبة والحيرة في أمريكا. كما أن الظواهر الجوية الكهربائية المسببة للتشويش في الاتصالات أعطت الانطباع بأن أفضلية الولايات المتحدة في الحرب الباردة بدأت تنسلُّ من بين أصابعها. ولكن ما كان يحدث تحت القلنسوة، ومن خلال الواقع الموضوعي للعلاقات بين القوى العالمية، دلّ على أن الروس لم يكونوا يحظون مطلقاً بأية فرصة حقيقية للفوز في تلك الحرب. كان الشرخ بين النفسية الأمريكية والواقع الجيوسياسي من الأهمية بحيث لا يمكن التغافل عنه أو تناسيه لسببين: فهو من ناحية، يكشف عن عدم نضوج القدرة الأمريكية؛ لكنه يكشف من ناحية أخرى، عن مدى القوة الهائلة لهذه القدرة. ونظراً لأن الولايات المتحدة لم تكن تشعر بالأمان، فقد استولدتْ مستوى معيناً من الجهد والطاقة الغامريْن. لم يكن هناك ما يشي بالثقة أو اللا مبالاة بالطريقة التي كان الأمريكيون من قادة سياسيين ومهندسين وعسكريين وضباط مخابرات يشنون من خلالها الحرب الباردة.

كان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الولايات المتحدة تُفاجأُ بانتصارها في الحرب الباردة. فالولايات المتحدة وحلفاؤها أرغموا الاتحاد السوفييتي على الاستسلام. فلم يكن باستطاعة السوفييت الاستمرار في تحدي الأمريكان في البحر، ولذا كان عليهم تكريس ميزانيتهم بدلاً من ذلك لبناء الجيوش والصواريخ، كما أنه لم يكن بإمكانهم مجاراة معدلات النمو الاقتصادي الأمريكي أو إغراء حلفائهم بأية فوائد اقتصادية. وهكذا، فقد ازدادت الفجوة باطراد بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، واستمرت هذه الفجوة بالاتساع إلى أن انهار الاتحاد السوفييتي.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991 وذلك بعد أربعمائة وتسعة وتسعين عاماً على رحلة كولومبوس أدى إلى وضع نهاية لحقبة تاريخية كاملة. فللمرة الأولى على امتداد خمسمائة عام، لم تعد القوة متوضعة في أوروبا، كما أن أوروبا لم تعد تمثل قطب الرحى في المنافسات العالمية. بعد عام 1991، أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، كما أضحت مركز النظام العالمي الجديد.

تحدثنا كيف تبوأت الولايات المتحدة موقع القيادة في القرن العشرين. هناك حقيقة أخرى إضافية مؤكدة تتمثل في عملية إحصائية صغيرة لم تُولَ العناية الكافية، كنت قد أشرت إليها سابقاً ويمكن أن يكتب عنها مجلدات. ففي عام 1980، وفي الوقت الذي كانت المبارزة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على أشدها ووصلت إلى أوجها، كانت التجارة في منطقة المحيط الهادي قد ارتفعت لتصل إلى ما يوازي التجارة في منطقة الأطلسي لأول مرة في التاريخ. وبعد عشرة أعوام على ذلك، وأثناء بدء الاتحاد السوفييتي بالتداعي والانهيار، وصلت نسبة التجارة عبر المحيط الهادي إلى ما يزيد عن مثيلتها عبر الأطلسي بمعدل خمسين بالمائة. وقد خضعت كافة حسابات التجارة العالمية، وبالتالي، النظام العالمي لتحولات كبيرة لم يسبق لها مثيل.

كيف أثَّرَ كل ذلك على بقية بلدان العالم؟ بكل بساطة، يمكن التأكيد على أن كلفة السيطرة على الخطوط البحرية عالية جداً. لا تستطيع معظم الدول التي تمارس التجارة تحمُّلَ نفقات السيطرة على الخطوط البحرية، وبالتالي، فهي تعتمد على دول أخرى لديها ما يكفي من المصادر للقيام بذلك. بالتالي، تتطلب القوى البحرية تغطية سياسية هائلة، وعدم رغبةٍ من الدول الأخرى في تحدّي هذه القوى. إن كلفة السيطرة على الماء غالٍ، أما السيطرة على الجسد المائي الذي يقع على بعد آلاف الأميال فهي ذات تكلفة عالية جداً. تاريخياً، كانت هناك قلة قليلة من الدول بإمكانها تحمل نفقات هذه الحماية؛ وهي اليوم ليست أقل صعوبة أو تكلفة. انظروا إلى ميزانية الدفاع في الولايات المتحدة والمبالغ التي يتم إنفاقها على البحرية وكذلك على الأنظمة الفضائية. إن كلفة صيانة مجموعات السفن

الحربية في منطقة الخليج أكبر بكثير من ميزانيات الدفاع لكثير من البلدان. إن السيطرة على المحيط الأطلسي أو المحيط الهادي من دون أن تكون الدولة مشاطئة لهما هي أكبر بكثير من الناحية الاقتصادية من قدرة أية دولة على تحمّل تبعاتها.

أمريكا الشمالية هي وحدها من تستطيع استيعاب أمة عابرة للقارات، وقادرةً على توجيه قوتها وقدراتها صوب المحيطيْن الهادي والأطلسي في الوقت نفسه. ولذا يمكن اعتبار أمريكا الشمالية مركز الثقل في النظام العالمي. تعتبر الولايات المتحدة في فجر العصر الأمريكي القوة الأكبر بما لا يُقاس في أمريكا الشمالية. إنها البلد التي غزت بصورة متزامنة كلاً من أوروبا واليابان بين عامي 1944 و1945. كما سيطرت عسكرياً على مياه المحيطين الأطلسي والهادي، وما تزال تحتفظ بهذه السيطرة إلى يومنا هذا. ولهذا السبب، فهي في موقع يمكنها من قيادة العصر الجديد.

لكن من المهم أن نتذكر أن إسبانيا سيطرت في إحدى الفترات على أوروبا، وكانت هي في موقع المسيطر في بداية القرن الذي عُرِف بالعصر الأوروبي. وفي حين أتوقع أن تكون أمريكا الشمالية مركز الجاذبية في النظام العالمي الجديد للقرون المقبلة، فإنني أتوقع أيضاً أن تضع الولايات المتحدة يدها على أمريكا الشمالية لقرن من الزمن على الأقل. ولكن كما كانت عليه الحال بالنسبة لإسبانيا، فإن التأكيد على أن أمريكا الشمالية هي مركز الثقل لا يضمن أن تكون الولايات المتحدة هي المسيطر الدائم على أمريكا الشمالية. يمكن أن تحدث أشياء كثيرة – مثل الحروب الأهلية والتعرض لهزائم في حروب خارجية أمام دول أخرى متاخمة لها خلال القرون المقبلة.

أما على المدى القصير، وأنا أعني بذلك الأعوام المائة القادمة، فإنني سأجادل في أن قوة الولايات المتحدة ستكون مهيمنةً بصورة استثنائية، وستكون متجذرة داخل حقائق اقتصادية وتكنولوجية وثقافية لدرجة أن هذه البلاد سوف تستمر في تأكيد زعامتها خلال القرن الحادي والعشرين بالرغم من تعرضها لحروب وأزمات.

ما تقدّمَ لا يتناقض البتة مع الشكوك التي تراود الولايات المتحدة حول ذاتها. تعاني الولايات المتحدة من الناحية النفسية من خليط عجيب من المغالاة بالثقة بالنفس من جهة، والإحساس بعدم الأمان من جهة أخرى. من اللافت أن هذا هو الوصف الدقيق للعقلية المُراهِقة، وهذا هو بالضبط الوضع الأمريكي في القرن الحادي والعشرين. تعاني القوة الأعظم في العالم من أزمة هوية موسعة يصاب بها المراهقون عادةً، وتترافق هذه الأزمة مع مظاهر قوة جديدة تكاد لا تُصَدّق، إضافة إلى تأرجح لا عقلاني في المزاج العام. تعتبر الولايات المتحدة تاريخياً، مجتمعاً شاباً جداً وبالتالي، فهي مجتمع غير ناضج. ولذا فإننا يجب أن نتوقع من أمريكا في غضون ذلك، لا أقل من مزيج من التظاهر بالشجاعة والإحساس باليأس. كيف يمكن لأي مراهق أن ينظر إلى نفسه وموقعه في العالم إلا على هذه الصورة؟

ولكن إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة على أنها تشبه المراهق، في مرحلة مبكرة من تاريخها العام، فإن علينا أن نعلم أيضاً وبغض النظر عن الطريقة التي تنظر فيها الولايات المتحدة إلى نفسها، أن مرحلة النضج قادمة لا محالة. يميل الناضجون عادة إلى أن يكونوا أكثر استقراراً وأكثر قوة من المراهقين. بالتالي، من المنطقي أن نستنتج أن أمريكا هي في أول أطوار قوتها. فهي ليست متحضّرة بما فيه الكفاية. إن أمريكا الآن، تشبه أوروبا في القرن السادس عشر؛ فهي ما تزال في المرحلة البربرية (وهذا توصيف محض وليس حكماً أخلاقياً). فثقافتها لم تتشكل بعد. إراداتها قوية. وعواطفها تأخذها في اتجاهات مختلفة ومتناقضة.

تعيش الثقافات في واحدة من ثلاث مراحل. المرحلة الأولى هي البربرية. يعتقد البرابرة أن العادات المتبعة في قريتهم تمثل قوانين الطبيعة، وأن أي شخص لا يعيش على طريقتهم يستحق أدنى درجات الاحتقار، وبالتالي، فإنه إما يستتاب، أو يقتل. المرحلة الثالثة هي الانحطاط. يعتقد المنحَطّون بشكل ساخر أنه ما من شيء يمكن تفضيله على أي شيء آخر. فإذا نظر أحدهم إلى آخر نظرة احتقار، فهذا يطال أي شخص يؤمن بأي شيء. إذ لا شيء يستحق أن يقاتل المرء لأجله.

الحضارة هي المرحلة الثانية والأكثر ندرة. فالحضاريون بإمكانهم إيجاد توازن بين فكرتين متناقضتين في عقولهم. فهم يعتقدون أن هناك حقائق، وأن ثقافاتهم تقارب تلك الحقائق. في الوقت نفسه، تكون عقولهم منفتحة على احتمال أن يكونوا على خطأ. إن المزج بين الإيمان والشك يدل على نفسٍ قلقة وغير مستقرة. الثقافات تنتقل من البربرية إلى الحضارة، وبعدها إلى الانحطاط، باعتبار أن الشك يقلل من شأن اليقين. الناس المتحضرون يقاتلون بصورة انتقائية ولكن بفاعلية. من الواضح أن كافة الثقافات تحتوي على أشخاص بربريين ومتحضرين ومنحطّين؛ إلا أن كل ثقافة، يسيطر عليها من وقت لآخر واحدٌ من هذه المبادئ الثلاثة.[1]

كانت أوروبا في القرن السادس عشر تعيش مرحلة البربرية نظراً لأن اليقين الذاتي للمسيحية كان الوقودَ الذي حرّك فتوحاتها الأولى. انتقلت أوروبا إلى الحضارة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم انهارت باتجاه الانحطاط في القرن العشرين. وكانت الولايات المتحدة في بداية رحلتها الثقافية والتاريخية. حتى الآن، لم تُظهِرْ ما يكفي من الانسجام والتناغم كي تكوّن لنفسها ثقافة محددة. وعندما أصبحت قطب الرحى في العالم، بدأت بتطوير ثقافتها تلك؛ وهي ثقافة كانت تتسم بالبربرية بصورة مؤكدة. أمريكا هي المكان الذي يشعر فيه الجناح اليميني باحتقار تجاه المسلمين بسبب معتقداتهم، ويشعر الجناح اليساري فيه كذلك باحتقار تجاه المسلمين بسبب الطريقة التي يعاملون فيها النساء. هذان

(1) لا بد لي في هذا السياق من تسجيل واقعة شهدتُها على إحدى محطات التلفزيون في الولايات المتحدة هي محطة PBS في أعقاب حركة الاحتجاجات التي تلت واقعة ضرب الشرطة في كاليفورنيا لسائق أمريكي من أصول إفريقية اسمه رودني كينغ في أوائل تسعينيات القرن الماضي وعمت كافة أنحاء الولايات المتحدة حينها. استضاف مقدم البرنامج أحد المفكرين السود الذي استشاط غضباً بعد أن وجه إليه مقدم البرنامج السؤال التالي: "ما رأيك بالحضارة الأمريكية؟" فرد عليه الضيف قائلاً: "ماذا تعني بهذه العبارة؟ إن أمريكا هي الدولة الوحيدة في تاريخ البشرية التي انتقلت من البربرية إلى الانحطاط من دون المرور بالحضارة". (المترجم).

المنظوران اللذان يبدوان مختلفين يربط بينهما يقين مشترك بأن قيمهما هي الأفضل. وكما هي الحال في كل الثقافات البربرية، فإن الأمريكيين مستعدون للقتال من أجل الحقائق التي يؤمنون بها والتي لا يداخلهم الشك في مصداقيتها.

لا أقصد بأيٍّ مما ذكرته توجيه أي انتقاد أكثر مما يمكن أن يتم انتقاد مراهق فقط لأنه مراهق. فهذه المرحلة هي مرحلة من مراحل التطور والنمو، لا بد من المرور بها. لكن الولايات المتحدة هي عبارة عن ثقافة شابة؛ وبما أنها كذلك، فهي غير منضبطة ومباشِرة وقد تكون أحياناً متوحشة، وغالباً ما تمزقها خلافات داخلية حادة – كون المنشقين فيها تجمعهم تلك الفكرة التي تقول إن قيمهم هي الأفضل. الولايات المتحدة هي كل هذه الأشياء مجتمعة؛ ولكن كما كانت عليه حال أوروبا في القرن السادس عشر، سوف تكون الولايات المتحدة بالرغم من كل هذه الاضطرابات الظاهرية في بنيتها، في منتهى الفاعلية والتأثير.



الفصل الثاني

الزلزال:
الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين

بدأ العصر الأمريكي في شهر كانون الأول، ديسمبر، 1991، عندما انهار الاتحاد السوفييتي، ما جعل الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. لكن القرن الحادي والعشرين بدأ فعلاً في الحادي عشر من شهر أيلول، سبتمبر، عام 2001، أي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي بعشرة أعوام عندما اصطدمت طائرات بمركز التجارة العالمي والبنتاغون. كان ذلك هو الامتحان الحقيقي الأول للعصر الأمريكي. من المشكوك فيه أن تكون الولايات المتحدة قد انتصرت بالفعل في حربها ضد الجهاديين؛ إلا أن من المؤكد أنها حققت أهدافها الاستراتيجية في تلك الحرب. كما أن من الواضح أن الحرب هذه، كما هي حال كل الحروب، تتجه بصورة أو بأخرى، نحو نهايتها.

يتحدث الناس عن "الحرب الطويلة"، وأن الولايات المتحدة والمسلمين سوف يستمرون في خوض غمار هذه الحرب لقرن من الزمن. ولكن، كما هي العادة، ما يبدو دائماً ليس في واقع الأمر سوى حقبة زمنية عابرة. تأمّلوا منظور العشرين عاماً الذي دأبنا على استعماله. قد يستمر الصراع، إلا أن التحدي الاستراتيجي للقوة الأمريكية قد انتهى تقريباً. فقد أخفق تنظيم القاعدة في تحقيق أهدافه. ونجحت الولايات المتحدة ليس في تحقيق الانتصار في هذه الحرب، بل في منع الإسلامويين من الانتصار فيها، وهذا من المنظور الجيوسياسي، أمر في غاية الأهمية. لقد بدأ القرن الحادي والعشرون بنجاح أمريكي يبدو من الناحية الشكلية ليس مجرد هزيمة وحسب، بل إحراجاً شديداً للولايات المتحدة على الصعيدين السياسي والأخلاقي.

لم يكن هدف القاعدة عام 2001 مجرد شن هجوم على الولايات المتحدة؛ بل كان يهدف إلى القيام بهجوم يُظهِرُ ضعف الولايات المتحدة من جهة، وحجم القوة التي تتمتع بها القاعدة، من جهة أخرى. لقد اعتقدت منظمة القاعدة أن كشف ضعف الولايات المتحدة، سوف يقلل من شأن وشأفة الولايات المتحدة في نظر العالم الإسلامي الذي كان يعتمد على علاقته بأمريكا من أجل استقرار أنظمة الحكم في دولٍ مثل مصر والسعودية والباكستان وإندونيسيا. كانت القاعدة تهدف إلى الإطاحة بحكومات تلك الدول لأنها كانت متيقنة من أنها لن تتمكن من الوصول إلى أهدافها إلا بعد أن تتم لها السيطرة على مثل هذه البلدان إضافة إلى أفغانستان التي كانت في منتهى الضعف وتعاني الكثير من العزلة الدولية؛ وبالتالي، فقد كانت أوهن من أن تكون أكثر من مجرد نقطة انطلاق مؤقتة بالنسبة لها.

كان لانهيار الاتحاد السوفييتي تداعيات هائلة على النظام الدولي. وكان أحد مظاهر هذه التداعيات لافتاً على نحو خاص. فقد كان الاتحاد السوفييتي القوي والولايات المتحدة القوية يمثلان في واقع الأمر عامل استقرار للنظام الدولي لأنهما بذلك خلقا شكلاً من أشكال توازن القوى بين القوى العظمى. وقد تجلى ذلك الاستقرار على امتداد حدود الإمبراطورية السوفيتية حيث واجه الطرفان بعضهما بعضاً بوضعية قتالية. كانت أوروبا على سبيل المثال، متسمرة في مكانها وعاجزة عن الحركة بسبب الحرب الباردة. لقد كان يمكن لأية حركة غير محسوبة أن تتسبب في اندلاع حرب بين الطرفين؛ ولهذا السبب، لم يسمح السوفييت أو الأمريكيون لمثل هذه الحركة أن تحدث. إن أهم الملامح اللافتة التي طبعت حقبة الحرب الباردة هي كافة الحروب التي لم تقع طيلة تلك الحقبة. إذ لم يقم السوفييت بغزو ألمانيا، كما لم يتم اجتياح منطقة الخليج؛ وفوق هذا وذاك، لم يقع أي هولوكوست نووي.

من المهم جداً التمعن بدقة بالأعوام العشرين الماضية. فهذه الحقبة تعتبر الأساس لما ستؤول إليه الحال في الأعوام المائة القادمة؛ ولهذا السبب، سوف أكرس وقتاً أطول في هذا الفصل للحديث عن الماضي، بدلاً من الحديث عن

المستقبل. تأملوا في مسألة الانهيار السوفييتي على صورة لعبة شد الحبال بين عملاقين يمسك كل منهما بأحد طرفي الحبل؛ ينتاب أحد طرفي الصراع ضعف مفاجئ يرغمه على إفلات طرف الحبل الذي يمسك به. صحيح أن العملاق الآخر الذي ما زال يمسك بطرف الحبل من جهته قد انتصر في هذا النزال، إلا أنه يفقد توازنه؛ وبالتالي، يتأثر هذا الانتصار بتشوش وارتباك هائلين. فالحبل الذي كان ممدوداً بين الطرفين بشكل متوازٍ ومتوازن، انفلت من أحد طرفيه وبدأ يتحرك ويتلوى بطرق من المتعذر السيطرة عليها. هذا بالضبط ما حدث على امتداد الحدود الفاصلة بين الكتلتين السوفيتية والأطلسية.

كانت بعض التغيرات التي حدثت، سلمية الطابع. توحدت الألمانيتان وعادت دول البلطيق إلى الظهور مجدداً على المسرح الدولي، كما حدث بالنسبة لأوكرانيا وبيلاروسيا. وقع طلاق مخملي في تشيكوسلوفاكيا التي انقسمت إلى جمهورية التشيك وجمهورية سلوفاكيا. أما بعض التغيرات الأخرى فقد اتسمت بطابع عنفي. فقد اجتاحت رومانيا ثورة داخلية عنيفة، كما تشظت يوغوسلافيا بالكامل إلى دول متعددة.

من بين كل الدول المحاذية للاتحاد السوفييتي السابق، كانت يوغوسلافيا الدولة المصطنَعة الأكثر هشاشة. فلم تكن دولة قومية، بل منطقة جغرافية تحوي جملة من شعوب تنتمي إلى أعراق وديانات مختلفة، وتحكمها عداوات مستفحلة. يوغوسلافيا التي كانت وليدة المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، كانت أشبه ما يكون بقفص حُشِرت فيه أكثر أشكال التنافسات حدة في أوروبا. لقد طلع المنتصرون في تلك الحرب بنظرية مفادها أنه لكي يتم تجنب نشوب حرب في البلقان، لا بد من إقامة كيان يجعل جميع هؤلاء يشعرون أنهم ينتمون إلى دولة واحدة. لقد كانت نظرية لافتة؛ لكن يوغوسلافيا كانت بمثابة حفرة أثرية تحتوي على شعوب متحجرة دُفِنت فيها في زمن الفتوحات القديمة، وما تزال تتمسك بهوياتها التي تميزها عن الآخرين.

كانت منطقة البلقان من الناحية التاريخية نقطة الوميض بالنسبة لأوروبا. فقد كانت معبرَ الرومان إلى الشرق الأوسط، وكانت أيضاً معبراً للأتراك

باتجاه أوروبا. كما اندلعت الحرب العالمية الأولى من منطقة البلقان. وقد ترك كل فاتحٍ لهذه المنطقة خلفه شعباً أو ديناً يمثله فيها؛ وكان كل واحد من هذه الشعوب أو أتباع هذه الأديان يكره المكونات الشعبية أو الدينية الأخرى التي تجاوره. وقد ارتكبت كل واحدة من تلك المجموعات المتحاربة مجازر مروعة ضد المجموعات الأخرى؛ كما قامت كل مجموعة عرقية أو دينية بتخليد ذكرى هذه المجازر المروعة، كما لو أنها حدثت بالأمس. هذه المنطقة لا تَعتَبِر بالمقولة التي تؤكد على التسامح والنسيان.



يوغوسلافيا والبلقان

تنوعت الولاءات في يوغوسلافيا أثناء الحرب العالمية الثانية، ذلك أن شعوبها انضوت تحت ظل الجهات المتحاربة؛ حيث وقف الكرواتيون إلى جانب الألمان، أما الصربيون فقد وقفوا إلى جانب الحلفاء. بعد ذلك تمت لملمة أشلاء البلاد وتوحيدها تحت المظلة الشيوعية بزعامة جوزيف بروز تيتو. كانت يوغوسلافيا ماركسية، لكنها كانت مناهِضةً للاتحاد السوفييتي؛ إذ لم تشأ أن تدور في الفلك السوفييتي، بل تعاونت في حقيقة الأمر مع الولايات المتحدة. لقد نجحت يوغوسلافيا في الحفاظ على وحدتها ولو بصورة مؤقتة، بالرغم من أن موقعها

الجغرافي جعلها موضع تجاذب بين حلف شمال الأطلسي، الناتو، وبين حلف وارسو.

عندما تهاوى حقل القوة السوفييتي عام 1991، تشظت المكونات التي تشكل منها الاتحاد اليوغوسلافي إلى أشلاء. كان الأمر أشبه ما يكون بخطيئة جيولوجية تسببت في زلزال هائل. وجدت القوميات القديمة المجمّدة والمغيَّبَة قسراً نفسها فجأة في موضع أتاح لها حرية الحركة والمناورة. وبُعِثَتْ إلى الحياة من جديد كلماتٌ لم تُسْمَعْ منذ ما قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى مثل: صربيا وكرواتيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومقدونيا وسلوفينيا. كما بُعِثَت إلى الحياة من جديد أصواتُ أقلياتٍ من الشعوب المجاورة ضمن كل واحدة من تلك المجموعات البشرية، تطالب بالانفصال. فُتِحَتْ أبواب الجحيم على مصاريعها، وكانت تلك اللحظة مهمة في صياغة الملامح الأولى للقرن الحادي والعشرين.

تعرضت الحرب اليوغوسلافية إلى سوء فهمٍ عندما تمت النظرة إليها باعتبارها مجرد ظاهرة ذات طابع محلي، أو حدثٍ ذي خاصية معينة. لكنها كانت أعمّ من ذلك بكثير. فقد كانت أولاً وقبل كل شيء، إحدى تداعيات انهيار الاتحاد السوفييتي. فالعواطف التي بقيت مكبوتة لمدة تزيد على خمسين عاما، تفجّرت من جديد. كما ذابت الحدود الجليدية. صحيح أنها كانت ظاهرة ذات طابع محلي، إلا أن تلك الظاهرة التي كان لا بد من حدوثها أضحت ممكنة بسبب تحولٍ في الواقع الدولي.

الأهم من ذلك، لم تكن الحرب في يوغوسلافيا ظاهرة معزولة. كانت تمثل ذلك الخط الزلزالي الأول الذي يعتبر امتداداً شمالياً للخط الزلزالي الممتد إلى أرض المخدرات، وهي منطقة الجبال التي تمتد من شمال أفغانستان وصولاً إلى الباكستان. لقد كان الانفجار اليوغوسلافي مجرد مقدمة لزلزال أكبر بدأت ملامحه بالظهور مع انهيار الاتحاد السوفييتي.

الزلزال الإسلامي

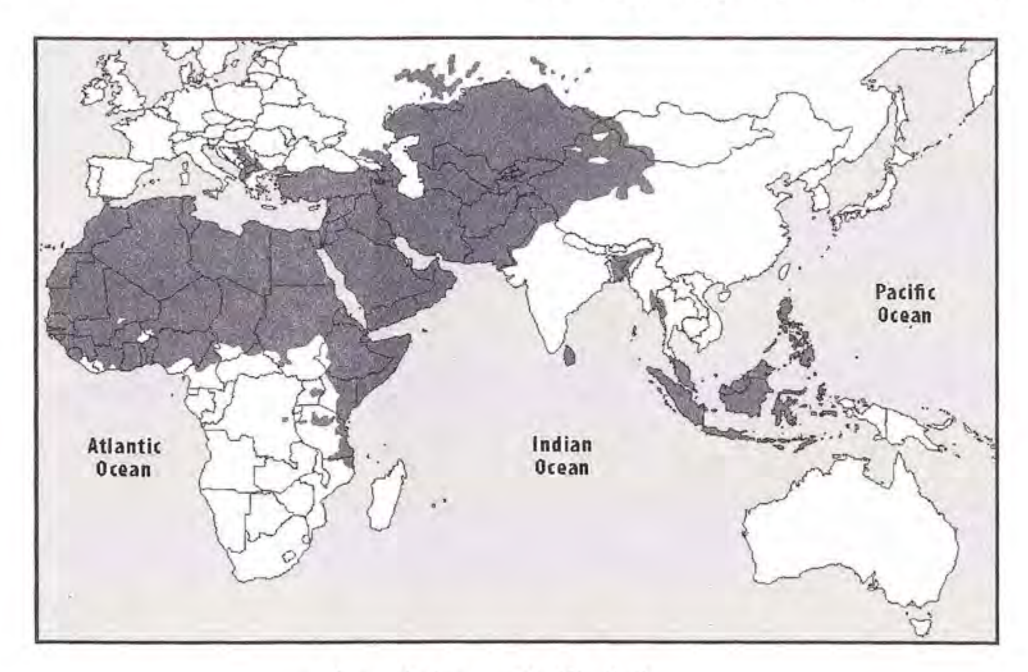
امتدت المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لتشمل محيط هذا الأخير بكامله. مع نهاية الحرب الباردة، كانت هناك ثلاثة أقسام لهذه الحدود. كان هناك القسم الأوروبي الممتد من النرويج وصولاً إلى الحدود التشيكية الألمانية. وكان هناك أيضاً القسم الآسيوي الممتد من الجزر الإليوتانية مروراً باليابان، وصولاً إلى الصين. وكان هناك أخيراً القسم الثالث الممتد من أفغانستان وصولاً إلى يوغوسلافيا. عندما انهار الاتحاد السوفييتي، كان وقع هذا الانهيار عظيماً على هذا القسم بصورة خاصة. فقد انهارت يوغوسلافيا أولاً؛ إلا أن الفوضى في نهاية المطاف امتدت لتشمل كافة أنحاء هذا القطاع، وأحاطت كذلك حتى بدول لم تكن تُجاورُ الخطوط الأمامية.



كانت المنطقة الممتدة من يوغوسلافيا إلى أفغانستان وباكستان موصَدة الإغلاق على نحو كبير طيلة فترة الحرب الباردة باستثناء بعض الحركات المنعزلة التي تمثلت في تملّص إيران من القبضة الأمريكية وقيام حكم معادٍ لكل من السوفييت والأمريكان، إضافة إلى حركة أخرى تمثلت في قيام السوفييت بغزو أفغانستان؛ وأخيراً، اندلاع الحرب العراقية الإيرانية. لكن من المفارقة أن الحرب الباردة جعلت من هذه المنطقة منطقة استقرار. فبغض النظر عن العديد من الصراعات الداخلية التي كانت تحدث هناك، إلا أن أياً منها لم يتمدد لدرجة أنه شكّلَ أزماتٍ شاملة أو عابرة للحدود.

مع أفول الحقبة السوفييتية، بدأت المنطقة تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار بصورة دراماتيكية. تعتبر هذه المنطقة إسلامية الطابع إلى حد كبير، وهي واحدة من ثلاث مناطق إسلامية في العالم. فهناك شمال إفريقيا، وهناك أيضاً المنطقة الإسلامية في جنوب شرق آسيا، وأخيراً هناك تلك البقعة المتشعبة الهائلة المساحة والمتعددة القوميات، والتي تمتد من يوغوسلافيا إلى أفغانستان متجهة جنوباً صوب شبه الجزيرة العربية. هذه بالتأكيد ليست منطقة موحدة بأي معنى من المعاني؛ إلا أننا ننظر إليها على أنها كذلك، لأنها كانت بمثابة الجبهة الجنوبية للطوق السوفييتي.

من المهم أن نتذكر أن الخط الفاصل الذي رسمته الحرب الباردة يمتد بصورة مباشرة عبر هذه المنطقة الإسلامية. لقد كانت كل من أذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وقيرغيزيا وكازخستان جمهوريات إسلامية ضمن نطاق الاتحاد السوفييتي. وكانت هناك مناطق إسلامية داخل نطاق الاتحاد الروسي أيضاً مثل الشيشان.



العالم الإسلامي - خارطة حديثة

تعتبر هذه المنطقة برمّتها تاريخياً غير مستقرة. فقد كانت هذه المنطقة ممرات للتجارة والغزو استخدمها الغزاة من الإسكندر المقدوني وصولاً إلى البريطانيين. وكانت هذه المنطقة دوماً بمثابة نقطة وميض من الناحية الجيوسياسية، إلا أن نهاية الحرب الباردة أشعلت برميل البارود. عندما سقط الاتحاد السوفييتي، أصبحت الجمهوريات الإسلامية الست التابعةُ له مستقلةً فجأة. كما أن الدول العربية جنوباً، إما أنها فقدت نصيرها مثل سورية والعراق، أو أنها فقدت عدواً لها كالسعودية وبقية الدول الخليجية. كما فقدت الهند ذلك النصير، وشعرت باكستان فجأة أنها تحررت من ربقة التهديد الهندي، ولو بصورة مؤقتة. وتبعثر نظام العلاقات الدولية برمّته في الهواء؛ وما كان صلباً، وهو أقل القليل، بدأ بالتحلل.

انسحب السوفييت من القوقاز ووسط آسيا عام 1992. وكانحسار المد، كشف هذا التراجع السوفييتي وجودَ أممٍ وشعوبٍ لم تعرف طعم الحرية لقرن من الزمن أو أكثر، وهذه الشعوب لم تكن تتمتع بمعرفة التقاليد الناظمة والمؤهّلة

كي تمارس الحكم؛ وفي بعض الحالات، لم يكن لديها أي اقتصاد فاعل. في الوقت نفسه، خفّ كثيراً اهتمام الولايات المتحدة بتلك المنطقة. فبعد إتمام عملية عاصفة الصحراء عام 1991، أصبح اهتمام الأمريكيين ببلدان مثل أفغانستان عديم الجدوى. فقد انتهت الحرب الباردة، ولم تعد هناك أية تهديدات استراتيجية للمصالح الأمريكية؛ وأصبحت المنطقة بأكملها حرة في متابعة عملية تطورها من دون الحاجة إلى مساعدة خارجية.

لا يعتبر الوصف التفصيلي للكيفية التي بدأت فيها المنطقة تعاني من عدم الاستقرار خصوصاً أفغانستان، ذا أهمية لافتة، أكثر مما كانت تدل عليه الحال التي آلت إليها يوغوسلافيا. يمكن اختصار تلك الحال على النحو التالي: منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين وحتى انهيار الاتحاد السوفييتي، ساعدت الولايات المتحدة في إنشاء قوى في أفغانستان قادرة على مقاومة الاتحاد السوفييتي؛ وهذه القوى نفسها هي التي انقلبت على الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. لقد شن هؤلاء الرجال الذين تدربوا على القيام بأعمال قتالية سرية، والذين كانوا على دراية بطبيعة العمليات الاستخبارية الأمريكية، هجمات على الولايات المتحدة على عدة مراحل تُوِّجت بهجمات الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، 2001. ردت الولايات المتحدة على تلك الهجمات باجتياح المنطقة بدءاً بأفغانستان، ثم العراق؛ وبعدها بدأت المنطقة بأسرها تتداعى.

وكما كانت عليه الحال بالنسبة للاتحاد السوفييتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة باستخدام الجهاديين من أجل مصالحها أولاً، إلا أنها اضطرت فيما بعد، للتعامل مع ذلك الوحش الذي خلقته. لكن تلك كانت أخف المشكلات التي كان على الولايات المتحدة مواجهتها. فالمعضلة الأكثر خطورة بالنسبة للولايات المتحدة تمثلت في أن انهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى إحداث خلل في نظام العلاقات الذي أبقى المنطقة في حالٍ شبه مستقرة. فالكيانات الإسلامية ضمن منظومة الاتحاد السوفييتي السابق وإلى الجنوب منه كانت تتجه إلى عدم الاستقرار سواء كانت القاعدة موجودة أم لا؛ وكما كانت عليه الحال في يوغوسلافيا، فإن تلك الحالة من عدم الاستقرار أرغمت القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأعني بها الولايات المتحدة، على الانخراط في

خضم ذلك الصراع بطريقة أو بأخرى. لقد كانت تلك عاصفة متكاملة. كانت المنطقة الممتدة من الحدود النمساوية إلى أرض المخدرات في الجبال الأفغانية تهتز، ما أرغم الولايات المتحدة على التدخل لضبط إيقاع الحركة فيها؛ إلا أن نتائج هذا التدخل في أفضل حالاتها، لم تكن على قدْر التوقعات.

هناك جانب آخر جدير بالملاحظة، خصوصاً في ضوء التحولات الديموغرافية التي سنناقشها في الفصل التالي من هذا الكتاب. كان العالم الإسلامي يعاني من قلاقل داخلية خطيرة. وكانت المقاومة التي أبداها المحافظون الإسلاميون ضد التحولات في العادات والتقاليد خصوصاً فيما يتعلق بوضع المرأة، إضافة إلى التغيرات الديموغرافية التي أثارت حفيظتهم، أحد العوامل الرئيسية التي تسببت في عدم الاستقرار في المنطقة. فالصراع بين التقليديين والعَلمانيين كان له أبلغ الأثر في مجتمعات تلك المنطقة، حيث أنحى التقليديون باللائمة على الولايات المتحدة وحمّلوها مسؤولية تلك الدعوات المتزايدة لفرض العَلمانية على تلك المجتمعات. قد تبدو هذه مجرد قراءة مباشِرةً وسطحية لهذا الوضع؛ ولكن، كما سوف نرى لاحقاً، فإن لهذا الوضع مغزى أعمق وأشمل مما قد يبدو عليه من النظرة الأولى. فالتغيرات التي طرأت على بنية العائلة، ومقاومة تلك التغيرات، إضافة إلى ما حدث في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، مرتبطة ببعضها بعضاً ارتباطاً وثيقاً.

وضع الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، من المنظور الجيوسياسي الشامل، حداً نهائياً للفراغ الذي نشأ بين مرحلة الحرب الباردة وبين بداية العصر التالي: أي الحرب بين الولايات المتحدة وبين الجهاديين. فقد عجز الجهاديون عن تحقيق الانتصار في تلك الحرب؛ هذا إذا كنا نعني بعبارة "انتصار"، إعادة إحياء الخلافة: أي الإمبراطورية الإسلامية. وكانت الانقسامات والشروخ داخل العالم الإسلامي أقوى من قدرة أيٍ كان على تجاوزها، كما كانت الولايات المتحدة بقوتها الهائلة عصية على الهزيمة. وعليه، لم يكن من الممكن أبداً ترجمة الفوضى إلى نصر للجهاديين.

كانت هذه الحقبة تعبيراً عن تشنجات إقليمية أكثر منها حركة متجانسة، لأنها لم تكنِ في الواقع سوى نتيجة لحقل قوة تم إفراغه من

مكوناته. وكانت الشروخ العرقية والدينية التي طبعت العالم الإسلامي، من القوة بحيث إنه حتى لو تم طرد الولايات المتحدة من المنطقة، فإن المنطقة ستبقى عاجزة عن خلق قاعدة سياسية مستقرة. فقد عانى العالم الإسلامي من الانقسام وعدم الاستقرار لأكثر من ألف عام، ولا يوجد أي مؤشر على أنه سينحو باتجاه التوحد في وقت قريب. في الوقت نفسه، ما كان لأية هزيمة أمريكية محتملة في المنطقة أن تؤدي إلى الانتقاص من قوة أمريكا كقوة عظمى. وكما كانت عليه الحال في أعقاب حرب فيتنام، ما كان لمثل هذا الأمر أن يكون أكثر من مجرد حدث انتقالي.

تبدو الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وبين الجهاديين حالياً مستعرة وذات أهمية قصوى لدرجة أنه من الصعب تخيّلُ أنها قد تنتهي في وقت قريب. يتحدث مطّلعون جادون عن قرن من الصراع سيشمل العالم بأسره، إلا أنه من منظور العشرين عاماً القادمة التي تحدثنا عنها في مستهل هذا الكتاب، فإن احتمال بقاء العالم محصوراً ضمن بوتقة الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وبين الجهاديين عام 2020 هو النتيجة الأقل احتمالاً. فما يحدث في العالم الإسلامي حقيقةً، لن تكون له تلك الأهمية بالنسبة لبقية العالم. إذا افترضنا أن مسار قوة الولايات المتحدة المتصاعد استمر في المحافظة على زخمه، حينها سيشهد العام 2020 تحديات مختلفة تماماً يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها.

الاستراتيجية الأمريكية الكبرى والحروب الإسلامية

ما زال هناك عنصر آخر في الدينامية الأمريكية لا بد لنا من القيام بتغطيته، ألا وهو الاستراتيجية الكبرى التي توجِّه السياسة الخارجية الأمريكية. إن ردة الفعل الأمريكية على أحداث الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، بدت وكأنها غير ذات معنى؛ وهي كذلك بالفعل من الناحية الظاهرية. كانت ردة الفعل تبدو فوضوية واعتباطية؛ إلا أنها كانت في واقع الأمر متوقعة. عندما يتراجع المرء خطوة إلى الوراء ويتلقى الصدمة، يتبين له أن ما بدت وكأنها أفعالٌ عشوائية من قبل الولايات المتحدة، هي في حقيقة الأمر أفعالٌ ذات معانٍ لافتة.

تبدأ الاستراتيجية الكبرى حيث تنتهي صناعة السياسة. دعونا نفترض للحظة أن فرانكلين روزفلت لم يتقدم للترشح للانتخابات للدورة الثالثة عام 1940 ، هل كان يمكن لليابان وألمانيا أن تتصرفا بطريقة مغايرة؟ هل كان من الممكن أن تذعن الولايات المتحدة للهيمنة اليابانية على منطقة غرب المحيط الهادي؟ هل كانت الولايات المتحدة لتقبل هزيمة بريطانيا وأسطولها على أيدي الألمان؟ ربما تكون التفصيلات قد خضعت للتغيير، لكن من الصعب تخيّل عدم قيام الولايات المتحدة بخوض الحرب، أو أن تكون نهاية الحرب في غير مصلحة الحلفاء. قد تكون آلاف التفصيلات عرضة للتغيير، إلا أن الخطوط العريضة لهذا الصراع كما رسمتها الاستراتيجية الكبرى، كانت ستبقى كما هي في الأصل.

هل كان من الممكن أن تكون هناك استراتيجية أمريكية خلال فترة الحرب الباردة باستثناء احتواء الاتحاد السوفييتي؟ لم يكن ممكناً بالنسبة

للولايات المتحدة أن تقوم بغزو شرق أوروبا. فقد كان الجيش السوفييتي ضخماً جداً وفي منتهى القوة. من ناحية أخرى، لم يكن بمقدور الولايات المتحدة السماح للاتحاد السوفييتي بالاستيلاء على أوروبا الغربية، لأنه لو قُدِّرَ للاتحاد السوفييتي الاستيلاء على المناطق الصناعية في أوروبا الغربية لكان طغى على الولايات المتحدة نفسها على المدى الطويل. سياسة الاحتواء لم تكن مجرد خيار؛ فقد كانت تمثل الرد الأمريكي الوحيد الممكن على الاتحاد السوفييتي.

جميع الدول لها استراتيجيات كبرى، بالرغم من أن ذلك لا يعني بالضرورة أن كل هذه الدول لا بد وأن تحقق أهدافها الاستراتيجية. لقد كان هدف ليتوانيا يتمثل بالتحرر من الاحتلال الأجنبي؛ إلا أن اقتصادها ووضعها الديموغرافي والجغرافي ما كان ليسمح لهذه الليتوانيا تحقيق هذا الهدف إلا بصورة ظرْفية ومؤقتة. أما الولايات المتحدة، وبعكس غالبية دول العالم، فقد حققت معظم أهدافها الاستراتيجية التي سوف أشير إليها بعد قليل. فقد تم تجيير اقتصادها ومجتمعها باتجاه الوصول إلى أهدافها.

إن الاستراتيجية الكبرى لأية دولةٍ، متجذرةٌ بعمق في أسِّ كيانها، وهذه الاستراتيجية عادةً، طبيعية وواضحة لدرجة أن السياسيين والجنرالات لا يكونون دائماً على دراية بها. هذه الاستراتيجية الكبرى تتحكم بمنطق هؤلاء لدرجة أنها تتحول إلى حقيقة لاشعورية. ولكن من المنظور الجيوسياسي، فإن كلاً من الاستراتيجية الكبرى للدولة والمنطق الذي يحدد سلوك قادة الدولة يصبحان في غاية الوضوح.

الاستراتيجية الكبرى لا تركز دوماً على خوض الحرب. إنها تتمحور حول كافة العمليات التي تشكل القوة الوطنية للدولة. أما في حالة الولايات المتحدة، وهذا قد يكون أكثر وضوحاً مما عليه الحال في بقية الدول، فإن الاستراتيجية الكبرى في المفهوم الأمريكي تتمحور بالدرجة الأولى حول الحرب، وكذلك حول التفاعل بين الحرب والحياة الاقتصادية؛ فالولايات المتحدة تاريخياً، دولةٌ تقتات على الحروب.

استهلكت الولايات المتحدة عشرة بالمائة من عمرها تقريباً في خوض الحروب. هذا الإحصاء يشمل فقط الحروب الكبرى كحرب عام 1812 والحرب الأمريكية المكسيكية والحرب الأهلية والحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الكورية وحرب فيتنام. لا يشمل هذا الإحصاء الحروب الصغيرة كالحرب الأمريكية الإسبانية أو عاصفة الصحراء. انخرطت الولايات المتحدة في القرن العشرين في حروب شملت خمس عشرة بالمائة من زمنه. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، انخرطت الولايات المتحدة في حروب على امتداد اثنين وعشرين بالمائة من تلك الفترة. ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين وتحديداً منذ العام 2001، ما تزال الولايات المتحدة منخرطة في حروبٍ طيلة هذه الفترة. تعتبر الحرب مسألةً مركزيةً في التجربة الأمريكية وتزداد وتيرة الشعور بضرورة خوض هذه الحرب باطّراد. إنها متجذرة في أسّ الثقافة الأمريكية، وكذلك في العقلية الجيوسياسية لهذه البلاد. أما الهدف من خوض الحرب فلا بد من فهمه بصورة جليّة.

وُلِدت الولايات المتحدة من رحم الحرب، واستمرت بصورة مطّردة في خوض غمارها حتى يومنا هذا. الاستراتيجية الكبرى لدولة مثل النرويج تتمحور أكثر حول الاقتصاد وليس حول خوض الحروب، أما الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة والاستراتيجية الأمريكية الكبرى فقد انبثقت من ثقافة الخوف. الأمر نفسه ينطبق على العديد من الدول؛ فروما على سبيل المثال، لم تبادر إلى القيام بغزو العالم؛ بل انحصر نشاطها بدايةً في الدفاع عن نفسها، وضمن هذا السياق تحولت إلى إمبراطورية. كان يمكن للولايات المتحدة أن تكتفي في بداية الأمر بالعمل على ألّا تتعرض لهجوم أو هزيمة على يد البريطانيين، كما كانت عليه الحال في حرب عام 1812. ولكن مع انقضاء كل حقبة خوف، تبرز نقاط ضعف جديدة ومخاوف جديدة. الدول تتحرك بسبب التخوف من فقدان ما تملكه من مصادر ثروة وقوة. تأملوا ما يلي ضمن سياق هذا التخوف.

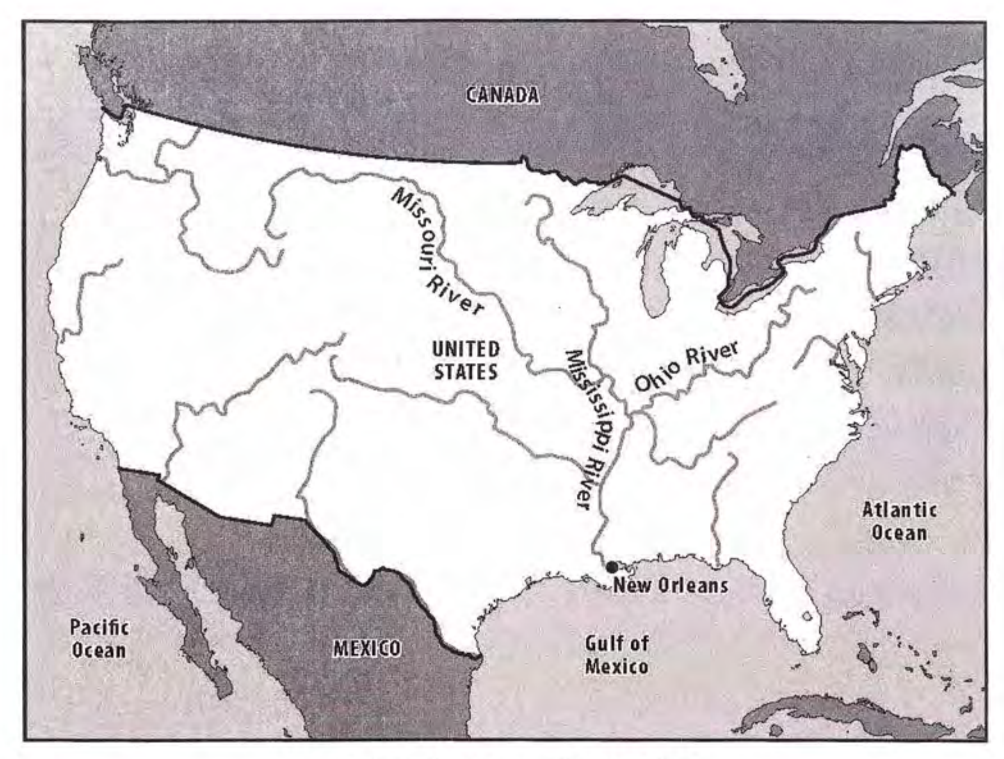
للولايات المتحدة أهداف جيوسياسية خمسة تمثل العامل الرئيسي في تكوين استراتيجيتها الكبرى. لاحظوا معي أن هذه الأهداف تتزايد أحجامها وطموحاتها والصعوبات التي تعترضها في الوقت الذي نستعرض هذه القائمة.

1 : السيطرة الكاملة على أمريكا الشمالية من قبل جيش الولايات المتحدة

لو اكتفت الولايات المتحدة بكونها دولة مكونة من مجموعة من الولايات المنفصلة المتوضعة بين ساحل الأطلسي والجبال الأليغينية، Allegheny Mountains لما بقيت مطلقاً على قيد الحياة. ولذا فقد كان لزاماً عليها ليس التوحد فيما بين هذه الولايات وحسب، بل التمدد باتجاه تلك الأراضي الشاسعة المتوضعة بين الجبال الأليغينية والجبال الصخرية Rocky Mountains. لقد منح هذا التمدد الولايات المتحدة ليس فقط عمقاً استراتيجياً، بل بعضاً من أغنى الأراضي الزراعية في العالم وأكثرها خصوبة. والأهم من كل ما تقدم، أن هذه الأرض هي موطئ لنظام ملاحي نهري في منتهى الروعة سمح بشحن الفائض من إنتاج البلاد الزراعي إلى الأسواق العالمية، ما أدى إلى نشوء طبقة من رجال الأعمال المزارعين، والتي لا مثيل لها في التاريخ.

وفرت عملية شراء لويزيانا عام 1803 للولايات المتحدة سيطرةً على تلك البقعة من الأرض. لكن معركة نيو أورلينز عام 1814 التي انتصر فيها أندرو جاكسون على البريطانيين هي التي هيأت الأرضية للدولة لفرض سيطرتها على تلك المنطقة لأن نيو أورلينز كانت نقطة العنق الوحيدة لنظام الملاحة النهري برمّته. إذا كانت يورك تاون Yorktown هي التي أسست لقيام الدولة، فإن معركة نيو أورلينز هي ما أسست لقيام اقتصادها. أما ما أمّنَ حصول كل ذلك فكانت معركة سان جاسينتو San Jacinto، التي تقع على بعد عدة مئات من الأميال إلى الغرب من نيو أورلينز حيث تعرض الجيش المكسيكي إلى هزيمة كبرى على يد التكساسيين، وأدت تلكِ الهزيمة إلى إبعاد شبح خطره نهائياً عن حوض نهر المسيسيبي. لم تكن الهزيمة التي مني بها الجيش المكسيكي أمراً لا مفر منه. فقد كانت المكسيك من كثير من النواحي، أكثر تطوراً وقوة من

الولايات المتحدة. لكن هزيمتها جعلت جيش الولايات المتحدة القوة المسيطرة على أمريكا الشمالية وأمَنت القارّة لصالح الولايات المتحدة التي أضحت دولة غنية ومترامية الأطراف لا يجرؤ أحد على الوقوف في وجهها.



نظام الملاحة النهري في الولايات المتحدة

2 : إزالة كافة التهديدات للولايات المتحدة من قِبَلِ أية قوة في النصف الغربي للكرة الأرضية

تزامن تأمين الحماية في أمريكا الشمالية مع ظهور تحدٍّ مباشر آخر مصدره أمريكا اللاتينية. إن الأمريكيتين الشمالية والجنوبية هما في الواقع جزيرتان غير متصلتين ببعضهما بعضاً في الواقع: إذ أن بنما وأمريكا الوسطى عصيتان على العبور أو الاختراق بواسطة جيوش جرارة. كما أن انضواء كافة أجزاء أمريكا الجنوبية تحت مظلة اتحادية في كيان واحد كان أمراً بعيد المنال. عندما تنظرون إلى خريطةٍ لأمريكا الجنوبية بعد تجاوز المنطقة المتعذر اجتيازها، فستتبينون أنه لا وجود لقوة عابرة للقارات فيها: فالقارة مقسومةٌ إلى شطرين (انظروا الخريطة التالية). لهذا السبب، لا وجود لأي تهديد فعلي للولايات المتحدة من قبل سكان أمريكا الجنوبية الأصليين.

لكن التهديدات الكبرى في ذلك النصف من الكرة الأرضية أتى من القوى الأوروبية التي تمتلك قواعد بحرية في الأمريكيتين الجنوبية والوسطى، وكذلك في منطقة الكاريبي، إضافة إلى الجيوش البرية في المكسيك المجاورة. هذا هو الأساس الذي انبثق منه "مبدأ مونرو" the Monroe Doctrine؛ ذلك أنه قبل امتلاك الولايات المتحدة القدرة على منع الأوروبيين من إنشاء قواعد لهم في تلك المنطقة بوقت طويل، فقد جعلت الولايات المتحدة من مبدأ منع الأوروبيين القيام بذلك هدفاً استراتيجياً لها. المرة الوحيدة التي جعلت الولايات المتحدة تقلق بشأن أمريكا اللاتينية هي عندما كانت أية قوة أجنبية تبني لنفسها قواعد هناك.

3: سيطرة البحرية الأمريكية المطلقة على كافة الممرات البحرية المؤدية إلى الولايات المتحدة لمنع احتمال حصول أي غزو لها

أبحر الأسطول البريطاني عبر نهر تشيزابيك Chesapeake عام 1812 وأحرق مدينة واشنطن. وقد انتاب الولايات المتحدة قلق شديد طيلة القرن التاسع عشر من احتمال قيام البريطانيين، مستخدمين قوتهم البحرية الهائلة المسيطرة على كامل منطقة شمال المحيط الأطلسي بإغلاق ممرات السفن الأمريكية عبر هذا المحيط، وبالتالي، خنق الولايات المتحدة. لم يكن هذا الخوف دائماً ناجماً عن شك مرَضي: فقد فكّر البريطانيون في القيام بذلك في أكثر من مناسبة. وكانت هذه المشكلة العامة ضمن سياقات أخرى، السبب في الهاجس الذي انتاب الولايات المتحدة بشأن كوبا، وذلك منذ اندلاع الحرب الأمريكية الإسبانية وصولاً إلى حقبة الحرب الباردة.

بعد أن تمت عملية تأمين نصف الكرة الغربي في نهاية القرن التاسع عشر، أبدت الولايات المتحدة اهتماماً لافتاً بإبقاء الخطوط البحرية الواصلة إلى حدودها خالية من وجود أية قوة بحرية أجنبية. قامت الولايات المتحدة بتأمين ممراتها البحرية في المحيط الهادي أولاً. أثناء اندلاع الحرب الأهلية، ضمت الولايات المتحدة ألاسكا، وأتبعتها بهاواي عام 1898. أدت هاتان الحركتان إلى إغلاق احتمال وقوع أية تهديدات من قبل أي أسطول معادٍ والحد من قدرته على الاقتراب من القارة من جهة الغرب وذلك من خلال حرمانه من الإفادة من أي مرسى للتزود بالمؤن. نجحت الولايات المتحدة في تأمين المحيط الأطلسي مستفيدةً من ضعف البحرية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث قامت بإبعادها عن السواحل الأمريكية؛ ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بنت الولايات المتحدة

أسطولاً ذا قوة هائلة جعل من المتعذر على بريطانيا القيام بأية عمليات في المحيط الأطلسي من دون الحصول على موافقة الولايات المتحدة. هذا ما جعل الولايات المتحدة عصية على أي غزو خارجي.



أمريكا الجنوبية: المنطقة المتعذر اجتيازُها

4 : السيطرة الكاملة على محيطات العالم لتعزيز أمن الولايات المتحدة وضمان السيطرة على نظام التجارة العالمية

تسببت حقيقةُ أن الولايات المتحدة خرجت من الحرب العالمية الثانية ليس بأعظم قوة بحرية في العالم وحسب، بل في امتلاك قواعد بحرية على امتداد العالم، في إحداث تغيرات جذرية في مسار دول العالم. كما ذكرت سابقاً، فكل سفينة تمخر عباب المياه من منطقة الخليج إلى بحر الصين الجنوبي إلى منطقة الكاريبي سواء كانت حربية أم تجارية، يمكن مراقبة حركتها من قبل البحرية الأمريكية واحتجازها أو إغراقها لو رأت ضرورة لذلك. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، لو جُمِعَت أوزان كل الأساطيل الموجودة في العالم، فلن تشكل سوى وزناً ضئيلاً بالمقارنة مع القوة البحرية الأمريكية.

ما تقدّمَ يسلط الضوء على أهم حقيقة جيوسياسية في العالم بأسره: ألا وهي أن الولايات المتحدة تسيطر على كافة محيطات العالم. لم يكن بمقدور أية أمة في تاريخ البشرية أن تقوم بذلك قبلاً. هذه السيطرة المطلقة ليست الأساس الذي بني عليه الأمن الأمريكي وحسب، بل الأساس لقدرة الولايات المتحدة على صياغة النظام العالمي الجديد. لا يمكن لأحدٍ استخدام مياه البحار والمحيطات من دون موافقة الولايات المتحدة. وفي نهاية المطاف، تعتبر المحافظة على السيطرة على محيطات العالم أهم أهداف الولايات المتحدة من الناحية الجيوسياسية.

5: منع أية دولة في العالم من تحدّي قوة الولايات المتحدة البحرية

بعد أن نجحت الولايات المتحدة في السيطرة على محيطات العالم بأسره، فإن الخطوة التالية الجلية تمثلت في رغبتها في الاستمرار في وضع يدها عليها. وكانت أبسط الطرق لتحقيق ذلك تتمثل في منع الدول الأخرى من بناء أساطيل بحرية قوية؛ ويمكن تحقيق ذلك من خلال التأكد من عدم وجود دافع لأية دولة لبناء قوة بحرية أو الحصول على موارد أو مصادر للقيام بذلك. وكانت إحدى الاستراتيجيات التي اتبعتها الولايات المتحدة في هذا الصدد كانت "الجزرة"، أي تطمين مختلف الدول أن بإمكانها استخدام البحار والمحيطات من دون الحاجة إلى بناء قوة بحرية. أما الاستراتيجية الأخرى التي اتبعتها الولايات المتحدة فتمثلت في "العصا" التي لوحت بها من أجل حشر أعدائها المحتملين في مواجهات برية بحيث يُضطرّون معها لاستهلاك مخزونهم من الدولارات على الجيوش البرية والدبابات؛ وهكذا، لا يبقى لديها سوى حفنة من الدولارات تنفقه على قواتها البحرية.

خرجت الولايات المتحدة من الحرب الباردة بمصالح مستمرة واستراتيجية ثابتة. تمثلت المصالح المستمرة بمنع أية قوة أوراسية من الشعور بما يكفي من الأمان كي تجيِّرَ مواردها من أجل بناء قوة بحرية. فبعد زوال أي خطر لهيمنة أوراسية، ركزت الولايات المتحدة انتباهها على بروز قوى إقليمية مهيمنة ثانوية قد يكون بإمكانها تطوير أمن إقليمي كافٍ يسمح لها أن تبدأ في شق طريقها كي تصبح قوة بحرية يُعتَدُّ بها. وعليه، بدأت الولايات المتحدة بالعمل على خلق سلسلة من التحالفات المؤقتة والعابرة، والتي تهدف إلى كبح جماح أي مهيمنٍ إقليميٍّ محتمل.

كان على الولايات المتحدة أن تكون على أهبة الاستعداد الدائم للتدخل في المنطقة الأوراسية المترامية الأطراف في حال حدوث أي أمر طارئ. فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي، خاضت الولايات المتحدة سلسلة من العمليات التي هدفت إلى الإبقاء على التوازن الإقليمي ومنع ظهور أية قوة إقليمية. حدث التدخل الأمريكي الكبير الأول في الكويت حيث وضعت الولايات المتحدة حداً لطموحات العراق بعد موت الاتحاد السوفييتي الذي لم يكن حينها قد تم دفنه بعد. أما التدخل الثاني فكان في يوغوسلافيا، والذي حدث بهدف منع قيام هيمنة صربية على منطقة البلقان. أما الحلقة الثالثة في سلسلة التدخلات تلك فكانت في العالم الإسلامي؛ وقد هدف ذلك التدخل إلى منع القاعدة (أو أية جهة أخرى) من إقامة إمبراطورية إسلامية آمنة. وكان التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق يصب في هذا الاتجاه.

كانت تلك مجرد قضايا صغيرة بالرغم من كل الصخب الذي رافقها. ففي العراق، حيث كانت العملية الأكبر والأهم، استخدمت الولايات المتحدة أقل من مائتي ألف جندي، وخسرت أقل من خمسة آلاف جندي. وهذا الرقم لا يمثل سوى ستة إلى ثمانية بالمائة من الخسائر البشرية التي تكبدتها الولايات المتحدة في فيتنام، أو واحد بالمائة من خسائرها في الحرب العالمية الثانية. يعتبر حجم القوة المستخدمة من أجل الاحتلال بالنسبة لبلد يبلغ تعداد سكانه ربع مليار نسمة ضئيلاً جداً. لقد كان التوجه العام في الولايات المتحدة المتمثل في المبالغة الدراماتيكية لحجم التدخلات الصغير ناجماً عن عدم نضجها النسبي كأمة ناشئة (وأنا أقول ذلك بصفتي أباً لأحد الجنود الذي خدم دورتين في العراق).

ما تقدّمَ، يسمح لنا فهم طبيعة الرد الأمريكي على هجمات الإسلاميين وكل ما تلا ذلك من أحداث. وبعد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها الاستراتيجية الكبرى، انتقلت إلى العمل على منع قيام أية قوة يُعْتَدُّ بها في منطقة أوراسيا. لكن التناقض يتمثل فيما يلي: الهدف من وراء هذه التدخلات لم يكن أبداً تحقيق شيء ما، بغض النظر عن اللغة الرنانة التي يستعملها الخطاب السياسي، بِقَدْرِ ما كان يرمي إلى منع قيام شيء ما. لقد أرادت الولايات المتحدة

منع حدوث استقرار في مناطق يُخشى أن تنشأ فيها قوى أخرى. لقد كان هدف الولايات المتحدة ليس فرض الاستقرار، بل إحداث الفوضى وعدم الاستقرار؛ وهو ما يفسر الكيفية التي تصرفت فيها الولايات المتحدة رداً على الزلزال الإسلامي: فقد أرادت أن تمنع نشوء دولة إسلامية قوية ومترامية الأطراف.

لو نحّينا جانباً اللغة الخطابية الشعبوية الرنانة جانباً، فإننا نؤكد على أن الولايات المتحدة لم تكن لها مصلحة أبداً في إحلال السلام في منطقة أوراسيا. كما أنه ليس في مصلحتها إحراز نصر سريع في أية حرب تخوضها. فكما كانت عليه الحال في فيتنام أو كوريا، كان الهدف من تلك الحروب الوقوف في وجه إحدى القوى أو خلق الفوضى في تلك المنطقة، وليس من أجل فرض السلام فيها. وفي غضون ذلك، لن تكترث أمريكا لو تعرضت لهزيمة عسكرية مباشرة. لكن مبدأ استخدام الحد الأدنى من القوة عندما يكون ذلك ضرورياً جداً وذلك من أجل المحافظة على توازن القوى في أوراسيا كان وسيبقى القوة الدافعة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية على امتداد القرن الحادي والعشرين. ستكون هناك نماذج أخرى كثيرة لكوسوفو والعراق في أماكن وأزمنة غير متوقعة. وسوف يبدو أن ما تقوم به الولايات المتحدة غير عقلاني البتة؛ وسوف يكون كذلك إذا كان هدفها الرئيسي في ظاهره، تثبيت الاستقرار في منطقة البلقان أو الشرق الأوسط. ولكن بما أن الهدف الرئيسي هو بكل بساطة تحجيم أو إثارة القلاقل في صربيا أو في القاعدة، فإن التدخلات تصبح معقولة تماماً. هذه التدخلات سوف لن تؤدي مطلقاً إلى ما يشبه "الحلول" لأيٍّ من المشكلات العالقة وسوف لن يستخدم فيها إلا الحد الأدنى من القوة بحيث لا تصل الحلول المبتغاة إلى أية نتائج حاسمة.

ما بعد الهزات اللاحقة

يعاني النظام الدولي هذه الأيام من اختلال شديد في التوازن. فالولايات المتحدة من القوة بحيث إنه من شبه المستحيل بالنسبة لبقية بلدان العالم السيطرة على السلوك الأمريكي أو احتواؤه. يكمن التوجه الطبيعي للنظام العالمي في التحرك نحو المساواة. ولكن في عالم اختلّ فيه التوازن، تواجه القوى الأقل شأناً، خطراً محدقاً من القوى الأكبر التي لا يمكن احتواؤها. ولذا تتوجه هذه القوى نحو تشكيل ائتلاف مع البلدان الأخرى بغية تحقيق توازن من حيث القوة مع تلك القوى الأكبر حجماً وقوة. فبعد هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام، اتجهت صوب الصين من أجل السيطرة على السوفييت الذين كانت قوتهم تزداد باطراد.

سوف يكون من الصعوبة بمكان القيام بتشكيل تحالف من أجل احتواء الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين. تجد الدول الأضعف أن من الأسهل بالنسبة لها التوصل إلى شكل من أشكال التعايش مع الأمريكيين بدلاً من الانضواء تحت مظلة حلف مناهض للولايات المتحدة، لأن بناء مثل هذا التحالف والإبقاء على زخمه يعتبران مهمة في غاية الصعوبة. وفي حال انهيار هذا التحالف، كما يحدث عادة في مثل هذه التحالفات، فستجد تلك الدول أن الولايات المتحدة يمكن أن تكون عملاقاً غير متسامحٍ البتة.

نتيجة لما تقدم، نلاحظ التناقض التالي: فمن ناحية، يطغى شعور بالعداء تجاه الولايات المتحدة والخوف منها في آن، من قبل العديد من الدول؛ ومن ناحية أخرى، تحاول العديد من تلك الدول بصورة إفرادية، كسب ود الولايات المتحدة ونيل رضاها. هذا الخلل سيبقى سائداً طيلة القرن الحادي والعشرين، تماماً كالجهود التي سوف تبذل من أجل احتواء الولايات المتحدة. هذا القرن سيكون قرناً خطِراً، خصوصاً بالنسبة لبقية دول العالم.

هناك مقياس في المصطلحات الجيوسياسية يعرف باسم "هامش الخطأ". وهذا الهامش يتوقع كمَّ المساحة التي تتمتع بها أية دولة يمكن لها أن تمارس فيها الأخطاء. ويتكون هامش الخطأ من قسمين: أنواع الأخطار التي تواجهها الدولة، وكمّ القوة التي تمتلكها تلك الدولة. بعض الدول لديها هوامش ضيقة جداً من الأخطاء. وهذه الدول تعاني من الهوس حول أدق التفصيلات في سياستها الخارجية لأنها تعرف أن أدنى خطوة غير محسوبة قد تؤدي إلى نتائج كارثية. ليس لدى إسرائيل أو فلسطين أي هامش للخطأ بسبب صغر مساحتهما وموقعهما الجغرافي. أما آيسلاندا بالمقابل، فلديها هامش كبير لارتكاب الأخطاء. صحيح أنها تعاني من قلة عدد السكان إلا أنها متوضعةٌ في جوار مريح وشاسع.

تتمتع الولايات المتحدة بهامش واسع من الخطأ. فهي آمنة في موقعها في أمريكا الشمالية، ولديها قوة هائلة. ولذلك فإن الولايات المتحدة لا تهمها إطلاقاً الطريقة التي تمارس فيها قوتها على الصعيد العالمي. إنها ليست غبية البتة. إنها بكل بساطة لا تحتاج لأن تبدي أي اهتمام بذلك أكثر مما ينبغي. في الحقيقة، عندما تبدي اهتماماً بما تقوم به فإن من شأن ذلك أن يجعلها تبدو أقل كفاءة. الولايات المتحدة، شأنها شأن المصرفي المستعد لمنح قروض غير آمنة أملاً في أن تصبح أحوال المقترض المالية أفضل على المدى الطويل، لديها سياسة تتمثل في القيام بخطوات تراها الدول الأخرى متهورة. أما نتائج مثل هذه الخطوات فسوف تكون مؤلمة وحتى مدمرة بالنسبة للدول الأخرى. تتحرك الولايات المتحدة إلى الأمام، ويزداد زخم ازدهارها غير عابئة بعواقب تلك الخطوات.

هذا ما لمسناه في فيتنام، وما نلمسه الآن في العراق أيضاً. هذه الصراعات ليست سوى حلقات معزولة في تاريخ الولايات المتحدة، ولا عواقب هامة لها اللهم إلا بالنسبة للفيتناميين والعراقيين. الولايات المتحدة دولة شابة وبربرية. فهي قد تصبح انفعالية بسرعة لأنها لا تتمتع بمنظور تاريخي. تعتبر هذه السمة قوة مضافة للولايات المتحدة وذلك من خلال توفير الموارد العاطفية للبلاد من أجل التغلب على مشاعر العداء ضدها. تبالغ الولايات المتحدة دوماً في ردة فعلها. فما يبدو وكأنه كارثي لدرجة هائلة في لحظة ما، يشكل دافعاً للأمريكيين للقيام بحل

المشكلات بصورة حاسمة. القوة الناشئة تبالغ عادة في ردة فعلها؛ بينما تختار القوة الناضجة التوازن في ردة فعلها. أما القوة الهابطة فإنها تفقد قدرتها على استرداد توازنها.

الولايات المتحدة دولة يافعة جداً، حتى إنها أكثر طفولية كقوة عالمية مهيمنة. فهي، كما حال المراهق الشاب المتمتع بكامل قوته، تميل باتجاه أن تصبح عاطفية بصورة غير معقولة تجاه أحداث قد لا يتذكر حدوثها أحدٌ بعد عدة أعوام إلا بالكاد. فقد بدت دول مثل لبنان وبنما والكويت والصومال وهاييتي والبوسنة وكوسوفو في غاية الأهمية، وحتى حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة. أما في الواقع، فهناك فقط قلة قليلة تتذكر ما حدث في تلك الدول؛ وعندما تتذكر هذه القلة ما حدث في تلك الدول، لا يمكن لها أن تحدد الأسباب التي جرّت الولايات المتحدة إلى تلك الصراعات في المقام الأول. فعاطفية اللحظة تستهلك ذاتها بسرعة.

الوجه الآخر الحاسم لهذه الظاهرة يتمثل في أن اللبنانيين والبنميين والكويتيين والصوماليين والهايتيين والبوسنيين والكوسوفيين يتذكرون جميعاً اشتباكهم مع الأمريكيين لفترة طويلة من الزمن. فما كان حدثاً عابراً بالنسبة للولايات المتحدة يصبح علامة فارقة في تاريخ الدول الأخرى. نكتشف هنا عدم التماثل الحاسم والأولي في القرن الحادي والعشرين. للولايات المتحدة مصالح دولية، وتجد نفسها متورطة في العديد من المناوشات الدولية. ليست لأية ورطة وجدت الولايات المتحدة نفسها فيها، تلك القيمة الحاسمة. أما بالنسبة للبلدان التي تجد نفسها هدفاً للمصالح الأمريكية، فإن أي تدخل من قبل هذه الأخيرة يعتبر حدثاً تحولياً. وغالباً ما تكون الدولة المستهدَفة عديمة الحيلة أمام ما تقوم به الولايات المتحدة؛ وهذا الشعور بالعجز يستولد غضباً عارماً من قبل شعب تلك الدولة حتى في أفضل الظروف. يتنامى هذا الشعور العارم بالغضب عنما يكون المستهدَف من هذا الغضب، وأعني به الولايات المتحدة، لامبالياً وعصياً على الاختراق. سيشهد القرن الحادي والعشرون اللامبالاة الأمريكية بشأن عواقب أفعالها، وسيشهد كذلك مقاومةً لأمريكا وشعوراً عارماً بالغضب تجاهها.

الخلاصة

في الوقت الذي تنحو الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين صوب نهايتها، سيكون خط الدفاع الأول ضد المتطرفين الإسلاميين هو الدول الإسلامية نفسها. فهذه الدول هي الهدف النهائي لمنظمة القاعدة؛ ومهما كانت آراء تلك الدول حول الإسلام أو الغرب، فإنها لن تسلّم السلطة السياسية للقاعدة؛ بل سوف تقوم باستخدام قواها الوطنية، وقواها الأمنية ومخابراتها وقدراتها العسكرية من أجل سحق القاعدة.

يرتبط مدى انتصار الولايات المتحدة بمدى هزيمة القاعدة. إن عالَماً إسلامياً غارقاً في الفوضى وعاجزاً عن التوحد يعني أن الولايات المتحدة قد حققت هدفها الاستراتيجي. هناك شيء واحد لا يختلف اثنان على أن الولايات المتحدة حققته منذ عام 2001 ألا وهو نجاحها في خلق الفوضى وتعميمها في العالم الإسلامي، ما أدى إلى طغيان شعور بالعداء تجاه الولايات المتحدة، وربما تشكيل مجموعات إرهابية قد تشن هجمات عليها مستقبلاً. لكن الزلزال الإقليمي لن يتحول إلى قوة إقليمية عظمى. في الحقيقة، لم تتعرض المنطقة للتشظي كما هي حالها الآن؛ وقد يؤدي هذا الوضع إلى إغلاق الكتاب حول هذه الحقبة. إن هزيمة الولايات المتحدة أو الطريق المسدودة التي تواجهها في العراق وأفغانستان هي النتيجة المتوقعة، وسوف تبدو هاتان الحربان وكأنهما وصلتا إلى نهايتهما المشؤومة بالنسبة للولايات المتحدة. ما من شك في أن إدارة الولايات المتحدة للحرب في العراق كانت فوضوية ومشينة وهمجية بمعنى من المعاني. كانت الولايات المتحدة في واقع الأمر مراهِقة في تبسيطها للمسائل وفي طريقة استخدامها للقوة. ولكن على المستوى الاستراتيجي الأعم والأشمل، لم يكن يشكل ذلك أية أهمية بالنسبة لها. فطالما أن المسلمين يتقاتلون فيما بينهم، فإن الولايات المتحدة تعتقد جازمةً، أنها هي من انتصرت في تلك الحرب.

هذا لا يعني أنه من المستحيل نشوء دولة مدنية في العالم الإسلامي في وقت ما، يمكن أن تتطور إلى قوة إقليمية تمثل تحدياً لمصالح الولايات المتحدة. تركيا هي القوة التاريخية في العالم الإسلامي، وكما سنرى في الفصول التالية من هذا الكتاب، فإن هذه القوة ستعود إلى الظهور مجدداً. وسيكون ارتقاؤها كقوة إقليمية يعتدُّ بها نتيجةً، ليس للفوضى الناجمة عن سقوط الاتحاد السوفييتي، بل بسبب ديناميات جديدة. الغضب لا يصنع تاريخاً؛ لكن القوة هي التي تصنعه. والقوة بمكن أن يؤججها الغضب، لكنها تنشأ من حقائق ووقائع أساسية، وأعني بها الجغرافيا والديموغرافيا والتكنولوجيا والثقافة. كل هذه المكونات هي التي سوف تحدد معايير القوة الأمريكية، تماماً كما سوف تحدد القوة الأمريكية معالم القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثالث

السكان والكومبيوترات والحروب الثقافية

كتب أسامة بن لادن عام 2002 فيما أسماه "رسالة إلى أمريكا" ما يلي: "أنتم أمة تستغلون النساء وتعاملوهن كما لو أنهن سلعاً استهلاكية أو أدوات إعلانية، داعين المستهلكين إلى شرائهن. أنتم تستخدمون النساء لخدمة المسافرين والزوار والغرباء من أجل تحقيق زيادات في هامش أرباحكم. وبعد ذلك تتبجحون بأنكم تدعمون تحرير المرأة".

يشير هذا الاقتباس إلى أن ما تقاتل من أجله القاعدة مبنيٌّ على الفهم التقليدي لمفهوم العائلة. هذا ليس بأية حال من الأحوال جزءاً ثانوياً من برنامجها: بل هو في صميم هذا البرنامج. فالعائلة التقليدية بنيت على أسس ومبادئ محددة وواضحة. أولاً، يعتبر المنزل المكان الطبيعي للمرأة، أما الحياة خارج المنزل فهي المجال الحيوي للرجل. ثانياً، الحياة الجنسية مضبوطة ضمن نطاق العائلة والمنزل، وأي نشاط جنسي يحدث خارج نطاق الزواج والعائلة يعتبر غير مقبول على الإطلاق. أما النساء اللواتي يتحركن خارج المنزل، فإنهن يحرّضن على نشاط جنسي خارج إطار الزواج بمجرد خروجهن من المنزل. ثالثاً، أهم وظيفة بالنسبة للمرأة هي الإنجاب وإعداد أبنائها للجيل القادم. بالتالي، تعتبر السيطرة المحكمة على المرأة ضرورية للمحافظة على شرف العائلة والمجتمع. من اللافت أن المسألة كلها تتعلق بالمرأة، وهو ما تؤكد عليه رسالة بن لادن. فما يكرهه في أمريكا هو أنها تسوِّقُ لرأي مختلف تماماً حول النساء والعائلة.

هذا الرأي الذي طلعتْ به القاعدة ليس حكراً على أسامة بن لادن أو الإسلام عموماً. وبالرغم من أن المدى الذي تذهب إليه تلك المجموعة ربما كان

متطرفاً، إلا أن مسألة المرأة والعائلة تطبع معظم الأديان الرئيسية. فالكاثوليكية التقليدية والبروتستانتية السلفية واليهودية المتزمتة، إضافة إلى العديد من المذاهب في الديانة البوذية تتخذ مواقف مشابهة من هذه المسألة. هذه الأديان منقسمة على ذاتها داخلياً، كما هي الحال بالنسبة للمجتمعات. ففي الولايات المتحدة حيث نتحدث عن "الحروب الثقافية"، تُعتَبَرُ العائلة وتعريفُها أرضَ المعركة. فكل المجتمعات منقسمةٌ على نفسها بين تقليديين من جهة، وبين أولئك الذين يحاولون وضع تعريف جديد للعائلة والنساء والمسألة الجنسية من جهة أخرى.

سوف يشتد الصراع حول هذه المسائل في القرن الحادي والعشرين، لكن التقليديين يخوضون في هذا الصراع معركة دفاعية ستكون خاسرة في نهاية المطاف. السبب في ذلك يعود إلى أنه في الأعوام المائة الماضية، حدثت تحولات جذرية في نسيج الحياة البشرية، خصوصاً فيما يتعلق بحياة النساء؛ وترافقت مع ذلك، تحولات في بنية العائلة نفسها. فما حدث في أوروبا والولايات المتحدة واليابان كان له وقعه وتأثيره على بقية أنحاء العالم. هذه المسائل سوف تتسبب في تمزيق العديد من المجتمعات إلى أشلاء؛ ولكن في نهاية المطاف، لن يكون من الممكن وقف التحول الذي يشهده مفهوم العائلة بصفتها منظومة اجتماعية.

هذا لا يعني بأية حال، أن هذا التحول هو فكرة جيدة أو سيئة بالضرورة. لكن يمكن التأكيد على أن هذا التوجه الجديد لا يمكن إيقافه لأن الوقائع الديموغرافية في العالم تمر بمرحلة من التحول. التحول الديموغرافي في العالمي الأكثر أهمية ولفتاً للنظر هذه الأيام هو الهبوط الحاد في معدل الولادات في كافة أنحاء العالم. دعوني أقول ذلك مجدداً: الإحصاء الأكثر أهمية ومعنى في العالم يتناول الهبوط الإجمالي الحاد للولادات. فالنساء يلدن أعداداً أقل من الأطفال سنوياً. وهذا لا يعني أن الانفجار السكاني الذي حدث خلال القرنين الماضيين قد انتهى وحسب، بل إن النساء هذه الأيام يمضين وقتاً أقل بكثير مما كانت عليه الحال سابقاً لحمل الأطفال ورعايتهم، حتى مع توفر شروط أفضل لزيادة معدل أعمارهم بصورة لافتة.

قد تبدو هذه حقيقة بسيطة، وهي بالفعل كذلك بمعنى من المعاني؛ إلا أن ما أريد أن أعرضه أمامكم في هذا المقام هو أن مسألة عادية جداً كهذه يمكن أن تشكل دافعاً لإنشاء مجموعات على شاكلة القاعدة، ولماذا تنشأ مجموعات مشابهة للقاعدة على هذا الأساس، ولماذا لا تستطيع أن تكسب هذه الحرب. كما أنها سوف تشير إلى السبب الذي تم بموجبه إبدال العصر الأوروبي الذي بُني على أساس العمل على زيادة مستمرة ومطردة في عدد السكان (سواء كان ذلك عبر غزو شعوب أخرى أو إنجاب أعداد أكبر من الأطفال) بالعصر الأمريكي الذي يمثل دولة تتعايش بصورة طبيعية مع واقع نقص في عدد سكانها. دعونا نبدأ من نهاية عصر الانفجار السكاني.

التناقص السكاني

هناك شعور عام بأن العالم شهد خلال العقود القليلة الماضية انفجاراً سكانياً حاداً. فالنمو السكاني العشوائي يهدد باستنزاف الموارد الطبيعية المحدودة، ويتسبب في إحداث دمار للبيئة. إذ تتطلب الزيادة في أعداد البشر موارد أكثر على شكل أغذية وطاقة وبضائع، ما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع في منسوب الانحباس الحراري وكوارث بيئية أخرى. لم يكن هناك أي خلاف حول المسألة الرئيسية المتمثلة في أن عدد السكان على صعيد العالم في تزايدٍ مُطّرِد.

لكن هذا الأمر لم يعد كذلك الآن. فنحن نشهد تغيراً يحدث في البلدان الصناعية المتقدمة. فقد ازدادت معدلات الأعمار؛ وهناك نقص حاد في الأيدي العاملة الشابة التي تشكل مصدر دعم للمتقاعدين الذين تزداد أعدادهم باطّراد، وذلك بسبب الهبوط الحاد في معدلات الولادة. تعاني أوروبا واليابان من هذه المشكلة حالياً. لكن الأمة المعمَّرة هي ليست سوى رأس جبل الجليد؛ وهي المشكلة الأولى الناجمة عن التناقص الحاد في عدد السكان.

يفترض الناس أنه بينما ينخفض معدل النمو السكاني في أوروبا، فإن المعدل العام للنمو السكاني في العالم سوف يستمر في الازدياد بصورة غير منضبطة بسبب المعدلات العالية للولادات في الدول النامية. ولكن العكس هو الصحيح في واقع الأمر. فمعدلات الولادة هي في طريقها إلى الهبوط في كل مكان. فالدول الصناعية المتقدمة على حافة النقص الحاد في معدلات الولادة، لكن بقية دول العالم تسير في أعقابها بنفس الاتجاه. وهذا التحول الديموغرافي سوف يكون أحد العوامل التي تحدد معالم القرن الحادي والعشرين.

بعض أهم الدول الصناعية في العالم مثل ألمانيا وروسيا، هي في طريقها إلى فقدان نسب مئوية عالية من سكانها. فعدد سكان أوروبا اليوم يقارب سبعمائة

وثمانية وعشرين مليون نسمة. تتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام 2050، فإن هذا العدد سينخفض إلى ما بين خمسمائة وسبع وخمسين مليون نسمة وستمائة وثلاث وخمسين مليون نسمة، ما يشكل نسبة انخفاض مريعة. يشير الرقم الأقل إلى ولادة 1،6 طفل لكل امرأة؛ أما الرقم الثاني فيشير إلى ولادة 2،1 طفل لكل امرأة. أما معدل الخصوبة في أوروبا اليوم فيبلغ 1،4 طفل لكل امرأة. ولهذا السبب فإننا سوف نركز على الإسقاطات الأقل، باعتبارها ستكون هي السائدة.

من الناحية التقليدية، يعتبر النقص في معدل النمو السكاني مؤشراً على نقص في معدلات القوة. هذا بالتأكيد ما ستؤول إليه الحال في أوروبا. أما بالنسبة للبلدان الأخرى كالولايات المتحدة، فإن المحافظة على معدلات النمو السكاني، أو إيجاد طرق تكنولوجية للتعويض عن التناقص في عدد السكان ستكون أساسية إذا كانت الولايات المتحدة حريصة على المحافظة على قوتها وتفوقها في الأعوام المائة القادمة.

هذا دليل على أن مثل هذا الوضع الجِدّيّ لا بد من إيجاد سند له؛ ولذا علينا أن نتوقف من أجل التدقيق في الأرقام قليلاً قبل أن نفكر بالعواقب. هذا حدث مفصلي في التاريخ البشري، وعلينا أن نفهم السبب وراء حدوث ذلك.

دعونا نبدأ بإجراء مقاربة بسيطة. فقد ارتفع عدد سكان العالم بين عاميْ 1750 و1950 من حوالي مليار نسمة إلى ما يقرب من ثلاثة مليارات. وارتفع الرقم بين عامي 1950 و2000 من ثلاثة مليارات إلى ستة مليارات. لم يكن يزداد تعداد سكان العالم وحسب، بل كانت تلك الزيادة مستمرة في التصاعد بمعدلات تبعث على الدهشة. ولو استمر هذا التصاعد في النمو السكاني على نفس المنوال، لكانت النتيجة كارثة عالمية.

لكن معدل النمو السكاني لم يستمر في التصاعد؛ بل انخفض تَسارُعُ وتيرته بصورة دراماتيكية. وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة، فإن النمو السكاني سيتصاعد بين عامي 2000 و2050 ولكن بما لا يتجاوز خمسين

بالمائة، وهو ما يشكل ما نسبته نصف النمو السكاني خلال الأعوام الخمسين الماضية. أما في النصف الثاني من هذا القرن، فسيصبح الأمر أكثر لفتاً للانتباه. صحيح أن معدل النمو السكاني سيستمر في التصاعد؛ ولكن بحسب مصادر إحصائية أخرى، فإن هذا النمو لن يتجاوز نسبة عشرة بالمائة. هذا يشبه عملية الدوس على الفرامل. أشارت بعض التوقعات (من خارج الأمم المتحدة) إلى أن المجموع الكلي لسكان الكرة الأرضية سوف يتراجع بحلول العام 2100.

لكن النتيجة الأكثر دراماتيكية فسوف تظهر في البلدان المتقدمة صناعياً، والتي تشهد العديد منها انخفاضاً ملحوظاً في عدد سكانها. وستشهد دول من الدرجة المتوسطة مثل البرازيل وكوريا الجنوبية استقراراً في معدل النمو السكاني فيها بحلول منتصف القرن، وبعدها سيبدأ هذا المعدل بالانخفاض تدريجياً وببطء بحلول عام 2100. فقط في البلدان الأقل تطوراً في العالم مثل الكونغو وبنغلاديش، فإن معدل النمو السكاني فيها سوف يستمر في التصاعد حتى عام 2100، ولكن ليس على نفس المنوال الذي درجت عليه تلك الدولتان خلال الأعوام المائة الماضية. على أية حال، تأملوا في المسألة بهدوء، وستجدون أن الانفجار السكاني قد أشرف على نهايته.

دعونا نتأمل الرقم: 2،1 البالغ الحساسية. هذا يشير إلى عدد الأطفال الذي يتعين على كل امرأة أن تنجبه بالمعدل العام وذلك من أجل المحافظة على نسبة سكان متوازنة ومستقرة في العالم. لكنّ أي عدد يتجاوز هذا الرقم يعني زيادة في عدد السكان في العالم: أما أي عدد ينقص عن هذا الرقم، فيعني أن عدد سكان العالم سوف ينخفض. بلغ عدد الأطفال التي تنجبهم كل امرأة بحسب إحصاءات الأمم المتحدة 4،7 أطفال عام 1970. وانخفض هذا العدد في عام 2000 إلى 2،7 أطفال لكل امرأة. تذكّروا، أن هذه الأرقام تمثل المعدل العام الوسطي على الصعيد العالمي. يمثل هذا انخفاضاً دراماتيكياً، كما أن ذلك يفسر السبب وراء استمرار النمو السكاني، ولكن ببطء أكبر مما كانت عليه الحال في السابق.

تتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام 2050، سينخفض معدل الخصوبة على الصعيد العالمي إلى مستوى 2،05 من الأطفال لكل امرأة. وهذا المعدل أقل من معدل 2،1 المطلوب من أجل تأمين استقرار في النمو السكاني العالمي. هناك توقع آخر للأمم المتحدة في هذا الصدد مبنيٌّ على افتراضات أخرى تشير إلى معدل 1،6 ولادات لكل امرأة. ولذا فإن الأمم المتحدة التي تحوز على أفضل الإحصاءات المتوفرة، تتوقع أنه بحلول عام 2050 سيكون معدل النمو السكاني إما مستقراً أو أنه سيشهد انخفاضاً دراماتيكياً. أنا شخصياً أميل إلى الاعتقاد بأن الاحتمال الثاني هو الأقرب إلى الحقيقة.

سوف يكون الوضع أكثر إثارة للاهتمام لو تأملنا في المناطق المتقدمة في العالم، أي الدول الأربع والأربعين التي تمثل الدول الأكثر تقدماً في العالم. إن حصة المرأة من إنجاب الأطفال في هذه الدول تبلغ 1،6 طفلاً لكل امرأة، ما يعني أن مجموع السكان يشهد تراجعاً ملحوظاً. تراجعت معدلات الولادة في البلدان التي تنتمي إلى الدرجة المتوسطة إلى 2،9 وما تزال تتراجع. حتى الدول الأكثر تخلفاً، تشهد تراجعاً من 6، 6 أطفال لكل امرأة إلى 5،0 أطفال اليوم، ومن المتوقع أن تنخفض إلى معدل 3،0 أطفال لكل امرأة بحلول عام 2050. ما من شك في أن معدلات الولادات تميل نحو الانخفاض. ويبقى السؤال: لماذا؟ يمكن تتبع الجواب على هذا السؤال من خلال تقصّي الأسباب التي أدت إلى الانفجار السكاني في المقام الأول؛ لأن الانفجار السكاني بمعنى من المعاني، أوقف نفسه بنفسه.

هناك سببان واضحان ولافتان أديا إلى حدوث الانفجار السكاني، تجلى أولهما في انخفاض معدل الوفيات بين حديثي الولادة؛ أما الثاني، فقد تجلى في الزيادة الحاصلة في معدل الأعمار. يعزى كلا السببين إلى التقدم في مجال الطب الحديث، وتوفر كميات أكبر من الغذاء وتوفير المزيد من الخدمات في مجال الصحة العامة التي بدأ تقديمها في أواخر القرن الثامن عشر.

لا توجد إحصاءات دقيقة حول معدلات الخصوبة عام 1800، لكن أفضل التقديرات تراوحت بين 6،5 و8 أطفال لكل امرأة بصورة وسطية. كانت النساء

عام 1800 تلد نفس عدد الأطفال التي تلدهن النساء في بنغلاديش اليوم؛ ومع ذلك، لم يكن عدد السكان يزداد حينها. فمعظم الأطفال الذين ولدوا عام 1800 لم يصلوا إلى سن تؤهلهم للزواج والإنجاب. وبما أن قاعدة 2، 1 أطفال ما تزال سارية المفعول، فقد كان ستة أطفال من كل ثمانية، يموتون قبل الوصول إلى سن البلوغ.

الدواء والغذاء والوعي الصحي خفَّضَ بصورة دراماتيكية عدد الوفيات بين الأطفال والرضع؛ ومع حلول نهاية القرن التاسع عشر، أصبح معظم الأطفال يعيشون إلى سنٍ يتمكنون فيه من رؤية أبنائهم. وبالرغم من انخفاض معدل الوفيات، فإن هيكلية العائلة لم تتغير؛ إذ استمر الناس في إنجاب نفس العدد من الأطفال كما في السابق.

لا توجد أية صعوبة في فهم الأسباب الموجبة لذلك. أولاً دعونا نواجه حقيقة أن الناس يحبون ممارسة الجنس، وأن ممارسة الجنس من دون استعمال وسائل منع الحمل تؤدي إلى إنجاب الأطفال. كما أنه لم تتوفر وسائل منع الحمل في تلك الفترة. لكن الناس لم يكونوا يمانعون في إنجاب العديد من الأطفال، لأن الأطفال أصبحوا يمثلون أساس الثروة. ففي المجتمع الزراعي، كان كل من يملك يديْن اثنتيْن، قادراً على كسب المال؛ ولم يكن عليكم أن تكونوا قادرين على القراءة والكتابة أو أن تلمّوا بتقنية الكومبيوتر كي يكون بإمكانكم اقتلاع الأعشاب الضارة أو نثر البذار أو القيام بأعمال الحصاد والقطاف. كان الأطفال الأساس الذي اعتمد عليه الآباء في سن التقاعد؛ في حال بقوا على قيد الحياة إذا تقدم بهم العمر. لم يكن هناك ضمان اجتماعي حينها؛ ولكن كان بإمكانكم الاعتماد على أبنائكم الذين سوف يعتنون بكم عندما تتقدمون في العمر. كان جزء مما تقدم يتعلق بالعادات، لكن جزءاً آخر منه يتعلق بالتفكير الاقتصادي العاقل. فالأب كان يملك الأرض وكان له الحق في زراعتها واستثمارها. وكان الولد بحاجة إلى أن يعمل في الأرض كي يقتات على مواردها؛ ولهذا السبب كان الأب هو صاحب القرار في هذا الشأن.

في الوقت الذي وفر الأبناء الازدهار للعائلات ودخلاً لسن التقاعد، فإن المسؤولية الرئيسية للنساء تمثلت في إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال. إذا أنجبت النساء أطفالاً، وإذا استطعن البقاء على قيد الحياة بعد عملية الولادة، تصبح حياة العائلة أكثر رخاء. لكن تلك هي مسألة حظ، لكنها فرصة تستحق أن تُستَثمرَ من وجهة نظر كلٍّ من العائلات والرجال الذين يتحكمون فيها. وما بين الشهوة والجشع، لم يكن هناك أي سبب يمنع من إنجاب أعداد أكبر من الأطفال، والمجيء بهم إلى العالم.

من الصعب تغيير العادات. فعندما بدأت العائلات بالتوجه نحو المدن بأعداد كبيرة، كان الأطفال ما يزالون يُعتَبَرون ثروة قيّمة. وكان بإمكان الآباء إرسال أولادهم الذين لم تكن أعمارهم تتجاوز السادسة للعمل في مصانع بدائية ويقبضون مرتباتهم. في بدايات المجتمعات الصناعية، لم يكن العمال بحاجة إلى مهارات أكثر مما كان العمال في المزارع يمتلكونها. ولكن بعد أن أصبحت المعامل أكثر تعقيداً، تضاءلت حاجة أصحابها إلى خدمات أطفال في سن السادسة. وبدأ أصحاب تلك المعامل يشعرون بالحاجة إلى عمال متعلمين إلى حد ما. وفي مرحلة لاحقة، بدأوا يعلنون عن حاجتهم إلى مدراء متخصصين في إدارة الأعمال.

وبعد أن تقدمت الصناعة وتطورت، انخفضت الجدوى الاقتصادية لعمالة الأطفال. ولكي يستمر هؤلاء الأطفال في تقديم جدوى اقتصادية لأصحاب رؤوس الأموال، كان لا بد لهم من الالتحاق بالمدرسة لتحصيل العلم. وبدلاً من رفد ميزانية العائلة بدخل إضافي، فقد بدأ هؤلاء الأطفال باستنزاف تلك الميزانية. كان لا بد من توفير الكساء والمأوى للأطفال؛ ومع مرور الوقت، ازدادت حاجتهم بصورة دراماتيكية إلى مزيد من التعليم إلى أن وصل الأمر اليوم بالعديد من "الأطفال" إلى حد الاستمرار في الذهاب إلى المدارس والجامعات حتى منتصف العشرينات من أعمارهم من دون أن تكون لديهم فرصة في تحقيق أي دخل مادي على الإطلاق. وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة، فإن متوسط عدد الأعوام التي يقضيها الشخص في مجال التعلم في الدول الخمس والعشرين الأكثر تقدماً في العالم يتراوح ما بين خمسة عشر عاماً وسبعة عشر عاماً.

استمر الاتجاه لإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. العديد من أجدادنا أو أجداد أجدادنا انحدروا من عائلات كانت تتكون الواحدة منها من عشرة أبناء أو أكثر. قبل عدة أجيال، كنتم تُعَدُّون محظوظين إذا بقي ثلاثة من أصل عشرة أبناء على قيد الحياة. أما الآن، فإن معظمهم يبقون أحياء. ولكن، بحسب اقتصاد عام 1900، كانوا جميعاً يتوجهون إلى العمل الذي كان من السهل بالنسبة لهم الحصول عليه عندما يصلون إلى سن البلوغ. وهذا بالضبط ما قام به معظمهم.

كان عشرة أبناء في فرنسا في القرن الثامن عشر يعتبرون نعمة ربانية. أما في القرن التاسع عشر فقد كان عشرة أبناء في فرنسا يعتبرون عبئاً على العائلة. وفي القرن العشرين، يعتبر وجود عشرة أبناء في عائلة واحدة في فرنسا كارثة. استغرق استيعاب هذا الواقع بعض الوقت؛ ولكن في نهاية المطاف، بدا واضحاً أن معظم الولادات لا تنتهي بوفاة حديثي الولادة، وأن تكلفة تربية الأطفال أصبحت عالية جداً. وعليه، بدأت العائلات تنحو باتجاه أن يكون عدد أفرادها أقل، وأن ينجبوا أولاداً لمتعة الوالدين وليس من أجل جني فوائد اقتصادية أو مادية من خلال دفعهم إلى سوق العمل. التقدم في المجال الطبي خصوصاً فيما يتعلق بوسائل منع الحمل ساعد كثيراً في تحقيق هذا المبتغى؛ لكن الكلفة العالية لتربية الأطفال دفعت باتجاه خفض معدل الولادات. وتحول الأطفال من منتجين للثروة إلى مستهلكين لها. وبدأ الآباء والأمهات بتلبية حاجات أبنائهم من خلال رعاية طفل واحد، وليس عشرة أطفال.

لنتحدث الآن عن موضوع الزيادة في طول العمر. إذ كلما ازداد عمر الإنسان، ازداد عدد سكان الأرض. ازداد معدل الفترة العمْرية بالتزامن مع الانخفاض الشديد في معدل وفيات الأطفال والرضع. كان متوسط الأعمار عام 1800 في كل من أوروبا والولايات المتحدة لا يتجاوز الأربعين عاماً. أما في عام 2000، فقد اقترب هذا المتوسط إلى ثمانين عاماً. إذاً، تضاعف متوسط الأعمار خلال الأعوام المائتين المنصرمة.

الزيادة المستمرة في معدل متوسط الأعمار ممكنة؛ لكن قلة قليلة من الناس تؤمن بأن هذا المتوسط الجديد سوف يتضاعف مرة أخرى. في العالم المتقدم صناعياً، تتوقع الأمم المتحدة زيادة في متوسط الأعمار من ستة وسبعين عاماً عام 2000 إلى اثنين وثمانين عاماً بحلول عام 2050. أما في الدول الأشد فقراً فسوف يرتفع هذا المتوسط من واحد وخمسين عاماً إلى ست وستين. وفي الوقت الذي تستمر هذه الزيادة، إلا أنه لا يمكن اعتبارها زيادة حسابية وهي تتناقص باستمرار. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى انكماش في معدل الزيادة السكانية.

إن عملية الانكماش التي حدثت خلال العقود الماضية في الدول المتقدمة صناعياً ستصيب الدول الأشد فقراً في المستقبل القريب. فالعائلة المكونة من عشرة أبناء في مدينة مثل ساو باولو هي مؤشر أكيد على الانتحار الاقتصادي. قد يستغرق الأمر عدة أجيال قادمة قبل أن تتغير هذه العادات، إلا أن من المؤكد أن تلك العادات سوف تخضع للتغيير في المستقبل. ولن تعود هذه العادات من جديد طالما أن عملية تعليم الطفل وتهيئته للانخراط في سوق العمل الحديثة مستمرة وتصبح فترة تحضيره أطول وأكثر كلفة. وبين انخفاض معدلات الولادة والزيادة البطيئة في معدل متوسط الأعمار، لا بد من أن تتوقف الزيادة السكانية.

التناقص السكاني ونمط حياتنا

ما علاقة كل ما تقدم بالقوة العالمية في القرن الحادي والعشرين؟ يؤثر التناقص السكاني في الدول كافة، كما سوف يتبين لنا في الفصول التالية من هذا الكتاب. وهو يؤثر أيضاً في دورات الحياة ضمن هذه الدول. يؤثر عدد السكان المنخفض في كل شيء بدءاً بعدد أفراد القوات المسلحة التي يمكن أن تقاتل في الحروب، وصولاً إلى عدد القوى العاملة، وانتهاءً بالصراعات السياسية الداخلية. وسوف تؤثر العملية التي نتحدث عنها في مجالات أكبر بكثير من مسألة عدد سكان الدولة المعنية. فهي تحدث تغييراً في الطريقة التي يحيا بها الناس؛ وبالتالي، بالكيفية التي تتصرف فيها تلك الدول.

دعونا نبدأ بالحديث عن ثلاث حقائق جوهرية. يتجه متوسط الأعمار إلى ملامسة معدل الثمانين عاماً في الدول المتقدمة صناعياً. كما يشهد معدل الولادات انخفاضاً كبيراً؛ أما الفترة التي تستغرقها عملية التعليم فإنها تزداد أكثر فأكثر. ويعتبر نيل الشهادة الجامعية في هذه الأيام الحد الأدنى المطلوب للنجاح على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في الدول المتقدمة. يتخرج معظم الشباب من الجامعة في سن الثانية والعشرين. ولو أضفنا إلى تلك الفترة المدة التي تستغرقها الدراسات العليا فهذا يعني أن الناس لا يلجون إلى سوق العمل قبل سن الخامسة والعشرين. لا يتّبع الجميع هذا النموذج بطبيعة الحال، ولكن نسبة كبيرة من السكان تفعل ذلك، وتتضمن هذه النسبة معظم أولئك الذين سوف يصبحون جزءاً من القيادة السياسية والاقتصادية في تلك البلدان.

نتيجة لما تقدم، خضعت مقاييس الزواج إلى تحولات دراماتيكية. فالناس بدأت تؤجل مشروعات الزواج إلى مدة أطول، وتطول هذه المدة أكثر عندما يتعلق الأمر بإنجاب الأطفال. دعونا ننظر في تأثير كل ذلك على النساء. فمنذ مائتيْ

عام، بدأت النساء بإنجاب الأطفال وهن في سن المراهقة. استمرت النساء في إنجاب الأطفال وتربيتهم وحتى دفنهم إلى حين موتهن. كان ذلك مهماً جداً لخير العائلة والمجتمع. فإنجاب الأطفال وتربيتهم كان كل ما على النساء القيام به طيلة حياتهن.

أما في القرن الحادي والعشرين، فقد تغير هذا النمط بصورة كلية. لنفترض أن امرأة ما، قد وصلت إلى سن البلوغ في عمر الثالثة عشرة ودخلت مرحلة اليأس في سن الخمسين، فإنها حينئذ تكون قد عاشت ضعف مدة أسلافها من النساء وبالتالي، سوف تكون قادرة طيلة أكثر من نصف حياتها على إنجاب الأطفال. لنفترض أيضاً أن المرأة أنجبت اثنين من الأطفال. في هذه الحال، سوف تُمضي ثمانية عشر شهراً في فترتيْ حمل، أي ما مجموعه اثنان بالمائة من حياتها تقريباً. لنفترض الآن، نمطاً شائعاً إلى حد ما، أي أن المرأة سوف تنجب هذين الطفلين على مدى ثلاثة أعوام لكل ولادة، وأن كل طفل يلتحق بالمدرسة في سن الخامسة وأن المرأة تعود إلى العمل خارج المنزل عندما يبدأ طفلها الأول مرحلته الدراسية.

المجموع الكلي للأعوام التي تقضيها المرأة في عملية الإنجاب والرعاية يبلغ ثمانية أعوام من حياتها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار متوسط الأعمار البالغ ثمانين عاماً، فإن كمّ الوقت المكرس كلياً لإنجاب الأطفال وتربيتهم سوف ينخفض إلى ما مجموعه عشرة بالمائة من حياتها. أما فترة الحمل فتتقلص من كونها النشاط الرئيسي للمرأة، إلى أن تصبح واحدة من النشاطات الكثيرة المنوطة بها. أضيفوا إلى هذا التحليل حقيقة أن العديد من النساء تنجب طفلاً واحداً فقط، وأن العديد منهن يلجأن إلى دور رعاية الأطفال أو إلى تسهيلات تربوية جماعية أخرى لأطفالهن، قبل بلوغهم سن الخامسة، ما يعني أن هيكلية حياة المرأة برمّتها قد تغيرت تغيراً جذرياً.

هنا نستطيع تبيان جذور الحركة النسوية. فطالما أن النساء يقضين كماً أقل من وقتهن لإنجاب الأطفال وتربيتهم، فهذا يعني أنهن أصبحن أقل اعتماداً على الرجال مما كنّ عليه قبل خمسين عاماً. لو أنجبت المرأة الأطفال من دون وجود زوج في حياتها في الماضي، لعرّضت حياتها إلى كارثة اقتصادية كبرى.

لكن هذه الحال تغيرت الآن، خصوصاً بالنسبة للمرأة التي نالت قسطاً وافراً من التعلم. فالزواج لم يعد مسألة تحتمها الضرورة الاقتصادية.

يقودنا هذا إلى موقع لا تتم فيه عملية الزواج بناء على الحاجة والمنفعة، بل بناء على الحب المتبادل. لكن المشكلة في مسألة الحب هو أنه عرضة للتغير، فهو يأتي ويذهب. لو بقي الناس متزوجين لأسباب عاطفية، فسينجم عن ذلك بكل تأكيد زيادة مطردة في حالات الطلاق. إن تلاشي الضرورة الاقتصادية يؤدي إلى زوال قوة استقرار كبرى في مؤسسة الزواج. ربما يستمر الحب وغالباً ما يصمد في وجه الزمن؛ لكنه بحد ذاته يكون أقل قوة مما تكون عليه الحال عندما يرتبط بالضرورة الاقتصادية.

كانت الزيجات مضمونة تحت مظلة العبارة الشهيرة "إلى أن يفرّق بيننا الموت". كان ذلك الانفصال غالباً ما يحدث بعد الزواج بفترة وجيزة. كانت هناك في الماضي العديد من الزيجات التي استمرت لخمسين عاماً خلال فترة التحول عندما كان الأبوان لديهما عشرة أبناء أحياء. ولكن قبل تلك الفترة، كانت الزيجات تنتهي باكراً بسبب موت أحد الشريكين وكان على الشريك الباقي على قيد الحياة أن يتزوج من جديد وإلا عرّض نفسه لكارثة اقتصادية. مارست أوروبا ما يمكن أن نطلق عليه وصف تعدد الزيجات التسلسلي حيث يتزوج الأرمل مراراً خلال حياته (عادة ما كانت المرأة تموت أثناء الولادة). في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أبقت العادات والتقاليد السائدة آنذاك على تماسك الزواج لمدد طويلة جداً. لكن نمطاً جديداً ظهر في وقت لاحق من القرن العشرين حيث ترسخت فكرة الزيجات التسلسلية؛ لكن التوجه هذه المرة فرضته حالات الطلاق وليس الموت.

دعونا نضيف نمطاً آخر إلى ما تقدّم. فبينما كانت الزيجات تتم عندما يكون أحد الزوجين أو كلاهما في سن المراهقة، فإن الناس الآن يتزوجون بعد أن يصلوا إلى أواخر العشرينات أو مع بداية الثلاثينات من أعمارهم. كان أمراً عادياً أن يكون الرجل أو المرأة في حالٍ من الخمول الجنسي إلى أن تتم عملية الزواج في سن الرابعة عشرة؛ لكن اليوم يمكننا القول إن من غير الواقعي البتة

توقع أن يتزوج شخص في عمر الثلاثين ولا يكون قد مر قبل ذلك بتجربة جنسية. أن يعيش الناس سبعة عشر عاماً بعد تجاوزهم سن البلوغ من دون أن تكون لديهم أية نشاطات جنسية ، هو أمر لا يمكن أن يكون في الحسبان.

نعيش الآن عصراً يتماهى مع أنماط حياةٍ يكون الناس فيها نَشِطين جنسياً ، غير أنهم عاجزون عن توفير الدعم لأنفسهم مالياً. هناك أيضاً عصرٌ يكونون فيه قادرين على توفير الدعم لأنفسهم مالياً في الوقت الذي يكونون نشطين جنسياً لكنهم يختارون عدم الإنجاب. النمط التقليدي للحياة ينهار في الوقت الذي لا تظهر في الأفق أية أنماط بديلة له حتى الآن. وكان من المتعارف عليه أن المساكنة مرتبطة بالزواج الرسمي والقانوني لكن المسألتين منفصلتان الآن تماماً عن بعضهما بعضاً. حتى مسألة الإنجاب أصبحت غير مرتبطة بعقد الزواج، أو حتى بمبدأ المساكنة. معدل الحياة الأطول وانخفاض معدل الخصوبة والأعوام الإضافية المطلوبة لإتمام عملية التعلم هي بمجملها عوامل ساهمت في تلاشي نمط الحياة التقليدية والأنماط الاجتماعية السابقة.

لا يمكن لهذا التوجه أن يتغير. فالنساء الآن ينجبن أطفالاً أقل لأن تربية العديد من الأطفال في مجتمع صناعي مديني يعتبر انتحاراً اقتصادياً. هذا المفهوم الجديد غير قابل للتغير لأن كلفة تربية الأطفال لن تميل نحو الانخفاض، كما أن فكرة تشغيل الأطفال من عمر السادسة ليست في وارد الحدوث البتة. إضافة إلى أن معدل وفيات الرضع وحديثي الولادة لن يرتفع. ولذا ، فإن التوجه نحو إنجاب عدد أقل من الأبناء وليس العكس سوف يستمر طيلة القرن الحادي والعشرين.

العواقب السياسية

الشرائح الأكثر تعلماً بين السكان هي أكثر الشرائح التي غيّرت الأنماطُ الحياتيةُ الجديدةُ مجرى حياتهم بدرجة كبيرة. أما الشرائح الأكثر فقراً، فقد عاشت في عالم عائلات غير فاعلة أو مؤثرة منذ أن بدأت الثورة الصناعية. وقد سادت في أوساط تلك العائلات الأنماط العشوائية لعملية الإنجاب. ولكن ما بين طبقات المجتمع التي تلقى أفرادها تعليماً جامعياً، والذين ينتمون بمعظمهم إلى فئات المحترفين ورجال الأعمال من ناحية، وبين الطبقة الدنيا في المجتمع من ناحية أخرى، هناك طبقة كبرى في المجتمع خضعت بصورة جزئية إلى تجربة التحولات الديموغرافية.

هناك توجهات أخرى ضمن شرائح العمال من ذوي الياقات الزرقاء والياقات الوردية؛ ومن أهمها أن هؤلاء لم يتلقوا سوى تعليم محدود. وكان من نتيجة ذلك تضيّق الهوة بين مسألتيْ البلوغ والإنجاب. يميل الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الشرائح إلى الزواج مبكراً وإنجاب الأطفال كذلك في سن مبكرة. وهم أكثر اعتماداً على بعضهم بعضاً من الناحية الاقتصادية، ويتبع ذلك الكثير من العواقب المالية التي تتطلبها إجراءات الطلاق التي يمكن أن تكون نتائجها وخيمة. هناك عناصر غير عاطفية تُبقي على هذه الزيجات على قيد الحياة، كما يُنظَرُ إلى الطلاق باعتباره أحد إفرازات هذا الزواج تماماً كالخيانة الزوجية أو الجنس قبل الزواج.

تضم هذه المجموعة العديد من المحافظين اجتماعياً؛ وهي مجموعة صغيرة، إلا أنها تتمتع بنفوذ اجتماعي كبير. تنبع قوة هذه المجموعة من حقيقة أن أفرادها يتحدثون من منطلق القيم التقليدية. فالفوضى التي تعيشها الطبقات الأكثر تعلماً لا يمكن تصنيفها بعدُ على أنها تنتمي إلى عالَم القيم. سوف يمر قرن كامل قبل

أن تتحول أنماط حياة هؤلاء إلى نظام له قيَمُه وأخلاقياته الخاصة به. ولذا، فإن المحافظين الاجتماعيين يتمتعون بميزة قوية؛ إذ إن حديثهم ينطلق من موقع التقاليد التي تتمتع بسلطة معنوية كبيرة.

ولكن كما سبق أن رأينا، بدأت الفروقات التقليدية بين الرجال والنساء تنهار. ففي حين أن النساء يعشن أكثر من الرجال ولديهن عدد قليل من الأطفال، فإنهن لم يعدنَ مجبراتٍ من قبل الظروف المحيطة على ممارسة الأدوار التقليدية التي كنَّ يؤدينها قبل تحول المجتمع إلى مجتمع مديني وصناعي. كما أن العائلة لم تعدْ أداة اقتصادية هامة كما كانت سابقاً. إضافة إلى ذلك، لم يعد الطلاق يشكل كارثة اقتصادية بالنسبة للمرأة، وأصبح الجنس قبل الزواج مسألة مفروغاً منها. كما أصبحت المثلية الجنسية والتجمعات المدنية المناهضة للإنجاب شائعة جداً. وإذا كانت العاطفة هي أساس الزواج ومنطلقه، فلماذا إذاً، لا يعتبر زواج المثليين مشرعناً مثل الزواج التقليدي؟ وإذا لم يعد الإنجاب أحد مبررات الزواج ودوافعه، فإن من المنطقي اعتبار أن زواج المثليين تنطبق عليه الشروط ذاتها. كل هذه التغيرات مُشتقّةٌ من التحولات الجذرية في أنماط الحياة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مظاهر نهاية عصر الانفجار السكاني.

بالتالي، ليس من قبيل المصادفة أن المحافظين التقليديين ضمن كافة المجموعات الدينية من كاثوليك ويهود ومسلمين وغيرهم، ركّزوا على العودة إلى الأنماط التقليدية المؤدية إلى الإنجاب. تدعو كافة هذه المجموعات إلى بناء عائلات كبيرة العدد. تعتبر العودة إلى الأدوار التقليدية المنوطة بالنساء في هذا السياق منطقية جداً، تماماً كما تفعل التوقعات التقليدية من موضوع الزواج المبكر ومسألة العفة وديمومة الزواج (إلى أن يفرّق بيننا الموت). المفتاح الذي يؤدي إلى كل تلك النتائج هو إنجاب أعداد أكبر من الأطفال، وهو مبدأ من مبادئ المحافظين التقليديين. كل ما عدا ذلك يعتبر أمراً ثانوياً.

القضية هنا لا تتعلق فقط بمسألة الإنجاب في المجتمعات الصناعية المتقدمة. يستند أحد الأسس التي تبنى عليها معاداةَ أمريكا على سبيل المثال، إلى فكرة أن المجتمع الأمريكي ينادي بالتحلل الأخلاقي؛ وأنه يشجع على الفحش في

أوساط النساء ويدمر بنية العائلة. لو قرأتم خطابات أسامة بن لادن، فستجدون أن هذا الموضوع يتكرر بصورة مستمرة. العالم يتغير ونحن كما يقول، نبتعد عن أنماط السلوك التي كانت تعتبر من الناحية التقليدية، أخلاقية. ولهذا فهو أراد لنا أن نوقف هذه العملية.

أصبحت هذه القضايا معركة كونية، إضافة إلى أنها أثارت موجات احتجاج سياسية هائلة في أكثر دول العالم الصناعي تقدماً، خصوصاً في الولايات المتحدة. فمن ناحية، هناك مجموعة منظمة من القوى السياسية التي تعود في جذورها إلى منظمات دينية موجودة على أرض الواقع. ومن ناحية أخرى، هناك قوة سياسية أقل تأثيراً من النمط السلوكي السائد الذي لا يأبه إلى عواقب الأفعال التي يتم القيام بها. وهذا النمط من السلوك تحركه الضرورة الديموغرافية. هناك بالتأكيد حركات تدافع عن جوانب عديدة لهذا التطور، مثل حقوق المثليين؛ لكن هذا التحول لم يتم التخطيط له مسبقاً. فهو يحدث هكذا، بكل بساطة.

الكومبيوتر والثقافة الأمريكية

دعونا نتأمل في المسألة من منظور آخر، أعني من منظور التكنولوجيا. ففي الوقت الذي يبدأ العصر الأمريكي، تترافق معه مصلحة أمريكية راسخة في تدمير الأنماط الاجتماعية التقليدية، ما يؤدي إلى درجة ما، من عدم الاستقرار، ويوفر للولايات المتحدة مساحة قصوى للمناورة. الثقافة الأمريكية هي مزيج قليل من الكتاب المقدس والكومبيوتر، أي من القيم التقليدية والتجديد ببعده الأقصى. ولكن الكومبيوتر، بالتوازي مع الديموغرافيا، هو ما يحدد شكل الثقافة الأمريكية، وهو الأساس الحقيقي للهيمنة الثقافية الأمريكية. إن الكومبيوتر سوف يصبح ذا أهمية قصوى في الأعوام المائة القادمة.

يمثل الكومبيوتر تحولاً شديداً عن التكنولوجيا السابقة وطريقة جديدة للتعامل مع العقل. فهدف الكومبيوتر هو التحكم في البيانات الكمية، أي الأرقام. وبصفته آلة تتحكم بالبيانات، فهو يعتبر تكنولوجيا فريدة. ولكن نظراً لكونه يختصر كل أشكال المعلومات كالموسيقا والأفلام والكلمة المكتوبة إلى مجرد رقم، فهذا يعني أيضاً أنه يمثل طريقة فريدة في التعامل مع العقل.

يستند الكومبيوتر إلى منطق مزدوج. هذا يعني ببساطة أن بإمكانه قراءة الشحنات الكهربائية التي تكون إما سالبة أو موجبة، ويتم التعامل معها إما على أساس 0 أو 1. كما أنه يستخدم مصفوفة من الأرقام المزدوجة لترمز إلى أشياء نعتقد أنها في غاية البساطة. ولذا فإن الحرف A، يتمثل في رقم 01000001. أما نفس الحرف بصورته المصغرة a، فيتمثل بالرقم 01100001. تتم إعادة تنظيم هذه المصفوفات الرقمية على شكل لغة آلية يشرف عليها بدوره رمز كومبيوتري مكتوب بأي رقم في أية لغة بدءاً بلغة Basic، مروراً ب: ++C وانتهاء ب: Java.

إذا كان هذا يبدو معقداً بعض الشيء، عندئذٍ تذكروا الآتي: بالنسبة للكومبيوتر، أي شيء يعتبر رقماً بدءاً من حرف يظهر على الشاشة وانتهاء بأية مقطوعة موسيقية. الكومبيوتر يختصر كل شيء إلى أرقام مكونة من 0 و1. ولكي يتم التحكم بالكومبيوتر، فقد تم اختراع لغات اصطناعية تماماً. تهدف هذه اللغات إلى جعل الكومبيوتر يستخدم البيانات التي تمت تغذيته بها.

لكن الكومبيوتر يستطيع التعامل مع أشياء يمكن التعبير عنها من خلال استعمال رمز مزدوج. فهو يستطيع عزف الموسيقى، لكنه لا يستطيع تأليفها. بإمكانه أيضاً تخزين الشعر إلا أنه غير قادر على شرح معناه. بإمكانه السماح لكم بالبحث عن أي كتاب يخطر ببالكم؛ ومع ذلك، فهو غير قادر على التمييز بين القواعد الصحيحة والقواعد الخاطئة؛ على الأقل ليس بالشكل المرجو. إنه خارق فيما يستطيع القيام به، لكنه يستثني من ذلك كماً هائلاً مما يمكن للعقل البشري القيام به. فهو مجردة أداة.

إنه أداة قوية ومغرية. ومع ذلك، فهو يعمل بموجب منطق يفتقر إلى عناصر أخرى للعقل، أكثر تعقيداً. يركز الكومبيوتر على أشياء يمكن أن تتمثل بالأرقام. وهو بفعلته تلك، فإنه يقود الناس أيضاً إلى التفكير بأن الجوانب الأخرى للمعرفة هي إما أنها غير حقيقية أو غير مهمة. يتعامل الكومبيوتر مع العقل كأداة للوصول إلى الأشياء، وليس من أجل التأمل في ماهية الأشياء. إنه يختصر بصورة دراماتيكية ما نعنيه وما نقصده بعبارة العقل. ولكن بإمكان الكومبيوتر ضمن هذه المنطقة الضيقة، القيام بأشياء مذهلة.

كلُّ مَنْ تعلم لغة البرمجة بإمكانه فهم صلابة منطقه وحقيقة أنه كائن مصطنع. فهو لا يشبه من قريب أو بعيد اللغة الطبيعية. إنه في واقع الأمر يمثل نقيضاً للغة الطبيعية. فاللغة الطبيعية تختزن حدة الذهن والفوارق الدقيقة والمعاني المعقدة التي تحددها معايير السياق والاستدلال. يجب على الأداة المنطقية أن تستثني كل هذه الأشياء، في الوقت الذي يستسلم المنطق المزدوج للكومبيوتر لحقيقة أنه عاجزٌ عن التعامل معها.

سبقت الثقافة الأمريكية عصر الكومبيوتر الأمريكي. بني المفهوم الفلسفي للبراغماتية على مثل هذه العبارات كتلك التي أتى بها تشارلز بيرس، مؤسس البراغماتية: "لكي يتم التأكيد على معنى المفهوم الفكري، لا بد للمرء أن يأخذ بعين الاعتبار العواقب العملية التي يمكن أن تنجم بالضرورة عن حقيقة ذلك المفهوم. كما أن مجمل هذه العواقب سوف تشكل المعنى الشامل لهذا المفهوم." بعبارة أخرى، إن مغزى أية فكرة يكمن في عواقبها العملية. ويُستَنتَجُ مما تقدم، أن أية فكرة لا تحمل في طياتها عواقب عملية، يعوزها المعنى. إن النظر إلى فكرة العقل التأملي برمّتها، باعتبارها غاية بحد ذاتها، لم يعد له جدوى.

كانت البراغماتية الأمريكية بمثابة هجوم على الميتافيزيقيا الأوروبية باعتبار أن هذه الأخيرة غير عملية وغير واقعية. كانت الثقافة الأمريكية مهووسة بما هو عملي، وتشعر بالاحتقار تجاه كل ما هو ميتافيزيقي النزعة. ولذا فقد كان الكومبيوتر ولغة الكومبيوتر المؤشران الكاملان على الفكرة البراغماتية للعقل. كل سطر من سطور الرمز لا بد من أن تكون له عاقبة عملية. المعيار الوحيد لجدوى أي شيء هو وظيفيته وحسب. ليس من المنطقي أو المقبول بالنسبة للمنطق الأمريكي أن تكمن قيمة الشيء في جماليته، بل في مدى قابليته للاستخدام.

إن فكرة البراغماتية كما تطورت إلى لغات مثل ++C، تمثل تبسيطاً شديداً وابتعاداً عن فضاء العقل. فالعقل الآن، يتعامل مع بعض الأشياء التي تقاس جميعها بمدى عواقبها العملية. كل شيء تعوزه العواقب العملية مستثنىً من فضاء العقل ويُدفَعُ به نحو فضاء آخر أكثر دونيةً. بعبارة أخرى، لا تتعامل الثقافة الأمريكية بسهولة مع مفهوميْ الحق والجمال. إنها تثمّن عالياً إنجاز الأشياء، وكذلك عدم القلق بشأن أهمية ما تقوم به.

هذا ما يمنح الثقافة الأمريكية حقيقتها المركزية وقوتها الدافعة الهائلة. التهمة الموجهة للثقافة الأمريكية هو أنها رفعت من شأن ما هو عملي على حساب

كافة الأشكال الأخرى للحقيقة. هذه التهمة صحيحة؛ إلا أنها أخفقت في تقدير قوة هذا الانتقاص. فما هو عملي هو الذي يصنع التاريخ.

لو تأملنا في جوهر الثقافة الأمريكية، لتبين لنا أنه لا يكمن فقط في النظر إلى البراغماتية باعتبارها فلسفة، بل في اعتبار الكومبيوتر تجسيداً للبراغماتية. لا شيء يمثل الثقافة الأمريكية أكثر من الكومبيوتر؛ ولا شيء استطاع تغيير العالم بأسرع أو بأعمق مما قام به الكومبيوتر. يمثل الكومبيوتر الملامح الفريدة للمفهوم الأمريكي حول العقل والواقع أكثر بكثير مما تمثله السيارة أو الكوكاكولا.

يمكن تعريف الثقافة الكومبيوترية بأنها ثقافة بربرية. إذ أن جوهر الثقافة البربرية يكمن في اختصار الثقافة إلى قوة دفع بسيطة لا تتسامح البتة مع أي انحراف أو منافسة. تمثل الطريقة التي صمم فيها الكومبيوتر، والأسلوب الذي تمت برمجته على أساسه، والطريقة التي تم تطويره من خلالها، قوةً اختزالية كبرى. إنه يحتوي على عقل ليست مهمته التأمل في تركيبته المعقدة، بل عقل يختزل ذاته إلى أبسط أشكال التعبير، ويبرر ما يقوم به من خلال إنجازاته العملية.

البراغماتية والكومبيوتر ومايكروسوفت (أو أية شركة أمريكية أخرى) عالية التركيز وذرائعية وشديدة التأثير. أما تشظّي الثقافة الأمريكية فهو ظاهرة حقيقية جداً، إلا أن هذه الثقافة تعرّض نفسها للذوبان في بوتقةِ بربريةِ الكومبيوتر ووحشيته، وهي الأداة التي تستخدم في المحصلة الكومبيوتر والشركة، وتشكّل مكوناته. الشركات هي اقتباس أمريكي لمفهوم أوروبي. هذه الشركات تتحول في صيغتها الأمريكية إلى نهج حياة. تشبه الشركات في تشظّيها ما تبقّى من الثقافة الأمريكية. لكن شمولية هذه الشركات تساعدها في التعبير عن توكيد ذاتها، شأنها في ذلك شأن أية أيديولوجية أمريكية.

الخلاصة

الولايات المتحدة مثيرة للإعجاب اجتماعياً لكنها مُدانةٌ سياسياً. فهي تقبع على تخوم خط الصدع الأيديولوجي في النظام العالمي. وفي الوقت الذي ينخفض عدد السكان بسبب التحولات في أنماط عملية الإنجاب، فإن الولايات المتحدة تتحول إلى مركز لأنماط حياة اجتماعية أعيد تعريفها بصورة جذرية. لن يكون بإمكانكم التمتع باقتصاد حديث وعصري من دون الكومبيوترات والشركات؛ وإذا أردتم برمجة كومبيوتراتكم فأنتم بحاجة إلى تعلم اللغة الإنجليزية، وهي لغة الكومبيوتر. فمن من ناحية، من أراد مقاومة هذا التوجه، عليه أن يتجنب بشكل نشِط، نمط الحياة والتفكير الأمريكيين. ومن ناحية أخرى، أولئك الذين لا يتبنّون الطرق الأمريكية لن يكون بإمكانهم التمتع باقتصاد عصري. هذا ما يمنح أمريكا قوتها ويُشعِرُ منتقديها بالإحباط المستمر. الانخفاض في عدد السكان يدفع هؤلاء إلى إعادة هيكلة أنماطهم العائلية وحياتهم اليومية. تغيّرُ الكومبيوترات من طريقة تفكير الناس وتجعلها أكثر بساطة وأشد تركيزاً. كما أن الشركات تدأب على إعادة تنظيم الطرق التي نعمل بموجبها. بسبب هذه العوامل الثلاثة الآنفة الذكر، يخضع كل من الحب والعقل والحياة اليومية للتغيير، ومن خلال هذا التغيير، تتنامى القوة الأمريكية.

تبعثرت المؤسسات القديمة، لكن لم تحل محلّها بعدُ، مؤسسات جديدة. سيكون القرن الحادي والعشرون العصر الذي سوف تقوم فيه مجموعة من المؤسسات والأنظمة الأخلاقية والممارسات الجديدة بإطلالتها الأولى. وسيُطبَعُ النصف الأول من القرن الحادي والعشرين بطابع الصراع الاجتماعي الشديد على المستوى العالمي. وسيؤطر كل ذلك، الصراعات الدولية التي ستقع في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الرابع

خطوط الصدع الجديدة

أين سيضرب الزلزال التالي، وكيف ستبدو عليه ملامح ذلك الزلزال؟ كي نجيب على هذا السؤال، فإننا نحتاج إلى تفحّصِ خطوط الصدع الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين. وكما هي الحال في عالم الجيولوجيا، هناك العديد من مِثلِ خطوط الصدع تلك. ومن دون أن نذهب بهذه المقارنة بعيداً، علينا تحديد خطوط الصدع النشطة وذلك لكي نحدد المكان الذي سوف يحدث فيه ذلك الاحتكاك الذي سيتفاقم إلى حد يتحول فيه إلى صراع. وفي الوقت الذي يهمدُ التركيز على العالم الإسلامي، ما هي النقطة التي ستكون أكثر مناطق العالم سخونة وعدم استقرار في الحقبة التالية؟

هناك خمس مناطق مرشحة بقوة الآن لهذه الغاية. هناك أولاً حوض المحيط الهادي الذي يعتبر ذا أهمية بالغة. تسيطر البحرية الأمريكية على المحيط الهادي. يتكون الجزء الآسيوي المشاطئ للمحيط الهادي من دول تركز كل اهتمامها على الجانب التجاري، وتعتمد على هذا الممر للوصول إلى أعالي البحار، ما يعني أنها تعتمد في ذلك على الولايات المتحدة. اثنتان من هذه الدول هما الصين واليابان، وكلتاهما تشكلان قوى رئيسية في المنطقة يمكن لهما أن تشكلا تحدياً للهيمنة الأمريكية. دخلت كل من اليابان والولايات المتحدة بين عامي 1941 و1945 في صراع عنيف من أجل السيطرة على حوض المحيط الهادي، وما تزال مسألة السيطرة على هذا الحوض قضية أساسية حتى اليوم.

ثانياً، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مستقبل أوراسيا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي. فمنذ عام 1991، ما تزال روسيا تعمل على التحرر من تلك الحقبة

بنَفَسٍ مفعمٍ بالثقة بالذات. مع ذلك، تعاني روسيا من وضع جيوسياسي صعب. فإذا لم تنجح روسيا في تحرير نفسها من خلال إيجاد فضاء من النفوذ لها، فإن الاتحاد الروسي نفسه معرّضٌ للتشرذم والانقسام. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي خلق فضاء النفوذ هذا، إلى نشوب صراع مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

ثالثاً، هناك شكوك مستمرة حول الإطار النهائي للخارطة الأوروبية. فقد كانت أوروبا مسرحاً لحروب مستمرة على امتداد خمسة قرون. كما أنها خلال الأعوام الستين الأخيرة كانت إما محتلة، أو تحاول أن تصيغ شكلاً من أشكال الاتحاد يمنع نهائياً العودة إلى أي شكل من أشكال الصراعات أو الحروب الدموية فيها. ما تزال أمام أوروبا طريق طويلة للتعامل مع الفورة الروسية، وتهديدات الولايات المتحدة؛ إضافة إلى التوترات الداخلية. فالباب لم يغلق بعدُ بالتأكيد، على احتمال اندلاع الصراعات مرة أخرى.

رابعاً، هناك العالم الإسلامي. ما يثير القلق ليس عدم الاستقرار، بل نشوء دولة قومية، بغض النظر عن الأيديولوجيا، يمكن لها أن تشكل أساساً لتحالفات جديدة. كانت تركيا تاريخياً مركز القوة الأكثر نجاحاً في العالم الإسلامي. تتمتع تركيا أيضاً بالدينامية وهي تنحو صوب العصرنة بسرعة كبيرة. كيف سيكون عليه مستقبلها، وما هو مستقبل الدول الإسلامية القومية الأخرى؟

خامساً، هناك مسألة العلاقات الأمريكية المكسيكية. من الطبيعي أن وضع المكسيك لن يتفاقم لدرجة أنه قد يصل مستقبلاً إلى مستوى خط صدع دولي؛ إلا أن موقعها في أمريكا الشمالية يتجاوز كثيراً في أهميته قوتها الحالية البادية للعيان. لا يجوز التقليل من شأن المكسيك كونها تحتل المرتبة الخامسة عشرة في العالم في الناتج المحلي العام. تواجه المكسيك قضايا تاريخية وعميقة مع الولايات المتحدة، وقد تبرز في المكسيك قوى اجتماعية خلال القرن القادم لا يمكن للحكومتين الأمريكية والمكسيكية السيطرة عليها.

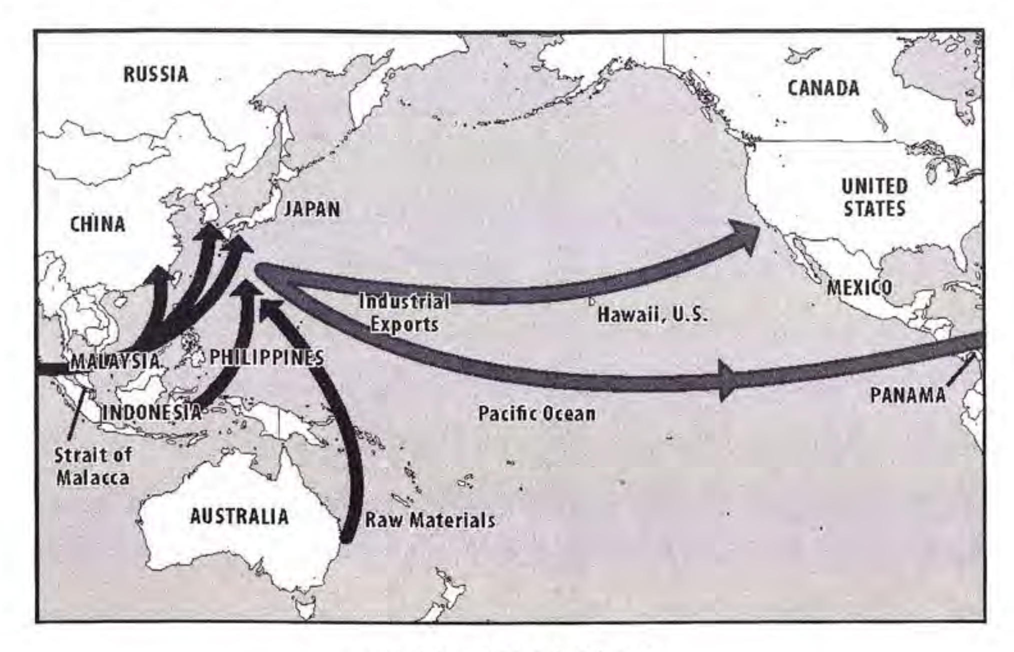
لكـي تـتم الإشـارة بدقـة إلى الأحـداث الـتي سـوف تقـع في المسـتقبل، فإننـا بحاجة إلى التدقيق في أي من تلك الأحداث لا بد أن تقـع، وبأيـة صـيغة. لا يضـمن خط الصدع بالضرورة حدوث زلزال. يمكن أن تحـدث خطـوط الصـدع، وتسـتمر لآلاف الأعوام مسببة أحيانـاً بعض الهـزات. ولكـن مـع وجـود العديـد مـن خطـوط الصـدع الرئيسـية هـذه، فـإن الصـراعات في القـرن الحـادي والعشـرين تعتـبر شـبه مؤكـدة.

حوض المحيط الهادي

كان الساحل الغربي للمحيط الهادي أسرع المناطق نمواً في العالم لمدة تزيد على نصف قرن. ويضم هذا الساحل اثنين من أكبر الاقتصادات في العالم، هما اقتصاد الصين واقتصاد اليابان. وبالتوازي مع الاقتصادات الأخرى في دول شرق آسيا، فإنهما يعتمدان إلى حد بعيد على التجارة البحرية، حيث يتم شحن البضائع إلى الولايات المتحدة وأوروبا، واستيراد المواد الخام من منطقة الخليج وبقية مناطق حوض المحيط الهادي. وكانت أية عوائق تعترض تدفق هذه البضائع تشكل مشكلة كبرى؛ لكن استمرار مثل هذه العوائق لفترة طويلة كان يعتبر أمراً كارثياً.

دعونا نتأمل في حالة اليابان التي تمثل ثاني أكبر اقتصاد في العالم، والقوة الصناعية الكبرى الوحيدة التي لا تمتلك أية موارد طبيعية من أي نوع كان. إذ على اليابان استيراد كل المواد المستخرجة من باطن الأرض بدءاً بالبترول وانتهاء بالألمنيوم. فمن دون هذه المستوردات، وخصوصاً البترول، لا يمكن لليابان أن تستمر بصفتها دولة صناعية خلال أشهر معدودات. ولكي نتعرف على أهمية تدفق هذه المستوردات، علينا أن نضع في أذهاننا أن اليابان هاجمت ميناء بيرل هاربر عام 1941 لأن الولايات المتحدة تدخلت لمنع وصول هذه المواد إلى اليابان.

برزت الصين كذلك كقوة اقتصادية كبرى في العقد الماضي مع معدل نمو يتجاوز ما حققه أي واحد من الاقتصادات الكبرى في العالم بالرغم من أن اقتصادها ما يزال أصغر بكثير من اقتصاد اليابان أو الولايات المتحدة. مع ذلك، تعتبر الصين لاعباً رئيسياً في حوض المحيط الهادي. كانت الصين في الماضي مكتفية ذاتياً أكثر من اليابان فيما يتعلق بالبضائع الرئيسية. ولكن في الوقت الذي كانت الصين تنمو باطراد، فإنها استنزفت مصادر الطاقة فيها، وأصبحت تستورد بشكل شبه كامل كافة المواد الخام التي تحتاجها.



طرق التجارة في المحيط الهادي

هناك في منطقة المحيط الهادي الآن قوتان آسيويتان كبريان تعتمدان بشدة على الاستيراد من أجل تحريك عجلة اقتصادهما، وتعتمدان كذلك على التصدير لزيادة معدل النمو الاقتصادي فيهما. تعتمد كل من اليابان والصين، إضافة إلى كوريا الجنوبية وتايوان على الطرق البحرية عبر المحيط الهادي من أجل نقل بضائعها ومنتوجاتها. وبما أن البحرية الأمريكية هي التي تسيطر على المحيط الهادي، فإن تلك الدول تعتمد على الولايات المتحدة في عملية ازدهارها الاقتصادي. ويعتبر هذا رهاناً هائلاً بالنسبة لأية دولة على الدولة الأخرى.

هناك جانب آخر لهذه المسألة. فالولايات المتحدة تستهلك كميات هائلة من المنتجات الصناعية الآسيوية، وهذه المسألة مفيدة جداً للولايات المتحدة على وجه العموم ولأنها توفر بضائع رخيصة الثمن للمستهلكين فيها. ولكن في الوقت نفسه، يساهم هذا النمط من التجارة في إنهاك قطاعات ومناطق اقتصادية أمريكية كثيرة وذلك من خلال إحلال البضائع والمنتجات المستوردة محل المنتجات الصناعية المحلية. فما يفيد المستهلك يمكن أن يؤدي في الوقت نفسه إلى

زيادة في معدل البطالة وخفض في الرواتب، والتسبب في فوضى اقتصادية داخل الولايات المتحدة. تتميز الولايات المتحدة بأنها تميل باتجاه أن تكون محافِظةً فيما يتعلق بالاهتمامات السياسية الداخلية لأنها تتمتع بمساحة كبيرة للمناورة في مجال السياسة الخارجية. لذا، وبغض النظر عن الفوائد الإجمالية للتجارة مع آسيا، فإن الولايات المتحدة قد تجد نفسها في وضع تجبرها فيه الاعتبارات السياسية الداخلية على تغيير سياستها تجاه المستوردات الآسيوية. وبالرغم من أن هذا الاحتمال يبدو بعيداً، فإنه يمثل تهديداً جدياً لمصالح دول شرق آسيا.

تشحن الصين نحو ربع صادراتها إلى الولايات المتحدة. فإذا أوقفت الولايات المتحدة الصادرات الصينية إليها، أو فرضت عليها تعريفات جمركية تجعل من البضائع الصينية غير منافِسة في السوق الأمريكية، فإن الصين سوف تواجه عند ذاك، أزمة اقتصادية خانقة. الأمر نفسه ينطبق على اليابان وعلى دول آسيوية أخرى. عادة ما يكون من الصعب التنبؤ بما قد تقوم به الدول عندما تواجه كوارث أو صعوبات اقتصادية. يمكن في مثل هذه الحال أن تصبح عدائية، بمعنى أنها تحاول البحث عن أسواق أخرى وذلك عن طريق ممارسة الضغط السياسي أو العسكري.

ولكن من الناحية العسكرية، تستطيع الولايات المتحدة إغلاق كافة الممرات البحرية إلى المحيط الهادي متى شاءت. لكن الولايات المتحدة تعتمد اقتصادياً على تجارتها مع آسيا؛ ومع ذلك، فإن اعتماد آسيا على التجارة مع الولايات المتحدة أكبر. كما أن الولايات المتحدة حساسة تجاه الضغوط السياسية الداخلية من تلك الشرائح الاجتماعية التي تتأثر إلى حد كبير بمنع استيراد البضائع الآسيوية الرخيصة الثمن. من الممكن أن تحاول الولايات المتحدة في معرض رضوخها للضغوطات الداخلية إعادة صياغة علاقاتها الاقتصادية في حوض المحيط الهادي. إحدى الأدوات التي يمكن لها استعمالها تتمثل في فرض تشريع حول نظام الحماية مستعينة بقوتها العسكرية. وعليه، لن يكون بإمكان دول شرق آسيا أن تواجه بشكل مؤثر، التحرك العسكري أو الاقتصادي الأمريكي.

يمكن التأكيد من الزاوية الذاتية، على أن آخر ما ترغب به أية دولة في المنطقة هو الدخول في صراع مع الولايات المتحدة. أما من الزاوية الموضوعية، فهناك اختلال هائل في موازين القوى. وأي تحول في السياسة الأمريكية يمكن أن يؤدي إلى فوضى عارمة في شرق آسيا؛ ومثل هذا التحول في السياسة الأمريكية لا يمكن استبعاده، البتة. فالتهديد في فرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة على الصين مثلاً، تسعى من خلاله الولايات المتحدة إلى تقليص حجم الواردات الصينية من البترول، يصيب المصالح الوطنية الصينية في الصميم. وبالتالي، يتوجب على الصينيين استخدام قوتهم الاقتصادية المتصاعدة لتطوير خياراتهم العسكرية ضد الولايات المتحدة. وهنا سيكون تصرفهم مبنيّاً ببساطة على المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التخطيط الاستراتيجي وشعاره: وجِّهْ آمالك نحو تحقيق الأفضل، وخطِّطْ لما هو أسوأ.

قامت دول منطقة غرب المحيط الهادي طيلة الأعوام الخمسين الماضية بزيادة قوتها الاقتصادية بصورة دراماتيكية؛ لكنها لم تفعل الشيء ذاته فيما يتعلق بقدراتها العسكرية؛ وهذا الخلل في التوازن أدى إلى جعل شرق آسيا منطقة غير محصنة. ولذا، فلن يكون أمام كل من الصين واليابان سوى محاولة زيادة قدراتهما العسكرية في القرن القادم، وهو ما سترى فيه الولايات المتحدة تهديداً محتملاً لسيطرتها على غرب المحيط الهادي. سوف تفسر أي تحرك دفاعي على أنه خطوة عدائية؛ وهو كذلك بالفعل من الناحية الموضوعية بغض النظر عن النوايا الذاتية. أضف إلى ذلك الدول الأخرى التي تتطور صناعياً بصورة مذهلة مثل كوريا الجنوبية وتايوان؛ ومن المؤكد أن المنطقة برمّتها تقبع فوق برميل بارود طيلة القرن الحادي والعشرين.

الأدهى من ذلك، لا يمكن لأية دولة آسيوية تعتقد أن الزيادات الكبيرة على أسعار البترول احتمالٌ وارد، أن تتجاهل التهديد الأمريكي بوضع الولايات المتحدة يدها على مصادر الطاقة. وسيكون هذا سيناريو واقعي جداً على المدى القريب، أي خلال الأعوام العشرين أو الخمسين القادمة. يجب على أية قوة عاقلة في آسيا أن تتحضر لمثل هذا الاحتمال. الدولتان الوحيدتان اللتان يمكن أن

تتحديا الولايات المتحدة في المحيط الهادي بسبب أنهما تمتلكان الموارد المطلوبة هما الصين واليابان اللتان وإن كانتا دولتين تكنّان مشاعر العداء لبعضهما بعضاً، إلا أنهما تتشاطران خوفاً مشتركاً من السلوك الأمريكي أثناء فترة تثبيت أسعار الطاقة.

تتقاطع السيطرة على المحيط الهادي مع قضية أكثر تحديداً، ألا وهي السيطرة على الخطوط البحرية المستعملة في نقل إمدادات الطاقة. فكلما ارتفعت أسعار البترول، وكانت مصادر الطاقة الهيدروكربونية بعيدة عن متناول اليد، ازدادت احتمالات المواجهة والصراع على خطوط نقل الطاقة. الخلل في توازن القوى في هذه المنطقة شديد. إن ما تقدَّمَ، إضافة إلى المسائل المتعلقة بنقل الطاقة والوصول إلى الأسواق الأمريكية يجعل من حوض المحيط الهادي خطَّ صدع جيوسياسي هائل.

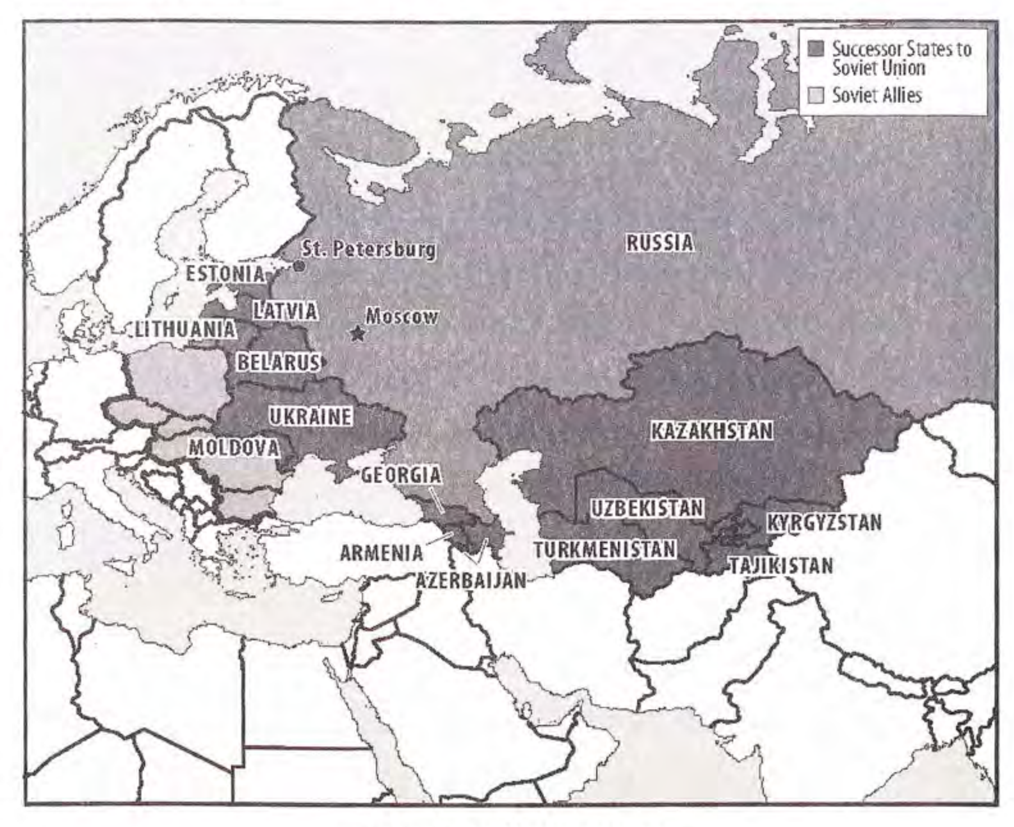
أوراسيا

سيطر الاتحاد السوفييتي على أوراسيا معظم فترة النصف الثاني من القرن العشرين، وامتدت تلك السيطرة من وسط ألمانيا وصولاً إلى المحيط الهادي، كما امتدت تلك السيطرة إلى منطقة القوقاز ومنطقة جبال هندوكوش الأفغانية جنوباً. عندما انهار الاتحاد السوفييتي، انتقلت جبهته الغربية مسافة ألف ميل تقريباً من حدود ألمانيا الغربية إلى حدود روسيا مع بيلاروسيا. وانتقلت حدوده شمالاً لمسافة ألف ميل من منطقة جبال هندوكوش إلى الحدود الروسية مع كازخستان. وقد أزيحت روسيا من الحدود التركية باتجاه الشمال وصولاً إلى شمال القوقاز حيث ما تزال تخوض نزاعاً كي تحافظ على موطئ قدم لها في تلك المنطقة. لقد اضمحلت قوة روسيا أكثر، شرقاً إلى دون ما كانت عليه لقرون عدة. لقد تمددت غرباً أثناء فترة الحرب الباردة أكثر من أي وقت مضى؛ أما في العقود المقبلة، فإن القوة الروسية سوف تستقر في منطقة ما، بين هذين الخطين.

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في نهاية القرن العشرين تحركت القوى الأجنبية لتستغل الوضع المتردي للاقتصاد الروسي متسببة في نشر الفوضى والفقر. كما تحركت بأقصى سرعة ممكنة من أجل دمج أكثر ما يمكن لها من الإمبراطورية الروسية في فضاء نفوذها. تم استيعاب دول شرق أوروبا في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، كما انضمت دول البلطيق إلى حلف الناتو. وأقامت الولايات المتحدة علاقات وثيقة مع جورجيا في منطقة القوقاز وكذلك مع العديد من دول آسيا الوسطى، خصوصاً بعد الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، 2001، عندما سمح الروس لقوات الولايات المتحدة باستخدام المنطقة لشن الحرب على أفغانستان. والأهم من ذلك قيام أوكرانيا بعقد تحالف مع الولايات المتحدة بعيداً عن روسيا؛ وكانت تلك نقطة تحول كبرى في التاريخ الروسي.

كانت الثورة البرتقالية التي اندلعت في أوكرانيا من كانون الأول ديسمبر، 2004 إلى كانون الثاني، يناير، 2005 اللحظة التي انتهت فيها الحرب الباردة فعلياً بالنسبة لروسيا. فقد رأى الروس في أحداث أوكرانيا محاولة من قبل الولايات المتحدة لجر أوكرانيا إلى حلف الناتو، وبالتالي، التحضير لتفكيك الاتحاد الروسي. بصراحة، كان الروس محقين في هذا التوجس من الحركة الأمريكية.

لو نجح الغرب في السيطرة على أوكرانيا، لكان من المتعذر جداً على الروس أن يدافعوا عن بلادهم ولكانت الحدود الجنوبية مع بيلاروسيا إضافة إلى الحدود الجنوبية الغربية لروسيا أصبحت سائبة. إضافة إلى ذلك، لم تكن المسافة التي تفصل بين أوكرانيا وغرب كازخستان تتجاوز أربعمائة ميل، وهي الفجوة التي كان بمقدور روسيا أن توجه قوتها منها باتجاه القوقاز (انظر الخريطة في الصفحة 121). لا بد لنا من أن نفترض أنه في ظل هذه الظروف، كان من الممكن أن تفقد روسيا قدرتها على السيطرة على القوقاز ولكان عليها أن تنسحب شمالاً من الشيشان. كان على الروس التخلي عن أجزاء من الاتحاد الروسي نفسه، كما كان من الممكن أن يصبح الوضع في الجناح الجنوبي لروسيا هشاً جداً. كانت روسيا معرّضةً للتفكك أكثر فأكثر إلى أن تتكمش إلى حدودها الأصلية في العصور الوسطى.



الدول الوريثة للاتحاد السوفييتي

لو تمزقت روسيا إلى هذه الدرجة لكانت تسببت في فوضى عارمة في منطقة أوراسيا، وهو أمر لم تكن الولايات المتحدة تمانع في حدوثه بما أن الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة كانت تهدف دائماً، وما تزال إلى تمزيق أوراسيا باعتبارها خط الدفاع الأول في وجه سيطرة الولايات المتحدة على البحار، كما رأينا. ولذا فإن الولايات المتحدة كانت لها جملة من الدوافع التي حَدَتْ بها إلى تشجيع القيام بمثل هذه العملية؛ وكانت لدى روسيا بالمقابل، كل الدوافع لمنعها من إتمام ذلك.

بعد أن اعتبرت روسيا ما قامت به أمريكا محاولةً لتدميرها، لجأت موسكو إلى استراتيجية ترسخ من خلالها حضورها في فضاء النفوذ الخاص بها

في المناطق التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. التراجع الهائل في القوة الروسية توقف في أوكرانيا. فالنفوذ الروسي الآن يتعاظم في ثلاثة اتجاهات: باتجاه آسيا الوسطى وباتجاه القوقاز، وأخيراً، باتجاه أوروبا الشرقية. أما في الجيل القادم، إي بحلول عام 2020 تقريباً، فإن اهتمام روسيا الرئيسي سوف ينصبُّ على إعادة بناء الدولة الروسية والتأكيد على النفوذ الروسي في المنطقة.



الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا

من اللافت للنظر أن التحولَ الجيوسياسي مترافقٌ مع التحول الاقتصادي. يرى فلاديمير بوتين في روسيا مصدّراً للمواد الخام أكثر منها قوة اقتصادية؛ ويرى أن أهم مادة خام هي الطاقة (خصوصاً الغاز الطبيعي). أما التحرك الذي قام به بوتين باتجاه جعل صناعة الطاقة تحت إشراف الدولة، إن لم يكن تحت سيطرتها المباشرة، فإنه أدى إلى تحييد المصالح الأجنبية وإعادة توجيه الصناعة صوب التصدير، خصوصاً إلى أوروبا. فأسعار الطاقة المرتفعة ساعدت في استقرار الاقتصاد الداخلي الروسي. لكنه سوف لن يحصر جهوده في مجال الطاقة وحسب. فهو يبحث في إمكان الاستثمار في مجال الزراعة والأخشاب والذهب والألماس أيضاً، إضافة إلى البضائع المختلفة الأخرى. إنه يحوِّل روسيا من وضع كارثي وفقر مدقع إلى دولة فقيرة ولكن أكثر إنتاجية. كما يمنح بوتين بلاده الوسيلة المثلى لإخافة أوروبا، ألا وهو مفتاح أنبوب الغاز الطبيعي.

تعمل روسيا بشدة على تأكيد حضورها على امتداد حدودها. وهي تركز بصورة خاصة في هذا الصدد على آسيا الوسطى وسوف تحقق نجاحاً على هذه الجبهة مع الوقت، إلا أن روسيا سوف تعاني أكثر في منطقة القوقاز التي تشكل أهمية أكبر بالنسبة لها. لن يسمح الروس بانسلاخ أي جزء من أجزاء الاتحاد الروسي عنها. نتيجة لذلك، سوف يكون هناك احتكاك، خصوصاً في العقد القادم مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى في المنطقة أثناء محاولة روسيا فرض وجودها في تلك المنطقة.

لكن نقطة الوميض الحقيقية ستتركز على حدود روسيا الغربية، وهو الاحتمال الأكبر. سوف تتحالف بيلاروسيا مع روسيا. فمن بين جميع الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي السابق، كانت بيلاروسيا أقل تلك الدول التي أجرت أية إصلاحات اقتصادية أو سياسية، وكانت أكثر واحدة من تلك الدول التي تشعر بأن مصلحتها تكمن في إعادة خلق وريث ما، للاتحاد السوفييتي السابق. وبما أن بيلاروسيا مرتبطة بشكلٍ ما، مع روسيا، فإنها ستستدعي حضوراً روسياً قوياً إلى حدود الاتحاد السوفييتي السابق.

من البلطيق جنوباً إلى الحدود الرومانية، هناك منطقة لم تكن الحدود فيها واضحة تماماً من الناحية التاريخية؛ وبالتالي، فقد كانت غالباً ما تشكل بؤرة صراع بين الدول المحيطة بها. ففي الشمال، هناك سهل ضيق وطويل يمتد من جبال البيرينيه وصولاً إلى مدينة سان بيترسبيرغ. هنا اندلعت الحروب بين الدول الأوروبية. هذا السهل يعتبر الممر الذي عبر منه نابوليون وهتلر في طريقهما لغزو روسيا. هناك القليل من الحواجز البرية الطبيعية؛ وبالتالي، لا بد للروس من أن يمدوا حدودهم باتجاه الغرب ما أمكن؛ وذلك من أجل خلق منطقة عازلة. بعد الحرب العالمية الثانية، دفعوا بقواتهم إلى قلب ألمانيا عبر هذا السهل نفسه. أما اليوم، فقد انسحبوا شرقاً. لكن عليهم العودة مرة أخرى والتحرك باتجاه الغرب إلى أقصى حد ممكن. هذا يعني أن دول البلطيق، إضافة إلى بولندا كما سابقاً، تمثل مشكلة على روسيا إيجاد حل لها.

إن تحديد المجال الحيوي للنفوذ الروسي هو أمر مثير للجدل. فالولايات المتحدة وكذلك الدول التي كانت منضوية تحت عباءة الاتحاد السوفييتي السابق، لا توجد لديها أية رغبة في عودة روسيا إلى الوضع السابق أيام الاتحاد السوفييتي؛ والأمر نفسه ينطبق على الدول الواقعة إلى الجنوب من السهل الأوروبي الشمالي الواقعة على تخوم جبال الكاربات. أما الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق مثل بولندا وهنغاريا ورومانيا على وجه الخصوص، فإنها تعلم علم اليقين أن عودة القوات الروسية إلى حدود تلك الدول ستمثل خطراً على أمنها. وبما أن هذه الدول قد دخلت في عضوية حلف الناتو، فإن مصالحها سوف تؤثر بالضرورة في مصالح أوروبا والولايات المتحدة. أما السؤال المفتوح هو أين سيتم رسم الخط في الغرب. هذا السؤال ذو بعد تاريخي، وكان دائماً يشكل تحدياً رئيسياً لأوروبا طيلة الأعوام المائة الماضية.

سوف لن تتحول روسيا إلى قوة عالمية في العقد القادم؛ ولكن ليس أمامها خيار سوى أن تتحول إلى دولة إقليمية كبرى. هذا يعني أنها سوف تصطدم مع أوروبا. وعليه، ستبقى الحدود بين روسيا وبقية أوروبا تشكل خط صدع.

أوروبا

ما تزال أوروبا تخوض غمار إعادة تنظيم ذاتها بعد أن فقدت إمبراطوريتها، وكذلك بعد حربين عالميتين مدمرتين؛ ولا بد من الانتظار لنرى فيما إذا ستكون عملية إعادة التنظيم هذه سلمية أم لا. لن يكون بإمكان أوروبا استعادة إمبراطوريتها، لكن التأكيد المطمئن على أن الحرب بين الدول الأوروبية لن تعود مرة أخرى مسألة فيها نظر. النقطة الجوهرية تكمن هنا في مسألة ما إذا تحولت أوروبا إلى بركان خامد، أو أنها بركان ساكن. يبلغ الناتج الأوروبي المحلي أكثر من 14 تريليون دولار، ويفوق الناتج المحلي الأمريكي بمقدار تريليون دولار. من الممكن أن أمة تتمتع بهذا الكم من الثروة، وبمثل هذا التنوع الهائل في الثروة سوف تكون في مأمن من الصراعات، لكن مثل هذا الأمر ليس مضموناً.

من غير المنطقي التحدث عن أوروبا وكأنها كيان واحد. فهي ليست كذلك بالرغم من وجود الاتحاد الأوروبي. فأوروبا تتكون من مجموعة من الدول القومية ذات السيادة، والمتنافسة فيما بينها. هناك كيان واحد يدعى "أوروبا"، ولكن من الأكثر منطقية التفكير بأربع نسخ من أوروبا (نحن نستثني من هذه القائمة كلاً من روسيا والدول التي كان يتكون منها الاتحاد السوفييتي السابق، وهذه الدول وإن تكن أوروبية من الناحية الجغرافية، إلا أن لها ديناميات مختلفة عن مثيلاتها في أوروبا):

- أوروبا الأطلسية: وهي الدول التي تشاطئ المحيط الأطلسي وبحر الشمال بصورة مباشرة، والتي كانت تمثل يوماً القوى الإمبريالية الرئيسية طيلة القرون الخمسة الماضية.
- أوروبا الوسطى: وتتكون أساساً من ألمانيا وإيطاليا اللتين لم تظهرا إلى الوجود كدولتين قوميتين حديثتين إلا في القرن التاسع عشر. ولقد أدى

تركيزهما على مصالحهما القومية إلى نشوب حربين عالميتين في القرن العشرين.

- أوروبا الشرقية: وهي الدول الممتدة من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، والتي احتلتها القوات السوفيتية في الحرب العالمية الثانية، واستطاعت تلك الدول تطوير هوياتها القومية الحديثة من خلال هذه التجربة.
- هناك بطبيعة الحال أوروبا رابعة أقل أهمية، وأعني بها أوروبا الإسكندنافية.



نُسَخ أوروبا الأربع

في النصف الأول من القرن العشرين، كانت أوروبا الأطلسية القلب الإمبراطوري للعالم. وكان سكان أوروبا الوسطى يمثلون القادمين والمتحدّين الذي وصلوا إلى المشهد في وقت متأخر؛ أما سكان أوروبا الشرقية فكانوا هم الضحايا. أما أوروبا التي تمزقت أشلاء بعد حربين عالميتين فقد كان عليها مواجهة سؤال أساسي: ماذا كان عليه وضع ألمانيا ضمن النظام الأوروبي؟ فالألمان الذين كانوا خارج النظام الإمبراطوري الأوروبي الذي أسست له أوروبا الأطلسية، سعوا إلى قلب ذلك النظام وتأكيد سطوتهم وسيطرتهم. لكن نهاية الحرب العالمية الثانية مزقت ألمانيا أشلاء؛ فقد تم تقسيمها واحتلالها، ووضع الروس يدهم على القسم الشرقي منها، أما القسم الغربي من ألمانيا فقد وضعت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة يدها عليه.

كانت الولايات المتحدة ترى في ألمانيا الغربية البلد الذي لا يمكن لها الاستغناء عنها بسبب موقعها في مواجهة السوفييت. وكان إنشاء جيش ألماني يمثل مشكلة؛ ذلك أن حربين عالميتين خيضتا بسبب تنامي القوة الألمانية، ولو تم تشجيع ألمانيا على استرداد قوتها كما كانت، فما الذي سوف يمنع حرباً أوروبية ثالثة؟ كان الحل لهذه المعضلة يتمثل في دمج الجيش الألماني في حلف الناتو، ما يعني أساساً وضع إمكانات هذا الجيش الميدانية بتصرف الولايات المتحدة. لكن الجواب الأشمل كان يتمثل في دمج ألمانيا بأوروبا مجتمعة.

تم إنشاء حلف الناتو في خمسينيات القرن العشرين، وتزامن مع تلك الحقبة إنشاء السوق الأوروبية المشتركة. أما الاتحاد الأوروبي الذي انبثق من رحم تلك السوق فهو كيان انفصامي الطابع. إذ يتمثل هدفه الرئيسي في التأسيس لاقتصاد أوروبي اندماجي، في الوقت الذي تم ترك مسألة السيادة الوطنية في أيدي الدول القومية نفسها. في الوقت نفسه، كان ينظر إليه باعتباره مقدمة لقيام اتحاد بين الدول الأوروبية تشكل فيه حكومة أوروبية مركزية وبرلمان وقطاع خدمات مدنية متخصصة؛ وتناطُ به مسؤولية حكم أوروبا الاتحادية حيث تنحصر القضايا السيادية في مجالات محلية الطابع، بينما تكون مسؤوليات السياسة الخارجية والدفاع من اختصاص الحكومة الاتحادية.

لم تحقق أوروبا هذا الهدف المنشود. فقد أنشأت منطقة تجارة حرة وعملة أوروبية موحدة تتداولها بعض الدول الأعضاء المنضوية تحت لواء منطقة التجارة الحرة، بينما بعضها الآخر لم يفعل ذلك. فشلت الدول الأوروبية في صياغة دستور سياسي، ما أدى إلى بقاء الدول المنضوية تحت مظلة الاتحاد تتمتع بسيادتها الوطنية كما في السابق؛ وعليه، لم ينتج عن الاتحاد الأوروبي سياسة دفاعية أو خارجية موحدة. فالسياسة الدفاعية هي في يد حلف الناتو، ولم تكن جميع دول حلف الناتو أعضاء في الاتحاد الأوروبي (خصوصاً الولايات المتحدة). وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، تمت عملية ضم دول أوروبا الشرقية إلى كل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

باختصار، يمكن القول إن أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي في حالٍ من الفوضى الحميدة. من المستحيل حل اللغز المتمثل بالعلاقات المؤسساتية الغامضة والمعقدة التي نشأت جرّاء ذلك. لو أخذنا تاريخ أوروبا بعين الاعتبار، فإن مثل هذا التشوش كان سيؤدي في الحال الطبيعية إلى نشوب حرب. إلا أن أوروبا باستثناء يوغوسلافيا السابقة، لم تعد لديها الهمة اللازمة للدخول في حرب جديدة، كما تلاشت شهوتها في خلق جو من عدم الاستقرار، كما أنه من المؤكد أنه لم تعد لدى أوروبا أية رغبة في الدخول في صراعات جديدة مع بعضها بعضاً. التحول النفسي الذي طرأ على أوروبا كان لافتاً واستثنائياً. وحيث كانت المذابح والحروب في مرحلة ما قبل عام 1945، ممارسات اعتيادية امتدت على مدى قرنين من الزمن، بصورة منتظمة، فإن ما بعد هذا التاريخ لم يشهد فوضى في المؤسسات الأوروبية أدت إلى صراعات تجاوزت استعمال اللغة البلاغية الشعبوية الصرفة.

بقيت المشاعر القومية الأوروبية القديمة تعتمل خلف قناع الاتحاد الأوروبي وإنْ بصورة خجولة. ظهر ذلك أثناء المفاوضات الاقتصادية ضمن نطاق الاتحاد الأوروبي. فقد أكد الفرنسيون على سبيل المثال، على حقهم في حماية مزارعيهم من المنافسة التي تجاوزت حدودها، أو على حقهم في عدم احترام المعاهدات التي تتحكم بالعجز الاقتصادي في بلدهم. ولذا فإن أوروبا ضمن السياق الجيوسياسي، لم تستطع أن تبني كيانها الموحد العابر للقوميات.

ولذا فإن الحديث عن أوروبا كما لو كانت كياناً موحداً على شاكلة الولايات المتحدة أو الصين، يعتبر ضرباً من ضروب الوهم. إنها عبارة عن تجمع من الدول القومية التي ما زالت تحت تأثير ما حدث في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة وضياع الإمبراطورية. هذه الدول القومية ما تزال متكورة على ذاتها وتضع موازين أفعالها الجيوسياسية بحسب المصالح الخاصة بكل واحدة منها. كما أن علاقات أوروبا التفاعلية الرئيسية ليست بينها وبين بقية العالم، بل بين الدول الأوروبية نفسها. بهذا المعنى، تتصرف أوروبا بشكل يشبه إلى حد بعيد، ما يحدث بين دول أمريكا اللاتينية، أكثر مما تتصرف بصفتها قوة عظمى. ففي أمريكا اللاتينية، تنشغل كل من البرازيل والأرجنتين معظم الوقت ببعضهما بعضاً لأنهما تعرفان أن تأثيرهما في العالم محدود.

تشكل روسيا التهديد الاستراتيجي المباشر لأوروبا. لا ينصبُّ اهتمام روسيا على غزو أوروبا، بل على إعادة فرض قوتها وحضورها في الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. يعتبر هذا منطقياً من وجهة النظر الروسية، كما يشكل محاولة للتأسيس لفضاءٍ من النفوذ، وإنْ بصورة محدودة، كإجراء دفاعي. ولكنه إجراء دفاعي سوف يؤثر بصورة مباشرة في ثلاث دول من دول البلطيق التي أصبحت الآن جزءاً من المؤسسات الأوروبية.

من الواضح أن الأوروبيين يعملون على منع حدوث مثل هذا الاختراق الروسي. السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه بقوة هو ماذا يمكن لبقية دول أوروبا، وعلى الأخص ألمانيا، أن تفعل حيال ذلك. يشعر الألمان الآن أنهم في وضع مريح وذلك بسبب وجود تلك المنطقة العازلة التي تفصل بينهم وبين الروس، وبالتالي، فإن لديهم ما يكفي من الحرية للتركيز على مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن ألمانيا ترزح تحت وطأة الإرث الذي ورثته من الحرب العالمية الثانية. ولذا فإن الألمان ليست لديهم الرغبة في العمل بمفردهم، بل بصفتهم جزءاً من أوروبا الموحدة.

لا يمكن التنبؤ بالوضع الذي ستؤول إليه حال ألمانيا. فلو أخذنا بعين الاعتبار موقعها الجيوسياسي، نجد أنها دولة تعلمت درساً مفاده أن من الخطر الشديد محاولة فرض مصالحها القومية. ففي عاميْ 1914 و1939، حاولت ألمانيا

أن تتصرف بحزم وبصورة حاسمة حيال التهديدات الجيوسياسية؛ وفي كل مرة، انتهت جهودها إلى نتائج كارثية. بُنِيَ التحليل الألماني على مقولة إن الانخراط في مناورات سياسية وعسكرية خارج نطاق التحالف العريض يعرّض ألمانيا إلى أخطار محدقة. كما ترى أوروبا الأطلسية في ألمانيا منطقة عازلة بينها وبين روسيا، كما تعتبر أن أي تهديد في منطقة البلطيق هو في الحقيقة خارج سياق مصالحها، وبالتالي، اهتمامها. ولذا فإن أوروبا الأطلسية لن تنضم إلى تحالف تحتاج إلى تشكيله ألمانيا في معرض مواجهتها للروس. ولذا، فإن النتيجة الأكثر احتمالاً سوف تتمثل في عدم قيام ألمانيا بأي فعل حيال ذلك، وانخراط أمريكي محدود، وعودة تدريجية للنفوذ الروسي إلى منطقة الحدود الفاصلة بين أوروبا وروسيا.

إلا أن هناك سيناريو آخر. في هذا السيناريو، سوف يتضح لألمانيا أن هناك خطراً داهماً يتهدد بولندا متمثلاً بسيطرة الروس على دول البلطيق. وبما أن ألمانيا ترى في بولندا جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي لألمانيا، فإن هذه الأخيرة سوف تمارس سياسة هجومية تهدف إلى حماية بولندا وذلك عبر حماية دول البلطيق. سوف تتحرك ألمانيا من أجل فرض سيطرتها على حوض بحر البلطيق. وبما أن الروس لن يتخلوا ببساطة عن الميدان، فإن الألمان سيجدون أنفسهم في مواجهة شاملة مع الروس، حيث سيتسابقون معهم على فرض نفوذهم في بولندا وكذلك في منطقة الكاربات.

سوف تجد ألمانيا نفسها بحكم الضرورة، منفصلة عن ماضيها العدواني، وكذلك عن بقية أوروبا. وبينما تحاول بقية دول أوروبا تجنب الانخراط في مثل تلك المواجهة، فإن الألمان سوف ينتهجون سبيل استخدام طرق القوة السياسية التقليدية. وفي معرض قيامهم بذلك، فإن قوتهم الكامنة والفعلية سوف تتنامى، كما سيحدث تحول في سلوكهم من الناحية النفسية. سوف تقوم ألمانيا الموحدة بصورة مفاجئة بالتأكيد على حضورها في الساحة الدولية مجدداً. فما بدأ بصورة دفاعية، سوف يتحول إلى نهج هجومي غير متوقع البتة.

هذا السيناريو ليس قريب الاحتمال. لكن الوضع يمكن أن يدفع ألمانيا إلى النكوص باتجاه إعادة إحياء دورها التقليدي المتضمن النظر إلى روسيا باعتبارها تمثل الخطر الأكبر، واعتبار بولندا وبقية دول أوروبا الشرقية جزءاً من فضاء نفوذها، ومنطقة حماية لها من الخطر الروسي المحدق. هذا يعتمد على المدى الذي قد يذهب إليه الروس في عدائيتهم، وكذلك على حجم المقاومة التي تبديها دول البلطيق وعلى حجم المخاطرة التي يستعد البولنديون القيام بها لمواجهة ذلك، وإلى أي مدى ستبقى الولايات المتحدة بعيدة عن هذا الصراع؛ كل هذا يعتمد على السياسة الألمانية الداخلية.

تعاني أوروبا داخلياً من حالٍ من الخمول؛ فهي ما تزال تعاني من صدمة خساراتها الهائلة. لكن قوى الضغط الخارجية المتمثلة بالهجرة الإسلامية أو المحاولات الروسية لإعادة بناء إمبراطوريتها يمكن أن تعيد إلى الحياة من جديد خط الصدع القديم بطرق مختلفة.

العالم الإسلامي

سبقت لنا مناقشة العالم الإسلامي بصورة عامة، بصفته أحد خطوط الصدع. يتم احتواء الأزمة الحالية؛ لكن العالم الإسلامي بمجمله ما يزال يعاني من عدم الاستقرار. وفي حين أن هذه الحال من عدم الاستقرار لن تؤدي إلى انتفاضة إسلامية عامة، إلا أنها ستحمل في طياتها احتمال أن تستثمر إحدى الدول الإسلامية القومية في هذه الحال من اللا استقرار؛ وبالتالي، في الضعف الذي تعاني منه دول أخرى، وذلك من أجل تثبيت موقعها كقوة إقليمية. فإندونيسيا، بصفتها الدولة الإسلامية الأكبر في العالم، ليست في وضع يتيح لها فرض قوتها. تعتبر باكستان ثاني أكبر دولة إسلامية. وهي أيضاً دولة نووية؛ إلا أنها تعاني من انقسام على الصعيد الداخلي لدرجة أنها تواجه مصاعب جمة تمنعها من أن تتحول إلى قوة كبرى أو من أن تتمدد على الصعيد الجغرافي بسبب أنها مُحاطةٌ من قبل أفغانستان غرباً ومن الصين وروسيا شمالاً، ومن الهند شرقاً. وما بين عدم الاستقرار وبين الجغرافيا، لن يكون بإمكان باكستان أن تتحول إلى دولة إسلامية كبرى.

تلي إندونيسيا وباكستان، ثلاث دول إسلامية قومية أخرى. أكبر تلك الدول هي مصر التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ثمانين مليون نسمة، وتأتي تركيا في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان إذ يبلغ عددهم أكثر من سبعين مليون نسمة، وأخيراً إيران التي يبلغ تعداد سكانها خمساً وستين مليون نسمة.

عندما ننظر إلى هذه الدول الثلاث من الناحية الاقتصادية، نجد أن تركيا تمتلك اقتصاداً يبلغ ترتيبه السابع عشر عالمياً حيث بلغ الناتج العام الإجمالي حوالي ستمائة وستين مليار دولار. وتحتل إيران المركز التاسع والعشرين بناتج إجمالي بلغ ثلاثمائة مليار دولار؛ أما مصر فتحتل المركز الثاني والخمسين بناتج

بلغ مائة وخمس وعشرين مليار دولار. شهد الاقتصاد التركي خلال الأعوام الخمسة الماضية معدل نمو تراوح بين 5 و8 بالمائة سنوياً؛ وهو واحد من أعلى معدلات النمو في أية دولة كبرى. وباستثناء عامين من الركود الاقتصادي، حققت إيران معدل نمو تجاوز 6 بالمائة سنوياً والأمر نفسه ينطبق على مصر. تشهدان هاتان الدولتان نمواً سريعاً، لكنهما تنطلقان من قاعدة محدودة الحجم، أصغر بكثير من القاعدة التي ينطلق منها الاقتصاد التركي. أما عندما تتم المقارنة مع الدول الأوروبية، فسيتبين أن تركيا تتمتع بسابع أكبر اقتصاد؛ وهو يتنامى بمعدل أكبر مما تشهده معظم الدول الأوروبية.

الآن، صحيح أن الحجم الاقتصادي ليس كل شيء. فمن الواضح أن إيران هي الأكثر عدوانية من بين هذه الدول الثلاث من الناحية الجيوسياسية؛ إلا أن هذا يمثل في الواقع ضعفها الأساسي. ففي معرض محاولتها حماية نظامها السياسي ضد الولايات المتحدة، وضد المسلمين السنة إضافة إلى العرب المناهضين لإيران (تجدر الملاحظة أن إيران ليست دولة عربية) فإن إيران تجد نفسها مرغمة على الدوام على تثبيت موقعها جيوسياسياً. وفي غضون ذلك، فهي تلفت انتباه الولايات المتحدة التي لا بد لها في هذه الحالة من التركيز على إيران وتصنيفها على أساس أنها قوة خَطِرة.

ولأن لإيران مصالح في منطقة الخليج وكذلك في العراق، فإن الأهداف الإيرانية تتعارض بشدة مع مصالح الولايات المتحدة في تلكما المنطقتين. هذا يعني أن على إيران تكريس جزء مهم من مواردها من أجل حماية نفسها من احتمال قيام الولايات المتحدة بشن هجوم عليها في الوقتِ الذي يحتاج اقتصادها إلى نمو سريع من أجل أن تصبح إيران قوة إقليمية من الدرجة الأولى. لنكنْ صريحين: إيران تثير أعصاب الولايات المتحدة. وإذا أحست الولايات المتحدة بالخطر، فإن بإمكانها تدمير إيران. فإيران بكل بساطة غير جاهزة لكي تتبوأ موقع الدولة الإقليمية الكبرى. فهي مرغمة دوماً على تبديد قوتها. أما محاولتها لأن تصبح قوة إقليمية كبرى في الوقت الذي تكون أعظم قوة في العالم تراقب كل حركاتها وسَكَناتها فإن أقل ما يقال فيها إن مثل هذه المحاولة صعبة.

هناك أيضاً مسألة الجغرافيا. فإيران على تخوم المنطقة. هناك أفغانستان من الشرق، وهناك القليل مما يمكن لإيران أن تكسبه من هذه الناحية. أما محاولة التمدد شمالاً لتوسيع دائرة النفوذ، فستجعل إيران تصطدم مع الروس. قد تكون العراق وجهة محتملة يمكن لإيران أن تتحرك صوبها، ولكن العراق قد يصبح مستنقعاً بالنسبة لإيران إضافة إلى أنه قد يصبح هدفاً لإجراءات مضادة من قبل العرب والأمريكيين على حد سواء. ليس من السهل مطلقاً على إيران أن تصبح قوة إقليمية كبرى؛ وأي تحرك في هذا الاتجاه ستكون كلفته أعلى بكثير من أية مكاسب قد يحققها.

مصر هي أكبر دولة عربية على الإطلاق، وكانت تتبوأ موقع القيادة في العالم العربي. وقد لعبت مصر بقيادة جمال عبد الناصر دوراً بارزاً في قيادة العالم العربي. لكن العالم العربي كان منقسماً على نفسه بصورة حادة، وقد تسببت مصر في استفزاز لاعبين مهمين في المنطقة مثل السعودية. وبعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978، توقفت مصر عن محاولاتها مدّ نفوذها خارج حدودها. لكنها على أية حال، أخفقت في إثبات ذاتها. من الصعب تصور تحول مصر إلى قوة إقليمية يُعتدُّ بها في المدى المنظور بسبب ضعف اقتصادها وعزلتها النسبية وتقوقعها ضمن نطاق حدودها. أما ما هو أكثر احتمالاً فهو وقوعها هي في فضاء نفوذ قوة أخرى، وقد تكون هذه القوة تركية أو أمريكية أو روسية، وهذا ما كان عليه قَدَرُها طيلة القرون الماضية.

أما تركيا، فهي تمثل حالة مختلفة تماماً. فاقتصادها ليس كبيراً وحديثاً وحسب، بل هو الاقتصاد الأكبر بما لا يقاس، في المنطقة بأسرها. وهو أكبر من اقتصاد إيران؛ وربما هو الاقتصاد الحديث الوحيد في العالم الإسلامي برمّته. والأهم من كل ما تقدّم، فهو متوضع استراتيجياً بين أوروبا والشرق الأوسط وروسيا.

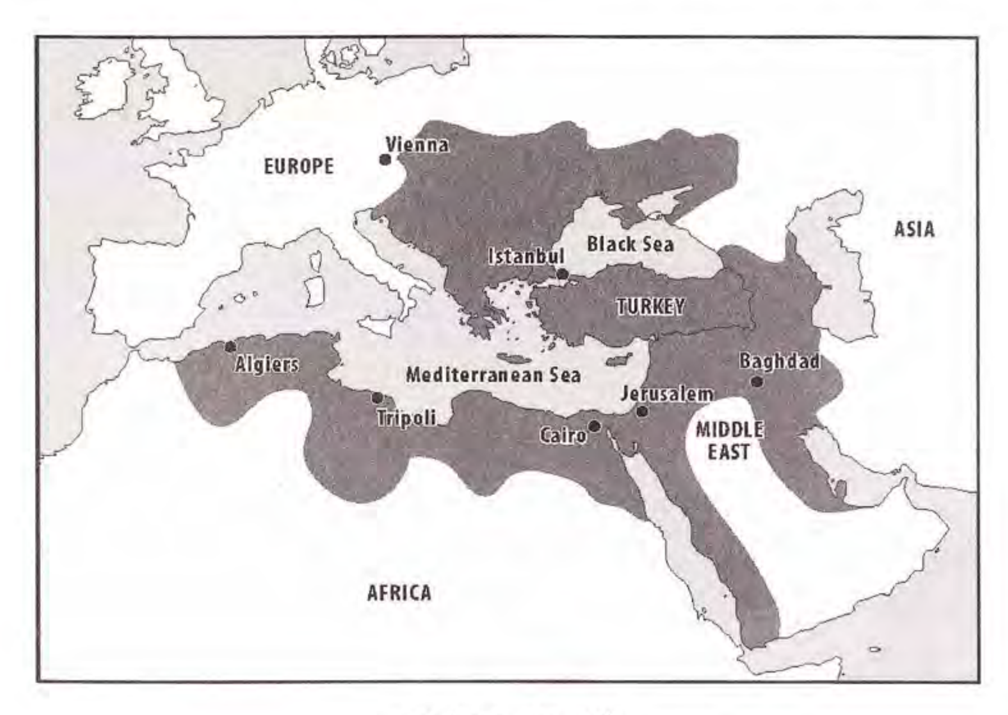


تركيا عام 2008

تركيا ليست معزولة أو محشورة في زاوية؛ فهي تتمتع بخيارات متعددة وهناك عدة وجهات يمكن أن تتحرك صوبها أو عبرها. الأهم من ذلك، أنها لا تمثل تحدياً للمصالح الأمريكية؛ وبالتالي، فهي غير معرّضةٍ لأي تهديد أمريكي. هذا يعني أنها غير مضطرة لتكريس مواردها من أجل مواجهة الولايات المتحدة. ومع الازدهار الذي يشهده اقتصادها، فإنها قد تعود مجدداً للعب دورها القديم المتمثل في كونها القوة المهيمنة في المنطقة.

لا بد من العودة بالذاكرة إلى أنه حتى الحرب العالمية الأولى، كانت تركيا موئلاً لإمبراطورية كبرى. وبعد أن خسرت وضعها الإمبراطوري، في أعقاب تلك الحرب، تحولت تركيا إلى دولة علمانية تحكم شعباً مسلماً. وكانت حتى عام 1918، الدولة الإسلامية الأقوى في العالم. وعندما كانت في ذروة قوتها ونفوذها من القرن الرابع عشر إلى القرن السادس عشر، كانت تركيا في منتهى القوة.

أصبحت تركيا مع حلول القرن السادس عشر القوة المهيمنة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث بسطت سيطرتها ليس فقط على شمال إفريقيا وبلاد الشام، بل امتد نفوذها إلى جنوب شرق أوروبا والقوقاز وشبه الجزيرة العربية. تعتبر تركيا مجتمعاً معقد التركيب على المستوى الداخلي، إذ أن نظامها العلماني المدعوم من العسكر يحكم شعباً مسلماً بقوة الدستور الذي يمنحه هذا الدور، ويترافق مع ذلك بروز حركة إسلامية يتصاعد نفوذها باطراد. لا أحد يمكن له أن يخمن شكل أو نوع الحكومة التي يمكن أن تتبوأ مقاليد الحكم في تركيا. لكننا عندما ننظر إلى الخراب الذي يعم العالم الإسلامي بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، ونفكر في اسم الدولة التي يمكن أن تؤخذ على محمل الجد في المنطقة، فإن من الواضح أن هذه الدولة لا بد أن تكون تركيا، حليفة الولايات المتحدة والقوة الاقتصادية الأكبر في المنطقة.



الإمبراطورية العثمانية

المكسيك

لو قال أحدهم عام 1950 إن من بين أهم بيوتات القوة الاقتصادية الكبرى في العالم بعد نصف قرن سوف تكون اليابان وألمانيا، وسيكون ترتيبهما الثاني والثالث بعد الولايات المتحدة، فسيتعرض ذلك الشخص لموجة من السخرية والاستهزاء. ولو قيلَ عام 1970، إنه بحلول عام 2007 سوف تصبح الصين رابع أكبر اقتصاد في العالم، لكانت الضحكات الهازئة أكثر صخباً وعلواً. ولكن كل هذا لن يكون مدعاة للضحك أكثر مما كانت ستنتاب السامعين تلك الموجة الهستيرية من الضحك والاستخفاف لو قال أحدهم عام 1800، إنه بحلول عام 1900 سوف تصبح الولايات المتحدة قوة عالمية. الأشياء تتغير، وما هو غير متوقع، يصبح متوقعاً.

من المهم ملاحظة أنه في عام 2007، تبوأت المكسيك المرتبة الخامسة عشرة على سلّم أهم اقتصادات العالم، وجاء ترتيبها مباشرة بعد أستراليا. لكن ترتيب المكسيك كان أدنى من ذلك بكثير فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد حيث احتلت المرتبة ستين، حيث لم يتجاوز معدل دخل الفرد 12000 دولار سنوياً بموجب المعايير التي أقرّها صندوق النقد الدولي، حيث احتلت تركيا بموجب هذه المعايير موقعاً متقدماً بأشواط على متوسط دخل الفرد في الصين التي هي من دون شك، قوة عظمى.

متوسط الدخل الفردي مهم للغاية. لكن حجم الاقتصاد هو أكثر أهمية كي يأخذ بالدولة المعنية إلى موقع إحدى القوى العالمية. الفقر مشكلة. لكن حجم الاقتصاد هو المسؤول عن تحديد النسبة المئوية للموارد التي يمكن أن تكرّسها للمسائل العسكرية وكافة الأمور المتعلقة بها. فمعدل الدخل الفردي في كل من الاتحاد السوفييتي والصين منخفض. ومع ذلك، فإن حجم الاقتصاد

في كل منهما جعل من كليهما قوتين عظميين. في الحقيقة، دائماً ما كان الاقتصاد الكبير الحجم المترافق مع عدد كبير من السكان تاريخياً، يجعل من الدولة المعنية دولةً يحسب لها ألف حساب، بغض النظر عن مسألة الفقر بين سكان تلك الدولة.

بلغ عدد سكان المكسيك عام 1950 حوالي سبع وعشرين مليون نسمة. لكنه ارتفع إلى ما يقارب مائة مليون نسمة خلال الأعوام الخمسين التالية، وإلى مائة وسبع ملايين نسمة عام 2005. وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أنه بحلول عام 2050 سيبلغ عدد سكان المكسيك ما بين 114 مليون و139 مليون نسمة، مع رجحان كفة تقدير أن يبلغ العدد 114 مليون نسمة. ولما بلغ عدد السكان أربعة أضعاف ما كان عليه في الأعوام الخمسين الماضية، فإن عدد سكان المكسيك سوف يستقر بشكل أساسي خلال الأعوام الخمسين القادمة. لكن عدد السكان في المكسيك لن يميل إلى الانخفاض كما ستتعرض له الدول المتقدمة صناعياً مستقبلاً؛ إضافة إلى أن المكسيك لديها ما يكفي من القوة العاملة التي تساعدها في التمدد والانتشار. هذا يمنح المكسيك ميزة إيجابية. لذا، فإنه من وجهة النظر المتعلقة بعدد السكان أو الحجم، لا تعتبر المكسيك دولة صغيرة. هي بالتأكيد دولة غير مستقرة حيث تمزقها مافيات المخدرات والعصابات المرتبطة بها، لكن الصين نفسها كانت غارقة في الفوضى عام 1970. فالفوضى معضلة يمكن التغلب عليها.

هناك العديد من الدول التي تشبه المكسيك؛ هذه الدول لم نقم بإدراجها على قائمة الدول الهامة التي يمكن أن تكون جيوسياسياً، جزءاً من خط الصدع. لكن المكسيك تختلف جذرياً عن أيٍّ من تلك الدول مثل البرازيل والهند. تقع المكسيك في أمريكا الشمالية، وهي كما تبيّنَ لنا سابقاً، مركز الجاذبية والثقل في النظام العالمي. كما أنها تشاطئ المحيطين الأطلسي والهادي ولها حدود طويلة ومتوترة مع الولايات المتحدة. لقد سبق للمكسيك أن خاضت حرباً كبرى ضد الولايات المتحدة للسيطرة على أمريكا الشمالية إلا أنها خسرت تلك الحرب. المجتمع والاقتصاد المكسيكيان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ومعقداً بالمجتمع

والاقتصاد الأمريكيين. فالموقع الاستراتيجي للمكسيك والتصاعد المطّرد في أهميتها كدولة، يجعل منها خط صدعٍ محتملاً.

كي نفهم طبيعة خط الصدع، دعوني أتناول باختصار مفهوم منطقة الحدود. هناك بين أية دولتين متجاورتين منطقة غالباً ما كانت تتناوب الدولتان على ملكيتها أو وضع اليد عليها. وهي منطقة يقطنها خليط من الإثنيات والثقافات المختلفة. هناك على سبيل المثال منطقة الألزاس واللورين بين ألمانيا وفرنسا. هذه المنطقة عبارة عن خلطة فريدة من الثقافات والأفراد المنتمين إلى ولاءات وطنية أو قومية مختلفة. فهناك الفرنسيون والألمان وخليط من اللهجات الإقليمية المختلفة التي يتحدث بها الناس هناك. تسيطر فرنسا في الوقت الحاضر على هذه المنطقة الحدودية. ولكن بغض النظر عمن يسيطر على مثل تلك المنطقة فإنها تعتبر منطقة حدودية تنتشر فيها ثقافتان ويشوبها تحت السطح الكثير من التوتر. العالم مليء بمثل هذه المناطق الحدودية. تأملوا بوضع إيرلندا الشمالية كمنطقة حدودية بين المملكة المتحدة وإيرلندا. تعتبر كشمير أيضاً منطقة حدودية بين الهند وباكستان. تأملوا منطقة الحدود البولندية الروسية، أو منطقة كوسوفو الحدودية بين صربيا وألبانيا. تأملوا في الحدود بين الولايات المتحدة ومقاطعة كندا الفرنسية. كل هذه المناطق هي مناطق حدودية تتسم بدرجات متفاوتة من التوتر.

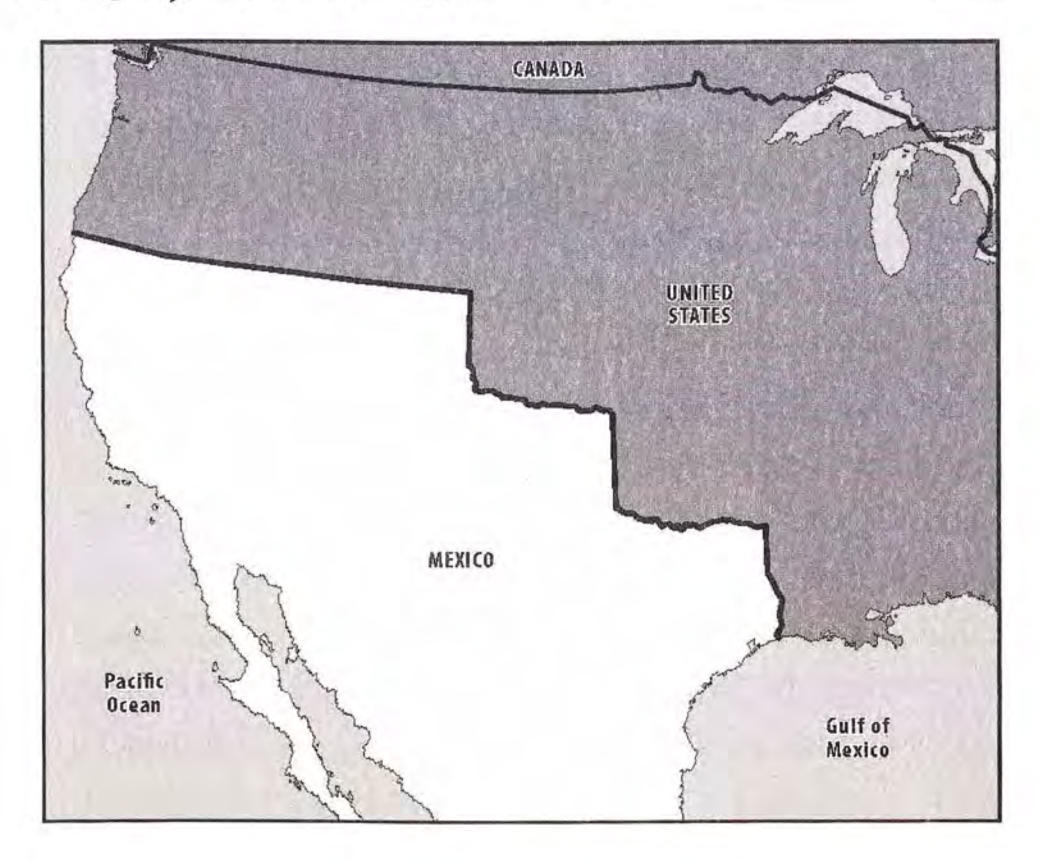
هناك منطقة حدودية بين المكسيك والولايات المتحدة حيث يتشاطر كل من المكسيكيين والأمريكان ثقافة مختلطة. هذه المنطقة الحدودية تمتد على جانبي حدود البلدين الرسمية. الجانب الأمريكي من هذه المنطقة لا يشبه بقية الولايات المتحدة، كما أن الجانب المكسيكي من هذه المنطقة لا يشبه بقية المكسيك. هذه المنطقة الحدودية، شأنها في ذلك شأن كافة المناطق الحدودية الأخرى، لها طابع فريد، مع وجود استثناء وحيد: المكسيكيون على جانبيْ المنطقة الحدودية يشعرون بانتماء عميق تجاه المكسيك؛ كما أن الأمريكيين في كلا جانبيْ هذه المنطقة يشعرون بانتماء عميق للولايات المتحدة. أما تحت سطح هذا الخليط الاقتصادي والثقافي، فهناك دائماً توتر سياسي. هذا الأمر يصح هنا

بسبب تنقل المكسيكيين الدائم باتجاه المنطقة الحدودية، وعبر الحدود وفي كافة أرجاء الولايات المتحدة. لكن الأمر نفسه لا ينطبق على الأمريكيين الذين يهاجرون جنوباً باتجاه المكسيك.

تنتقل معظم المناطق الحدودية من يد إلى أخرى مرات عديدة. لكن المنطقة الحدودية بين الولايات المتحدة والمكسيك لم تنتقل حتى الآن، سوى مرة واحدة من يد إلى أخرى.

استولت الولايات المتحدة بصورة تدريجية على الشمال المكسيكي بدءاً من عام 1835 -1836 وهي الفترة التي اندلعت فيها الثورة في تكساس، والتي أدت إلى نشوب الحرب الأمريكية المكسيكية بين عامي 1846 و1848. وأصبحت هذه المنطقة اليوم، تشكل الجزء الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة. تم تثبيت الحدود بين البلدين بدءاً بمنطقة ريو غراند، ولكن تم تعديلها لاحقاً في الغرب حيث أصبحت تضم المنطقة الواقعة إلى الغرب وتشمل جنوب أريزونا. لم يتم تهجير سكان المكسيك الأصليين، فقد تابع المكسيكيون حياتهم في هذه المنطقة التي احتلتها فيما بعد أعداد كبيرة من المستوطنين الأمريكيين القادمين من الشرق. وقد حدثت موجة هجرة سكانية جديدة في النصف الثاني من القرن العشرين قادمة من المكسيك باتجاه المنطقة الحدودية، ما أدى إلى تعقيد المشهد الديموغرافي أكثر فأكثر.

يمكننا التمييز بين الهجرة التقليدية وبين التحركات السكانية في المنطقة الحدودية. فعندما تصل مجموعات مهاجرة إلى بلد ما، فإن أفرادها ينفصلون جسدياً عن موطنهم الأصلي، ويصبحون محاطين بقوى ذات نفوذ كبير تجتذب أبناءهم باتجاه الثقافة المضيفة والاقتصاد المضيف. أما التحرك باتجاه المناطق الحدودية فهو أمر مختلف، إذ أن المنطقة الحدودية تعتبر امتداداً للوطن وليست منفصلة عنه. تعتبر الحدود فاصلاً ذا طابع سياسي، وليس فاصلاً ثقافياً أو اقتصادياً؛ فالمهاجرون في هذه الحال ليسوا بعيدين عن موطنهم. فهم مرتبطون مادياً به؛ أما ولاءاتهم فهي معقدة وعرضة للتغير.



المكسيك قبل اندلاع ثورة تكساس

يتصرف المكسيكيون الذين يعبرون إلى المنطقة الحدودية بصورة تختلف عن المكسيكيين الذين يعيشون في شيكاغو. فمكسيكيّو شيكاغو يتصرفون كمهاجرين تقليديين. أما المكسيكيون الذين يعيشون في المنطقة الحدودية فإنهم يعتبرون أنفسهم متواجدين في منطقة محتلة، وليس في دولة أجنبية. هذا الإحساس لا يختلف عن إحساس المستوطنين الأمريكيين في تكساس قبل اندلاع الثورة فيها. فقد كانوا حينها يعتبرون مواطنين مكسيكيين؛ لكنهم كانوا يرون أنفسهم بصورة رئيسية كأمريكيين؛ وقد شكّلوا حركة انفصالية أدت إلى سلخ تكساس عن المكسيك.

تتحول المنطقة الحدودية في مرحلة من المراحل، إلى مسألة تحسمها القوة العسكرية والسياسية. فالمنطقة الحدودية تنتمي إلى الجانب الأقوى؛ أما مسألة القوى فإنها تتقرر على الأرض. فمنذ عام 1848 ، تم تثبيت الحدود من خلال القوة العارمة للولايات المتحدة. قد يتحول ميزان القوى السكاني إلى هذه الجهة أو تلك؛ وقد تنتشر عمليات التهريب على نطاق واسع، إلا أن الحدود السياسية يتم تثبيتها بحكم الواقع العسكري.

بعد فترة لاحقة من هذا القرن، يكون قد مضى على الحدود الحالية قرابة القرنين من الزمن. قد تعود النزعة القومية المكسيكية إلى الظهور مجدداً؛ وقد تتحول الديموغرافيا في الجانب الأمريكي من المنطقة الحدودية بصورة دراماتيكية قد لا يكون بإمكان الحدود السياسية بين البلدين ضبطها أو الإبقاء عليها. في هذه الأثناء، من الممكن جداً ألا تبقى المكسيك في المرتبة الخامسة عشرة على سلم الدول ذات الاقتصاد الأكبر في العالم؛ فقد تكون بين الدول العشرة الأوائل على درجات هذا السلّم. حدثت أشياء أكثر غرابةً. فقد ساعدتها التجارة الحرة مع الولايات المتحدة على تحقيق ما وصلت إليه. أما الدول التي صنِّفتْ قبل المكسيك في الترتيب العام، فتتضمن العديد من الدول الأوروبية التي تعاني من مشكلات سكانية حادة.

إذا أخذنا بعين الاعتبار التأثير الناجم عن مواجهة محتملة على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة، فلن يكون هناك شك في أن خط الصدع هذا، يجب أن يؤخذ على محمل الجد.

الخلاصة

إذا كنا نبحث عن تحديات جديدة بعد انتهاء الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين، فهناك مكانان واضحان يجب أن نأخذهما بعين الاعتبار. المكسيك وتركيا ليستا مؤهلتيْن بعد، للعب دور هام على الصعيد العالمي، كما أن أوروبا ستبقى معزولة ومنقسمة على ذاتها (وستكون منفعلة بالأحداث لا فاعلة لها). هذا يجعلنا في مواجهة خطين اثنين من خطوط الصدع هما المحيط الهادي وأوراسيا؛ وهذا يعني ضمن سياق عام 2020، أن هناك إحدى دولتين يمكن أن تثبت واحدة منهما وجودها على الساحة العالمية هما الصين أو روسيا. هناك احتمال ثالث لكنه بعيد ضمن سياق عام 2020 يتمثل في اليابان؛ لكن سلوك اليابان سوف يعتمد على الصين إلى حد كبير. ولذا، علينا أن ندقق بكثير من العناية الوضع الجيوسياسي لكل من الصين وروسيا، وذلك لكي نبني توقعاتنا على مَن مِنْ بينهما ستكون السباقة في هذا المجال؛ وبالتالي، مَنْ منهما ستشكل التحدي الأكبر للولايات المتحدة في العقد القادم.

ما نتحدث عنه من الناحية الجيوسياسية هو ما نطلق عليه اسم الصراعات "الممنهجة". فالحرب الباردة كانت صراعاً ممنهجاً، وقد وضعت تلك الحرب الدولتين العظميين في مواجهة بعضهما بعضاً بطريقة أدت إلى تحديد ملامح النظام العالمي برمّته. كانت هناك أيضاً صراعات أخرى، لكن معظمها ذابت في الصراع الأكبر. ولذا، فإن كافة الصراعات بدءاً بالحروب العربية الإسرائيلية مروراً بالسياسة التشيلية الداخلية، وصولاً إلى استقلال الكونغو، تم استحضارها إلى عالم الحرب الباردة التي حددت أُطُرَ تلك الحروب والصراعات. كما أن الحربين العالميتين كانتا أيضاً صراعات ممنهجة.

يجب أن يتضمن مثل هذا الصراع بالتحديد القوة الجيوسياسية المهيمنة في فترة وقوعه. بالتالي، لا بد أن يكون للولايات المتحدة دور بارز فيه. نؤكد مرة أخرى هنا على أن الولايات المتحدة سوف تحشر أنفها في أية مواجهة كبرى. فإذا كان على روسيا والصين أن تواجها بعضهما بعضاً، فمن غير المحتمل مطلقاً أن تقوم الولايات المتحدة بإبداء أي شكل من أشكال اللامبالاة أو الحياد حيال مثل تلك المواجهة. أما نتيجة مثل تلك المواجهة فستعني الكثير بالنسبة للولايات المتحدة. فوق هذا وذاك، لن يكون بإمكان روسيا والصين أن تخوضا حرباً فيما بينهما من دون الحصول على ضمانات مؤكدة في أن الولايات المتحدة سوف تبقى خارج دائرة تلك الحرب. فالولايات المتحدة من القوة بحيث إن تحالفها مع أيٍّ منهما سوف يؤدي حتماً إلى هزيمة الطرف المقابل.

أيٌّ من الدولتين روسيا أم الصين يحتمل أن تتصرف على نحوٍ يستدعي حدوث مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة؟ إذا أخذنا بالاعتبار ما لمسناه ورأيناه من استراتيجية أمريكا الكبرى، فإننا نجزم بأن الولايات المتحدة ليست ميّالة إلى البدء في صراع مع أية جهة إلا إذا ووجهت بقوة إقليمية معتدية تبحث عن وسيلة لتحصين أمنها لدرجة تصبح معها قادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة في السهوب الأوراسية المفككة. ولذا، ونحن نستشرف العقود المستقبلية، علينا أن نتعامل مع توجهات الصين وروسيا. دعونا نبدأ أولاً بالقوة التي يأخذها الجميع على محمل الجد: أي الصين.

الفصل الخامس

الصين عام 2020

نمر من ورق

النقاش الذي أجريه حول المستقبل لا بد أن يبدأ بنقاش حول الصين. فربع سكان العالم يعيشون في الصين، وأجريت الكثير من النقاشات حول الصين باعتبارها قوة عالمية مستقبلية. لقد نما الاقتصاد الصيني بصورة دراماتيكية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، ومما لا شك فيه أنها أصبحت قوة لا يستهان بها. لكن ثلاثين عاماً من النمو لا يعني نمواً لا نهاية أو حدَّ له. إنه يعني أن احتمال استمرار الصين في النمو بهذا المعدل يتلاشى بصورة تدريجية. فالنمو الأكثر بطئاً يعني بالنسبة للصين نشوء مشكلات اجتماعية وسياسية كبيرة. أنا لست من القائلين بأن الصين سوف تصبح قوة عالمية كبرى. كما أنني لا أؤمن بأنها ستبقى دولة موحدة. لكنني أتفق مع الرأي القائل بأننا لا يمكن أن نناقش المستقبل من دون أن نناقش بادئ ذي بدء، الظاهرة الصينية.

من غير المحتمل أن تسمح الجغرافيا الصينية للصين بالتحول إلى خط صدع نشِط. لو قُدِّر للصين أن تصبح منطقة صراع، فمن غير المحتمل أن تكون الصين هي المبادِرة بالهجوم؛ بل ستكون هي ضحيةً للآخرين الذين سوف يستغلون ضعفها. الاقتصاد الصيني ليس قوياً في حقيقة الأمر كما تبدو عليه الحال، كما أن استقرار الصين السياسي الذي يعتمد بشدة على نمو اقتصادها السريع والمستمر، هو أمر مشكوك فيه. لكن الصين تعتبر دولة مهمة لأنها تبدو المتحدي العالمي الأكثر احتمالاً على المدى القصير، أقلُّه من وجهة نظر الآخرين.

نؤكد مرة أخرى على أننا عندمَا نستعمل العامل الجيوسياسي كإطار للنقاش، فإننا سوف نبدأ بالتعامل مع ما هو أساسي.

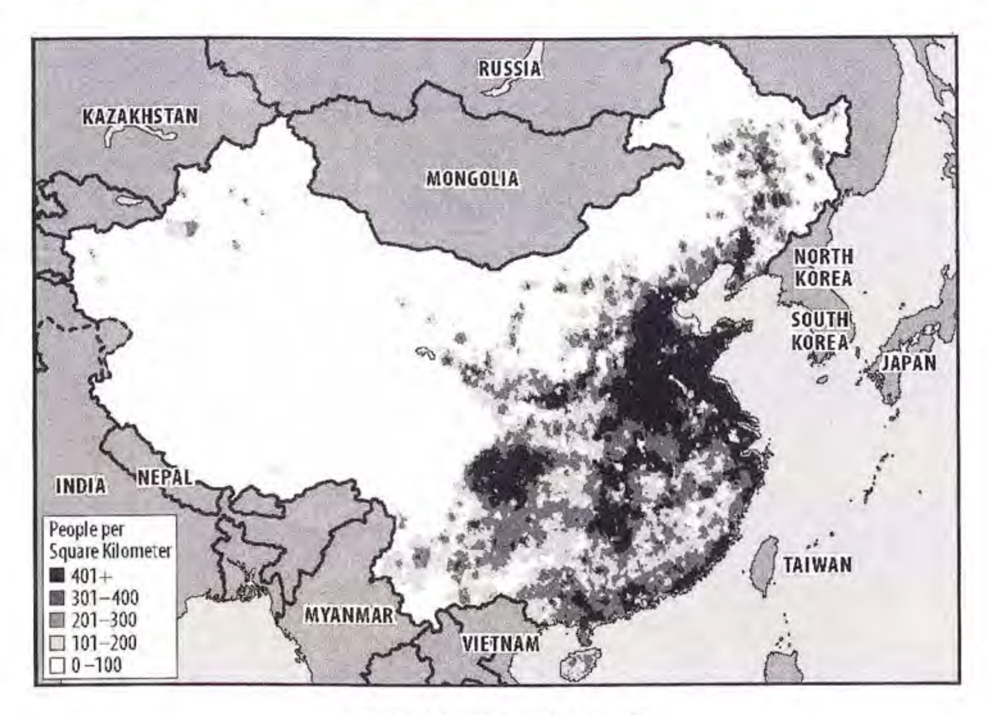
أولاً، الصين جزيرة. من الواضح أنها غير محاطة من كافة جوانبها بالماء، لكنها محاطةٌ بأراضٍ وتضاريس يتعذر عبورها وأراضٍ يبابٍ تؤدي فعلياً إلى عزلها عن بقية أرجاء العالم. انظر الخريطة:



الصين: الأرض التي يتعذر عبورها

تقع سيبيريا والسهوب المنغولية إلى الشمال من الصين؛ وهي مناطق ماحلة وقليلة السكان وصعبة العبور. وتحدّها من الجنوب الغربي جبال الهملايا التي يتعذر عبورها. أما حدودها الجنوبية مع ميانمار ولاوس وفيتنام فتتكون من الجبال والأدغال، وتحدّها من الشرق المحيطات. فقط حدودها الغربية مع كازخستان مؤهلة لعبور أعداد كبيرة من المسافرين منها وإليها، ولكن حتى في تلك المنطقة، يحتاج التحرك فيها إلى مستوى من الجهد العالي غير المبرر في التاريخ الصيني.

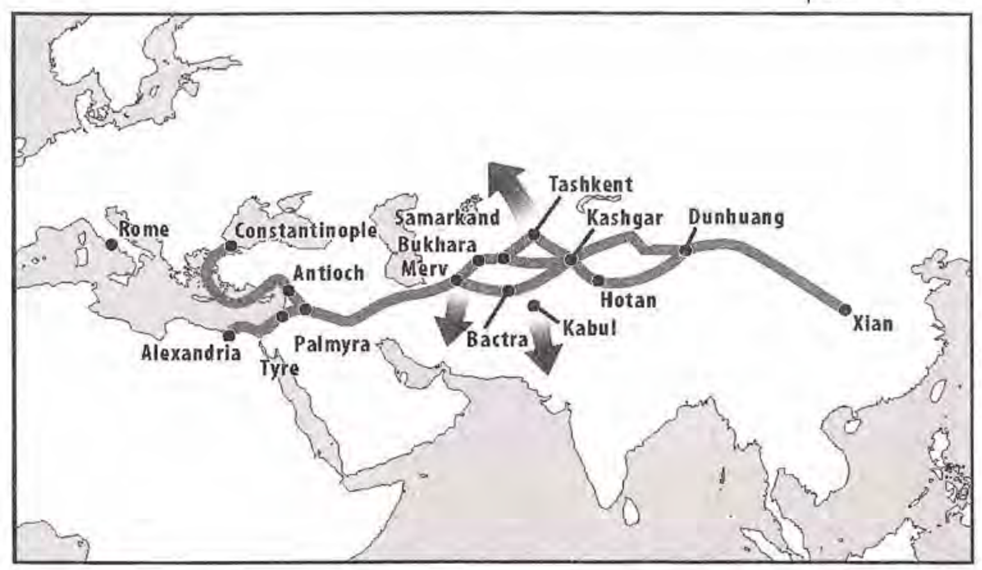
تعيش الغالبية العظمى من سكان الصين ضمن نطاق ألف ميل بمحاذاة الساحل، ما يمثل الثلث الشرقي للبلاد؛ أما الثلثان الآخران فإن الكثافة السكانية فيهما قليلة جداً.



الكثافة السكانية في الصين

تعرضت الصين للغزو والاحتلال الكامل مرة واحدة فقط في تاريخها حيث احتلها المغول بالكامل في القرن الثاني عشر؛ كما أن من النادر قيامها بتحريك قواتها خارج حدودها الحالية. لم تكن الصين تاريخياً دولة عدوانية، كما أنها لم تنخرط في قضايا العالم الخارجي إلا فيما ندر. لا بد من أن نتذكر أن الصين لم تنخرط دائماً في عالم التجارة الدولية؛ وكانت بين الحين والآخر، تنغلق على ذاتها وتتجنب إقامة أي شكل من أشكال التواصل مع الأجانب. ولكن عندما كانت تمارس التجارة، فقد كانت تقوم بذلك بواسطة الطرق البرية مثل طريق الحرير عبر آسيا الوسطى، وكذلك بواسطة السفن التجارية التي كانت تبحر من الموانئ الشرقية. واجه الأوروبيون في منتصف القرن التاسع عشر صيناً كانت تمر بأكثر عصورها انعزالاً عن العالم الخارجي. كانت حينها موحدة ولكنها كانت فقيرة نسبياً. اقتحم الأوروبيون عالم الصين وخاضوا معها مواجهة تجارية كثيفة على ساحلها الشرقي. ونتج عن تلك المواجهة شيئان: أولهما تمثل في زيادة دراماتيكية للثروة في المناطق الساحلية التي انخرطت في مجال التجارة. أما

ثانيهما فتمثل في اتساع هائل للهوة بين ساحل الصين وبين المناطق الداخلية الفقيرة. هذه الفجوة أدت كذلك إلى إضعاف سيطرة الحكومة المركزية على المناطق الساحلية، وإلى تفاقم عدم الاستقرار وزيادة معدل الفوضى. كما فضّلت المناطق الساحلية إقامة علاقات وثيقة مع الأوروبيين حتى إنهم طالبوا بأن يكونوا تحت حكمهم.



طريق الحرير

استمرت حقبة الفوضى من منتصف القرن التاسع عشر إلى حين استيلاء الشيوعيين على الحكم عام 1949. حاول ماو استنهاض ثورة في المدن الساحلية مثل شنغهاي. ولكن بعد أن فشل في تحقيق ذلك، قام بتلك المسيرة الطويلة الشهيرة باتجاه الداخل حيث شكّلَ جيشاً من المزارعين الفقراء الذين خاضوا حرباً أهلية نتج عنها استعادة الساحل. بعدها أعاد ماو الصين إلى عزلتها في الفترة ما قبل الأوروبية. ومنذ عام 1949 إلى أن توفي ماو، كانت الصين قد استعادت وحدتها تحت سيطرة حكومة قوية؛ إلا أنها بقيت معزولة عن العالم الخارجي، وتعاني من الفقر.

المقامرة الصينية

أدت وفاة ماو إلى قيام خلفائه بمحاولة تحقيق الحلم الصيني التاريخي من جديد. أراد خلفاؤه أن تعود الصين غنية كما كانت عليه أيام التجارة العالمية، على أن تبقى موحدة في ظل حكومة قوية؛ وقد تأكد لخليفة ماو، دينغ زياو بينغ، أن الصين لا يمكن أن تبقى معزولة عن المحيط الدولي إلى الأبد، أو أن تترافق هذه العزلة مع إحساس بالأمن والأمان. إذ لا بد لجهة ما، أن تستغل ضعف الصين الاقتصادي. لهذا السبب أقدم دينغ زياو بينغ على شكل من أشكال المقامرة. فقد راهن على أن الصين في هذه المرة يمكن أن تشرع أبوابها وتنخرط في حقل التجارة العالمية، من دون أن يؤدي ذلك إلى تقسيمها بسبب نشوب نزاعات داخلية.

أصبحت المناطق الساحلية مزدهرة ومتّنتْ صلاتها بالقوى الخارجية. وأدت المنتجات الرخيصة الثمن والتجارة إلى خلق مناخ للثروة في المدن الساحلية الكبرى مثل شنغهاي؛ لكن الداخل الصيني بقي فقيراً. ازداد التوتر بين الساحل والمناطق الداخلية، إلا أن الحكومة الصينية حافظت على التوازن واستمرت بيجين في إبقاء قبضتها على الحكم من دون أن تفقد سيطرتها على أي من المناطق، ومن دون أن تضطر إلى التسبب في ثورة ضدها بسبب سياسة القمع التي كانت تنتهجها.

استمرت الحال على هذا المنوال لمدة ثلاثين عاماً، وهي مدة ليست بالطويلة بحسب أية معايير (خصوصاً المعايير الصينية). أما السؤال المحيّر فقد تمحور حول إمكان احتواء القوى الداخلية التي تتنامى وتتصاعد في الصين. هذه هي النقطة التي سوف نبدأ منها تحليلَنا للوضع الصيني وتأثيره في النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين. هل ستبقى الصين عضواً في نظام التجارة العالمي؟ وإذا كان ذلك كذلك، هل ستواجه التقسيم مرة أخرى؟

الصين تقامر في بداية القرن الحادي والعشرين؛ فهي تراهن على أن بإمكانها أن تقوم بعملية متوازنة إلى ما لا نهاية. تقضي هذه الخطة بأن تقوم الصين بشكل تدريجي بتحويل مصادر الثروة من المناطق الساحلية الأكثر ثراء إلى المناطق الداخلية من دون أن تضطر إلى مواجهة مقاومةٍ لهذه الحركة من الساحل، وكذلك من دون أن تكون عليها مواجهة قلاقل في المناطق الداخلية. ترمي بيجين إلى توفير مقومات السعادة لمختلف مناطق الصين، وهي تفعل كل ما بوسعها لتحقيق هذه الغاية.

هناك مشكلة أخرى أكثر جدية وأكثر خطورة تواجهها الصين. يبدو أن الصين ترغب في الظهور بمظهر الدولة الرأسمالية التي تبيح الملكية الخاصة والمصارف وكافة مظاهر الرأسمالية الأخرى. لكن الصين ليست بالفعل دولة رأسمالية بمعنى أن الأسواق لا تقرر كيفية توزيع رأس المال. فمن تعرفونهم قد يكونون أهم بكثير من أية خطة عمل جيدة يمكن أن تكون بحوزتكم. فقد تم منح قروض لأسباب تراوحت بين دوافع فرضتها الأنظمة العائلية الآسيوية والروابط الاجتماعية، وبين العلاقات السياسية في الأنظمة الشيوعية، ولم يكن لأيٍّ من تلك القروض أية علاقة بالتجارة بمعناها الرأسمالي. نتيجة لذلك، لم يكن مفاجئاً أن القسم الأكبر من هذه القروض لم يؤتِ أُكُلَه، أو كان "قروضاً متعثرة" كما هو مصطلح عليه في لغة المصارف. وقد تراوحت قيمة هذه القروض ما بين 600 و900 مليار دولار، أي ما مجموعه حوالي ربع أو ثلث الناتج المحلي الصيني، وهو رقم مخيف.

تم احتواء مشكلة هذه الديون المتعثرة عن طريق معدلات نمو مرتفعة للغاية ناجمة عن عمليات تصدير قليلة التكلفة. العالم كله يرغب بشدة بالحصول على مواد مستوردة رخيصة الثمن. أما المردود المالي المباشر من عمليات التصدير هذه، فقد أنقذ الأعمال التجارية التي تعاني من ديون مرتفعة من الإفلاس. ولكن كلما خفّضت الصين من ثمن منتجاتها، قل المردود الربحي. المواد المصدَّرة غير المربحة تنتج زَبَداً هائل الحجم منبعثاً من المحرك الاقتصادي، من دون أن يؤدي هذا الزَّبَد إلى أية نتيجة تذكر. تخيلوا عملاً تجارياً يمكن أن يؤدي إلى ربح مالي وذلك عن

طريق بيع منتجات بسعر الكلفة أو بأقل من سعر الكلفة. هناك كمية كبيرة من المال تتدفق استثمارياً في عمل تجاري، لكنها تتبخر منه بالسرعة نفسها.

هذا ما كانت عليه الحال في شرق آسيا، ويعتبر النموذج الياباني في هذا الصدد لافتاً ومفيداً. كانت اليابان خلال ثمانينيات القرن العشرين تعتبر قوة اقتصادية عظمى. فقد تسببت في دمار هائل للاقتصاد الأمريكي. كان طلبة الماجستير في إدارة الأعمال مطالَبين بأن يتعلموا من اليابانيين، وأن يقلدوا ممارساتهم في مجال التجارة والأعمال. كانت اليابان بالتأكيد تنمو بسرعة مذهلة، إلا أن نموها السريع لم يكن مبعثُهُ حسن الإدارة بل النظام المصرفي المعمول به فيها.

كانت المصارف اليابانية تعمل بموجب الأنظمة الحكومية، وكانت تدفع فوائد متدنية جداً على الأموال المودَعة من قبل المواطنين اليابانيين العاديين. ولكن في ظل القوانين المتباينة، كان الخيار الوحيد أمام اليابانيين هو إيداع أموالهم في مؤسسة البريد التي تحولت إلى مصرف. كانت مؤسسة البريد تدفع الحد الأدنى من الفوائد على المبالغ المودعة. التفتت الحكومة اليابانية إلى هذه الأموال المودعة وبدأت بإقراضها إلى أكبر المصارف اليابانية حجماً وانتشاراً؛ وكانت الفوائد على هذه المبالغ أقل بكثير من معدلات الفائدة في المصارف العالمية. هذه المصارف أقرضت بدورها تلك الأموال بفوائد بسيطة لرجال الأعمال الذين كانوا على ارتباط بها؛ ولذا فقد قام مصرف سوميتومو Sumitomo Bank بإقراض المال لمجمع سوميتومو للصناعات الكيميائية. وهكذا، فبينما كانت الشركات الأمريكية تقترض الأموال بمعدلات فوائد بأرقام مزدوجة في سبعينيات القرن العشرين، كانت الشركات اليابانية تقترض المال من المصارف اليابانية بمعدل فائدة أقل بكثير من نظيراتها الأمريكية.

لذا لم يكن مثيراً للدهشة ملاحظة أن التجارة اليابانية كانت أكثر نجاحاً وازدهاراً من نظيرتها الأمريكية. فالكلفة المالية كانت أدنى بكثير. كما أنه لم يكن مفاجئاً تبيان أن معدل مدخرات اليابانيين كان أعلى بكثير بالمقارنة مع معدل مدخرات الأمريكيين. في تلك الفترة، لم تكن لدى اليابان خطة

حكومية لتنظيم مسألة التقاعد، كما أن صناديق التقاعد التعاونية كانت في حدها الأدنى. ولذا فقد خطط اليابانيون لمرحلة التقاعد عن طريق المدخرات. لم يكن اليابانيون مقتصدين في نفقاتهم أكثر من غيرهم، بل كانوا يشعرون بعدم الأمان في مرحلة ما بعد الوظيفة. ولذا لم يكن هناك خيار أمام المودعين اليائسين في هذا الصندوق المشترك سوى إيداع أموالهم في هذا الصندوق بمعدلات فائدة منخفضة جداً.

وفي الوقت الذي فرضت معدلات الفائدة المرتفعة قاعدة سلوكية منضبطة على الاقتصادات الغربية تضمنت تنحيةً للشركات الأضعف، فإن المصارف اليابانية كانت تقرض الأموال بمعدلات فائدة منخفضة ظاهرياً للشركات الصديقة. لم تكن هناك أسواق حقيقية. وكانت الأموال تتدفق، وكانت العلاقات الشخصية هي مفتاح هذا التدفق. نتيجة لذلك، تم منح الكثير من القروض المتعثرة.

الوسائل الرئيسية للتمويل في اليابان لم تكن تتمثل في رفع قيمة الأسهم العادية في سوق الأوراق المالية. بل كانت تتم عن طريق اقتراض المال من المصارف. وكان مجلس المديرين يضم أصحاب الشركات والمصرفيين الذين لم يكونوا يأبهون لتحقيق الأرباح بقدْر ما كانوا مهتمين بتدفق الأموال السائلة التي تُبقي شركاتهم على قيد الحياة وتساهم في سداد ديونهم. ولذا فقد كانت اليابان تتمتع بواحد من أدنى معدلات عوائد رأس المال في دول العالم الصناعي. لكنها كانت تتمتع بمعدل نمو مذهل من حيث الحجم وذلك بسبب الطريقة التي بنى فيها اليابانيون اقتصادهم؛ فاليابانيون اقتاتوا على تصدير منتجاتهم.

لم يكن أمام اليابانيين خيارٌ آخر. فبسبب وجود معدل مدخرات عالٍ جداً يقوم بتحريك عجلة النظام، لم يكن اليابانيون العاديون ينفقون أموالهم؛ وبالتالي، لم يكن بإمكان اليابان بناء اقتصاد يعتمد على الطلب الداخلي، بما أن الشركات اليابانية لم تكن تخضع لسيطرة المستثمرين بل لسيطرة المصرفيين وأصحاب الشأن. وما كان يريده هؤلاء هو تدفق كميات أكبر من المال السائل. أما كمُّ الأرباح إن وجدت، فلم تكن تعني لهم الكثير. بالتالي،

ازداد حجم الصادرات القليلة الكلفة، وازداد حجم القروض المالية، كما ازدادت الحاجة إلى كمٍّ أكبر من المال السائل، وازدادت كمية الصادرات إلى خارج البلاد. نما الاقتصاد؛ ولكن تحت السطح، كانت هناك أزمة متفاقمة في طريقها إلى الظهور.

الطرق غير النظامية التي تتبعها المصارف اليابانية في إتمام عملية الإقراض زادت من عدد القروض المتعثرة؛ وهي القروض التي يعاني أصحابها من عجز في سدادها. فقد تم تمويل العديد من الأفكار الفاشلة. وبدلاً من أن يتم إلغاء هذه المشروعات التجارية الفاشلة والسماح لها بإعلان إفلاسها، قامت المصارف اليابانية بتغطية هذه المشروعات وإبقائها على قيد الحياة من خلال منحها قروضاً إضافية. ازدادت كميات القروض، وبما أن أموال المودعين تم إنفاقها بغية الإبقاء على النظام، فقد ازدادت أهمية الصادرات من أجل ضخ أموال أكثر إلى خزائن تلك المصارف. امتلأت المصارف بالأموال؛ ولكن تحت السطح، كانت هناك مجموعة كبيرة من الشركات تقبع في غرف الإنعاش، إضافة إلى شركات تصارع من أجل زيادة كميات المال السائل من دون أخذ الأرباح بعين الاعتبار؛ هذه الشركات أثّرت سلباً في النظام المالي برمّته. لم تدرّ الكميات الهائلة من الصادرات سوى قدْرٍ ضئيل من الأرباح. أما النظام المالي نفسه فكان يصارع من أجل أن يبقى على قيد الحياة.

عندما يُنظَرُ إلى اليابان من الخارج، فإن الانطباع يشير إلى أن اليابان في حال صعود، وأنها تسيطر على الأسواق من خلال طرح منتجات مذهلة بأسعار زهيدة. فاليابان ليست مهووسة بالأرباح كما هي الحال بالنسبة للشركات الأمريكية، كما بدا اليابانيون وكأنهم يملكون مفاتيح المستقبل. لكن الحقيقة هي أن العكس هو الصحيح. فاليابان تعيش على إرث مالي ضئيل تحت سيطرة الحكومة؛ كما أن الأسعار المنخفضة تمثل محاولة يائسة للمحافظة على تدفق المال السائل بحيث يُبقي النظام المصرفي متماسكاً.

في النهاية، أصبح هيكل الديون من الضخامة بحيث أضحى من المستحيل أن تتم معالجته عن طريق الصادرات. بدأت المصارف اليابانية بالانهيار، ما

استدعى تدخل الحكومة اليابانية لإنقاذها. فبدلاً من السماح للركود اقتصادي الواسع النطاق بفرض نوع من الانضباط، استخدمت اليابان وسائل إنقاذ مختلفة لوضع حد لآلامَ آنيّةٍ مبرحةٍ مقابل الوقوع في مرض طويل الأجل ما تزال اليابان تعاني منه. انحسر النمو وغاضت الأسواق. وكان من اللافت أنه في الوقت الذي ضربت الأزمة الاقتصاد الياباني في أوائل تسعينيات القرن العشرين، لم يلاحظ العديد من الغربيين أن الاقتصاد الياباني أخفق إلا بعد عدة أعوام على حصول ذلك. فقد كانوا ما يزالون يتحدثون عن المعجزة الاقتصادية اليابانية في منتصف تسعينيات القرن العشرين.

ولكن ما علاقة كل ما تقدم بالصين؟ الصين هي اليابان لكنها تعيش على الستيرويد. فهي ليست دولة آسيوية تعطي الأولوية للعلاقات الاجتماعية على حساب الانضباط الاقتصادي وحسب، بل هي دولة شيوعية تستثمر المال سياسياً وتتحكم بالبيانات الاقتصادية. إنها أيضاً دولة ينظر فيها إلى مالكي الأسهم العادية الذين يبغون الربح، على أنهم أقل أهمية من المصرفيين والمسؤولين الحكوميين الذين يفضلون المال السائل. يعتمد اقتصادا هذين البلدين بصورة رئيسية على التصدير؛ كما أن كليهما يتمتعان بمعدلات نمو هائلة، وكلاهما سيواجه الانهيار بمجرد أن يبدأ معدل النمو فيهما بالتباطؤ. كان معدل الديون في اليابان حوالي عام 1990 بموجب التقديرات المتوفرة لديّ بحدود عشرين بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. أما الصين فبلغ معدل ديونها وذلك بحسب أكثر التقديرات تفاؤلاً حوالي خمس وعشرين بالمائة من الناتج المحلي فيها، لكنني أعتقد أن هذه النسبة تقترب من نسبة أربعين بالمائة. ولكن حتى نسبة خمس وعشرين بالمائة تعتبر عالية جداً.

يبدو الاقتصاد الصيني معافىً ونابضاً بالحياة، ولو نظر المرء فقط إلى سرعة نموه الكبيرة، فستعتريه الدهشة جرّاء ذلك. لكن النمو هو واحد من العوامل التي يجب التدقيق فيها. أما السؤال الأكثر أهمية، هو ما إذا كان هذا النمو مُربحاً. الجزء الأكبر من النمو في الاقتصاد الصيني هو بالفعل نمو حقيقي، وهو يستولد المال الضروري لإبقاء المصارف مرتاحة. لكن هذا النمو لا يشكل في

حقيقة الأمر، مصدر قوة للاقتصاد. وعندما، أو إذا بدأ هذا النمو بالانحسار، بسبب حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فإن بنية هذا الاقتصاد يمكن أن تتهاوى بسرعة كبيرة.

هذه ليست قصة جديدة في آسيا. فاليابان كانت آلة نموٍّ في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت الحكمة التقليدية تتبئنا بأنها على وشك دفن الولايات المتحدة اقتصادياً. لكن الحقيقة تشير إلى أنه في الوقت الذي كان الاقتصاد الياباني ينمو بسرعة، فإن معدلات نموه لم تكن ثابتة أو حتى متوازنة. ولكن عندما تراجع هذا النمو، واجهت اليابان أزمة مصرفية كبرى لم تتعافى منها بعدُ بشكل كامل حتى بعدَ أكثر من عشرين عاماً على حدوثها. على نفس المنوال، عندما تهاوى اقتصاد شرق آسيا عام 1997، لم يشكل ذلك مفاجأة للعديد من المراقبين بما أن اقتصادات دول تلك المنطقة كانت تنمو بسرعة كبيرة.

تمددت الصين بصورة مذهلة خلال الأعوام الثلاثين الماضية. أما فكرة أن معدلات هذا النمو يمكن ضبط إيقاعها إلى أجل غير مسمى، أو بصورة دائمة فهو يتعارض بشدة مع المبادئ الأساسية للاقتصاد. فدورة الاقتصاد، إذا استثنينا المشروعات التجارية الضعيفة، لا بد أن تدير مؤخرة رأسها القبيحة في مرحلة من المراحل، وهو أمر لا مفر منه. فقد يتسبب النقص في العمالة الماهرة في مرحلة ما، بتوقف النمو المطّرِد. وعليه، لا بد من لفت الانتباه إلى أن هناك حدوداً بنيوية للنمو؛ وفي رأيي، فإن الصين تقترب من هذه الحدود.

أزمة الصين السياسية

وجدت اليابان حلاً لمشكلتها خلال جيل من النمو. فقد اتبعت نظاماً سياسياً واجتماعياً ساعدها في القيام بذلك من دون حدوث أية قلاقل أو اضطرابات. أما شرق آسيا فقد حلت مشكلتها باتّباع طريقتين. قامت بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وتايوان بفرض تدبيرات مؤلمة خرجت منها أقوى مما كانت عليه؛ لكن ذلك كان ممكناً فقط لأنها كانت دولاً قوية قادرة على فرض الألم. أما بعضها الآخر مثل إندونيسيا فلم تتعافى من تلك المشكلات أبداً.

المشكلة بالنسبة للصين سياسية بالدرجة الأولى. فما يجعلها متماسكة هو المال، وليست الأيديولوجيا. فعندما يحدث انكفاء اقتصادي وتتوقف عجلة ضخ الأموال عن الدوران، فلن ينتج عن ذلك انكماش في النظام المصرفي وحسب، بل سيهتز نسيج المجتمع الصيني برمّته. الولاء في الصين إما يتم شراؤه أو فرضه بالقوة. ولكن إذا غاب المال، لا يبقى في الساحة سوى فرض الولاء عنوةً. يمكن أن يؤدي التباطؤ في الأعمال التجارية عموماً إلى عدم الاستقرار لأنه يؤدي إلى فشل في مجال الأعمال، وبالتالي إلى البطالة. ففي بلد يكون فيها الفقر المدقع مرضاً مزمناً والبطالة منتشرة على نطاق واسع، يصبح الضغط الإضافي المتمثل بانكفاء اقتصادي سبباً من أسباب عدم الاستقرار السياسي.

تذكروا كيف كانت الصين منقسمة إلى منطقتين: ساحلية وداخلية يتنازعهما التدخل البريطاني وانتصار ماو. كانت الأعمال التجارية المزدهرة في الساحل، بسبب التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، والمرتبطة بمصالحها الخارجية تحاول أن تتحرر من ربقة الحكومة المركزية. فقد اجتذبت الإمبرياليين الأوروبيين والأمريكيين الذين كانت لهم مصالح مالية في الصين. الوضع الحالي في الصين يشبه إلى حد بعيد تلك الفترة من الزمن. فرجل الأعمال المقيم في

شنغهاي لديه مصالح في لوس أنجلوس ونيويورك ولندن. في الواقع، يجني رجل الأعمال الصيني عائدات مالية من هذه العلاقات أكبر بكثير مما يمكن أن يجنيه في تعاملاته مع بيجين. ففي الوقت الذي تحاول بيجين التضييق عليه، فإنه سيحاول ليس فقط التحرر من سيطرتها، بل سيحاول اجتذاب القوى الأجنبية من أجل حماية مصالحهما المشتركة. في غضون ذلك، سيحاول السكان الأشد فقراً في المناطق الداخلية إما الانتقال إلى المدن الساحلية أو ممارسة الضغط على بيجين لزيادة الضرائب على المناطق الساحلية من أجل توزيع أموال تلك الضرائب عليهم. أما بيجين التي تشعر أنها محصورة في المنتصف، فسوف تغامر إما بإضعاف سيطرتها أو ربما فقدانها، أو قمع هذه التحركات بشدة؛ وفي حال توجهت نحو الخيار الثاني، فإنها بذلك ستنكفئ إلى الخيار الماوي الذي يعني اختيار العزلة مرة أخرى. أما السؤال المحيِّر المطروح بشدة هو أيٌّ من هاتين النتيجتين أكثر احتمالاً.

يتكئ النظام الصيني على عمودين اثنين. الأول يمثل البيروقراطية الواسعة التي تدير شؤون الصين. أما الثاني فيتمثل في المجمع الأمني العسكري الذي يفرض إرادة الدولة والحزب الشيوعي. هناك عمود ثالث يتمثل في المبادئ الأيديولوجية للحزب الشيوعي، لكنه اختفى الآن. المساواة والإيثارية وخدمة الناس هي الآن قيم قديمة بالية؛ صحيح أن الجميع يطالب بها؛ ولكن لا أحد من الشعب الصيني يؤمن بها أو يمارسها.

تأثرت الدولة والحزب وأجهزة الأمن إلى حد بعيد بتلاشي الأيديولوجيا، شأنها في ذلك شأن بقية المجتمع. أما مسؤولو الحزب الشيوعي فكانوا هم الذين أفادوا من النظام الجديد. لو حاول النظام وضع المناطق الساحلية تحت سيطرة الدولة، فسيكون من الصعب تصور أن الجهاز المعني سيكون عدائياً لهذه المناطق، لأن هذا الجهاز هو جزء من نفس النظام الذي جعل من هذه المناطق أكثر ثراءً. برزت هذه المشكلة نفسها في القرن التاسع عشر عندما لم يشأ المسؤولون الحكوميون على امتداد المنطقة الساحلية تطبيق المراسيم الصادرة عن بيجين. فقد كان أولئك المسؤولون من الداعمين للتعامل تجارياً مع الأجانب.

إذا كان هناك وجود لأية أزمة اقتصادية خطيرة، فإن على الحكومة المركزية إيجاد أيديولوجيا بديلة عن الشيوعية. وإذا كان على الشعب أن يضحّي، فإن من حقه أن يضحي لأجل ما يؤمن به؛ وإذا كان الشعب الصيني لا يستطيع أن يؤمن بالشيوعية، فإن بإمكانه أن يؤمن بالصين. سوف تحاول الحكومة الصينية أن تحدَّ من ظاهرة التفكك، وذلك من خلال إعطاء دفع قوي للشعور القومي والند الطبيعي الملازم للقومية، وأعني به رهاب الأجانب. للصين تاريخ قديم من عدم الثقة بالأجانب، كما أن الحزب بحاجة إلى أن ينحو باللائمة على جهة ما، للفشل الاقتصادي الذريع للصين. وكما أن ماو أنحى باللائمة على الأجانب حيث اتهمهم بالتسبب في إضعاف الصين وإفقارها، سيقوم الحزب الشيوعي بإلقاء اللوم مرة أخرى على الأجانب لتسببهم في مشكلات الصين الاقتصادية.

وبما أن مواجهات هامة ستقع مع دول أجنبية حول قضايا اقتصادية؛ وهذه الدول سوف تدافع عن استثماراتها الاقتصادية في الصين، فإن لعب الورقة القومية سوف يكون عملية سهلة وفي متناول اليد. إن فكرة أن تكون الصين قوة عظمى سوف تكون البديل للأيديولوجيا الشيوعية. سوف تعزز النزاعات موقف الحكومة الصينية، لأن إلقاء اللوم على الأجانب واتهامهم بالتسبب في المشكلات التي تعاني الصين منها، إضافة إلى مواجهة الحكومات الأجنبية دبلوماسياً بالتزامن مع بناء قوة عسكرية متصاعدة، سوف يستحث تأييداً شعبياً عارماً للنظام الصيني. ومن المحتمل أن يحدث مثل هذا التحول عام 2010.

من الطبيعي أن تكون المواجهة الأكثر احتمالاً هي المواجهة مع اليابان و/أو مع الولايات المتحدة لأن هاتين الدولتين تعتبران من الناحية التاريخية عدوتين للصين التي تخوض ضدهما بالفعل نزاعات كامنة. ولكن من غير المحتمل أن تكون روسيا على قائمة المعادين للصين. لكن احتمال حدوث مواجهة عسكرية بين الصين واليابان أو بينها وبين الأمريكيين سيكون محدوداً. سيكون من الصعب على الصين خوض نزاع مسلح مع أيٍّ من تلكما الدولتين. فالصينيون ليس بحوزتهم سوى بحرية ضعيفة ومحدودة القوة لا يمكن لها أن تنجح في

مواجهة البحرية الأمريكية. وبالتالي، فإن غزو تايوان يمكن أن يكون فكرة مغرية من الناحية النظرية، لكن هذا يبقى احتمالاً بعيد التطبيق. إذ ليس للصين تلك القوة البحرية التي تؤهلها لاقتحام مضيق تايوان، وهي عاجزة بالتأكيد عن حماية القوافل التي تحمل المعدات من أجل المعركة ضد تايوان. لن تقوم تايوان بتطوير قدراتها البحرية التي يمكن أن تشكل تحدياً للولايات المتحدة خلال عقد من الزمن. فبناء قوة بحرية يعتدُّ بها يحتاج إلى مدة طويلة.

***

أمام الصين إذاً، ثلاث دروب مستقبلية محتملة. على الدرب الأولى، تستمر الصين في النمو بمعدلات فلكية إلى أجل غير مسمى. لم يحدث مثل هذا في أي بلد في العالم قبلاً، ولا يبدو أن الصين سوف تكون استثناءً لهذه الحقيقة. فالنمو الهائل الذي حصل خلال الأعوام الثلاثين الماضية أحدث اختلالاً كبيراً في التوازن، وتسبب في بروز نقاط ضعف عديدة في الاقتصاد الصيني لا بد من العمل على إصلاحها. في مكان ما، على الصين أن تمر في مرحلة إعادة تموضع سبق لبقية دول آسيا أن قامت به.

أما الدرب الثانية المحتملة فتتمثل في العودة إلى مبدأ المركزية في الصين حيث تكون المصالح المتضاربة التي سوف تنشأ وتتنافس فيما بينها بعد التباطؤ في الاقتصاد قد تم ضبطها والسيطرة عليها من قبل حكومة مركزية قوية تفرض النظام، وتقلص كذلك من المساحة التي قد تمارس المناطقُ المناورةَ فيها. هذا السيناريو هو أكثر احتمالاً وقرباً من الواقع؛ إلا أن حقيقة أن جهاز الحكومة المركزي يعج بموظفين تتعارض مصالحهم الخاصة مع مبدأ المركزية سوف يزيد من صعوبة تنفيذ مثل تلك العملية. فالحكومة لن تستطيع بالضرورة الاعتماد على شعبها لفرض هذه القواعد ووضعها موضع التنفيذ. ولذا، فإن تأجيج النَّفَس القومي يبقى الأداة الوحيدة بيد الحكومة من أجل الإبقاء على الوضع تحت السيطرة بشكل كامل.

وأمـا الاحتمـال الثالـث فهـو أنـه في ظـل الضـغوط الناجمـة عـن التراجـع الاقتصـادي، فـإن الصـين سـوف تكـون عرضـةً للتقسـيم علـى امتـداد الخطـوط المناطقيـة التقليديـة، في الوقـت الـذي تكـون الحكومـة المركزيـة قـد أصـبحت أكثـر ضـعفاً وأقـل قـوة. يعتـبر هـذا الاحتمـال مـن الناحيـة التقليديـة، السـيناريو الأكثر واقعية في الصين؛ وهو احتمـال سـوف تَفيدُ منـه الطبقـات الأكثـر ثـراء، إضافةً إلى المستثمرين الأجانب. سوف يضع حدوث مثل هـذا الاحتمـال الصـين في وضع شبيه لما كانت عليه قبل مرحلة ماو، حيث تكون المنافسة الإقليمية وربما حتـى الصـراعات الإقليميـة علـى أشـدها، في الوقـت الـذي تكـون الحكومـة المركزية تصارع من أجل الإبقاء على سيطرتها على الوضع. إذا تقبّلنا فكـرة أن على الاقتصاد الصيني أن يخضع لعملية إعادة تموضع في مرحلة ما، مستقبلية، وأن مثل هذه الخطوة قد تستحضر توتراً حاداً، كما قد يحصل لأية دولة أخرى في العالم، عندها ستكون هذه النتيجة الثالثة مناسِبةً أكثر للواقع وتتطابق مع الحقائق التاريخية الصينية.

تباينٌ ياباني

سوف يمر العالَم المتقدم صناعياً بمرحلة انكماش سكاني بعد عام 2010، وستصبح العمالة البشرية مرتفعة الأجر. كما ستكون الهجرة بالنسبة لبعض البلدان بسبب قيم ثقافية متزمتة تحكمها، إما خياراً مرفوضاً، أو على الأقل، خياراً صعباً. فاليابان مثلاً تعارض بشدة فكرة الهجرة، ومع ذلك، عليها أن تجد مصدر عمالة بشرية تكون هي من يتحكم به، وتُفرَضُ عليه الضرائب لتمويل العمال المحالين إلى التقاعد. معظم العمال الذين لديهم الخيار في المكان الذي يرغبون في السفر إليه، لن يختاروا اليابان كوجهة للسفر، بما أن اليابان ليست المكان الذي يرحب بالأجانب الذين يرغبون في أن يصبحوا مواطنين يابانيين. فالكوريون في اليابان ليسوا مواطنين يابانيين. فحتى لو قضوا كل حياتهم في اليابان، فإن الشرطة اليابانية تصدر لهم أوراقاً خاصة تتثبت أنهم "كوريون" (من دون الإشارة إلى أنهم شماليون أو جنوبيون)، وهم غير قادرين على أن يصبحوا مواطنين يابانيين.

ولكن تأملوا في الحال الصينية التي تعتبر موئلاً للعمالة البشرية الرخيصة نسبياً. فإذا كان الصينيون غير قادرين على الذهاب إلى اليابان، فإن اليابان قادرة على المجيء إلى الصين، كما كانت تفعل في الماضي. فاستخدامَ العمالة البشرية الصينية في شركات أنشأها اليابانيون ولكن مقرها في الصين سيكون هو البديل للهجرة؛ ولن تكون اليابان هي وحدها من تلجأ إلى هذا البديل. تذكّروا أيضاً أن بيجين سوف تحاول في الوقت نفسه أن تُحكِم قبضتها على البلاد. عندما تقوم الحكومة المركزية تقليدياً بالإمساك بمفاصل البلاد بيد من حديد، فإنها تكون مستعدة للقبول بمعدل نمو اقتصادي أدنى. وفي حين ينظر إلى الحضور الياباني المكثف والواسع النطاق على أنه يمتص اليد العاملة الصينية،

وأن ذلك يعتبر مقبولاً من الناحية الاقتصادية لرواد الأعمال المحليين والحكومات المحلية، وحتى لبيجين، فإن كل هذا لا معنى له من الناحية السياسية. فهو يعمل ضد المصالح السياسية لبيجين بصورة مباشرة. لكن اليابان لا تريد أن تقوم الحكومة الصينية بتحويل الأموال لخدمة مصالحها. فهذا يشكل ضربة قاصمة للهدف من وراء هذا الإجراء بصورة كاملة.

بحلول عام 2020، ستخوض اليابان حرباً ضد حليفتها الصين، وذلك من أجل أن تتحول الاستثمارات اليابانية في الصين إلى وضع تفضيلي يخدم المصالح اليابانية. وسوف تتنافس المناطق الساحلية الصينية فيما بينها من أجل اجتذاب الاستثمارات اليابانية ومقاومة الضغوطات التي سوف تمارسها بيجين وأيديولوجيتها القومية. أما الداخل الصيني فقد لا يَفيد من الحضور الياباني؛ إلا أن المشروعات التجارية والحكومات المحلية على امتداد الساحل الصيني سوف تَفيد من هذه الاستثمارات. وسوف يستطيع اليابانيون الذين يملكون في جعبتهم كميات هائلة من المال تجميع حلفاء لهم في المدن الساحلية، والذين لا يريدون دفع الثمن الذي لا بد من دفعه لإرضاء سكان الداخل الصيني. سوف ينشأ تحالف بين اليابان وبين واحدة أو أكثر من المناطق الساحلية الصينية في مواجهة سلطة بيجين. أما كمية الأموال التي سوف تقوم اليابان بضخها في الصين فسوف تدفع باتجاه خلق شرخ في الحزب المركزي نفسه، وستضعف من قدرة الحكومة المركزية على تثبيت سلطتها وسيطرتها على المناطق الساحلية.

سوف يُنظَر إلى الصين باعتبارها تشكل حلاً لدول مثل اليابان التي تعاني من ضغوطات كبرى ناجمة عن المشكلات السكانية والتي لا تستطيع إيجاد حلول لها عن طريق فتح باب الهجرة إليها على نطاق واسع. لسوء الطالع، التوقيت ليس مناسباً. فالتراجع الاقتصادي في الصين، وهو أمر لا بد منه، سوف يؤدي إلى جعل الحكومة المركزية أكثر تسلطاً وتأكيداً على البُعد القومي. لكن الحكومة المركزية نفسها سوف تضعف بسبب التأثير المدمّر للمال. سوف تبقى الصين موحدة على الصعيد الرسمي، لكن السلطة سوف تنتقل إلى المناطق.

المستقبل الحقيقي للصين عام 2020 هو كابوسها القديم؛ أي أنها كانت مقسمة بين قادتها الإقليميين المتنافسين فيما بينهم، وقد ترافق ذلك مع استثمار القوى الأجنبية لهذا الواقع وذلك عن طريق خلق مناطق يستطيعون فيها فرض قواعد وقوانين تخدم مصالحهم، وترافق كذلك مع وجود حكومة مركزية تحاول أن تلملم شتات هذه المناطق لكنها فشلت في تحقيق ذلك. الاحتمال الثاني هو العودة إلى صين ماوية جديدة تفرض الحكم المركزي على كافة مناطق الصين ولكن على حساب التقدم الاقتصادي. وكما دائماً، فإن السيناريو الأقل احتمالاً هو استمرار هذا الوضع الحالي إلى أجل غير مسمى.

كل ما تقدم، يؤدي إلى الاستنتاج التالي: لن تمثل الصين خط صدع جيوسياسي خلال الأعوام العشرين القادمة. فجغرافية الصين تجعل من ذلك أمراً صعب التحقيق، تحت أي ظرف من الظروف؛ كما أن مستوى التطور العسكري للصين يحتاج إلى أكثر من عقد من الزمن للتغلب على هذا العائق الجيوسياسي. الضغوطات الداخلية على الاقتصاد والمجتمع الصينيين سوف تتسبب للصين في مشكلات داخلية أكبر، لن يكون بإمكانها حلُّها بسهولة، وبالتالي، لن يكون لديها متسع من الوقت للقيام بمغامرات في مجال السياسة الخارجية. فالمدى الذي ستذهب إليه الصين في الانخراط في عالم السياسة الخارجية سيتمثل في التحضير والاستعداد للدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات الخارجية، وليس لاستعراض قوتها.

الفصل السادس

روسيا عام 2020

إعادة الكرّة

في علم السياسة، تكرر الصراعات الكبرى نفسها. ففرنسا وألمانيا على سبيل المثال، خاضتا سلسلة من الحروب ضد بعضهما بعضاً، والأمر نفسه ينطبق على ما جرى من حروب بين بولندا وروسيا. عندما لا يكون بإمكان حرب واحدة حسم الأمور بين طرفين متحاربين، فإن الحرب ستتكرر من جديد إلى أن تحسم القضية بصورة ما، في نهاية الأمر. وفي أدنى الأحوال، حتى عندما لا تكون هناك ضرورة لشن حرب أخرى، يبقى التوتر والمواجهة مستمرين بين الطرفين المتنازعين. الكثير من الصراعات الكبرى متجذرة في ثنايا الوقائع الضمنية؛ وهذه الصراعات لا تختفي بسهولة. تذكّروا كيف أن الواقع الجيوسياسي في منطقة البلقان أدى إلى سلسلة من الحروب المتكررة التي خيضت قبل قرن من الزمن.

تقع روسيا في الجزء الشرقي من أوروبا، وقد خاضت نزاعات مع بقية بلدان أوروبا في مناسبات عدة. الحروب النابوليونية والحربان العالميتان الأولى والثانية وكذلك الحرب الباردة كانت جميعها تتمحور ولو جزئياً، حول مكانة روسيا وعلاقتها ببقية بلدان أوروبا. لم تقدِّمْ أيٌّ من تلك الحروب الأجوبة الشافية على هذا السؤال لأن روسيا الموحدة والمستقلة إما أنها في نهاية المطاف نجت من تلك الحروب أو أنها انتصرت فيها. المشكلة هي أن مجرد وجود روسيا موحدة، يعتبر تحدياً كبيراً وإن بصورة ضمنية، لأوروبا.

تتمتع روسيا بمساحة هائلة تضم عدداً كبيراً من السكان؛ وهي أكثر فقراً من بقية بلدان أوروبا، لكنها تمتلك اثنتين من المزايا الهامة، هما الأرض

والثروات الطبيعية. وهي بذلك تمثل إغراءً دائماً للقوى الأوروبية الأخرى التي ترى في روسيا فرصة سانحة لزيادة رقعة مساحتها وثروتها عن طريق التمدد شرقاً. ولكن من الناحية التاريخية، كل الأوروبيين الذي غزوا روسيا، مُنوا بهزائم فادحة في نهاية المطاف. فإذا لم يهزمهم الروس أنفسهم، فإن جهة أخرى تهزمهم وذلك بعد أن تكون تلك الحرب قد أنهكتهم. تندفع روسيا أحياناً غرباً، مهددةً أوروبا بكثافة أعداد مقاتليها. ولكن في أحيانٍ أخرى عندما تكون روسيا سلبية ومُتجاهَلة، فإنها في الغالب تصبح هدفاً لأطماع الآخرين. ولكن الآخرين يدفعون في الوقت المناسب ثمناً غالياً بسبب تقليلهم من شأن روسيا.

يبدو أن الحرب الباردة أدت إلى وضع حلول للمسألة الروسية. فلو انهار الاتحاد الروسي في تسعينيات القرن العشرين، لكانت المنطقة بأكملها قد تشظّت إلى دول عديدة أصغر حجماً، ولكانت قوة روسيا قد اختفت إلى الأبد، ومعها التحدي الذي كانت تمثله القوة الروسية لأوروبا. ولو تحرك الأوروبيون والأمريكان والصينيون للإجهاز على روسيا حينها، لكانت المسألة الروسية انتهت عندها إلى غير رجعة. لكن الأوروبيين كانوا في غاية الضعف والانقسام في نهاية القرن العشرين؛ وكان الصينيون يعيشون في حالٍ من الانعزالية عن العالم الخارجي، وكانوا غارقين في مشكلاتهم وقضاياهم الداخلية؛ أما الأمريكيون فكانوا بعد الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، 2001 منشغلين بالحرب التي كانوا يخوضونها ضد الإسلاميين، ما منعهم من التصرف بشكل حاسم في المسألة الروسية. فما اتخذته الولايات المتحدة من مواقف في هذا الصدد كانت غير كافية ويعوزها التركيز. لقد كانت تلك المواقف في حقيقتها لصالح الروس إذ لفتت انتباههم حول الأخطار الرهيبة المحدقة بهم من قبل الولايات المتحدة، ما أدى إلى قيامهم بالتحرك درءاً لتلك الأخطار.

أما فيما يتعلق بحقيقة أن روسيا لم تتفكك، فإن المسألة الجيوسياسية الروسية كان لا بد لملامحها بالظهور من جديد. ولو سلمنا بأن روسيا الآن تعيد شحذ طاقاتها وقوتها، فإن هذه المسألة سوف تطرح نفسها على بساط البحث مرة أخرى عاجلاً وليس آجلاً. الصراع الآتي لن يكون على شاكلة طبيعة الصراع

إبّان حقبة الحرب الباردة، تماماً كما أن الحرب العالمية الأولى لم تكن نسخة عن الحروب النابوليونية. لكن هذا الصراع سوف يكون تكراراً للمسألة الروسية الأساسية الثابتة التي تقول: إذا كانت روسيا دولة قومية متحدة، فأين ستكون حدودها، وكيف ستكون طبيعة العلاقة بين روسيا وجيرانها؟ سيمثل ذلك السؤال الحقبة الرئيسية القادمة في التاريخ الدولي في عام 2020، وفي الأعوام التالية التي ستقود إلى ذلك التاريخ.

الدينامية الروسية

إذا كان لا بد لنا من فهم السلوك الروسي والنوايا الروسية فعلينا أن نبدأ أولاً وقبل كل شيء بالنقطة الأضعف بالنسبة لروسيا؛ وأعني بذلك حدودها خصوصاً الشمالية الغربية. فحتى عندما كانت أوكرانيا تحت قبضة روسيا، كما كانت عليه تلك الحال لقرون عديدة، وعندما كانت بيلاروسيا ومولدافيا تشكلان جزءاً من الإمبراطورية الروسية أيضاً، لم تكن هناك حدود طبيعية لروسيا في الشمال. فالوسط والجنوب مرتبطان جغرافياً بجبال الكاربات، باتجاه الشمال وصولاً إلى الحدود السلوفاكية البولندية، أما في شرق تلك المناطق فهناك سبخات برايبر Priper، وهي عبارة عن مستنقعات يتعذر عبورها. بينما لا توجد في الشمال والجنوب (أي إلى الشرق من جبال الكاربات) أية عوائق تذكر يمكن أن تشكل حماية لروسيا، أو لدول الجوار الروسي.

أما بالنسبة للسهوب الأوروبية في الشمال، فإن روسيا تبقى عُرضةً للهجوم بغض النظر عن الخط الذي ترسم حدودها عليها. لا توجد في تلك السهوب سوى قلة قليلة من الموانع الطبيعية التي قد تعيق شن مثل تلك الهجمات. وحتى لو مدت روسيا حدودها الغربية وصولاً إلى ألمانيا، فإن ذلك لن يوفر لروسيا الحائط المنيع الذي قد تستند إليه دفاعاً عن نفسها. الميزة الوحيدة التي قد تَفيدُ منها روسيا هي التوغل في العمق. فكلما توغلت روسيا غرباً في العمق الأوروبي، اتسع نطاق حدودها، وازدادت المسافة التي يتعين على الغزاة قطعها كي يصلوا إلى تخوم موسكو. وعليه، فإن روسيا دائماً ما تعمل على التمدد غرباً باتجاه السهوب الأوروبية الشمالية؛ وهو ما تعمل عليه دائماً دول أوروبا الأخرى، أي التمدد شرقاً.

هذه الحال لا تنطبق على حدود روسيا الأخرى، وما نعنيه هنا يدخل ضمن نطاق حدود الاتحاد السوفييتي السابق، الذي كان يشكّل الحدود العامة والتقريبية لروسيا منذ نهاية القرن التاسع عشر. ففي الجنوب كانت هناك حدود طبيعية آمنة. فالبحر الأسود يؤدي إلى منطقة القوقاز التي تفصل روسيا عن كل من تركيا وإيران. إيران تفصلها عن روسيا مساحة كبرى تتمثل في بحر قزوين، وأيضاً في صحراء كارا كوم Kara Kum desert في جنوب تركمانستان والتي تمتد على طول الحدود الأفغانية، وتنتهي على تخوم منطقة جبال الهيملايا. دائماً ما كان الروس يبدون اهتماماً خاصاً بالشريحة الأفغانية الإيرانية، وقد يحاولون التمدد جنوباً كما فعلوا ذلك مرات عدة. لكنهم لن يتعرضوا للغزو أو الهجوم من تلك المناطق الحدودية. فحدودهم مع الصين طويلة وحساسة، ولكن فقط على الخريطة. فغزو سيبيريا ليس احتمالاً عملياً؛ إذ أن سيبيريا منطقة برية مترامية الأطراف. هناك نقطة ضعف محتملة على طول الحدود الغربية للصين، لكنها ليست على ذلك القدْرِ من الأهمية. لذا، فإن الإمبراطورية الروسية، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه، هي آمنة نسبياً باستثناء حدودها الشمالية مع أوروبا حيث تواجه أشد الأخطار، والمتمثلة بالجغرافيا والدول الأوروبية القوية.

بدأت حدود روسيا تُرسَمُ بوضوح بعد انهيار الشيوعية. فقد كانت مدينة سانت بيترسبيرغ التي تعتبر جوهرة التاج الروسي على بعد ألف ميل من قوات حلف الناتو عام 1989. أما الآن فإنها لا تبعد عن تلك القوات إلا مسافة أقل من مائة ميل فقط. وكانت موسكو تبعد مسافة ألف ومائتي ميل من مدى القوة الروسية الضاربة، أما الآن فإنها لا تبعد إلا حوالي مائتيْ ميل فقط. أما في الجنوب وبعد حصول أوكرانيا على استقلالها، فإن سيطرة الروس على البحر الأسود أضحت هشة، وأُرغِمت على التراجع إلى أقصى شمال منطقة القوقاز. أفغانستان محتلة، ولو بصورة موارِبة، من قبل الأمريكيين؛ أما سيطرة الروس على منطقة الهيملايا فقد ولّت وتبددت. ولو كان هناك جيش أجنبي له مصلحة في غزو روسيا، لكان الاتحاد الروسي في وضع لا يمكن له في الواقع، أن يدافع فيه عن نفسه.

تكمن مشكلة روسيا الاستراتيجية في حقيقة أنها دولة مترامية الأطراف وتعاني فعلياً من وسائط نقل فقيرة ومحدودة. ولو أن روسيا تعرضت في وقت واحد

لهجوم على امتداد كافة حدودها، ما كان بالسهل عليها الدفاع عن تلك الحدود بصورة مُرْضية بالرغم من حجم قواتها. وكان من الصعوبة بمكان بالنسبة لها تحريك قواتها وحشدها على كل تلك الجبهات؛ ولذا فقد كان لزاماً عليها المحافظة على جيش احتياطي جرّار يمكن أن يكون جاهزاً سلفاً للانتشار على كل تلك الجبهات. ستفرض هذه الضغوط أعباء اقتصادية هائلة على روسيا، وتستنزف اقتصادها وتتسبب في إبطاء عجلته وانكماشه إلى حد كبير من الداخل. هذا ما حدث لدولة الاتحاد السوفييتي السابق. وبطبيعة الحال، ليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه روسيا مثل هذه الأخطار.

حماية الحدود من الأخطار الخارجية ليست مشكلة روسيا الوحيدة في الوقت الحاضر. فالروس يعون بشكل جيد أنهم يواجهون أزمة ديمغرافيةً بالغة الخطورة. فعدد سكان روسيا يبلغ حالياً قرابة 145 مليون نسمة، أما التوقعات للقادم من الأيام، فإن هذا العدد سينخفض إلى ما بين 90 مليوناً و125 مليوناً بحلول عام 2050. الزمن يعمل ضد روسيا؛ وستكون مشكلة روسيا في المستقبل القريب متمثلة في عجزها عن تكوين جيش يكفي عددياً لتلبية حاجاتها الاستراتيجية. أما داخلياً، فإن عدد السكان الروس بالمقارنة مع السكان من أصول عرقية أخرى فهو في تراجع وانحدار، ما يفرض ضغوطاً هائلة على روسيا من أجل التحرك لمواجهة هذه الأزمة عاجلاً وليس آجلاً. ففي وضع روسيا الجغرافي الحالي، تعتبر هذه المعضلة حادثاً لا بد له من أن يقع في وقت قريب. وبالنظر إلى وضع روسيا الديمغرافي الحالي، فقد يكون من المتعذر كثيراً التحرك لمواجهته وإيجاد الحلول الناجعة له بعد عشرين عاماً من الآن، والقادة الروس يعون ذلك جيداً. هذا لا يعني أن على روسيا غزو العالم، ولكن يتحتم على روسيا استعادة حدودها والمحافظة عليها؛ خصوصاً حدود الاتحاد السوفييتي السابق.

لا بد للروس في خضمّ مشكلاتهم الجيوسياسية والاقتصادية والديموغرافية من القيام بنقلة نوعية. فقد عمل الروس على امتداد الأعوام المائة الماضية على تحديث بلادهم من خلال عملية التصنيع في محاولة منهم للحاق بالركب

الأوروبي في هذا المضمار. لكنهم لم ينجحوا أبداً حتى الآن في تحقيق ذلك. لكن روسيا غيّرت من استراتيجيتها بحلول العام 2000. فبدلاً من التركيز على التطوير الصناعي، كما حاولوا فعل ذلك طيلة القرن المنصرم، أعاد الروس إنتاج أنفسهم كمصدّرين للثروات الطبيعية، خصوصاً ما يتعلق منها بمصادر الطاقة، لكن هم لم يكتفوا بذلك، بل أصبحوا يصدّرون الثروات المعدنية والمنتجات الزراعية والأخشاب والمعادن الثمينة.

اتخذ الروس لأنفسهم درباً مختلفة من خلال التقليل من اعتمادهم على تطوير صناعاتهم وزيادة اعتمادهم على تصدير المواد الأولية والخام؛ وقادتهم هذه الدرب إلى مجال أكثر حيوية بالنسبة لدول العالم النامية. ولكن بسبب الارتفاع غير المتوقع في أسعار الطاقة والبضائع، فإن هذه الدرب لم تنقذ الاقتصاد الروسي وحسب، بل أعطته قوةً ودفعاً كبيرين إلى درجةٍ أصبحت معها روسيا قادرةً على تغطية كلفة عملية إعادة التصنيع الانتقائية فيها. الأهم من هذا كله هو أنه طالما أن إنتاج المواد الطبيعية لا يحتاج إلى اليد العاملة البشرية بقدْر ما يحتاجه قطاع الإنتاج الصناعي، فقد وفّر هذا الأمر لروسيا قاعدة اقتصادية يمكن أن تخفف إلى حد كبير من مشكلة التناقص السكاني الذي تعاني منه روسيا.

كما أدت هذه السياسة إلى جعل روسيا تتبوأ موقعاً هاماً في النظام الدولي. فأوروبا متعطشة للطاقة؛ ولذا تقوم روسيا ببناء خطوط أنابيب لضخ الغاز إلى أوروبا، من أجل تمويل أوروبا بما تحتاجه وكذلك من أجل حل مشكلات روسيا الاقتصادية، واضعةً أوروبا في موقع الاعتماد شبه الكامل على روسيا. ففي عالم متعطش للطاقة، تعتبر صادرات روسيا من الطاقة بمثابة الهيروين لهذه الدول. فهذه الدول تشعر بالإدمان على الطاقة بمجرد أن تبدأ بالاعتماد عليها واستعمالها. وقد بدأت روسيا بالفعل باستخدام مواردها من الغاز الطبيعي لترغم الدول المجاورة لها على الخضوع لإرادتها. هذه الطاقة تصل إلى قلب أوروبا حيث تعتمد ألمانيا وكافة دول أوروبا الشرقية التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق على الغاز الطبيعي الروسي. إضافة إلى ما تقدم، هناك موارد طبيعية أخرى كثيرة في روسيا تعتمد عليها دول أوروبا كثيراً، ما يجعل روسيا قادرة على ممارسة ضغوط كبرى على أوروبا.

الاعتماد على الغير يمكن أن يكون سيفاً ذا حدّين. فروسيا الضعيفة عسكرياً لا يمكن لها الضغط على جيرانها لأن جيرانها قد يقررون أن يثِبوا على ثرواتها. ولذا فإن على روسيا أن تستعيد مكانتها العسكرية. أن تكون إحدى الدول قوية وضعيفة في آن، يجعل تلك الدولة في وضع صعب للغاية. فإذا كان لروسيا أن تكون غنية بمواردها الطبيعية وتصدر تلك الموارد إلى أوروبا، فعليها إذاً أن تكون في وضع يمكّنها من حماية ما تمتلكه وتصديره إلى أوروبا، وخلق البيئة الدولية المناسبة لها في المحيط الذي تعيش فيه.

ستكون روسيا في العقد المقبل غنية جداً بالمقارنة مع ماضيها على الأقل، ولكنها ستكون جغرافياً غير آمنة. ولذا فإن عليها في هذه الحال استخدام جزء من ثروتها لإنشاء قوة عسكرية مناسبة لحماية مصالحها وخلق مناطق عازلة لحماية نفسها من بقية دول العالم، ومن ثمّ مناطق عازلة إضافية لحماية المناطق العازلة الآنفة الذكر. تتمثل الاستراتيجية الروسية الكبرى في خلق مناطق عازلة عميقة على امتداد السهوب الأوروبية في الشمال، في الوقت الذي تعمل على تقسيم جيرانها والسيطرة على مقدراتهم وذلك بغية خلق توازن إقليمي جديد في أوروبا. فما لا يمكن لروسيا أن تتسامح بشأنه أو تتقبله هو وجود حدود متشابكة من دون أن تكون هناك مناطق عازلة تفصل بين تلك الحدود خصوصاً إذا كان جيرانها الأوروبيون متّحدين ضدها. ولهذا السبب ستبدو أفعال روسيا في المستقبل عدوانية، لكنها في واقع الأمر ستكون دفاعية محضة.

ستتجلى أفعال روسيا خلال ثلاث حُقَب. سينصبُّ اهتمام روسيا في الحقبة الأولى على استعادة نفوذها وسيطرتها الفعّالة على دول الاتحاد السوفييتي السابق وذلك من خلال إعادة إنتاج نظام من المناطق العازلة التي كانت سائدة أيام الاتحاد السوفييتي السابق. وستسعى روسيا في الحقبة الثانية إلى إنشاء نَسَقٍ ثانٍ من المناطق العازلة خارج حدود الاتحاد السوفييتي السابق. سوف تحاول تنفيذ هذا المخطط من دون أن تضطر إلى إنشاء جدار صلب من المعارضة، أي من ذلك النوع الذي أدى بها إلى الاختناق في حقبة الحرب الباردة. أما في الحقبة الثالثة، وهو شيء كان وما يزال موجودا منذ البداية، فستحاول روسيا فيها أن تمنع قيام أية تحالفات مناوئة لها.

من المهم أن نعود خطوة إلى الوراء وننظر في الأسباب التي جعلت الاتحاد السوفييتي السابق يبقى متماسكاً طيلة النصف الثاني من القرن العشرين. لقد بقي الاتحاد السوفييتي متماسكاً ليس فقط عن طريق القوة، بل من خلال نظام علاقات اقتصادية أبقته في حال توازن بنفس الطريقة التي حافظت فيها الإمبراطورية الروسية على توازنها من قبل. فالاتحاد السوفييتي السابق يتمتع بجغرافية مشتركة تتسم باتساعها، كما أنه ليس لها منفذ على البحر وتتوضع في قلب أوراسيا. كما أن منظومات الطرق البرية فيها محدودة جداً ومتهالكة، كما هو شائع في المناطق التي ليس لها منافذ بحرية وحيث إن أنظمة النقل النهرية لا تتساوق مع المنظومات الزراعية. ولذا فمن الصعوبة بمكان، نقل المواد الغذائية؛ وبعد الانتقال إلى مرحلة التصنيع، استمرت هذه الصعوبة في نقل المنتجات المصنّعة.

تخيلوا الاتحاد السوفييتي السابق بصفته جزءاً من الأرض الأوراسية الشاسعة المساحة، والممتدة غرباً من المحيط الهادي على طول الأراضي اليباب الواقعة شمال الصين المكتظة بالسكان باتجاه شمال غرب منطقة جبال الهيملايا، والممتدة أيضاً على طول الحدود إلى الجنوب من آسيا الوسطى وصولاً إلى بحر قزوين، ومن هناك باتجاه منطقة القوقاز، والتي كانت تفصلها منطقة عازلة هي البحر الأسود؛ وبعده جبال الكاربات. أما على الحدود الشمالية، فهناك القطب المتجمد الشمالي. تقع ضمن هذه المساحة الهائلة جمهوريات ذات اقتصادات ضعيفة.

لو نظرنا إلى الاتحاد السوفييتي بصفته تجمعاً طبيعياً لبلدان معزولة جغرافياً ومشلولة اقتصادياً، لتبيّن لنا السبب الذي أبقى هذا الكيان متماسكاً. فالبلدان التي تكوّنَ منها الاتحاد السوفييتي توحدت بحكم الضرورة. إذ لم يكن بمقدور أيٍّ منها منفردة المنافسة مع بقية العالم اقتصادياً؛ لا بل إنها كانت خارج إطار التنافس الدولي، لكنها كانت قادرة على التكامل فيما بينها ودعم بعضها بعضاً. كانت تلك الدول تشكل تجمعاً طبيعياً كان من السهل على الروس السيطرة عليه. أما الدول الواقعة وراء جبال الكاربات، وهي الدول التي احتلتها روسيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحولتها إلى دول تدور في فلكها، فلم

تكن جزءاً من تلك المنظومة الطبيعية التي أشرنا إليها آنفاً. ولو لم تكن القبضة السوفيتية العسكرية القوية تمسك بتلابيب تلك الدول، لكانت اتجهت إلى أوروبا وليس إلى روسيا.

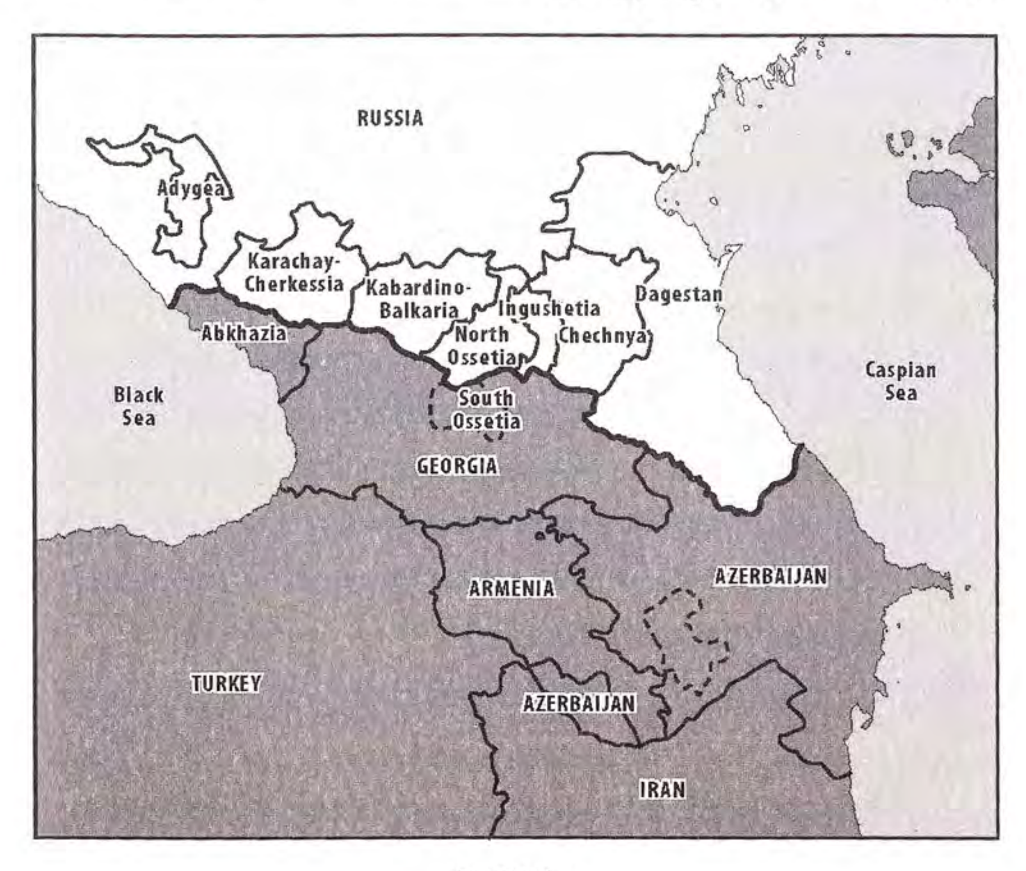
كان الاتحاد السوفيتي يتكون من دول أعضاء لم تكن لها خيارات أخرى تلجأ إليها. هذه الروابط الاقتصادية القديمة ما تزال تسيطر على تلك المنطقة باستثناء أن النموذج الروسي الجديد المتمثل بتصدير الطاقة جعل تلك الدول أكثر اعتماداً على روسيا مما كانت عليه سابقاً. وفي حين كانت تلك الدول منجذبة إلى بقية أوروبا؛ تماماً مثل أوكرانيا، فإنها كانت عاجزة عن المنافسة مع أوروبا أو أن تدخل في شراكة معها. فعلاقتها الاقتصادية الطبيعية هي مع روسيا؛ فهي تعتمد على روسيا في مجال الطاقة، كما تتجه في نهاية المطاف إلى أن تكون تحت المظلة العسكرية لروسيا أيضاً.

هذه هي الديناميات التي ستَفيد منها روسيا كي تعيد تثبيتَ نفوذها في فضاء تلك المنطقة. روسيا لن تعيد بناء هيكلية سياسية رسمية تديرها من موسكو بالرغم من أن مثل هذه الفكرة ليست بعيدة المنال. الأهم من هذا كله هو النفوذ الروسي المرتقب في المنطقة خلال الأعوام الخمسة أو العشرة القادمة؛ وهو نفوذ من المؤكد أنه سيتنامى بسرعة. ولكي نفكر بهذه المسألة، دعونا نفككها إلى ثلاثة مسارح عمليات: القوقاز وآسيا الوسطى والمسرح الأوروبي، الذي تدخل منطقة البلطيق ضمن نطاقه.

القوقاز

تعتبر منطقة القوقاز الحدود الفاصلة بين القوتين الروسية والتركية، كما تعتبر تاريخياً نقطة وميض بين الإمبراطوريتين. وكانت هذه المنطقة منطقة وميض أيضاً خلال حقبة الحرب الباردة. تمر الحدود التركية الروسية عبر القوقاز حيث يتضمن الجانب الروسي منها ثلاث جمهوريات منفصلة هي أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، وهي الآن جمهوريات مستقلة. كما تمتد منطقة القوقاز شمالاً باتجاه الاتحاد الروسي نفسه بما في ذلك المناطق المسلمة مثل داغستان، والأهم من ذلك، جمهورية الشيشان التي اندلعت فيها حرب عصابات ضد الهيمنة الروسية بعد انهيار الشيوعية.

من وجهة النظر الدفاعية الصِّرْفة، تعتبر الحدود الدقيقة بين مناطق النفوذ التركية والروسية غير ذات معنى طالما أن الطرفين موجودان في مكان ما، من القوقاز. هذه المنطقة من السهل نسبياً الدفاع عنها بسبب تضاريسها الصعبة والقاسية. ولكن إذا حدث وانكفأت روسيا عن منطقة القوقاز بصورة كاملة وتم دفعها شمالاً باتجاه الأراضي المنخفضة، فإن وضعها سيصبح في غاية الصعوبة. أما الهوة الفاصلة بين أوكرانيا وكازخستان والتي تبلغ عدة مئات من الأميال فقط، فتضع روسيا في وضع استراتيجي صعب.



منطقة القوقاز

هذا هو السبب الذي يجعل روسيا ترفض أية حلول وسط حول المسألة الشيشانية. فالجزء الجنوبي من الشيشان هو في عمق شمالي القوقاز. ولو فقدت روسيا هذا العمق، سيكون كل الوضع الروسي مكشوفاً. لو كان الأمر بأيدي الروس، لاختاروا تثبيت مواقعهم في عمق الجنوب. ولو كانت جورجيا تابعة لروسيا، لكان وضعها العام أكثر استقراراً. ولذا فإن السيطرة على الشيشان تعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لروسيا. هناك رغبة جامحة عند روسيا لاستعادة هيمنتها على جورجيا. أما السيطرة على أذربيجان فلا تشكل ميزة كبرى على الصعيد الاستراتيجي، لكن الروس لا يمانعون في أن تكون أذربيجان منطقة عازلة بينهم وبين الإيرانيين. ومع ذلك، لا يعتبر الوضع الروسي أمراً مثيراً للقلق؛ لكن جورجيا، التي لا تعتبر بالمناسبة، حليفاً أساسياً للولايات المتحدة، تمثل هدفاً

مغرياً بالنسبة للروس، كما تبيّن في الصراع الذي وقع في شهر آب، أغسطس، عام 2008.

احتدمت الصراعات والمنافسات المريرة في المنطقة كما هي الحال دائماً في المناطق الجبلية حيث تتواجد الأقليات العرقية. فالأرمن على سبيل المثال، يكرهون الأتراك الذين يتهمونهم بارتكاب مذابح جماعية ضدهم في بدايات القرن العشرين. تتطلع أرمينيا إلى روسيا طلباً للحماية. كما أن التنافس محتدم بين الأرمن وبين الجورجيين؛ فالجورجيون في حالٍ من العداء المرير مع الأرمن، كما يتوجسون جداً من الروس. ويعتقد الروس أن الجورجيين غضوا أبصارهم عن السلاح المتدفق إلى الشيشانيين عبر أراضيهم، إضافة إلى حقيقة أن الجورجيين كانوا على صلة وثيقة بالأمريكيين، ما أدى إلى جعل المشكلات تزداد سوءاً وتعقيداً. إضافة إلى ذلك، غني عن القول إن أذربيجان في حالٍ من العداء المستحكم مع أرمينيا، ما جعل الأولى قريبة من إيران وتركيا.

الوضع في منطقة القوقاز ليس مستعصياً على الفهم وحسب، بل إن من الصعوبة بمكان التعامل معه. لقد استطاع الاتحاد السوفيتي في واقع الأمر حل كافة هذه التعقيدات عبر ضم كافة هذه البلدان إلى الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الأولى، ونجح في قمع كافة الحركات التي طالبت بالاستقلال في تلك المناطق. ولذا فإن من المستحيل على روسيا أن تبدي أي شكل من أشكال اللامبالاة حيال ما يجري في تلك المنطقة الآن أو في المستقبل؛ اللهم إلا إذا كانت مستعدة للتخلي عن موقعها ونفوذها في منطقة القوقاز. وعليه فإن الروس عازمون في الواقع على إعادة تثبيت موقعهم بدءاً من جورجيا. وبما أن الولايات المتحدة ترى في جورجيا كنزاً استراتيجياً لها، فإن قيام روسيا بتثبيت موقعها هناك سوف يؤدي إلى مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة. وسوف يتعين على الروس التوجه جنوباً، إلا إذا استطاعوا إخماد العصيان الشيشاني بالكامل وتثبيت مواقعهم في تلك المناطق الجبلية.

هناك قوتان لا تقبلان حدوث مثل هذا الأمر؛ وهاتان القوتان هما الولايات المتحدة وتركيا. يرى الأمريكان أن سيطرة الروس على جورجيا سوف يقلص

من نفوذهم في تلك المنطقة. أما الأتراك فسوف يرون في هذا الفعل من قبل الروس حافزاً للأرمن لدعوة الروس للتواجد عسكرياً مرة أخرى على حدودهم مع تركيا. وسوف يكون الروس أكثر اقتناعاً بالحاجة الماسة للقيام بهذه الحركة بسبب هذه المقاومة من قبل الأتراك. أما النتيجة التي لا مفر منها جرّاء كل ذلك فتتمثل في وقوع مواجهة في القوقاز.

آسيا الوسطى

آسيا الوسطى هي منطقة هائلة المساحة تقع بين بحر قزوين وبين الحدود الصينية. تقطن هذه المنطقة غالبية مسلمة؛ بالتالي، وكما تبين لنا سابقاً، فقد كانت بؤرة لعدم الاستقرار الشديد الذي عمّ العالم الإسلامي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. تتمتع هذه المنطقة بحد ذاتها ببعض الأهمية الاقتصادية، كونها منطقة تحتوي على احتياطات للطاقة. لكن أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للروس محدودة، اللهم إلا إذا حاولت قوة عظمى أخرى السيطرة عليها واستخدامها كقاعدة ضدهم. لو حدث شيء كهذا، لأصبحت المنطقة في غاية الأهمية بالنسبة لهم. فمن يسيطر على كازخستان، سيكون على بعد مائة ميل فقط من نهر الفولغا الذي يعتبر شريان حياة بالنسبة للزراعة الروسية.



آسيا الوسطى

تقاطرت شركات الطاقة الغربية خلال تسعينيات القرن العشرين إلى تلك المنطقة. لم تكن لروسيا مشكلة في ذلك. إذ لم تكن حينها في وضع يمكّنها من المنافسة في هذا المضمار، كما أنها لم تكن في وضع يجعلها قادرة على السيطرة على تلك المنطقة عسكرياً. كانت آسيا الوسطى منطقة محايدة لم يكترث لها الروس كثيراً. لكن كل ذلك تغيّرَ بعد الحادي عشر من شهر أيلول، سبتمبر، 2001، لأن هذا الحدث أعاد رسم الخريطة الجيوسياسية في تلك المنطقة. فأحداث الحادي عشر من أيلول حتّمت على الولايات المتحدة الإسراع في غزو أفغانستان، وطلبت من الروس مساعدتها في إتمام ذلك الغزو.

أحد مطالب الأمريكان كان مساعدة الروس في تسهيل حركة التحالف الشمالي، وهو عبارة عن مجموعة مناوئة لحركة طالبان في أفغانستان، للعب دور رئيسي على الأرض. وقد قام الروس بتمويل التحالف الشمالي هذا، وضبطوا إيقاع عناصره بصورة فعالة. هناك أيضاً أمر آخر طلب الأمريكان فيه مساعدة الروس، وتمثل في قيام الروس بتوفير الدعم لتأمين إنشاء قواعد للولايات المتحدة في عدة دول في آسيا الوسطى. هذه الدول كانت من الناحية الفنية مستقلة، لكن الولايات المتحدة طالبت بتقديم مساعدة للتحالف الشمالي، ولم يكن في وسعها إغضاب الروس. وكانت دول آسيا الوسطى غير راغبة كذلك بإغضاب الروس؛ وكان على الطائرات الأمريكية عبور أجواء الاتحاد السوفيتي السابق من أجل الوصول إلى تلك البلدان.

وافق الروس على تواجد عسكري أمريكي في المنطقة لأنهم اعتقدوا أنهم تفاهموا مع الأمريكان أن تلك كانت حالة مؤقتة. ولكن بعد أن استعرت الحرب في أفغانستان، ثبتت الولايات المتحدة وجودها هناك؛ وأصبح نفوذها في المنطقة ودول الجوار أكثر رسوخاً. تبيّن للروس حينها أن ما كانت تعتبر منطقة عازلة حميدة، أصبحت الآن في عهدة القوة العظمى الرئيسية في العالم، وهي القوة التي كانت تمارس الضغط على روسيا في أوكرانيا ومنطقة القوقاز ومنطقة بحر البلطيق. إضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الطاقة، ما دفع روسيا إلى تبني استراتيجية اقتصادية جديدة؛ ذلك أن مصادر الطاقة في دول آسيا الوسطى أضحت أكثر أهمية.

لم تكن روسيا ترغب في أن تكون القوات الأمريكية على بعد مائة ميل من نهر الفولغا. وكان على روسيا بكل بساطة أن تتصرف حيال هذا الأمر. لكنها لم تتصرف بصورة مباشرة، بل بدأت ببسط نفوذها السياسي على تلك المنطقة، ما أدى إلى تقليص النفوذ الأمريكي فيها. لقد كانت تلك الحركة تهدف إلى إعادة منطقة آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي. وكان الأمريكيون الموجودون في الجانب الآخر من الكرة الأرضية، والمعزولون بسبب الفوضى التي عمت أرجاء أفغانستان وإيران وباكستان في وضع لم يمكّنْهم من إبداء أية مقاومة تذكر في وجه الروس. أعاد الروس تثبيت موقعهم الطبيعي؛ ولا بد من التسليم هنا بحقيقة أن هذه المنطقة كانت من المناطق القليلة التي لم تستطع القوة البحرية الأمريكية الوصول إليها.

آسيا الوسطى هي منطقة لا تستطيع الولايات المتحدة مناكفة روسيا فيها. وهي المنطقة التي يستطيع الصينيون أيضاً التسبب بمشكلات للولايات المتحدة؛ ولكن، كما رأينا سابقاً، لم يكن من المحتمل حدوث مثل هذه المشكلات. صحيح أن للصين نفوذ اقتصادي هناك إلا أن الروس في النهاية، لديهم القدرات الاقتصادية والعسكرية التي تمكنهم من التفوق على الصينيين في تلك المنطقة. يمكن لروسيا أن تفسح للصين مجالاً للولوج إلى منطقة آسيا الوسطى، إلا أن الترتيبات والاتفاقيات التي تم وضعها في القرن التاسع عشر وحافظ عليها الاتحاد السوفيتي ما زالت سارية المفعول. ولذا فإنني أرى أن آسيا الوسطى سوف تعود للدوران في الفلك الروسي مع نهاية عام 2010، وذلك قبل أن تبدأ المواجهة الكبرى في الغرب، أي في أوروبا.

المسرح الأوروبي

المسرح الأوروبي هو بالطبع المنطقة الواقعة إلى الغرب مباشرة من روسيا. في هذه المنطقة، تواجه روسيا حدودياً ثلاث جمهوريات في منطقة البلطيق هي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، كما تواجه أيضاً جمهوريتي بيلاروسيا وأوكرانيا المستقلتين. هذه الدول جميعها كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق والإمبراطورية الروسية. أما ما وراء تلك الدول فتقع الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق وهي بولندا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا. لا بد لروسيا من السيطرة على كل من بيلاروسيا وأوكرانيا وذلك من أجل ضمان أمنها القومي. أما دول البلطيق فهي دول ثانوية الأهمية بهذا المعنى، إلا أنها تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة للأمن القومي الروسي. لا تشكل أوروبا الشرقية تهديداً للأمن القومي الروسي طالما أن روسيا تجد لنفسها موطئ قدم ثابتة في جبال الكاربات جنوباً، وطالما أنها تنشر قوات ضخمة في السهوب الأوروبية الشمالية. لكن هذا المشهد قد يصبح بالطبع معقداً.

أوكرانيا وبيلاروسيا تعنيان الكثير بالنسبة للروس. فلو وقعت هاتان الدولتان بأيدي عدوة، أي إذا انضمتا لحلف الناتو على سبيل المثال، فستكون روسيا في خطر وجودي محدق. فموسكو على سبيل المثال تقع على بعد مائتي ميل من الحدود الروسية مع بيلاروسيا؛ أما أوكرانيا فتقع على بعد أقل من مائتي ميل من مدينة فولغا غراد، ستالين غراد سابقاً. خاضت روسيا معارك ضروس ضد نابوليون وهتلر في العمق. ولكن من دون أوكرانيا وبيلاروسيا لن يكون هناك عمق أو أرض يمكن أن تُسفَكَ عليها دماء الأعداء. من اللامعقول بطبيعة الحال، أن نتخيل وجود حلف الناتو في تلكما البلدين لتهديد أمن روسيا القومي. لكن الروس يفكرون بمنطق الدورات التي تحدث كل عشرين عاماً، ويعرفون جيداً كيف يمكن أن ينقلب اللامعقول إلى وضع يصبح معه ممكناً أو معقولاً.

يعرف الروس أيضاً أن الولايات المتحدة وحلف الناتو يتمددان، وذلك من خلال توسيع عضوية حلف الناتو لتشمل دول أوروبا الشرقية ودول بحر البلطيق. لقد غيَّر الروس رأيهم حول نوايا كل من الولايات المتحدة وأوكرانيا. فمن وجهة النظر الروسية، يعتبر تمدد حلف الناتو باتجاه أوكرانيا تهديداً للمصالح الروسية بنفس الطريقة التي يمكن لحلف وارسو أن يشكل تهديداً للولايات المتحدة لو وجد لنفسه موطئ قدم في المكسيك. عندما حدثت انتفاضة موالية للغرب في أوكرانيا عام 2004، والتي أطلق عليها وصف "الثورة البرتقالية"، بدا وكأن هذه الانتفاضة سوف تجرف أوكرانيا باتجاه حلف الناتو؛ إذ اتهم الروس الولايات المتحدة بانها تحاول تطويق روسيا وتدميرها. لكن ما كان الأمريكيون ينوون القيام به فهو أمر مفتوح للنقاش على بساط البحث. كان انضمام أوكرانيا لحلف الناتو سيشكل تهديداً مدمِّراً للأمن القومي الروسي.

لم يحرك الروس جيشهم باتجاه أوكرانيا، بل قاموا بتحريك أجهزتهم الاستخبارية؛ وكانت علاقات أجهزة الاستخبارات الروسية السرية مع أوكرانيا ممتازة. استطاع الروس التقليل من شأن وأهمية الثورة البرتقالية في أوكرانيا حيث نجحوا في إحداث شرخ بين الجزء الشرقي لأوكرانيا الموالي للروس وبين غرب أوكرانيا الموالي للأوروبيين. تبيّن أن عملية الشرخ هذه لم تكن صعبة البتة؛ وأصبحت السياسة الأوكرانية رهينة الإرادة الروسية؛ إذ لم يمضِ وقت طويل قبل أن يهيمن النفوذ الروسي من جديد على القرار السياسي في كييف.

أما بيلاروسيا فهي مسألة أكثر سهولة بالنسبة لروسيا. وكما أشرنا سابقاً، تعتبر بيلاروسيا الأقل من بين الجمهوريات التي كانت تدور فلك الاتحاد السوفيتي إصلاحاً. فقد استمرت في كونها دولة مركزية ودكتاتورية. الأهم من ذلك، دائماً ما كانت قيادتها تتباكى على انهيار الاتحاد السوفيتي، كما تقدمت باقتراح لقيام شكل من أشكال الوحدة مع روسيا. لكن مثل هذا الاتحاد سوف يتم بطبيعة الحال، في حالِ حدوثه، بالشروط الروسية، ما أدى إلى نشوء بعض التوتر؛ إلا أن من المؤكد أنه لا وجود لإمكانية انضمام بيلاروسيا إلى حلف الناتو، البتة.

إن استقطاب بيلاروسيا وأوكرانيا مرة أخرى إلى فضاء النفوذ الروسي مسألة محتملة خلال الأعوام الخمس القادمة. وعندما يحدث ذلك، تكون روسيا قد عادت بالفعل إلى حدودها القديمة مع أوروبا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. سوف تثبّت لنفسها موطئ قدم في منطقة القوقاز في الجنوب، بعد أن تكون قد أمّنت الحماية لأوكرانيا؛ أما في الشمال، فستكون حدودها مع السهوب الأوروبية الشمالية على تخوم كل من بولندا ودول البلطيق. هذا الأمر سيؤدي إلى طرح أسئلة تتعلق باسم الدولة الأكثر قوة في الشمال، وأين ستكون حدودها بالضبط. أما نقطة الوميض هنا فستكون دول البلطيق.

الدرب التقليدية التي على أي غازٍ لروسيا أن يمر عبرها هي الفجوة التي يبلغ عرضها ثلاثمائة ميل والواقعة بين جبال الكاربات الشمالية وبين بحر البلطيق. هذه المنطقة منبسطة ويمكن اجتيازها بسهولة ويسر، حيث لا توجد فيها عوائق تُذكَر، اللهم إلا بضعة أنهار. هذه السهوب الأوروبية الشمالية تمثل طريقاً سلسة ومثالية للغزاة. فالغزاة الأوروبيون يمكن لهم أن يتحركوا شرقاً باتجاه موسكو أو سانت بيترسبيرغ في الشمال الغربي بمنتهى السهولة. خلال حقبة الحرب الباردة، كانت المسافة التي تفصل بين مدينة سانت بيترسبيرغ وبين خطوط جبهة حلف الناتو تبلغ أكثر من ألف ميل. أما اليوم فهذه المسافة لا تتعدى السبعين ميلاً تقريباً، ما يفسر الكابوس الاستراتيجي الذي تواجهه روسيا في منطقة البلطيق، وما يتوجب عليها القيام به لحل تلك المشكلة.

كانت دول منطقة البلطيق الثلاث جزءاً من الاتحاد السوفيتي. وقد أصبحت الدول الثلاث تلك، مستقلة بعد انهياره. ثم، ومن تلك الزاوية الضيقة، تسللت تلك الدول وانضمت إلى حلف الناتو. وكما لاحظنا سابقاً، فإن الأوروبيين غارقون في دورة التدهور الذي يعانون منه لدرجة أنهم فقدوا القدرة على الإفادة من هذا الوضع. لكن الروس ليسوا في وارد المخاطرة بأمنهم القومي بناء على هذا المُعطى الأوروبي. فهم رأوا كيف انتقلت ألمانيا من مرحلة الشلل الذي كانت تعاني منه في عام 1932 إلى بوابات موسكو عام 1941. ولذلك فإن ضم دول البلطيق إضافة إلى بولندا، إلى حلف الناتو دفع بحدود هذا الحلف بشكل استثنائي إلى نقطة

قريبة جداً من عمق الأراضي الروسية. وبالنسبة لبلد تعرضت لثلاث غزوات كبرى خلال المائتي عام الماضية، فإن الافتراض المريح بأن حلف الناتو وأعضاءه لا يشكلون خطراً داهماً عليها، لا يعدو كونه شعوراً كاذباً لا يمكن للروس المخاطرة به على الإطلاق.

من وجهة النظر الروسية فإن درب الغزو الرئيسية لبلادهم ليست عريضة جداً ومفتوحة على مصراعيها وحسب، بل هي تحت سيطرة بلدان تجاهر بعدائها لهم. فدول البلطيق على سبيل المثال، لم تسامح الروس أبداً على احتلالها لبلدانهم. كما أن البولنديين ليسوا أقل مرارة من جيرانهم في دول البلطيق وتساورهم شكوك عميقة بشأن النوايا الروسية تجاههم. أما الآن وقد أصبحت هذه الدول جميعاً أعضاء في حلف الناتو، فإنها تعتبر الخط الأمامي للحلف في مواجهة الروس. خلف هذه الدول تقبع ألمانيا وهي الدولة التي تراود روسيا بشأنها الكثير من الشكوك، تماماً كما أن البولنديين ودول البلطيق يشككون في نوايا الروس. ما من شك في أن الروس مصابون برهاب الشك والارتياب، لكن ذلك لا يعني أنه ليس لديهم أعداء، أو أنهم مجانين.

هذه هي النقطة التي تنطلق منها أية مواجهة. بإمكان الروس التعايش مع منطقة البلطيق بشرط أن تكون هذه الأخيرة محايدة. أما التعايش مع منطقة البلطيق التي أضحت جزءاً من حلف الناتو وقريبة جداً من الأمريكان فهو يشكل مخاطرة كبرى لا يمكن للروس أن يقدموا عليها. من ناحية أخرى، فإن الأمريكيين بعد انكفائهم عن آسيا الوسطى، والحذر الشديد الذي ينتابهم حول الوضع في منطقة القوقاز، لا يمكن لهم الانسحاب من منطقة البلطيق. أية مهادنة مع الروس أو تراجع أمامهم حول مسألة دول البلطيق الثلاث الأعضاء في حلف الناتو من قبل الولايات المتحدة سوف يتسبب في ذعر ينتشر في كافة أرجاء دول شرق أوروبا. حينها سيكون سلوك هذه الدول غير ذي مصداقية ولا يمكن التنبؤ به، ما سيزيد من احتمال انتشارِ النفوذ الروسي غرباً. روسيا لها مصالح أكبر، لكن الأمريكيين يمكن أن ينشروا في تلك المنطقة قوات أكثر عدداً وعدة إنْ شاءوا ذلك.

من المتوقع أن يتمثل التحرك التالي للروس في إبرام اتفاقية مع بيلاروسيا لإنشاء نظام دفاعي اندماجي مشترك. تجمع روسيا وبيلاروسيا روابط قوية منذ مدة طويلة، ولذا فإن إبرام مثل هذه الاتفاقية يشكل ارتكاساً طبيعياً؛ وهذا الارتكاس سيؤدي إلى انتشار الجيش الروسي على جبهة البلطيق، كما سيؤدي أيضاً إلى انتشار الجيش الروسي على الجبهة البولندية، ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى احتمال البدء في مواجهات قد تكون خطيرة.

البولنديون يتوجسون من الروس والألمان. ونظراً لأن البولنديين محشورون بين هذين الخصمين من دون أن تكون لديهم دفاعات طبيعية ضد أي منهما، فإنهم محكومون بالخوف من الخصم الأقوى من بينهما. وبعكس بقية دول شرق أوروبا، خصوصاً تلك التي تشكل جبال الكاربات حاجزاً طبيعياً بينها وبين الروس، وتتشاطر حدوداً مع أوكرانيا وليس مع روسيا، فإن البولنديين يحاذون السهوب الأوروبية الشمالية الخطِرة. وعندما يعود الروس إلى حدودهم بكامل قوتهم في معرض مواجهتهم لدول البلطيق، فإن البولنديين سوف يردون على هذا التحرك. يبلغ عدد سكان بولندا قرابة الأربعين مليون نسمة. وهي ليست دولة صغيرة؛ وبما أنها سوف تتلقى الدعم من الولايات المتحدة، فإن قوتها عند ذاك ستكون وازنة ولا يمكن الاستهانة بها.

ستدعم بولندا دول البلطيق، وسيقوم الروس بجرّ الأوكرانيين إلى الحلف الذي يجمعهم ببيلاروسيا، وستنتشر القوات الروسية على طول الحدود البولندية؛ ومنها جنوباً حتى تخوم البحر الأسود. عند هذه النقطة سيبدأ الروس عملية محاولة تحييد دول البلطيق؛ وسيحدث هذا باعتقادي بحلول منتصف عام 2010.

ستكون لدى الروس ثلاث أدوات بتصرفهم وذلك من أجل بسط سيطرتهم على دول البلطيق. أولاً، العمليات السرية. سيقوم الروس على غرار ما قامت به الولايات المتحدة التي مولت المنظمات غير الحكومية حول العالم، بتمويل الأقليات الروسية في هذه البلدان، إضافة إلى تمويل عناصر غير روسية موالية للروس أينما وجدت، أو حتى شراء ولاء مثل هؤلاء العناصر. وعندما تتحرك السلطات في دول البلطيق لقمع هذه التحركات، فإنها ستقدم ذريعة للروس

لاستخدام الأداة الثانية التي في حوزتهم، ألا وهي العقوبات الاقتصادية، خصوصاً عن طريق قطع إمداداتها لهذه الدول من الغاز الطبيعي. أخيراً، سوف تقوم روسيا باستخدام الضغط العسكري من خلال نشر عدد كبير من قواتها ومعداتها العسكرية على طول الحدود مع تلك الدول. ولذلك فإنه من غير المثير للدهشة أن البولنديين وشعوب دول البلطيق يتذكرون جيداً عدم موثوقية الروس والعجز عن التنبؤ بما يمكن أن يقدموا عليه. وسيكون الضغط النفسي على تلك الدول عارماً.

كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول الضعف الذي يعاني منه الجيش الروسي، وهذا الحديث كان صحيحاً ودقيقاً طيلة العقد الذي تلا سقوط الاتحاد السوفيتي. ولكن الآن هناك واقع جديد؛ فهذا الضعف بدأ ينقلب إلى قوة منذ عام 2000، وبحلول عام 2015، سوف يكون هذا الضعف خبراً من الماضي. فالمواجهة القادمة في شمال غرب أوروبا لن تقع فجأةً، بل ستكون على شكل مواجهة موسعة. فالقوة العسكرية الروسية سوف يكون لديها الوقت الكافي كي تتطور ويتم تحديثها. المجال الذي استمرت فيه روسيا في البحث والتطوير خلال تسعينيات القرن العشرين كان ضمن نطاق التكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وبحلول عام 2010، سوف يكون لدى روسيا بالتأكيد، الجيش الأقوى في المنطقة برمتها. أما في الفترة ما بين 2015 و2020، سوف يكون في متناول يد روسيا قوة عسكرية تمثل تحدياً لأعتى قوة تحاول أن تفرض وجودها في المنطقة، أي القوة الأمريكية نفسها.

سوف تواجه روسيا مجموعة من البلدان التي لن يكون باستطاعتها الدفاع عن نفسها، وحلف ناتو يمكن أن يكون فعالاً فقط إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام القوة. وكما رأينا آنفاً، فالولايات المتحدة لديها سياسة محددة في أوراسيا تتمثل في منع أية قوة من السيطرة على أوراسيا أو على أي جزء منها. فإذا ضعفت الصين أو تعرضت للتقسيم، وإذا كان الأوروبيون ضعفاء ومنقسمين على أنفسهم، فإن الولايات المتحدة ستكون لها مصلحة أساسية تتمثل في تجنب خوض حروب كبرى وذلك من خلال إشغال الروس بالتركيز على بولندا ودول البلطيق، ما يجعلهم عاجزين عن الانشغال أو التفكير بالقضايا الدولية.

سوف تستخدم الولايات المتحدة أسلوبها التقليدي لدعم هذه الدول، وأعني بذلك نقل التكنولوجيا. وفي الوقت الذي نقترب من عام 2020، سوف يكون هذا الأسلوب أكثر نجاعةً. سوف تتطلب التكنولوجيا الجديدة المكرسة لخدمة غايات عسكرية وجود قوات عسكرية أصغر حجماً وأكثر كفاءة ومقدرة، ما يعني أن الدول الأصغر يمكن أن تمتلك قوة عسكرية أكبر من حجمها، إذا استطاعت امتلاك التكنولوجيا المتقدمة. ستكون الولايات المتحدة راغبة جداً بزيادة حجم القوة التي تمتلكها بولندا ودول البلطيق، ما يجعل تلك الدول قادرة على لجم الروس. إذا كان للروس أن يتم احتواؤهم، فهذه هي أفضل الطرق للقيام بذلك. تمثل جورجيا في منطقة القوقاز نقطة وميض ثانوية، وهي نقطة مستفِزّة للروس لأنها تستدعي سحب بعض القوات الروسية من أوروبا؛ وبالتالي، فهي ستكون المنطقة التي تستجلب تدخل الولايات المتحدة فيها. لكن المنطقة المهمة بالنسبة لروسيا سوف تكون أوروبا وليست جورجيا.

إذا أخذنا بعين الاعتبار القوة الأمريكية، فإننا نجزم بأنه لن يكون هناك هجوم مباشر من قبل الروس على أوروبا، كما أن الأمريكان لن يسمحوا بالقيام بأية مغامرة ضد الروس. بدلاً من ذلك، سوف يسعى الروس إلى الضغط على الولايات المتحدة في مناطق أخرى في أوروبا والعالم. سوف يسعون على سبيل المثال، لزعزعة الاستقرار في بلدان واقعة على حدودهم مثل سلوفاكيا وبلغاريا. وسوف تنتشر المواجهة لتشمل الجبهة الممتدة بين روسيا وبقية دول أوروبا.

تركز استراتيجية روسيا الرئيسية على محاولة تفكيك حلف الناتو وعزل أوروبا الشرقية. الطريق إلى تحقيق تلك الاستراتيجية تبدأ من ألمانيا، وبعدها فرنسا. فهاتان الدولتان ليست لديهما الرغبة أو النية في مواجهة أخرى مع روسيا. وهما أيضاً دولتان منفصلتان؛ كما أن ألمانيا تعتمد على روسيا لتزويدها بالغاز الطبيعي. يحاول الألمان التخفيف من اعتمادهم على الروس في هذا المجال، وربما ينجحون في ذلك إلى حد ما، إلا أنهم سوف يستمرون في الاعتماد على استيراد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي لا يمكن لهم الاستغناء عنه. ولذا، فإن الروس سوف يركزون في حوارهم مع الألمان على مقولة إن الأمريكيين

يستخدمونهم من أجل احتواء روسيا؛ أما الروس، الذين هم أبعد ما يكونون عن أن يشكلوا تهديداً لألمانيا، فلديهم مصالح مشتركة مع الألمان، وتتمثل هذه المصالح بوجود منطقة عازلة مستقرة ومحايدة بينهما تتمثل في بولندا مستقلة. أما موضوع دول البلطيق من وجهة نظر الروس، فلا يجب أن يكون ضمن هذا السياق. فما يهم الولايات المتحدة من دول البلطيق هو أن الأمريكان يعتبرونها مجرد منصة للعدوان على روسيا في حال قرروا القيام بذلك. كما أن روسيا مستعدة لضمان استقلال دول البلطيق ضمن سياق كونفدرالية موسعة، إضافة إلى ضمان أمن بولندا مقابل الحد من التسلح والتأكيد على حياديتها. أما البديل من ذلك والذي يعني الحرب، فلن يكون في صالح ألمانيا أو فرنسا.

قد تكون هذه الأفكار المطروحة من جانب الروس عملية وناجعة، إلا أنني أعتقد أن ذلك سيؤدي إلى نتائج غير محسوبة. فالولايات المتحدة التي دائماً ما تكون موغلة في عدوانيتها من وجهة النظر الأوروبية، ستثير مشكلات غير ضرورية في أوروبا الشرقية كتهديد للروس. فإذا سمح الألمان لحلف الناتو أن يقوم بذلك، فسوف يُساقون إلى صراع لا يرغبون في أن يكونوا جزءاً منه. ولذا، فإنني أعتقد أنهم سيعيقون دعم حلف الناتو لبولندا ودول البلطيق وبقية دول أوروبا الشرقية؛ لأن حلف الناتو يتطلب إجماعاً من قبل كافة أعضائه كي يمكن له القيام بأي تحرك، وفي هذا المضمار، تعتبر ألمانيا قوة كبرى في هذا الحلف. أما الروس فإنهم يأملون بأن تؤدي الصدمة الناجمة عن سحب حلف الناتو دعمه إلى ردع البولنديين وآخرين عما كانوا بصدد القيام به.

لكن ما سيحدث هو العكس تماماً. فبولندا المحشورة ضمن جدران كابوسها التاريخي المتمثل في سندان ألمانيا ومطرقة روسيا ستصبح أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة. أما الولايات المتحدة التي تلحظ وجود فرصة قليلة الكلفة لتحجيم الروس وشق أوروبا إلى نصفين وإضعاف الاتحاد الأوروبي في غضون ذلك، فسوف تزيد من دعمها لدول شرق أوروبا. سيظهر بحلول عام 2015 تحالف جديد بين مجموعة من الدول، وسيتكون هذا التحالف بصورة رئيسية من الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي ودول البلطيق. سيكون هذا

التحالف أكثر فاعلية من دول أوروبا الغربية، ولديه الكثير مما يمكن أن يخسره؛ هذا التحالف الذي سيتلقى دعماً كبيراً من الولايات المتحدة سوف يقوم بتطوير دينامية مثيرة للدهشة.

سوف يرد الروس على هذه الخطوة الأمريكية الماكرة وذلك عبر محاولة زيادة الضغط على الولايات المتحدة في مناطق أخرى في العالم. ففي الشرق الأوسط على سبيل المثال، حيث المواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين والتي لا يبدو أن لها نهاية في الأفق المنظور سوف تستمر، وسيزيد الروس من مساعداتهم العسكرية للعرب. عموماً، حيثما توجد أنظمة حكم مناهضة للأمريكيين، فستكون هناك مساعدات روسية عسكرية لتلك الأنظمة. كما ستحدث مواجهات دولية على مستوى متدنٍّ بحلول عام 2015، إلا أن وتيرة هذه المواجهات ستزداد باطّراد بحلول عام 2020. لن يخاطر أيٌّ من طرفيْ الصراع بالانزلاق نحو حرب مباشرة بينهما؛ إلا أن كلا الجانبين سوف يستمران في المناورة.

سوف تسيطر هذه المواجهات بحلول عام 2020 على المشهد الدولي، وسيسود اعتقاد لدى الجميع بأن تلك المواجهات ستتحول إلى مشكلة دائمة. لن تكون هذه المواجهات على نفس المستوى من الشمولية التي كانت عليها إبّان حقبة الحرب الباردة الأولى. سوف لن يكون لدى الروس القدرة على وضع يدهم على أوراسيا كلها. ولن يشكلوا أي تهديد حقيقي على الصعيد الدولي. إلا أنهم سيمثلون من دون شك، تهديداً على الصعيد الإقليمي؛ وهذا هو السياق الذي سوف تردُّ من خلاله الولايات المتحدة. سيكون هناك توتر على طول الحدود الروسية، إلا أن الولايات المتحدة ستكون عاجزة عن فرض طوق عسكري كامل حول روسيا كما فعلت أيام الاتحاد السوفيتي (وربما لن تكون بحاجة إليه).

في حال وقوع مثل تلك المواجهات، فإن اعتماد أوروبا على الهيدروكربونات التي يأتي معظمها من روسيا، سوف يتحول إلى قضية استراتيجية. ستتمثل الاستراتيجية الأمريكية في التقليل من شأن التركيز على مصادر الطاقة الهيدروكربونية. وسيسرِّع هذا إلى درجة كبيرة من وتيرة حاجة المصالح

الأمريكية لتطوير مصادر طاقة بديلة؛ أما روسيا فسوف تركز كما كانت تفعل في الماضي، على صناعاتها الحالية بدلاً من تطوير صناعات جديدة. هذا يعني زيادةً في إنتاج البترول والغاز الطبيعي بدلاً من البحث عن مصادر أخرى جديدة للطاقة. ونتيجة لذلك، لن تكون في مقدمة الدول التي تعمل على تطوير التكنولوجيا التي ستهيمن على المراحل الأخيرة من هذا القرن.

ستكون روسيا بدلاً من ذلك، بحاجة إلى تطوير قدراتها العسكرية. وهكذا، وكما كانت عليه الحال طيلة القرنين الماضيين، سوف تكرس روسيا جلّ أبحاثها والأموال التي تنفقها على تطوير تقنيات جديدة لخدمة أهداف عسكرية، وكذلك لتوسيع مدى وآفاق الصناعات الحالية، ما سيؤدي إلى تخلف روسيا عن اللحاق بالولايات المتحدة وبقية دول العالم المتقدم في مجال التكنولوجيا غير العسكرية ذات الأهمية القصوى. أما المفارقة الكبرى فتتمثل في أن روسيا سوف يلحق الضرر بها على نحو خاص، بسبب ثروتها من الهيدروكربونات؛ ذلك أنه لن يكون لديها الدافع أو الحافز لتطوير تكنولوجيا جديدة؛ وأيضاً، لأنها سوف تنوء تحت وطأة نفقاتها الدفاعية.

خلال الحقبة الأولى من قيام روسيا بتثبيت موقعها كقوة عالمية، سوف يتم التقليل من شأنها إلى حد كبير حتى عام 2010. سوف يُنظَرُ إليها باعتبارها دولة ممزقة الأوصال وتعاني من ركود اقتصادي وضعف عسكري. ولكن مع حلول العام 2010، عندما تشتد وطأة المواجهات على حدودها وينتاب جيرانَها المباشرين الذعرُ، فإن القوى العظمى سوف تستمر في تجاهل روسيا.

تميل الولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى التقليل من شأن أعدائها بدايةً، إلا أنها فيما بعد، تحسب لهم ألف حساب. سوف تبدأ الولايات المتحدة مع حلول منتصف عام 2010، بالشعور بالقلق إزاء روسيا. هناك عملية لافتة وجديرة بالملاحظة في هذا السياق؛ وهي أن الولايات المتحدة تتأرجح ضمن بوتقة من الأمزجة المتناقضة، لكنها وكما سبقت لنا الملاحظة، تتبع سياسة خارجية متزنة وعقلانية. في هذه الحالة، سوف تتصرف الولايات المتحدة بصورة لاعقلانية، لكنها سوف تعمل بدأبٍ على حشر روسيا في زاوية ضيقة تمنعها من خوض الحرب.

إن تحديد موقع خط الصدع سيعني الكثير. فإذا كانت الطفرة الجديدة لروسيا تمثل أزمة بسيطة، فهذا يعني أن الروس سوف يسيطرون على آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وربما يحتوون مولدافيا؛ إلا أنه لن يكون بإمكانهم احتواء دول البلطيق أو السيطرة على أية دولة تقع إلى الغرب من جبال الكاربات. لو استطاع الروس احتواء دول البلطيق، أو ضم حلفاء جدد في منطقة البلقان مثل صربيا أو بلغاريا أو اليونان، أو دول في أوروبا الوسطى مثل سلوفاكيا، فإن حدة المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا سوف تكون على أشدّها كما ستكون مثيرة لكثير من المخاوف.

ولكن في نهاية المطاف، لا يبدو الأمر مهماً، فالقوة العسكرية الروسية سوف تدفع ثمناً باهظاً في مواجهة ثلةٍ من القوة العسكرية الأمريكية التي تقرر الولايات المتحدة نشرها رداً على التحركات الروسية. وبغض النظر عما يمكن لبقية دول أوروبا أن تفعله، فإن بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا ورومانيا ملتزمة بمقاومة أي تقدم روسي باتجاهها وستكون مستعدة لعقد أية صفقة تقبلها الولايات المتحدة من أجل الحصول على دعمها في مواجهة الروس. سيتم رسم خط الصدع إذاً في جبال الكاربات هذه المرة وليس في ألمانيا كما كانت عليه الحال في حقبة الحرب الباردة. وستكون السهوب البولندية الشمالية خط المواجهة الرئيسي مع الروس؛ إلا أن الروس لن يقوموا بأي تحرك عسكري.

أما الأسباب التي كانت الشرارة التي أدت إلى اندلاع هذه المواجهة، تماماً كما حدث أثناء حقبة الحرب الباردة، فسوف تفرض نتائج تشبه ما آلت إليه الحرب الباردة قبل ذلك؛ ولكن في هذه المرة، ستكون كلفتها أقل بكثير بالنسبة للولايات المتحدة. كانت أوروبا الوسطى مسرحاً لآخر مواجهة بين روسيا والولايات المتحدة. أما المواجهة القادمة فستقع في أقصى الشرق. في المواجهة الأخيرة، كانت الصين حليفاً لروسيا؛ على الأقل في بداية تلك المواجهة. أما في هذه الحالة، فإن الصين سوف تكون خارج اللعبة. كانت روسيا في المرة الماضية تسيطر بشكل تام على منطقة القوقاز؛ إلا أنها في هذه المرة، لن تكون في موقع المسيطر، وسوف تواجه ضغطاً في الشمال من قبل كل من الولايات المتحدة

وتركيا. في المواجهة الأخيرة، كان عدد سكان روسيا كبيراً، إلا أن هذا العدد في هذه المرة اضمحلّ بسبب التناقص الحاد في عدد سكان روسيا. وسوف يَحرِفُ الضغطُ الداخلي خصوصاً في الجنوب، انتباهَ الروس عن الغرب؛ وفي نهاية المطاف، ستتفتت روسيا من دون حرب. لقد تقسمت روسيا عام 1917، وتعرضت للتقسيم مرة أخرى عام 1991. وستنهار القوة العسكرية الروسية مرة أخرى بعد عام 2020 بفترة وجيزة.

الفصل السابع

القوة الأمريكية وأزمة عام 2030

يتم حالياً بناء جدار على طول الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. الهدف من وراء ذلك منع المهاجرين غير الشرعيين من التسلل إلى داخل الولايات المتحدة. لقد بنت الولايات المتحدة قوتها الاقتصادية على ظهور المهاجرين وأكتافهم؛ ولكن كان هناك إجماع وطني منذ عام 1920 على وجوب وضع حد لتدفق المهاجرين بحيث يمكن للاقتصاد استيعابهم، ولضمان ألا تُختَطَفَ الوظائف من المواطنين الأمريكيين من قبل هؤلاء المهاجرين. أما الجدار على طول الحدود المكسيكية فهو النتيجة المنطقية لهذه السياسة.

كان العالم في عشرينيات القرن العشرين في خضمٍّ انفجار سكاني متصاعد. وكانت المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة حينها وكذلك العالم بأسره، هو ما الذي يمكن فعله حيال الزيادة الكبيرة في أعداد القوة العاملة. كانت العمالة رخيصة حينها وكان هناك توجه من قبل العمال نحو الهجرة إلى البلدان الثرية. أما الولايات المتحدة التي كانت تواجه حينئذ أعداداً مهولة من العمالة الوافدة، فقد قررت تحديد أعداد من يُسمَحُ لهم بالدخول إليها وذلك من أجل حماية أجور العمالة، أي الرواتب، من التدهور.

الفرضية التي استندت إليها سياسة الهجرة التي اعتمدتها الولايات المتحدة لم تعد صالحة في القرن الحادي والعشرين. فقد انخفض معدل زيادة السكان إلى حد لافت، كما أن متوسط الأعمار ازداد بصورة ملحوظة. هذه الظاهرة تؤدي إلى تحول الولايات المتحدة إلى أمة شيخية، ويتزامن ذلك مع انخفاض ملحوظ في عدد العمال الشباب. وهذا يعني أن الولايات المتحدة ستعاني من نقص في القوى العاملة بحلول العام 2020، وسيزداد هذا النقص خلال ذلك العقد؛ وبالتالي،

سوف تكون بحاجة ماسة إلى المهاجرين من أجل ردم تلك الهوة. لكنها ستكون بحاجة إلى عمال جدد في نفس الوقت الذي تحتاج إليهم بقية دول العالم المصَنَّعة. كانت المشكلة في القرن العشرين تتمثل في ضبط وتحديد أعداد المهاجرين؛ أما في القرن الحادي والعشرين فإن المشكلة ستتمثل في استقطاب الأعداد المطلوبة من المهاجرين.

قد يبدو الانهيار الثاني لروسيا وكأنه يفتح الباب على مصراعيه أمام الولايات المتحدة من أجل الولوج إلى عصر ذهبي. لكن الأزمة الاقتصادية الداخلية الهائلة المتمثلة بنقص العمالة سوف تظهر حالما تكون المواجهة مع روسيا قد وصلت إلى نهايتها.

بإمكاننا بالفعل رؤية الأمارات الأولى لهذه الأزمة اليوم من خلال تحول الدول الصناعية المتقدمة إلى كيانات شيخية. أحد مظاهر هذه الأزمة يتمثل في البعد الاجتماعي؛ إذ أن بنية العائلات التي لم تتبدل على مدى قرون من الزمن سوف تستمر في تفككها، بحيث تترك أفراد تلك العائلات من الطاعنين في السن يعانون من عدم وجود من يهتم بهم. وكما ذكرت آنفاً، ستزداد أعداد الطاعنين في السن ممن هم بحاجة ماسة إلى الرعاية. سوف يؤدي هذا الأمر إلى فرض صراع شديد على الصعيد السياسي بين التيار الاجتماعي المحافظ من جهة وبين الواقع الاجتماعي المتسم بالتغير المستمر من جهة أخرى. بدأنا نلاحظ هذه الملامح في الثقافة المجتمعية وذلك من خلال البرامج الحوارية مع السياسيين؛ إلا أنها سوف تزداد حدة وبصورة دراماتيكية، إلى أن تبلغ الأزمة ذروتها في منتصف عشرينيات القرن الحادي والعشرين.

سوف تكون هذه الأزمة المحور الرئيسي في الانتخابات الرئاسية إما عام 2028 أو 2032، إذا كان لنا أن نتخذ من التاريخ عبرة وعِظة. أقول ذلك لأن هناك نمطاً غريباً لا يمكن فهمه بالكامل، ذا صلة وثيقة بالتاريخ الأمريكي. فكل خمسين عاماً تقريباً، تُواجِه الولايات المتحدة أزمة اقتصادية واجتماعية ذات سمات محددة. تبدأ ملامح هذه المشكلة بالظهور قبل عقد على ظهور الأعراض الأولى للأزمة. تقام انتخابات رئاسية مفصلية تؤدي إلى إحداث تغيير في المشهد

السياسي للبلاد على امتداد عقد من الزمن تقريباً. يتم حينها وضع حد للأزمة، وتتبع ذلك مرحلة ازدهار للولايات المتحدة. ولكن في الجيل التالي، يحمل الحل الذي وضع حداً لتلك المشكلة في طياته بذوراً لمشكلة أخرى؛ وهذه المشكلة تبدأ بالتفاقم إلى أن تتحول إلى أزمة أخرى؛ وهكذا تستولد هذه العملية ذاتها مرة إثر مرة. أحياناً لا تتضح معالم اللحظة الحاسمة إلا بعد فوات الأوان، وأحياناً لا يمكن تفويتها. لكنها في كلتا الحالين موجودة.

كي نفهم لماذا أعتقد أننا سنواجه أزمة في عشرينيات القرن الحادي والعشرين، فإن من المهم بالنسبة لنا أن نفهم هذا النمط بشيء من التفصيل. فكما أنكم لا تستطيعون الاستثمار في سوق الأوراق المالية من دون فهم الأنماط التاريخية، فإنكم لن تستطيعوا استيعاب توقعاتي في هذا المجال من دون فهم الدورات السياسية والاقتصادية الأمريكية.

على امتداد تاريخ الولايات المتحدة حتى الآن، فقد مرت هذه البلاد بأربعٍ من هذه الدورات الكاملة، وهي حالياً في منتصف دورتها الخامسة تقريباً. تبدأ الدورات عادة بولاية رئاسية ناجحة للولايات المتحدة وتنتهي بولاية رئاسية فاشلة. ولذا فإن دورة واشنطن انتهت مع ولاية جون كوينسي آدامز John Quincy Adams، ودورة جاكسون Jackson انتهت مع ولاية يوليسيس س. غرانت Ulysses S. Grant، ودورة هيز Hayes مع ولاية هيربرت هوفر Herbert Hoover ودورة فرانكلن د. روزفلت FDR، مع ولاية جيمي كارتر. أما ما يحدث تحت الواجهة السياسية، فإن الأزمات تتبدى من خلال الصراع بين تراجع نفوذ إحدى الطبقات المسيطرة والمرتبطة بنموذج أو نمط اقتصادي معين، وبين نشوء طبقة جديدة ونمط اقتصادي جديد. تمثل كل واحدة من هذه الجماعات طريقة، تنظر من خلالها إلى العالم، تختلف بصورة جذرية عن سابقتها، كما تقدم تعريفاً مختلفاً لما تعنيه عبارة "المواطن الصالح"، وتعكس الطرق المتغيرة التي يمكن من خلالها كسب لقمة العيش.

الدورة الأولى: من المؤسسين إلى الروّاد

تأسست الولايات المتحدة عام 1776 بالتزامن مع إعلان الاستقلال. منذ تلك اللحظة، بدأت تكتسي هوية وطنية وجيشاً وطنياً وبرلماناً وطنياً. كان المؤسسون ينتمون إلى مجموعة عرقية وحيدة تتكون بشكل رئيسي من الإنجليز وقلة من الإسكوتلنديين. هذه النخبة من الأثرياء اعتبروا أنفسهم حماةً لهذا النظام الحاكم الجديد ورعاته، كما اعتبروا أن شخصياتهم تختلف بصورة جذرية عن الجماهير الفقيرة التي هاجرت في مرحلة تالية إلى الولايات المتحدة، وعن العبيد الأفارقة بالتأكيد.

إلا أن هذه النخبة كانت عاجزة عن بناء الولايات المتحدة بمفردها. من هنا ظهرت أهمية الرواد الأوائل في الانتقال من تلك القوقعة الجغرافية والتمدد خارجها عن طريق الاستقرار في أرض جديدة غرباً. هؤلاء الرواد لم يكونوا يشبهون جورج واشنطن أو جيفرسون بشيء. فقد كانوا نمطياً من الطبقة الفقيرة، وكانوا في غالبيتهم مهاجرين يعانون من الأمية؛ كما كان أغلبهم ينتمي إلى أصول إسكوتلندية وإيرلندية. وكان همهم الأكبر ينحصر في العثور على قطعة صغيرة من الأرض لاستصلاحها وزراعتها. كان هؤلاء الرواد يشبهون إلى حد بعيد أشخاصاً مثل دانيال بون Daniel Boone.

استعرت في عشرينيات القرن التاسع عشر معركة حامية الوطيس بين هاتين المجموعتين لأن المُثُلَ العليا التي كان ينادي بها ويتطلع إليها المؤسسون اصطدمت بمصالح المستوطنين من الرواد. تحول التوتر الاجتماعي إلى أزمة اقتصادية؛ وتوج هذا التوتر بانتخاب بطل الجيل الجديد أندرو جاكسون Andrew Jackson عام 1828. أعقب تلك الفترة الرئاسية الرئاسة الفاشلة لجون كوينسي آدامز، وكان آخر رئيس ينتمي إلى جيل المؤسسين.

الدورة الثانية:
من عصر الرواد إلى مرحلة تجمع البلدات الصغيرة

في ظل حكم جاكسون، كانت الطبقة الأكثر نفوذاً تنتمي إلى المزارعين الرواد الذين استوطنوا وسط القارة. لم تختفِ طبقة المؤسسين كليةً، إلا أن ميزان القوى السياسي لم يعد في صالحهم بل تحول لصالح المستوطنين الأكثر فقراً، والذين استقروا في الغرب بأعداد كبيرة. كان أسلاف جاكسون يفضلون وجود عملة مستقرة من أجل حماية المستثمرين؛ لكن جاكسون كان يفضّلُ التعامل بعملة رخيصة من أجل حماية الدائنين الذين كانوا قد صوتوا لصالحه. وحيث كان واشنطن، المزارع والجندي ورجل الدولة الأنيق والنبيل البطل الرمز بالنسبة للدورة الأولى، فقدْ كان إبراهام لينكولن الذي وُلِدَ في غرفة صغيرة في ولاية كنتاكي البطل الرمز للدورة الثانية.

مع اقتراب نهاية هذه المرحلة، أي بعد انتهاء الحرب الأهلية، لم يعد الغرب يتسم بالصراع من أجل البقاء من خلال اعتماده على الزراعة كما كانت عليه الحال في عصر الرواد الأوائل. إذ لم يكتفِ المزارعون مع حلول عام 1876 بتملك أراضيهم، بل كانت أرباحهم جرّاء اعتمادهم على منتوجاتهم الزراعية تزداد بوتائر مطردة. المنظر الطبيعي نفسه خضع للتغيير، لأن المساكن المحاطة بقطعة أرض واسعة من حولها شكّلت بدايةً لنشوء بلدات صغيرة الحجم تطورت لاحقاً لخدمة مصالح المزارعين الذين ازداد ثراؤهم. بدأ هؤلاء المزارعون بإيداع أموالهم في المصارف التي تم إنشاؤها في تلك البلدات؛ وبدأت تلك المصارف باستثمار هذه الأموال في وول ستريت الذي استثمر بدوره هذه الأموال في قطّاعيْ السكك الحديدية والصناعة.

ولكن كانت هناك مشكلة. فسياسة العملة الرخيصة التي اتبعت على مدى خمسين عاماً، ربما كانت مفيدة للرواد الأوائل، لكن هذه السياسة ذاتها أضحت مؤذية لأبنائهم الذين حوّلوا مزارع الغرب الأمريكي إلى مشروعات وأعمال تجارية. أصبحت أزمة العملة الرخيصة في سبعينيات القرن التاسع عشر لا تطاق لأن، نسبة الفوائد المنخفضة جعلت من المستحيل استثمار الأرباح المجنيّة من المزارع، وعلى الأخص من المشروعات التجارية التي كانت تقدم خدمات جلّى للمزارعين.

وعليه، كان لا بد من إبدال تلك العملة بعملة مستقرة إذا كان لأمريكا أن تنمو وتزدهر. تم انتخاب روثرفورد هيز Rutherford B. Hayes رئيساً للولايات المتحدة عام 1876 بعد الفترة الرئاسية الفاشلة للرئيس يوليسيس غرانت. كان هيز، أو إذا أردنا أن نكون أكثر دقة، وزير خزانته جون شيرمان John Sherman، هو العقل المدبر لجعل العملة مدعومة بالذهب، ما أدى إلى تقليص حجم التضخم ورفع معدل الفائدة وجعل الاستثمار أكثر جاذبية. تأثر المزارعون الأكثر فقراً سلباً بهذه الإجراءات، لكن المزارعين الأكثر ثراء ومُلّاك الأراضي الكبار والمصرفيين في تلك البلدات الصغيرة أفادوا جداً من تلك الإجراءات المالية. رفعت هذه السياسة المالية من وتيرة التصنيع في الولايات المتحدة بصورة سريعة. وأدت هذه السياسة على امتداد الأعوام الخمسين التالية إلى توسع هائل في الاقتصاد الأمريكي، إلى أن اختنق الاقتصاد بنجاحه تماماً كما حدث في الدورتين السابقتين.

الدورة الثالثة :
من البلدات الصغيرة إلى المدن الصناعية

كما استمر الاحتفاء بإنجازات دانيال بون لفترة طويلة بعد وفاته، اعتُبرت الفضائل التي اتسمت بها أنماط الحياة في البلدات الصغيرة الأمريكية مدعاة للاحتفاء أيضاً. فقد تم استحضار الملايين من العمال المهاجرين للعمل في المناجم والمصانع، وكان هؤلاء يستوطنون المدن الكبرى. كان معظمهم ينتمون إلى أصول إيرلندية وإيطالية وشرق أوروبية. وكان هؤلاء المهاجرون مختلفين كلياً عن أي شخص آخر في الولايات المتحدة. فكروا في الأمر: هناك أمة كانت في غالبيتها الساحقة من البيض البروتستانت إضافة إلى طبقة دنيا من السود بدأت تعج فجأة بمهاجرين كان مظهرهم ولغتهم وتصرفاتهم مختلفة كلياً وجزئياً عن البيض البروتستانت الأمريكيين. من هنا انبثقت النظرة الممزوجة بكثير من الشك والريبة والعدائية تجاههم في أمريكا خلال الفترة التي كانت تتسم بانتشار البلدات الصغرى في كافة أنحائها. وكان المهاجرون الجدد الذين استقروا في المدن الكبرى وذلك من أجل العمل في المصانع يُنظَرُ إليهم باعتبارهم بؤرة تسودها ثقافة غريبة وفاسدة.

لكن القيم التي تحلّت بها البلدات الصغرى بدأت تُظهر نتائج معاكسة وأصبحت عبئاً كبيراً على أمريكا. فالنظام المالي بدأ يتآكل منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. أدى ذلك إلى تشجيع الاستثمار والادخار، لكنه أدى كذلك إلى خفض معدل الاستهلاك والائتمان. وفي الوقت الذي بدأت المدن الكبرى تعاني من انفجار سكاني بسبب ارتفاع معدل الولادات والهجرة، فإن الرواتب المنخفضة جعلت الحياة أكثر صعوبة بالنسبة للمهاجرين الجدد. ومع زيادة معدلات الاستثمار، تقلصت إلى حد بعيد قدرة العمال على شراء البضائع والحاجيات التي كانوا ينتجونها إلى حد كبير. وهذا ما أدى إلى حدوث الكساد العظيم حيث لم

تكن لدى المستهلكين القوة الشرائية لشراء المنتجات التي كانوا يحتاجونها؛ وعليه، لم يكن أمام المصانع سوى تسريح عمالها؛ وهكذا بدأت دورة أو حلقة مفرغة لا أفق لها. وقد نجم عن ذلك حقيقة أن العمل الشاق وأخلاقيات البلدات الصغرى التي سادت أمريكا طيلة فترة طويلة، لم يعد لها جدوى أو قيمة في مواجهة تلك القوى الكونية الضاغطة بشدة.

استلم فرانكلين روزفلت عام 1932 الحكم بعد فترة الرئاسة الفاشلة لهربرت هوفر. عمل روزفلت على قلب سياسات الجيل السياسي السابق الذي ورثه وذلك عبر البحث عن طرائق جديدة لزيادة معدلات الاستهلاك من خلال نقل الثروة من المستثمرين إلى المستهلكين. وقد اعتُبِرَ بطلاً في أعين العمال الصناعيين في المدن على حساب انحسار البلدات الصغرى وقيمها وأخلاقياتها.

ولكن في المحصلة، لم تُنْهِ هذه الصفقة الجديدة الكساد أو تضع حداً له. لكن ما تسبب في وضع نهاية للكساد، كانت الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال السماح للحكومة بإنفاق كميات كبرى من الأموال من أجل بناء مصانع جديدة والتعاقد مع عمال جدد. وكان الوضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية عاملاً حاسماً في إنهاء مرحلة الكساد التي كانت الولايات المتحدة تئن تحت وطأتها. فبعد انتهاء الحرب، تم إصدار مجموعة من القوانين التي سمحت للجنود العائدين من الحرب بشراء منازل عن طريق قروض الائتمان، كما قدّمت تسهيلات لتمويل تعليمهم الجامعي كي يتهيؤوا للدخول إلى العالم المهني ويصبحوا من أصحاب الياقات البيضاء. لقد قامت الحكومة الاتحادية ببناء أنظمة طرق سريعة بين الولايات، وقد هيأت بذلك مناطق حول المدن من أجل تحويلها إلى مناطق سكنية. شكلت هذه الإجراءات مجالاً لانتقال الثروة، ونمواً كبيراً في أعمال تشييد المصانع والأعمال المكتبية والمحافظة على المكاسب الاقتصادية التي تم جنيها خلال الحرب. شهدت تلك الفترة ولادة الطبقة الوسطى الأمريكية. أما الإصلاحات التي قام بها روزفلت والتي فرضتها الحرب العالمية الثانية، فقد كانت تهدف إلى دعم الطبقة العاملة في المدن. كما أدت تلك الإجراءات إلى تحويل أبناء الطبقات العاملة من مختلف الإثنيات إلى طبقة وسطى تقطن الضواحي.

الدورة الرابعة:
من المدن الصناعية إلى خدمة الضواحي

كما هي العادة دائماً، فإن كل حل لأية مشكلة، يتسبب في خلق المشكلة التالية. تمت السيطرة على الكساد من خلال الزيادة على الطلب وكذلك من خلال خلق فرص جديدة للعمل والدعم الاجتماعي ومن ثم، تحويل الأموال إلى أيدي المستهلكين. تم فرض زيادة الضرائب على أصحاب الثروات، أما الضرائب على أصحاب الدخل المحدود فكانت منخفضة نسبياً وذلك بغية توفير ظروف أفضل لأبناء تلك الطبقات لاقتناء منازل، كما تم توفير بطاقات ائتمان للمستهلكين لتسهيل عملية شراء العديد من الحاجيات. وقد أدت هذه السياسات إلى إبقاء الاقتصاد في حالٍ من الحركة الدائمة.

ولكن هذه الصيغة لم تعد صالحة في سبعينيات القرن العشرين. فمعدلات الفوائد المرتفعة أدت إلى إعاقة قيام العديد من المشروعات التجارية، وأظهرت ميولاً لمحاباة شركات كبيرة أثبتت فشلها في عالم الأعمال. وكانت معدلات الفائدة المرتفعة قد تجاوزت حدود سبعين بالمائة على الأثرياء وكذلك على الشركات. هذه الضرائب كانت تمثل نوعاً من العقوبات على الناجحين لأن مثل هذه السياسة الضريبية أشعرت المستثمرين بالإحباط وثنتهم عن متابعة استثماراتهم. توقفت المصانع عن العمل في الوقت الذي بقي الاستهلاك مستمراً بوتيرة عالية بسبب توفر بطاقات الائتمان لدى المستهلكين. أصبحت المصانع وكذلك الاقتصاد بشكل عام، بالتزامن مع غياب الاستثمار، أقل كفاءة وأقل قدرة على المنافسة على الصعيد العالمي.

في نهاية سبعينيات القرن العشرين، دخل مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى مرحلة بناء العائلة عندما كان الطلب على قروض الائتمان في أقصى مداه.

كل هذه العوامل إضافة إلى أزمة الطاقة، أوصلت الأمور إلى مكان كان لا بد معه القيام بفعل شيء ما، حياله. خلال فترة رئاسة جيمي كارتر كان الاقتصاد الأمريكي بمجمله يترنح. فالفوائد المرتفعة الطويلة الأجل كانت بين عشرة وعشرين بالمائة؛ وكان التضخم قد تجاوز نسبة عشرة بالمائة، وكذلك كانت حال البطالة. أما الحل الذي طرحه كارتر فكان خفض الضريبة على الطبقتين الوسطى والفقيرة، ما أدى إلى زيادة الاستهلاك وإلى زيادة الضغط على النظام المالي برمته. كل محاولات إنعاش الاقتصاد التي كانت فعالة خلال الأعوام الخمسين الأخيرة لم تتوقف عن أن تكون فعالة وحسب، بل تسببت في جعل الأمور أكثر سوءاً.

تم انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة عام 1980. واجه ريغان أزمة التدني في معدلات الاستثمار والزيادة في معدلات الاستهلاك. وكان الحل الذي طلع به ريغان هو المحافظة على مستوى الاستهلاك في الوقت الذي زاد من حجم رأسمال الاستثمارات. فعل ذلك من خلال مبدأ "اقتصاديات التوريد"، ما يعني تخفيض الضرائب كي يتم إنعاش الاستثمارات. لم يكن ريغان يرغب في خنق الطلب، أي جعل المستهلكين عاجزين عن شراء البضائع والحاجات. كان هدفه يتمثل في أن يجعل الطبقات العليا والشركات قادرة على تحديث الاقتصاد من خلال الاستثمار. وكان ذلك يمثل إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي بصورة جذرية خلال ثمانينيات القرن العشرين مهيئاً الأرضية للفورة الاقتصادية التي حدثت في تسعينيات القرن العشرين.

نقلت سياسات ريغان القوة السياسية والاقتصادية من المدن إلى الضواحي. وبسبب الطروحات الإبداعية التي ميزت العصر الممتد من فترة روزفلت إلى فترة كارتر، فقد حدث تحول سكاني هائل باتجاه الضواحي، ما أدى إلى حدوث تحول حقيقي في البلاد برمتها. فقد مَهّدَ نظام الطرق السريعة بين الولايات والطرق الأخرى التي توفرت لها صيانة جيدة للناس في أن يتواصلوا بسهولة مع المناطق الأقل تطوراً والأقل غلاء، في الوقت الذي سهّل لهم كذلك موضوع الانتقال من المدن وإليها بيسر وسرعة. أصبح سكان الضواحي أكثر ثراءً خلال

النصف الثاني من القرن العشرين؛ ومع حلول ثمانينيات القرن العشرين، كانوا هم الأكثر إفادةً من سياسات ريغان الاقتصادية.

وهكذا أكمل ريغان عملية إعادة توجيه الاقتصاد الأمريكي بعيداً عن مبادئ "الصفقة الجديدة" التي كانت تفضّل استهلاك الطبقة العاملة التي تقطن المدن على كافة الاعتبارات الأخرى، متحولاً بذلك إلى التركيز على كل من سكان الضواحي وطبقة رواد الأعمال. ولهذا السبب فقد اعتبره البعض خائناً لقلب المجتمع الأمريكي، أي المدن، وأيضاً لروح مبدأ العمالة الأمريكي، أي العمال المنضوين تحت مظلة نقابات العمال. وكما تعرض له أسلافه مثل روزفلت وهيز وجاكسون، فقد تعرض ريغان إلى حملة من القدح والذم وتشويه السمعة باعتباره خائناً للمواطن الأمريكي العادي. لكن ريغان لم يكن لديه خيارٌ في نهاية الأمر أكثر مما كان لدى روزفلت أو هيز أو جاكسون. فالواقع هو ما فرض مثل هذا النوع من التطور.

الدورة الخامسة:
من خدمة الضواحي إلى الطبقة المهاجرة الدائمة

ننتقل الآن إلى المستقبل.

إذا بقي نموذج الأعوام الخمسين صالحاً، وهذا ما تظهره السجلات الموثوقة والتي استمرت على مدى مائتين وعشرين عاماً، فإن هذا يعني أننا الآن في منتصف الدورة الخامسة بالضبط؛ وهي الدورة التي تمثلت بانتخاب رونالد ريغان عام 1980. يشير هذا النمط إلى أن البنية الحالية للمجتمع الأمريكي سوف تبقى على حالها إلى عام 2030 تقريباً، وأنه ما من رئيس يمكن له أن يغيّر التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في هذا المجتمع، بغض النظر عن الأيديولوجيا التي يتبناها.

انتُخِبَ دوايت آيزنهاور رئيساً للولايات المتحدة عام 1952، أي بعد عشرين عاماً على انتخاب روزفلت إلا أنه كان عاجزاً عن تغيير الأنماط الأساسية التي أسست لها "الصفقة الجديدة". لم يستطع تيدي روزفلت الرئيس التقدمي العظيم من تغيير المسار الذي رسمه روثر فورد هيز إلا ضمن الحدود الدنيا. وقد تبنّى لينكولن المبادئ التي نادى بها جاكسون. أما جيفرسون الذي أخفق تماماً في تفكيك النظام الذي تبنّاه واشنطن، فقد كرّس جهده لتبنّيه والعمل بموجبه. في كل دورة، يفوز الحزب المعارض بالانتخابات، وينجح أحياناً في انتخاب رؤساء عظام. لكن المبادئ الأساسية تبقى ثابتة في مكانها. لم يستطع بيل كلينتون تغيير الوقائع الأساسية الراسخة منذ عام 1980، ولن يكون بمقدور أي رئيس يأتي بعده إلى سدة الرئاسة من أي حزب أتى تغييرها الآن. فالأنماط قوية وراسخة وعميقة الجذور في حقل القوى الأساسية.

لكننا نتعامل مع دورات، وكل دورة محكومة بنهاية ما. إذا كان هذا النمط صالحاً، فإننا نتوقع أن نشهد اضطرابات اقتصادية واجتماعية متزايدة عام 2020، وسيتبع هذه الاضطرابات تحول حاسم في الانتخابات في مرحلة ما، من المستقبل؛ ربما في انتخابات 2028 أو 2032. السؤال المطروح هنا هو التالي: ما الذي سوف تتمحور حوله أزمة عشرينيات القرن الحادي والعشرين، وكيف سيكون الحل؟ هناك شيء وحيد نعرفه: الحل لأزمة الدورة الأخيرة سوف يستولد مشكلة الدورة التالية؛ والحل التالي سوف يُحدِثُ تحولاً دراماتيكياً في الولايات المتحدة.

الاقتصاد الأمريكي مبنيٌّ حالياً على نظام قروض الائتمان المتوفرة بالفعل بالنسبة لكل من الإنفاق الاستهلاكي وتكوير الأعمال التجارية؛ حيث إن معدلات الفائدة منخفضة إلى حد كبير. معظم مصادر الثروة ناجمة عن النمو في قيمة الأسهم، خصوصاً في مجال الإسكان والأراضي والمدخرات التقليدية. معدل المدخرات منخفض، لكن الزيادة في معدل الثروة فهي مرتفعة.

لا يوجد أي شيء مصطنَع فيما يتعلق بهذا النمو. أثمرتْ عملية إعادة الهيكلة في ثمانينيات القرن العشرين ازدهاراً تمثل في زيادة الإنتاجية بصورة هائلة نجم عن نشاط ملحوظ في ريادة الأعمال. أدى توفر تكنولوجيا جديدة، إضافة إلى طرح أنماط جديدة من الأعمال التجارية، إلى زيادة معدل إنتاجية العمال بصورة دراماتيكية؛ كما أدى إلى زيادة في القيمة الحقيقية للمشروعات التجارية. انظروا إلى مايكروسوفت وآبل كمثالين على نموذج الصناعات الجديدة التي سادت في ثمانينيات القرن العشرين. ففي حين سيطرت شركات مثل شركة جنرال موتورز وشركة الفولاذ الأمريكية على المشهد الاقتصادي طيلة فترة الدورة السابقة، فإن النمو في مجال الوظائف خلال هذه الدورة الحالية تركز على الشركات التي تتعامل في مجال ريادة الأعمال أكثر من اعتمادها على رأس المال.

الطلب على الاستهلاك وأسعار الأسهم يتعايشان في توازن حَذِر. فلو انخفض الطلب على الاستهلاك لأي سبب من الأسباب، فإن قيمة الموجودات بدءاً بأسعار

المساكن وصولاً إلى مجال الأعمال سوف تنخفض بصورة ملحوظة. تساعد هذه القيَم في إعطاء دفع للاقتصاد ابتداء بتزويد المستهلك ببطاقات الائتمان، وانتهاءً بمنح قروض للمشروعات التجارية. كما تقوم بتخمين القيمة الحقيقية لكل واحد من هذه المشروعات التجارية. إذا انخفضت قيمة الأسهم، ينخفض الطلب؛ وعليه، ينجم عن ذلك نوع من الانحدار ذي الطابع الحلزوني. تمثلت المشكلة حتى الآن في حقيقة أن الاقتصاد نما بنفس وتيرة النمو السكاني. يكمن التحدي حالياً في ضمان عدم تراجع الاقتصاد بصورة أسرع من معدل النمو السكاني. الوضع المثالي للاقتصاد يتمثل في وجوب استمرار نموه بالرغم من انخفاض عدد السكان.

يجب علينا فعلياً أن نلحظ بدايات الأزمة الأولى في القرن الحادي والعشرين واستشرافها، وذلك قبل أكثر من عقد على احتمال وقوعها. هناك ثلاث عواصف تلوح في الأفق. العاصفة الأولى سكانية. ففي نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ستكون الموجة الأولى من المولودين بعد الحرب العالمية الثانية قد أصبحوا في سبعينيات أعمارهم؛ سيبدؤون حينها بشراء الأسهم وبيع منازلهم من أجل أن يقتاتوا على ثمنها. العاصفة الثانية هي الطاقة. الارتفاع الكبير في أسعار النفط مؤخراً يمكن أن يشهد دورة ارتفاع أعلى بعد خمسة وعشرين عاماً من أسعار منخفضة للطاقة. قد يكون هذا الارتفاع أيضاً أحد أول المؤشرات على نهاية عصر الاقتصاد الهيدروكربوني.

أخيراً، يمكن القول إن النمو الإنتاجي للجيل الأخير من الاختراعات قد وصل إلى ذروته. لقد أصبحت الشركات الريادية الكبرى من جيليْ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين مثل مايكروسوفت وديل Dell شركات كبرى؛ لكن التراجع في هامش أرباحها كان يعكس التراجع في النمو الإنتاجي. عموماً، يمكن القول إن الاختراعات التي ظهرت في الربع الأخير من القرن الماضي كان لها دور مؤثر في فرض قيمة الأسهم، لكن المحافظة على التسارع الكبير في التقدم الذي شهدته الأعوام العشرون الماضية سيكون من الصعوبة بمكان.

كل ما تقدم سيضع مزيداً من الضغوط على أسعار الأسهم، أعني بذلك أسهم العقارات وأسهم البورصة. فالأدوات الاقتصادية التي تنظم أسعار الأسهم غير متوفرة حالياً. تكونت أدوات إدارة معدلات الفائدة وإيجاد مصادر التمويل، أي الضمانات على القروض، خلال الأعوام المائة الماضية. أما أدوات إدارة أسعار الأسهم فهي ما تزال الآن في مراحلها الأولى كما أظهرت الانهيارات في سوق الرهن العقاري عام 2008. هناك همس حول عودة النشاط إلى سوقيْ العقارات والأوراق المالية بالفعل؛ لكن هذا هو مجرد بداية؛ وأظن أننا لن نشهد مثل هذا النشاط بكامل زخمه قبل خمسة عشر أو عشرين عاماً على الأقل. ولكن عندما تبلغ هذه الدورة ذروتها، ستكون الولايات المتحدة قد أنهكتها الأزمات الناجمة عن نقص الطاقة وقلة الاختراعات، إضافة إلى الانخفاض الحاد في عدد السكان.

يجدر بنا التوقف هنا قليلاً كي نتأمل في أزمة عام 2008. كانت هذه الأزمة بمجملها عبارة عن تتويج روتيني للدورة التجارية. عادةً ما تكون معدلات الفائدة منخفضة بالضرورة خلال فترة الارتفاع الهائل في النمو الاقتصادي. يسعى المستثمرون التقليديون إلى زيادة معدل الإنتاجية من دون أن تكون نسبة المخاطرة أعلى. المؤسسات المالية هي بالدرجة الأولى والأخيرة عبارة عن منظمات تسويقية مصممة على الإتيان بمنتجات تلبي الطلب. وفي الوقت الذي تبلغ الدورة التجارية ذروتها، فإن على تلك المؤسسات المالية أن تصبح أكثر مشاكَسَةً في عملية تصنيع تلك المنتجات؛ حيث إنها تزيد في الغالب معدل المخاطرة المخفيّة في المنتج. وفي نهاية الدورة، تظهر نقاط الضعف وينهار البناء على ما فيه. تخيلوا احتمال انهيار المواقع الإلكترونية مع نهاية القرن الحادي والعشرين.

عندما يحل الخراب بالقطاع المالي بدلاً من القطاعات الاقتصادية غير المالية مثل المواقع الإلكترونية فإن نتائجه تكون مضاعفة. أولاً هناك خسارات مالية. ثانياً، تتقلص قدرة القطاع المالي على الحركة أو على توفير السيولة اللازمة لضخها في الاقتصاد. في الولايات المتحدة، يكون الحل الطبيعي لمثل هذه المشكلات هو تدخّلُ الحكومة الاتحادية. تدخلت الحكومة الاتحادية

الأمريكية في سبعينيات القرن العشرين لمنع حدوث انهيار محتمل في سوق السندات المالية البلدية، وذلك من خلال إصدار كفالات لبلدية مدينة نيويورك حيث قدمت ضمانات لسنداتها المالية. وفي ثمانينيات القرن العشرين عندما بدأت دول العالم الثالث بالتخلف عن سداد ديونها المالية بسبب الهبوط في أسعار السلع، قادت الولايات المتحدة حملة لإصدار كفالات ضمنت ديون العالم الثالث من خلال سندات بريدي Brady Bond. وفي عام 1989، عندما أدى الانهيار في سوق العقارات التجاري إلى تآكلِ صناعة المدخرات والقروض، تدخلت الحكومة الاتحادية حينها من خلال شركة ريسولوشن تراست Resolution Trust Corporation. انطلقت شرارة أزمة عام 2008 بسبب الهبوط في أسعار المساكن، ما أجبر الحكومة الاتحادية على التدخل من أجل ضمان تلك القروض والمهام الأخرى المنوطة بالنظام المالي.

يقاس الدّيْن بالقيمة. فإذا كنت مديناً بألف دولار، وكانت القيمة الصافية لممتلكاتك سلبية، فإنك حينها ستواجه مشكلات في حال فقدانك لوظيفتك. وإذا كنت مديناً بمليون دولار، ولكن القيمة الصافية لممتلكاتك هي مليار دولار، عندها لن تواجه أية مشكلة. يتمتع الاقتصاد الأمريكي بقيمة ممتلكات صافية تقدر بمئات التريليونات من الدولارات. وبالتالي، فإن أزمة ديون لا تتجاوز قيمتها بضع تريليونات من الدولارات لا يمكن أن تتسبب في انهيار هذا الاقتصاد. المشكلة هنا تكمن في الكيفية التي يمكن لقيمة الممتلكات الصافية أن تستخدم لتغطية بعض القروض المتعثرة، بما أن القيمة الصافية للممتلكات هي في حدود مئات الملايين من الدولارات الموجودة بين أيدي أشخاص محددين بصفة خاصة. فقط الحكومة هي التي يمكن لها القيام بذلك، وهي تفعل ذلك من خلال قيامها بضمان القروض مستخدمة السلطة السيادية الضريبية للولاية، وكذلك من خلال سلطة مصرف الاحتياط الفدرالي المتمثلة في صلاحيته لطباعة الأوراق النقدية من أجل إيجاد مخرج للنظام.

لم تكن أزمة عام 2008 بهذا المعنى تختلف من الناحية المادية عن الأزمات السالفة. يمكن أن يعاني الاقتصاد التحتي من الركود؛ لأن الركود يعتبر جزءاً

طبيعياً وشائعاً من الدورة التجارية. لكننا في الوقت نفسه، نلمح في الأفق نذيراً هاماً آتياً من المستقبل البعيد. فالهبوط في أسعار المساكن له أسباب عديدة، ولكن في خلفية تلك الأسباب، هناك الواقع الديموغرافي. ففي الوقت الذي يتراجع معدل النمو السكاني على الصعيد العالمي، فإن الفرضية التي سادت على امتداد فترات تاريخية طويلة، والقائلة بأن الأرض والعقارات الأخرى سوف يرتفع ثمنها اطراداً مع مرور الوقت، أصبحت موضع شك. أزمة عام 2008 لم يكن منشؤها في الواقع الوضع الديموغرافي. لكن تلك الأزمة أظهرت عملية ستكشف بدورها عن نفسها بشكل كامل خلال العشرين عاماً القادمة: ستتخذ هذه الأزمة شكل أزمة أسهم سوف يتسبب بها العامل الديموغرافي. تعاني أسعار العقارات السكينة من هبوط مثير للهلع. لم يحدث مثل ذلك في الماضي. لكن هذه اللحظة تعتبر حاسمة. تخيلوا أنها قشة في قلب الريح، أو أنها أمارةٌ لأشياءَ لا بد أن تقع في المستقبل، أي أنها ستتحول من عامل ضغط على سوق العقارات إلى ورقة عامل سيطرة أكبر من قبل الحكومة على الاقتصاد.

عندما نتحدث عن الأزمة الاقتصادية، فإن كل المخاوف تتجه فوراً صوب الكساد العظيم. فمن الناحية التاريخية، يمكن تشبيه أعراض النهاية المأساوية لكل دورة اقتصادية عادة بالقلق العميق أكثر من كونها تعبيراً عن ألم مُمِضٍّ ناجم عن الكساد. من المحتمل تكرار حدوث نفس أعراض التضخم المرافق للركود الذي حصل في سبعينيات القرن العشرين، أو الأزمات الحادة القصيرة التي حدثت في سبعينيات القرن التاسع عشر أكثر من احتمال تكرار الإخفاقات الكبرى المديدة التي أدت إلى الكساد الذي طبع ثلاثينيات القرن العشرين. وهذا هو ما يُتَوَقَّعُ حدوثه في الأزمة التي سوف تطبع عشرينيات القرن الحادي والعشرين؛ إذ ليس علينا أن نتعرض إلى كساد عظيم لكي نجد أنفسنا في مواجهة نقطة تاريخية فاصلة.

القرن الحادي والعشرون هو القرن الأول الذي تواجه فيه الولايات المتحدة مشكلة تتمثل في بنية ملكية الأراضي. كانت المسألة الرئيسية خلال الأعوام المائة والخمسين الماضية تتمحور حول الكيفية التي يمكن أن تُدارَ بها مشكلة

العلاقة بين تكوين رأس المال Capital Formation وبين الاستهلاك. وقد تأرجح الحل بين تفضيل تكوين رأس المال تارةً على حساب الاستهلاك أو العكس. أحياناً كان يتم التوفيق بين الاثنين من خلال خلق توازن بينهما. ولكن على امتداد مائتين وخمسين عاماً من عمر الولايات المتحدة، لم تكن العمالة أبداً مسألة تستدعي القلق أو حتى التفكير بها. فقد كان عدد السكان يتنامى بصورة دائمة وكان جيل الشبان المؤهلين للنزول إلى سوق العمل يتجاوز كثيراً عدد المعمرين في الولايات المتحدة طيلة تلك الفترة.

أما السبب الحقيقي وراء الأزمة التي سوف تقع عام 2030 فيكمن في حقيقة أن العمالة لن تعود المُكوِّن الموثوق الذي كانت عليه حتى تلك اللحظة. فالزيادة الكبيرة التي طرأت على معدل الولادات في أعقاب الحرب العالمية الثانية والزيادة المطردة في متوسط الأعمار سوف يؤدي بالضرورة إلى أزمة معمَّرين خرجوا من دائرة القوة العاملة لكنهم دخلوا في خانة الاستهلاك الصِّرْف. هذه حقيقةٌ تدفعكم إلى التأمل فيها: عندما قررت مؤسسة الضمان الاجتماعي أن سن التقاعد يبدأ في عمر الخامسة والستين، فيجب أن نتذكر أيضاً أن متوسط أعمار الذكور كان لا يتجاوز واحد وستون عاماً. هذا يقودنا إلى معرفة حقيقة أن مؤسسة الضمان الاجتماعي كانت تعاني قصوراً في رؤيتها. فالزيادة الكبرى في معدل متوسط الأعمار غيرت كلياً كافة حسابات التقاعد.

قلّصَ الانخفاض في معدل الولادات منذ سبعينيات القرن العشرين، والمترافق مع دخول متأخر إلى سوق العمل، من عدد العمال مقابل كل فرد متقاعد. سوف تزداد هذه الظاهرة حدة في عشرينيات القرن الحادي والعشرين. المسألة هنا لن تتعلق باحتمال أن يقوم العمال الجدد بتقديم دعم مادي للمتقاعدين، بالرغم من أن مثل هذا الاحتمال سيمثل أحد العوامل في هذا المجال، بل إن المشكلة تكمن في أن المتقاعدين الذين يعتمدون على حصصهم في أسهم المنازل وصناديق التقاعد، سوف يستمرون في كونهم مستهلكين بمعدلات عالية. بناء على ذلك، سوف تتفاقم الحاجة إلى مزيد من العمال لتلبية حاجات أولئك المتقاعدين. ومع هذا الانخفاض الملحوظ في عديد القوة العاملة والطلب المستمر والثابت على

المنتجات والبضائع والخدمات، فإن التضخم سوف يتصاعد أيضاً وبوتائر أعلى لأن كلفة العمالة سوف ترتفع إلى السقف. كما أنها ستزيد من الوتيرة المتسارعة للمعدل الذي يستهلك المتقاعدون فيه من مدخراتهم.

سينقسم المتقاعدون إلى شريحتين. فالمحظوظون والأذكياء من بين هؤلاء ممن يمتلكون احتياطات في الأسهم وكذلك خطة الادخار ذات الترميز 401(K)[1] سوف يُرغَمون على بيع هذه الممتلكات. أما الشريحة الثانية من المتقاعدين فهي تلك التي ليست لديها أية ممتلكات أو ربما القليل منها فقط. الضمان الاجتماعي في أفضل الظروف يترك الناس في حالٍ من الفقر المدقع. وسيكون الضغط شديداً من أجل المحافظة على مستويات معيشية معقولة، وتأمين صحي مقبول بالنسبة لكل من وُلِدَ في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ وسيتأتّى هذا الضغط من شريحة عُمْرية تتمتع بنفوذ سياسي ملحوظ نظراً لأعدادها الكبيرة. فالمتقاعدون يصوتون في الانتخابات لصالح مجموعات غير متجانسة، كما أن مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية سيصوتون بأعداد هائلة؛ ومن المنطقي أنهم سيصوتون لمن يؤمن مصالحهم.

سوف تُجبَرُ الحكومات في كافة أنحاء العالم وليس في الولايات المتحدة وحدها، إما على زيادة الضرائب، أو الاقتراض بمبالغ كبيرة. فإذا لجأت الحكومات إلى الخيار الأول، فإنها سوف تفرض الضرائب على نفس المجموعة التي يفترض أنها ستفيد من الزيادة على الرواتب التي يحتّمها النقص في الأيدي العاملة. أما إذا زادت الحكومات من كمية الاقتراض، فإنها سوف تدخل إلى سوق رأسمال يعاني من الانكماش في نفس الوقت الذي يبدأ مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية بسحب رؤوس أموالهم من السوق، ما سوف يؤدي حكماً إلى رفع معدلات الفائدة تماماً كما حدث في سبعينيات القرن العشرين، وكذلك إلى زيادة في معدل التضخم بسبب ازدياد الطلب على المال. البطالة هي الظاهرة

(1) هي خطة ادخار لمرحلة ما بعد التقاعد يمولها رب العمل. تسمح هذه الخطة للعمال بادخار جزء من رواتبهم واستثماره قبل حسم الضرائب منه؛ ولا تحسب الضرائب على هذه المبالغ إلا بعد أن يتم سحب المال من الحساب. (المترجم)

الوحيدة التي لن تكرر ذاتها كما حدث في سبعينيات القرن العشرين. فكل من يكون باستطاعته أن يعمل، سيجد له مكاناً في سوق العمل وبرواتب مجزية؛ إلا أن هذه الرواتب سوف تتعرض للتقلص والانكماش بسبب الضرائب أو التضخم.

سيبدأ مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية بالانتقال إلى مرحلة التقاعد مع بداية عام 2013. إذا افترضنا أن سن التقاعد يبدأ في عمر السبعين (حيث إن الوضع الصحي للمتقاعد وحاجاته المادية سوف تبدو ملحّةً في هذا السن)، فإن الأعوام التالية سوف تشهد بداية تدفق لأعداد متزايدة من السكان الحالين إلى التقاعد. لكن ليس من المتوقع أن تشهد نسبة المتقاعدين انخفاضاً إلا بعد عام 2025، وسوف تستمر العواقب الاقتصادية السلبية لهذه الظاهرة لفترة طويلة بعدها. أما مواليد عام 1980، فسوف يكون لزاماً عليهم التأقلم مع هذه المشكلة منذ أن يكونوا في منتصف الثلاثينيات إلى منتصف الأربعينيات من أعمارهم. سيقضون جل أعمارهم التي ينفقونها في حقل العمل في ظل اقتصاد تتناقص فاعليته يوماً بعد يوم. تعتبر هذه الظاهرة من المنظور التاريخي العام، مجرد مشكلة عابرة. أما أولئك الذين يكونون قد ولِدوا بين عامي 1970 و1990، فإن هذه الظاهرة لن تكون مؤلمة وحسب، بل إنها سوف تطبع هذا الجيل بأكمله بطابعها الخاص. قد لا تكون هذه المرحلة مؤشراً على الانزلاق باتجاه كساد عظيم آخر، إلا أن أولئك الذين يتذكرون مرحلة التضخم التي رافقت الركود في سبعينيات القرن العشرين، فسوف تكون هذه المرحلة مرجعية بالنسبة لهم.

أتى مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى العالم حيث وجدوا أنفسهم ضمن بوتقة فجوة بين الأجيال، وسيغادرونه وهم في فجوة مماثلة.

أي رئيس سينتخب سواء في دورة عام 2024 أو 2028، كائناً من يكون، سيجد نفسه في مواجهة مشكلة كبرى. هذا الرئيس، شأنه في ذلك شأن أسلافه مثل آدامز وغرانت وهوفر وكارتر، سوف يلجأ إلى الحلول التي اعتمدها سلفه من أجل وضع حل للمشكلة الجديدة. وكما حاول كارتر استخدام مبادئ روزفلت لحل مشكلة التضخم الناجم عن الركود الاقتصادي، ما أدى إلى تفاقم تلك المشكلة، فإن آخر رئيس في هذه الفترة سوف يلجأ إلى استخدام الحلول التي

اعتمدها ريغان والمتمثلة في خفض الضرائب على الأثرياء من أجل تشجيع الاستثمار. سوف يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة في حجم الاستثمار في وقت تعاني العمالة من نقص شديد في كوادرها، ما سيؤدي إلى زيادة في كلفة تلك العمالة، وبالتالي، إلى تفاقم المشكلات التي تعاني منها الدورة الاقتصادية.

وكما أن المشكلات التي أدت إلى حدوث تلك الأزمات كانت غير مسبوقة، فإن المشكلة التي ستنشأ في عشرينيات القرن الحادي والعشرين ستكون كذلك غير مسبوقة. كيف يمكن لنا أن نزيد من كمية العمالة المتوفرة؟ إن النقص في كادر العمالة أمامه حلّان: الأول هو زيادة الإنتاجية لكل عامل، أما الثاني فيتمثل في زيادة عدد العمال. ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار الحجم الكبير للمشكلة وإطارها الزمني، فسيتبين لنا أن الحل الفوري للمشكلة يتمثل في زيادة عدد العمال؛ ولكي يتم ذلك، لا بد من تسهيل قدوم أعداد أكبر من المهاجرين. وستزداد أعداد المهاجرين بصورة مطردة اعتباراً من عام 2015، ولكن ليس بما يكفي من السرعة التي يؤمل منها وضع حد لتلك المشكلة.

الثقافة السياسية الأمريكية منذ عام 1932 غالباً ما كان يؤرقها تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، كعامل يؤدي حكماً إلى ازدياد معدل البطالة. كان ينظر إلى مسألة الهجرة على امتداد قرن من الزمن باعتبارها عاملاً حاسماً من عوامل خفض الأجور. وكان ينظر إلى الهجرة باعتبارها مؤشراً على الانفجار السكاني على الصعيد العالمي. أما فكرة اعتبار الهجرة مؤشراً على إمكانية حل المشكلة، أعني بذلك مشكلة النقص في الأيدي العاملة، فقد كانت خارج حدود منطق ذلك الزمن، تماماً كما كان ينظر إلى البطالة عام 1930 باعتبارها تعبيراً وانعكاساً للخمول والكسل.

هذا المفهوم سيخضع لتحول دراماتيكي مرة أخرى في عشرينيات القرن الحادي والعشرين؛ وبحلول موعد الانتخابات الرئاسية سواء عام 2028 أو عام 2032، سوف يكون هناك تغير هائل في الفكر السياسي الأمريكي. قد يجادل البعض بأن هناك ما يكفي من الأيدي العاملة؛ إلا أن المشكلة تكمن في أن

هؤلاء العمال ليس لديهم الدافع الكافي للانخراط في سوق العمل بسبب الضرائب المرتفعة على دخلهم. وسيحاول الرئيس العاجز حلَّ المشكلة من خلال تخفيض الضرائب من أجل دفع عمال غير موجودين أصلاً للانضمام إلى سوق العمل وذلك من خلال تشجيع الاستثمار.

الزيادة السريعة والدراماتيكية في العمالة من خلال الهجرة هي الحل الحقيقي والواقعي. يكمن الاختراق الحقيقي لهذه المعضلة في معرفة أن الرأي التاريخي حول ندرة العمالة لم يعد قابلاً للتطبيق بعد الآن. ستتمثل المشكلة في المستقبل المنظور في حقيقة أن هناك نقصاً هائلاً في العمالة. لكن هذه المشكلة لن تكون وقفاً على الولايات المتحدة وحدها. فكل الدول الصناعية المتقدمة سوف تعاني من المشكلة ذاتها؛ وستكون معاناة معظم تلك الدول من هذا النقص أشد إيلاماً. الأمر بغاية البساطة: كل هذه الدول ستكون بحاجة ماسة إلى عمال جدد ودافعي ضرائب جدد. وفي غضون ذلك، ستكون الدول المصدّرة لهؤلاء المهاجرين قد حسّنت من أوضاعها الاقتصادية بصورة كبيرة تزامناً مع استقرارٍ في النمو السكاني لديها. وعليه، ستنتفي إلى حد كبير حاجة العمال في تلك الدول للهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص عمل أفضل.

من الصعب أن نتخيل الآن ونحن في عام 2009، أنه بحلول عام 2030 سوف يكون هناك تنافس حاد بين الدول المتقدمة على استقطاب مهاجرين. حينها لن تُبنى سياسة الهجرة على إيجاد طرق ووسائل من أجل إبعاد المهاجرين وثنيهم عن القدوم إليها، بل على اجتراح طرائق تشجعهم على القدوم إلى الولايات المتحدة وليس إلى أوروبا. حينها ستبقى الولايات المتحدة متمتعة بمزايا أفضل من تلك التي تقدمها أوروبا. أن تكون مهاجراً في الولايات المتحدة الآن، أسهل بكثير من أن تكون كذلك في فرنسا، وستستمر الحال على هذا المنوال إلى أجل غير مسمى. إضافة إلى ذلك، تقدم الولايات المتحدة فرصاً على المدى الطويل أكثر بكثير مما يمكن للدول الأوروبية تقديمه، خصوصاً إذا علمنا أن الكثافة السكانية في الولايات المتحدة أقل بكثير مما هي عليه الحال في الدول الأوروبية. لكن ما يجب على الولايات المتحدة القيام به حقيقةً هو فعلُ ما لمْ تفعلْهُ منذ مدة طويلة؛

وأعني بذلك خلق الحوافز الكافية لجذب المهاجرين وتشجيعهم على القدوم إليها.

سوف يفضّل المتقاعدون الحل المتمثل بالهجرة لأسباب جد واضحة. لكن القوى العاملة في الولايات المتحدة سوف تكون منقسمة على ذاتها حول هذه المسألة. فالعمال الذين يخشون من تخفيضٍ على أجورهم بسبب المنافسة التي سيمثلها هؤلاء المهاجرون سوف يعترضون بشدة على مثل هذا الحل. وهناك عمال آخرون ممن يعتبرون بحكم المياومين أو المؤقتين، سوف يؤيدون الهجرة خصوصاً ضمن مجالات يؤمل أن تؤدي إلى تقليص نفقات الخدمات التي يتطلبونها. وفي النهاية، لن يستند القرار السياسي بهذا الشأن إلى الهجرة من حيث المبدأ، بمقدار ما سيركز على المجالات التي تكون الهجرة فيها مجدية اقتصادياً، والمهارات التي يتمتع بها هؤلاء المهاجرون والتي يحتاج إليها الاقتصاد الأمريكي؛ إضافة إلى الإشراف على توطين المهاجرين في مناطق محددة بحيث لا يطغى وجودهم عددياً واجتماعياً وثقافياً على سكان مناطق بعينها.

بالعودة إلى الحوافز التشجيعية، لا بد من القول إن على الولايات المتحدة أن تعرض على المهاجرين لائحة بالفوائد التي سيجنونها في حال قدومهم إلى الولايات المتحدة مثل الحصول على البطاقة الخضراء Green Card، مروراً بسمات دخول خاصة تلبي حاجات وتطلعات هؤلاء المهاجرين من العمال، وانتهاء بالمكافآت المادية التي تُدفَع لهم بصورة مباشرة إما عبر قنوات حكومية أو عبر الشركات الخاصة التي تتعاقد معهم؛ إضافة إلى تقديم ضمانات بإيجاد فرص عمل لهم. حينها من المؤكد أن المهاجرين سيختارون القدوم إلى الولايات المتحدة.

ستؤدي هذه العملية إلى زيادة ملحوظة في سلطة الحكومة الاتحادية. فقد لاحظنا منذ عام 1980 تآكلاً مطرداً في سلطة الحكومة؛ وهناك حاجة ملحّة لإصلاح قوانين الهجرة بحلول عام 2030، ما يعني أن الحكومة يجب أن تتدخل بصورة مباشرة لإدارة هذه القوانين. أما إذا تولت المؤسسات التجارية الخاصة هذه الإدارة، فيجب على الحكومة الاتحادية حينها على الأقل تقديم ضمانات من أجل ألاّ يقع المهاجرون ضحايا لعمليات احتيال، وأن تلك المؤسسات ستفي بتعهداتها تجاههم؛ وإلا تحوّلَ هؤلاء المهاجرون العاطلون عن العمل إلى عبء بكافة

المقاييس. فتح الحدود أمام المهاجرين لن يكون خياراً؛ فإدارة القوة العاملة الجديدة التي تعتبر الوجه الموازي لإدارة رأس المال وأسواق الائتمان، سوف تعزز إلى حد بعيد السلطة الاتحادية، ما سيشكل قلباً للمفهومات التي درج عليها عصر ريغان.

العمالة المستورَدَة ستتكون من فئتين. تتكون الفئة الأولى من المؤهلين لتقديم المساعدة للمعمَّرين من السكان، وهؤلاء سيكونون من فئة الأطباء ومدبّري المنازل. أما الفئة الثانية فتتكون من أولئك القادرين على تطوير تكنولوجيا جديدة تزيد من الطاقة الإنتاجية التي تعوّض النقص الحاصل في مجال العمالة على المدى الطويل. وبالتالي، فإن المتخصصين في العلوم الفيزيائية والهندسة والرعاية الصحية، إضافة إلى العمال اليدويين في كافة مجالات العمل الأخرى سيشكّلون الفئات المستهدفة التي يجب العمل على استقطابها للهجرة إلى الولايات المتحدة.

لن يكون تدفق المهاجرين على نفس شاكلة الهجرة التي حدثت ما بين عامي 1880 و1920؛ لكنها سوف تكون بالتأكيد أكثر أهمية من أية موجة هجرة حدثت قبل ذلك. وهي بالتأكيد سوف تغيّر إلى حد كبير الشخصية الثقافية للولايات المتحدة. فالمرونة التي تطبع الثقافة الأمريكية هي أهم ما يميزها عن الثقافات الأخرى، وهذه المرونة ستشكل العامل الحاسم في جذب المهاجرين إليها. علينا أيضاً أن نتوقع حدوث احتكاك وشرخ عالميين جرّاء عملية استقطاب المهاجرين. فالولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق مصالحها بأي ثمن؛ وهي قادرة على أن تتفوق في عروضها ومناوراتها لجذب المهاجرين إليها على الدول الأخرى في مجال العمالة ذات التخصصات النادرة، إضافة إلى استنزاف الدول النامية من عمالها المتعلمين والمهرة عن طريق استقطابها لهم بكافة الوسائل المتاحة. وهذا سيؤثر، كما سوف نرى لاحقاً، في السياسة الخارجية لتلك الدول.

من ناحية أخرى، ستكون هذه المرحلة بالنسبة للولايات المتحدة دورة أخرى تمتد خمسين عاماً من تاريخها الذي تُبحِرُ فيه بنجاح، وتشهد موجة أخرى من المهاجرين الذين تجتذبهم وتغريهم أرض الفرص والأحلام بالقدوم إليها. وسواء قدِمَ أولئك المهاجرون من الهند أو من البرازيل فإن أبناءهم سيكونون أمريكيين خلال جيل واحد تماماً كما حدث للمهاجرين الأوائل على امتداد التاريخ الأمريكي.

ينطبق ما تقدّمَ على الجميع باستثناء مجموعة وحيدة ألا وهي المكسيكيون. فالولايات المتحدة تحتل أرضاً كانت يوماً ما، مكسيكية، كما أن حدودها مع تلك الدولة نفيذة ومسامية لدرجة يصعب معها السيطرة عليها. تختلف حركة السكان بين المكسيك والولايات المتحدة عما هو مألوف بين الدول خصوصاً على طول المناطق الحدودية. ستكون هذه المنطقة حوضاً رئيسياً تُغرَفُ منه أعداد كبيرة من العمال غير المهرة في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، وسيتسبب ذلك في مشكلات استراتيجية خطيرة للولايات المتحدة في وقت لاحق من هذا القرن.

ولكن بحلول عام 2030، هناك خطوة لا بد للولايات المتحدة من القيام بها. فالنقص في الأيدي العاملة الذي سوف يؤدي إلى زعزعة الاقتصاد الأمريكي سيفرض على الولايات المتحدة أن تشرعن عملية بدأت عام 2015 وتتمثل في زيادة أعداد المهاجرين إلى الولايات المتحدة. وعندما يتم ذلك، سوف تستأنف الولايات المتحدة مسار التنمية الاقتصادية الذي درجت عليه والذي ستزداد وتيرته تسارعاً في أربعينيات القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي يرحل مواليد ما بعد الحرب العالمية عن الدنيا، وتبدأ البنية السكانية بالتشكل على شاكلة الهرم الطبيعي من جديد، بدلاً من أن تكون على شاكلة الفِطر. يجب أن تشهد أربعينيات القرن الحادي والعشرين نمواً ملحوظاً في التطور الاقتصادي يشبه ما حدث في خمسينيات وتسعينيات القرن العشرين. هذا العصر سوف يهيئ الأرضية للأزمة التي سوف تقع عام 2080. لكن كماً كبيراً من التاريخ سوف يتم صنعه من الآن وحتى ذلك التاريخ.

الفصل الثامن

بزوغ فجر عالَمٍ جديد

سيؤدي انهيار روسيا في عشرينيات القرن الحادي والعشرين إلى إغراق منطقة أوراسيا في لُجَّةٍ من الفوضى. سيتفكك الاتحاد الروسي نفسه في الوقت الذي تتهاوى سلطة موسكو وتتراخى قبضتها على الاتحاد. أما المناطق، القليلة السكان وخصوصاً المنطقة الواقعة على تخوم المحيط الهادي، فإنها ستنفصل عن الاتحاد الروسي بعد أن تعي بأن مصالحها في منطقة حوض المحيط الهادي تفوق بما لا يقاس، مصالحها مع روسيا أو روابطها بها. كما ستنفصل منطقة الشيشان وبقية المناطق ذات الغالبية المسلمة عن روسيا. وستنفصل كذلك منطقة كاريليا Karelia التي تتمتع بصلات وثيقة مع إسكندنافيا. لن يقتصر هذا التفكك على روسيا وحدها. فهناك دول أخرى كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي، سوف تتفكك بدورها. فالأعباء التي أثقلت موسكو كواهلَ تلك المناطق بها لن يكون بالإمكان تحمّلها أكثر من ذلك. وحيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في السابق إلى نشوء حكومات أوليغارية أقلويّة تتحكم بالاقتصاد الروسي، فإن الانهيار الذي سيحدث في عشرينيات القرن الحادي والعشرين سيؤدي إلى قيام زعماء المناطق بالانفصال غن موسكو واتخاذ مسار خاص بهم.

هذا التفكك سيحل في الفترة التي تسود فيها الروح الصينية الإقليمية أو المناطقية. سوف تؤدي الأزمة الاقتصادية في الصين إلى ظهور مرحلة جديدة في التاريخ الصيني تسودها المناطقية، وستزداد هذه الظاهرة حدة في عشرينيات القرن الحادي والعشرين. فالمنطقة الأوراسية السهلية المترامية الأطراف والواقعة شرق جبال الكاربات سيسودها التخبط وتعمُّها الفوضى في الوقت الذي تبدأ الأقاليم بخوض صراع مرير من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية؛

وسيكتنف هذه المرحلة تداخلٌ في الحدود وتحولاتٌ في الولاءات والتحالفات. هذا التشظي على جانبيْ الحدود الصينية من كازخستان وصولاً إلى المحيط الهادي سوف يجعل من تلك الحدود مغيّبة تماماً لدرجة أنها قد تختفي بالكلية.

سيمثل كل ذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة نتيجة في منتهى الروعة. فالحقيقة الجيوسياسية الملحّة الخامسة التي تفرض نفسها على الولايات المتحدة تقضي بأنه لا يجوز لأية قوة أن تكون في وضعٍ يمكّنها من أن تفرض نفوذها على منطقة أوراسيا. ومع غرق كل من الصين وروسيا في مستنقع الفوضى، فإن مثل هذا الاحتمال هو أبعد ما يكون عن الواقع. ولن تكون الولايات المتحدة في الحقيقة بحاجة كبيرة لكي تنخرط في مسألة فرض نوع من توازن القوى داخل تلك المنطقة؛ إذ أن توازن القوى خلال العقود القادمة سوف يفرض نفسه بنفسه فيها.

سوف تصبح أوراسيا "جنة مقتنصي الفرص". فالدول الواقعة على تخوم تلك المنطقة، ستجد أن أمامها فرصاً استثنائية من أجل وضع يدها على هذه الثروات السائبة. فهذه المنطقة الهائلة المساحة تعج بالثروات والأيدي العاملة والخبرات. وسيمثل انهيار السلطات المركزية في تلك المنطقة فرصة لا تعوّضُ بالنسبة للبلدان التي تقع على تخومها، ولذا فيجب على تلك الدول اقتناص هذه الفرصة. يمثل الخوف والحاجة والجشع المثلث المثالي للعوامل التي تهيئ الفرصة للتخوم من أجل محاولة استغلال المركز.

هناك ثلاث دول تتمتع بأوضاع تجعلها قادرة على انتهاز فرصة الإفادة من هذا الوضع. أول هذه الدول هي اليابان التي ستكون في وضعٍ يمكّنها من استغلال الفرص في المنطقة البحرية الروسية، وكذلك في منطقة شرق الصين. ثاني هذه الدول هي تركيا التي ستكون في وضعٍ يمكّنها من التوغل شمالاً إلى منطقة القوقاز وما وراءها. وهناك أخيراً تحالف دول شرق أوروبا بقيادة بولندا وأيضاً دول البلطيق وهنغاريا ورومانيا؛ وهذه الدول جميعها سترى في هذا الوضع الفرصة السانحة ليس فقط للعودة إلى الحدود القديمة بل أيضاً لحماية نفسها من أية دولة روسية محتملة في المستقبل. هناك فائدة ثانوية أخرى لكنها قوية بالنسبة

لتلك الدول وهي التالية: فمن خلال زيادة مستوى قوتها، ستسعى هذه الدول إلى حماية نفسها من عدوها التقليدي الجاثم إلى الغرب منها؛ وهذا العدو هو ألمانيا. سوف ترى دول أوروبا الشرقية فيما يجري فرصة سانحة لوضع تعريف جديد لميزان القوى في المنطقة. فالهند بحجمها الهائل لن تتخرط في هذه اللعبة. فالهند المعزولة جيوسياسياً من قبل جبال الهملايا لن تكون قادرة على الإفادة من هذا الوضع.



جنة مقتنصي الفرص

توحي الرؤية الأمريكية لمثل هذا النشاط في عشرينيات القرن الحادي والعشرين بأنها ستكون في موقع المؤيد والداعم له. فأوروبا الشرقية وتركيا واليابان سوف تكون حليفة للولايات المتحدة. وسيكون قد مضى على التحالف بين كل من تركيا واليابان من جهة وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى خمسة وسبعون عاماً حينها، أما أوروبا الشرقية فسيكون قد مضى على تحالفها مع الولايات المتحدة قرابة ثلاثين عاماً. خلال المواجهة مع روسيا، ستعمل كل واحدة من هذه الدول بشكل أو بآخر، ولأسبابها الخاصة مع الولايات المتحدة التي ستنظر إلى كل واحدة منها كما كانت تنظر إلى جميع حلفائها، باعتبارها امتداداً للإرادة الأمريكية وتعبيراً عنها.

الأحداث التي ستقع في عشرينيات القرن الحادي والعشرين ستكون لها تداعيات أبعد بكثير من روسيا والصين. أول هذه التداعيات سيتمثل في تغيّر الوضع في آسيا بالنسبة للوضع في المحيط الهادي؛ وبالتالي، بالنسبة لما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة. أما الثاني من هذه التداعيات فيتمثل في وضع العالم الإسلامي في أعقاب الحرب بين الولايات المتحدة والجهاديين. وأما الثالث من بين هذه التداعيات فيتمثل في النظام الداخلي لأوروبا في زمن يشهد تراجعاً في النفوذ الفرنسي الألماني وصعوداً إلى واجهة الأحداث من قبل دول شرق أوروبا. كما أن تفكك حلف الناتو سيكون وارداً جداً بمجرد أن يختار الفرنسيون والألمان رفع مظلة حمايتهم لدول البلطيق. فقد تأسس حلف الناتو على قاعدة الدفاع الجماعي من خلال اعتبار العدوان على أية دولة تنضوي تحت لوائه اعتداءً على كل الدول الأعضاء فيه. ويقع في أسِّ هذه الفكرة المفهوم القاضي بأن حلف الناتو مستعدٌ سلفاً للدخول في الحرب من أجل الدفاع عن أي من أعضائه في حال تعرضه لخطر محدق. وبما أن دول البلطيق ستكون ضمن دائرة مثل هذا الخطر، فإن ذلك يستدعي نشر قواته في موقع متقدم في تلك الدول تماماً كما حدث بالنسبة لبولندا. أما في حال عدم وجود رغبة من قبل بعض الدول الأعضاء للمشاركة في هذا الدفاع الجماعي، فإن هذا يعني أنه لا بد من القيام بعمل ما، خارج نطاق حلف الناتو. وبالتالي، لن يعود لحلف الناتو من مغزى عملي للاستمرار في الوجود.

ستكون كل هذه القضايا مطروحة على بساط البحث في العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي تتصاعد حدة المواجهة مع روسيا. ستكون هذه القضايا معلّقة، أو في أفضل الأحوال، لن تحتل الأهمية المطلوبة على جدول الأعمال طيلة فترة هذا الصراع. ولكن في نهاية المطاف، لا بد لهذه الأسئلة من أن تعود إلى الواجهة مجدداً. فحالما ينتفي التهديد الروسي، ستتعايش كل واحدة من هذه المناطق مع واقعها الجيوسياسي.

آسيا

تعود حقبة التورط الياباني في الصين إلى القرن التاسع عشر. فأثناء الفوضى العارمة التي حصلت في الفترة ما بين تدخل أوروبا في الصين في منتصف القرن التاسع عشر وبين نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت اليابان تمارس نفوذها في الصين بصورة مستمرة، وكان هدفها من وراء هذا التدخل يتمحور حول الحصول على نوع من المزايا الاقتصادية. وقد حمل الصينيون في ذاكرتهم ذكريات مريرة من التصرفات اليابانية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين لدرجة أنهم منعوا اليابانيين من العودة إلى الاستثمار في الصين في الحقبة ما بعد الماوية.

توجهت اليابان نحو الصين في ثلاثينيات القرن العشرين كسوق لمنتجاتها، وبدرجة أقل، كمَعينٍ لليد العاملة. أما في عشرينيات القرن الحادي والعشرين، فسيكون التركيز منصبّاً كما سبقت منا الإشارة، على اليد العاملة. ومع نزوع الصين نحو المناطقية وإلى حد ما، نحو التفكك، فإن اليابان سوف ترى نفسها من جديد أمام المغريات الصينية القديمة في العشريتين الأولى والثانية من القرن الحادي والعشرين. وعندما تنجح اليابان في التأسيس لنوع من السيطرة على إحدى المناطق الصينية فإن ذلك سيساهم بصورة شبه فورية في حل المشكلات الديموغرافية اليابانية من دون أن تضطر هذه الأخيرة إلى دفع ثمن اجتماعي أو ثقافي سوف تفرضه عليها الهجرة. لكن اليابان سوف تكون بحاجة إلى التأسيس لروابط عميقة مع أية منطقة صينية تنجح في أن تفرض سيطرتها عليها.

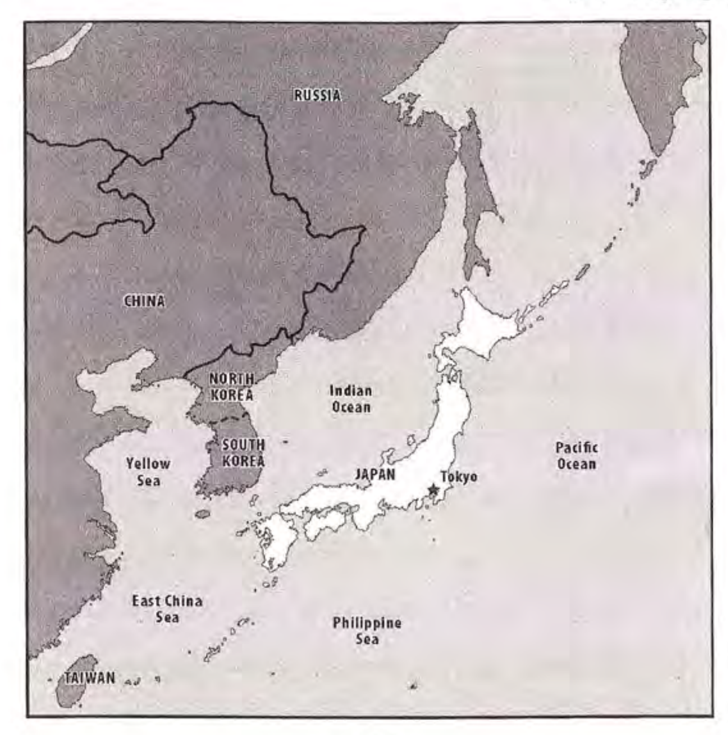
سوف تطلع العديد من المناطق والأقاليم الصينية إلى حماية من سطوة الحكومة المركزية، إضافة إلى تكنولوجيا ورؤوس أموال استثمارية. وهكذا، فإن العلاقة التكاملية التي كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل

القرن العشرين، والمبنيّة على حاجة المناطق الساحلية الصينية للاستثمار والتكنولوجيا وعلى حاجة اليابان إلى اليد العاملة الصينية، ستعود إلى الواجهة مجدداً.

لليابان تاريخياً، مصلحةٌ أخرى إلى جانب حاجتها إلى اليد العاملة، ألا وهي الحصول على المواد الخام. وكما سبق لي القول، تعتبر اليابان ثاني أقوى قوة اقتصادية في العالم، إلا أن عليها استيراد كل المواد الخام التي تحتاجها تقريباً. كان ذلك يمثل تحدياً تاريخياً بالنسبة إلى اليابان، كما أنه كان السبب الرئيسي الذي من أجله خاضت اليابان غمار الحرب ضد الولايات المتحدة عام 1941. ينسى العديد من الناس أن اليابان كانت منقسمة داخلياً قبل أن يتخذ القرار في نهاية المطاف بمهاجمة ميناء بيرل هاربر. وقد خاض بعض القادة اليابانيين جدالاً معمّقاً حول القيام بغزو سيبيريا التي اعتقدوا أنها ستؤمن لليابان المواد الخام التي تحتاجها، وأن غزوها لا يحمل في طياته سوى مخاطر محدودة بالمقارنة مع ما قد تنجم عنه خوض حرب ضد الولايات المتحدة. ولكن سواء اختارت اليابان هذا الخيار أو ذاك، فإن الجِدّية التي طبعت رغبة اليابان وما تزال تطبعها والمتمثلة بالسعي للحصول على المواد الخام لا يجب أن يقلل أحد من شأنها أو أهميتها.

روسيا المشاطئة للمحيط الهادي غنية جداً بالمعادن والمواد الخام بما فيها الهيدروكربونات. سوف تواجه اليابان في عشرينيات القرن الحادي والعشرين أزمات عدة مبعثها النقص في الطاقة، كما أنها ستكون مضطرة للاعتماد بصورة مستمرة على نفط منطقة الخليج، ما يعني بدوره أن تكون اليابان تحت رحمة الولايات المتحدة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الصلف الذي يطبع العقلية الأمريكية بعد السقوط الثاني لروسيا، فإن اليابان شأنها في ذلك شأن بقية دول العالم، يساورها قلق متزايد حول طبيعة النقلة التالية التي ستقوم بها أمريكا. وبالتالي، ومع تفكك روسيا الاتحادية، فإن من المنطقي توقع أن تقوم اليابان بوضع يدها اقتصادياً على ذلك الجزء الروسي المشاطئ للمحيط الهادي. كما أن من المتوقع ألا تبقى اليابان مكتوفة اليدين إذا تعرض تزوُّدُها بالمواد الخام لأي شكل من أشكال التهديد.

ستكون لليابان إذاً، مصلحة مباشِرة في كل من شمال شرق الصين والمناطق الروسية المشاطئة للمحيط الهادي؛ لكنها لن تكون في وارد خوض أية مغامرة عسكرية لتحقيق ذلك. في الوقت نفسه، لا بد من التنويه إلى أن اليابان سوف تواجه كارثة اقتصادية مع حلول منتصف القرن الحادي والعشرين، اللهم إلا إذا بدأت بالقيام بتحركات حاسمة في عشرينيات القرن الحادي والعشرين. فبحلول منتصف هذا القرن، يمكن أن ينخفض عدد سكان اليابان إلى ما دون 107 ملايين نسمة من العدد الحالي البالغ 128 مليون نسمة، وسيكون حوالي أربعون مليوناً منهم فوق سن الخامسة والستين، وخمسة عشر مليوناً تحت سن الرابعة عشرة. وهكذا فإن اليابان التي يكون فيها خمس وخمسون مليوناً من السكان خارج سوق العمل، ستتعرض إلى ضغوط هائلة كي تحافظ على توازن اقتصادها بصورة معقولة. وهكذا، فبين مطرقة النقص في اليد العاملة وسندان القلق بشأن تأمين مصادر للطاقة، لن يكون أمام اليابان من خيار سوى محاولة أن تتحول إلى قوة إقليمية.



اليابان

دعونا نلقي نظرة فاحصة على اليابان وتاريخها. اليابان حالياً هي ثاني أقوى قوة اقتصادية في العالم، وسوف تستمر كذلك طيلة القرن الحادي والعشرين. البنية الاجتماعية اليابانية التي حافظت على هيكليتها خلال فترة دخول اليابان عالم التصنيع وأثناء الحرب العالمية الثانية، واستمرت أثناء حدوث معجزتها الاقتصادية في ثمانينيات القرن العشرين في كثير من مظاهرها، هي نفس البنية التي كانت سائدة إبّان حقبة ما قبل التصنيع.

تتميز اليابان باستقرارها الداخلي الذي لم يتعرض إلى أية خضّات تذكر طيلة موجة التحولات الكبرى على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فبعد المواجهات الأولى التي حصلت بينها وبين الغرب، ومعرفتها أن القوى الصناعية الكبرى يمكن أن تبتلع دولاً مثل اليابان، فقد بدأت هذه الأخيرة بالإقلاع بنهضتها الصناعية بتسارعٍ أدهش العالم. بعد الحرب العالمية الثانية، تخلت اليابان كلية عن تقاليدها الموغِلة في المادية، وتحولت فجأة إلى إحدى أكثر الدول مسالَمةً في العالم. بعد ذلك، تمتعت بنمو اقتصادي تجاوزت معدلاته كل التصورات حتى عام 1990، عندما توقف تمددها الاقتصادي بسبب إخفاقات مالية تعرضت لها، وحينها لم تجد اليابان مفراً من تقبّلِ هذا التبدل الهائل في وضعها بكثير من الاتزان.

الدمج بين استمرارية الثقافة والانضباط الاجتماعي سمح لليابان أن تستمر في التمسك بجوهر قيمها في الوقت الذي كانت تغيّر من طرائق تعاملها مع كثير من القضايا. المجتمعات الأخرى تكون عاجزة في معظم الأحيان عن تغيير مسار تقاليدها وثقافتها بصورة فجائية وبطريقة منظمة؛ إلا أن اليابان استطاعت أن تفعل ذلك. فعزلتها الجغرافية النابعة من حكم كونها مجموعة من الجزر تكفلت بحمايتها من القوى الثقافية والاجتماعية الخارجية المتسببة في الشقاق والنزاعات الداخلية. إضافة إلى ذلك، تتمتع اليابان بنخبة حاكمة مقتدرة تستقطب إليها أعضاء جدد ممن يمتلكون مواهب تؤهلهم للانضمام إلى تلك النخبة الحاكمة، كما أن شعبها يتمتع بحسٍ عالٍ من الانضباط الذي يدفعه إلى السير وراء هذه النخبة. هذا هو مكمن القوة التي تجعل اليابان عصية ليس فقط

على التنبؤ بما يمكن أن تقوم به، بل يؤهلها كذلك، كي تكون لها القدرة على تنفيذ تحولات سياسية لو تعرضت لها دول أخرى لانهارت بالكامل.

لا نستطيع الافتراض بأن اليابان سوف تستمر في انكفائها ومتابعة نهجها المسالم في عشرينيات القرن الحادي والعشرين. سوف تستمر في ثباتها على وضعها الحالي أطول مدة ممكنة؛ فاليابانيون ليست لديهم الرغبة في خوض صراعات عسكرية مع أية جهة في العالم؛ وهذا يعود إلى ذاكرتهم الوطنية المديدة المفعمة بأهوال الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه، يعتبر هذا النهج المسالم الذي تتبعه اليابان وسيلة تأقلم بالنسبة لليابانيين، وليس مبدأ أبدياً. إذا أخذنا بعين الاعتبار قاعدة اليابان التكنولوجية والصناعية، فإننا سنكتشف أن تحركها باتجاه فرض نفسها كقوة عسكرية مرة أخرى سيشكل نقلة في سياستها. ولو أخذنا بعين الاعتبار أيضاً الضغوطات التي يتعين عليها مواجهتها ديموغرافياً واقتصادياً في الأعوام القادمة، فإن مثل هذا التغيير يبدو أنه قادم لا محالة.

ستحاول اليابان في البداية أن تحصل على ما تريده من خلال وسائل اقتصادية. لكن اليابان لن تكون الوحيدة التي تبحث عن وسائل وطرق لتزيد من حجم العمالة فيها من دون أن تضطر إلى فتح أبوابها لهجرة العمالة الأجنبية إليها؛ كما أنها لن تكون الدولة الوحيدة التي تعمل على السيطرة على منابع الطاقة الأجنبية. فالأوروبيون سوف يُبدون كذلك اهتماماً بإقامة علاقات اقتصادية إقليمية. فالأقاليم الروسية والصينية المنشقّة سوف تكون سعيدة بهذا التنافس الحاد المتوقع عليها بين الأوروبيين واليابانيين.

التحدي الذي تواجهه اليابان يتمثل في أنها غير قادرة على تحمل خسارة هذه اللعبة. فاليابان وبحكم حاجتها وموقعها الجغرافي، فإن فرض نفوذها في شرق آسيا هو اللعبة الوحيدة التي عليها أن تمارسها. فالقوة اليابانية في المنطقة سوف تواجه مقاومة بأشكال شتى. أولاً، الحكومة الصينية المركزية التي تشن حملات مناهِضة لليابانيين منذ عدة أعوام، سوف ترى في اليابان عامل عدم استقرار يهدد سلامة الأمة الصينية ووحدة أراضيها. كما أن الأقاليم الصينية

نفسها، والمتحالفة مع قوى أجنبية أخرى، سوف تعمل جاهدة للسيطرة على مثيلاتها من الأقاليم الأخرى. سينشأ بسبب ذلك صراع بالغ التعقيد، ما سيهدد ضمناً مصالح اليابان ويجبرها على التدخل بصورة أكثر مباشرة مما تتمناه. الملجأ الأخير بالنسبة لليابان هو زيادة قوتها العسكرية التي وإن كانت تحتاج إلى وقت طويل لإتمامها، فإنها ستفرض نفسها على المنطقة في نهاية المطاف. وبحلول عشرينيات وثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، أي في الوقت الذي تزداد وتيرة عدم الاستقرار في كل من الصين وروسيا، وفي الوقت الذي يتعاظم الوجود الأجنبي في تلك المنطقة، فإن اليابانيين شأنهم في ذلك شأن القوى الأخرى، سيتعين عليهم الدفاع عن مصالحهم.

وسيتعين كذلك على الولايات المتحدة بحلول ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين أن تعيد تقييم نظرتها تجاه اليابان التي ستكون قد أعادت بناء قوتها ومحاولة فرض وجودها كقوة إقليمية يحسب حسابها. فاليابان، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة نفسها، تعتبر تاريخياً، قوة بحرية يعتدُّ بها. لقد حافظت اليابان على وجودها عن طريق استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات المصنّعة. ويعتبر الوصول إلى الخطوط البحرية واعتبارها في متناول اليد واحداً من ضرورات وجودها وبقائها. وفي الوقت الذي تنتقل اليابان من مرحلة الانخراط الاقتصادي على نطاق واسع، إلى مرحلة التواجد العسكري المحدود في شرق آسيا، فإنها ستكون مهتمة على نحو خاص بحماية خطوطها البحرية الإقليمية.

يبعد الجنوب الياباني حوالي خمسمائة ميل عن شنغهاي؛ وهي نفس المسافة التي تفصل اليابان عن مدينة فلاديفستوك وجزيرة ساخالين الروسيتين وكذلك عن الساحل الصيني إلى الشمال من مدينة شنغهاي. سوف يمثل نصف القطر ذاك، الحد الخارجي للمصالح العسكرية اليابانية. ولكن حماية هذه المنطقة المحدودة، تتطلب وجود قوتين يابانيتين بحرية وجوية فاعلتيْن، إضافة إلى نظام مراقبة فضائي. في الحقيقة، تمتلك اليابان هذه القدرة بالفعل، ولكن مع حلول ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، سيتعين على اليابان وضع هذه القدرة العسكرية بشكل واضح في مواجهة كل المتطفلين على مناطق النفوذ الياباني.

عند هذه النقطة التي تعيد فيها اليابان إنتاج ذاتها، سيبدأ تحدي مصالح أمريكا الاستراتيجية بالظهور على السطح. فالولايات المتحدة تريد فرض سيطرتها على كافة المحيطات. ولذا فإن عودة اليابان كقوة عسكرية إقليمية لن تمثل تهديداً لهذه المصالح وحسب، بل ستمهد الطريق أمام اليابان كي تفرض نفسها من جديد كقوة عالمية عظمى يحسب لها ألف حساب. وفي الوقت الذي تتعاظم مصالح اليابان في البر الآسيوي، فإن قدراتها البحرية والجوية يجب أن تتطور أيضاً إلى حد بعيد. وفي الوقت الذي تتحسن هذه القدرات، لن تكون هناك أية ضمانات في أن مدى هذه المصالح لن يتوسع أكثر فأكثر. وستمثل هذه النقلة من وجهة النظر الأمريكية، دورة في منتهى الخطورة.

من المحتمل أن هذه الحالة ستتطور على النحو التالي: في الوقت الذي تبدأ الولايات المتحدة بإظهار ردة فعلها على القوة اليابانية المتعاظمة، سيزداد شعور اليابانيين بعدم الأمان، ما سيؤدي إلى تفاقم الاحتقان في العلاقات بين البلدين. فاليابان التي تسعى إلى ضمان مصالحها الوطنية الأساسية في آسيا، لا بد لها من أجل تحقيق ذلك، من السيطرة على خطوطها البحرية. بالمقابل، فإن الأمريكان الذين يعتبرون أن السيطرة على الخطوط البحرية العالمية ضرورة حاسمة لحماية أمنهم القومي، سيضغطون بشدة على اليابانيين، في محاولة منهم لاحتواء ما تعتبره الولايات المتحدة نَفَساً عدوانياً متعاظماً من قبل اليابانيين.

في قلب فضاء النفوذ الياباني المتعاظم، هناك كوريا التي نتوقع أن يعاد توحيدها قبل ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين. كوريا الموحدة سوف تضم سكاناً يربو عددهم على سبعين مليون نسمة، وهو رقم لا يبعد كثيراً عن عدد سكان اليابان. كوريا الجنوبية التي تقع في المرتبة الثانية عشرة عالمياً من الناحية الاقتصادية، سيرتفع ترتيبها على السلم العالمي في عام 2030 بعد توحيدها مع كوريا الشمالية. كوريا تخشى تاريخياً من الهيمنة اليابانية. وفي الوقت الذي تُعاظِمُ اليابان من قوتها في كل من روسيا والصين، فإن كوريا ستجد نفسها محشورة في المنتصف، وسوف تكون خائفة من حشرها في هذا الموضع. لن تكون كوريا قوة هامشية بحد ذاتها؛ لكن أهميتها الحقيقية ستأتي من حقيقة

أن الولايات المتحدة ترى في كوريا المعادِلَ المستقبلي للقوة اليابانية، وأيضاً كقاعدة لتأكيد حضورها في بحر اليابان. سوف ترغب كوريا في الحصول على الدعم الأمريكي ضد اليابان الصاعدة، وسينشأ جرّاء ذلك تحالف معادٍ لليابان في المنطقة.

في غضون ذلك، ستحدث تغيرات كبرى داخل الصين. مرت الصين على امتداد القرون الماضية بدورات زمنية تتراوح الواحدة منها من ثلاثين إلى أربعين عاماً. تخلت الصين عن هونغ كونغ لبريطانيا عام 1842. وبحلول عام 1875، بدأ الأوروبيون ببسط سيطرتهم على الولايات الصينية الرافدة. في عام 1911، تم خلع سلالة مانشو Manchu من الحكم من قبل سان يات سين Sun Yat-Sen. وفي عام 1949، بسط الشيوعيون سيطرتهم على الصين. توفي ماو عام 1976، وبعد وفاته مباشرة، بدأ عصر التوسع الاقتصادي الصيني. ولكن بحلول عام 2010، سوف تعاني الصين من اضطرابات داخلية وتراجع اقتصادي، ما يعني أن هناك نكوصاً يلوح في الأفق، وستظهر ملامحه في أربعينيات القرن الحادي والعشرين.

هذا النكوص سوف يتبدى على هيئة نقلة من الحكومة الصينية تؤكد من خلالها على سيطرتها السياسية على البلاد، مترافقةً مع حملة لوضع حد للحضور الأجنبي في الصين. لكنّ من الواضح أن هذه العملية لن تبدأ في أربعينيات القرن الحادي والعشرين، بل ستبلغ ذروتها في ذلك الحين. سوف تبدأ هذه العملية في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، وذلك في الوقت الذي تزداد حدة التجاوزات الأجنبية في البلاد، خصوصاً من قبل اليابانيين. وستمثل تلك، الذريعة التي ستستغلها الولايات المتحدة من أجل فرض سيطرتها على الوضع في تلك المنطقة. فهي ستدعم جهود بيجين الرامية إلى إعادة توحيد الصين وإعادة فرض سيطرتها على اليابان، ما يشكل انقلاباً في سياسة الولايات المتحدة، ونكوصاً إلى مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

سوف تتباعد المصالح بين الولايات المتحدة واليابان بحلول أربعينيات القرن الحادي والعشرين إلى درجة يصعب معها تجسيرها مرة أخرى. سوف تتحالف واشنطن مع كل من سيؤول وبيجين اللتين يساورهما قلق عميق من تعاظم القدرات

اليابانية. أما اليابانيون الذين يتوجسون من تدخل أمريكي في فضاء نفوذهم فسوف يزيدون من قدراتهم العسكرية. لكن اليابان ستكون معزولة إلى درجة كبيرة حيث إنها ستجد نفسها في مواجهة تحالف إقليمي تقوده الولايات المتحدة إضافة إلى القوة العسكرية الأمريكية نفسها. لن يكون هناك مجال أمام اليابانيين لمقاومة هذه الضغوطات بمفردهم؛ ومع ذلك، لن يكون هناك من أحد يدعمهم للوقوف في وجه هذا التحالف. لكن التحولات التكنولوجية ستؤدي إلى تحولات جيوسياسية؛ وعليه، من المحتمل أن تكون أمام اليابان فرصٌ لتشكيل تحالفاتها الخاصة بها في الطرف الآخر من قارة آسيا.

تركيا

أثناء المواجهة بين الروس والأمريكان في أوروبا والتي ستمتد إلى عشرينيات القرن الحادي والعشرين، ستقع مواجهة فرعية في منطقة القوقاز. فالروس سوف يشقون طريقهم جنوباً إلى تلك المنطقة؛ وسيستعيدون السيطرة على جورجيا ويعيدون ما انقطع من أواصرَ مع حلفائهم الأرمينيين. لكن عودة الجيش الروسي إلى الحدود مع تركيا سوف تؤدي إلى نشوء أزمة كبرى في تركيا. فبعد انقضاء أكثر من قرن على سقوط الإمبراطورية العثمانية ونشوء تركيا الحديثة، سيتعين على الأتراك مرة أخرى مواجهة ذات التهديد الذي كان عليهم مواجهته طيلة فترة الحرب الباردة.

وفي الوقت الذي تبدأ روسيا بالتداعي لاحقاً، سيكون على الأتراك اتخاذ قرار استراتيجي لا مفر منه بحلول عشرينيات القرن الحادي والعشرين. أما فكرة اعتماد الأتراك على منطقة عازلة تعمّها الفوضى لحماية أنفسهم من الخطر الروسي، فستكون رهاناً لن يقدم عليه الأتراك مرة أخرى. سوف يتوجه الأتراك هذه المرة شمالاً باتجاه القوقاز، وسيتوغلون إلى العمق الذي يحتاجونه كي يضمنوا سلامة أمنهم القومي في ذلك الاتجاه.

هناك قضية أكثر خطورة. فمع حلول عام 2020، ستكون تركيا قد برزت كواحدة من أقوى عشر اقتصادات في العالم. تركيا التي صنِّفت في المرتبة السابعة عشرة بين أقوى اقتصادات العالم عام 2007، ليست دولة حيوية اقتصادياً وحسب، بل تتمتع بموقع استراتيجي في غاية الأهمية. تتمتع تركيا في الواقع، بأحد أهم المواقع الجغرافية من بين جميع الدول الأوراسية. فتركيا تتواصل جغرافياً بمنتهى السهولة مع العالم العربي وإيران والاتحاد السوفيتي السابق، والأهم من هذا ذاك، مع كل الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

يعود نمو الاقتصاد التركي جزئياً إلى أن تركيا تقع في مركز التجارة الإقليمية، إضافة إلى القوة الاقتصادية الإنتاجية التي تتمتع بها في المقام الأول.

بحلول عام 2020، ستكون تركيا قد أصبحت بحق، قوة اقتصادية وعسكرية صاعدة ومستقرة إلى حد كبير وذلك ضمن بحرٍ من الفوضى. فبالإضافة إلى مشكلة عدم الاستقرار إلى الشمال منها، فإن تركيا ستواجه تحديات أيضاً في كافة الاتجاهات. إيران التي لم تكن على امتداد قرون عدة قوة يُعتَدُّ بها اقتصادياً أو عسكرياً، لكن قضاياها الداخلية كانت قلقة وغير ثابتة تاريخياً، تقع إلى الجنوب الشرقي من تركيا. أما إلى الجنوب منها، فيقع العالم العربي الذي يتسم بعدم الاستقرار، ويعاني من غياب النمو الاقتصادي. وهناك الفوضى الأبدية المتمثلة في منطقة شبه جزيرة البلقان في شمالها الغربي بما فيها اليونان، العدو التاريخي لتركيا.

لن يكون أداء أي من تلك المناطق أو الدول المحيطة بتركيا مقنعاً خلال عشرينيات القرن الحادي والعشرين لأسباب عديدة. فشبه الجزيرة العربية التي تقع إلى الجنوب من تركيا سوف تواجه أزمة وجودية؛ إذ أن تلك المنطقة لا تتمتع بأية موارد تذكر خلا النفط، كما أنها تعاني من قلة عدد السكان. تتركز أهميتها على النفط الموجود فيها، وقد ساعدت الثروة التي اعتمدت على النفط تاريخياً في توفير عوامل الاستقرار في المنطقة؛ إلا أن شبه الجزيرة العربية سوف تشهد تراجعاً ملحوظاً بدءاً من عام 2020. وبالرغم من أن النفط لن يكون قد نضب فيها أو تعاني من الفقر بحلول ذلك التاريخ، فإن الاحتجاجات سوف تندلع فيها وستظهر في الأفق ملامح الأزمة في كافة أرجاء تلك المنطقة. فالصراعات بين الجماعات المتناحرة ضمن بيت آل سعود ستكون قد بلغت ذروتها، بالتزامن مع مظاهر عدم الاستقرار التي ستشهدها بقية مشيخات الخليج.

أما القضية الأكبر والأكثر شمولاً فتتمثل في التشرذم الذي ستشهده كافة أرجاء العالم الإسلامي. لقد كان العالم الإسلامي تاريخياً منقسماً على ذاته، ولكن عدم الاستقرار ازداد حدة بسبب الحرب بين الولايات المتحدة وبين الجهاديين. خلال المواجهة بين الروس والأمريكان في نهاية العشرية الأولى من

القرن الحادي والعشرين، سيشهد الشرق الأوسط مرحلة أكثر اضطراباً بسبب المحاولات الروسية خلق مشكلات للولايات المتحدة في المناطق الواقعة إلى الجنوب من تركيا. سيسود الانقسام في العالم الإسلامي عموماً، وفي العالم العربي على وجه الخصوص على كافة الصعد التي يمكن للمرء أن يتخيلها خلال عشرينيات القرن الحادي والعشرين.

أما منطقة البلقان التي تقع إلى الشمال الغربي من تركيا، فستشهد العديد من الاضطرابات. وعلى العكس مما جرى أثناء حقبة الحرب الباردة حينما أبقت الولايات المتحدة والقوة السوفيتية يوغوسلافيا في وضع مستقر، فإن الجولة الثانية للمواجهة بين روسيا والولايات المتحدة سوف تؤدي إلى نشوء حالة من عدم الاستقرار في تلك المنطقة. ستكون روسيا خلال تلك الفترة أقل قوة مما كانت عليه في الفترة الأولى، وسيتوجب عليها مواجهة دولتين معاديتين هما هنغاريا ورومانيا. وكما سيحاول الروس العمل على احتواء تركيا (مستخدمين دولاً عربية إلى الجنوب من تركيا)، فإنهم سيحاولون احتواء هنغاريا ورومانيا من خلال محاولتهم تحريض بلغاريا وصربيا وكرواتيا ضد هاتين الدولتين. سوف يلقي الروس بشبكة صيد كبيرة مع علمهم بأنهم سوف يفشلون في بعض الحالات، إلا أنهم يأملون بتحقيق بعض النجاح من خلال تشتيت انتباه تركيا تجاه بعض القضايا. وفي الوقت الذي يتم جر كل من اليونان والبوسنة ومقدونيا والجبل الأسود إلى الصراعات في منطقة البلقان، فإن المنطقة سوف تتعرض للفوضى والتشظي مرة أخرى. وسيصبح المحيط التركي المباشر مفعماً بعدم الاستقرار ويعج بالفوضى.

العالم الإسلامي عاجز عن التوحد بصورة اختيارية. لكنه قادر على أن يكون تحت ظل قيادة قوة إسلامية. كانت تركيا تاريخياً القوة الإسلامية التي كانت قادرة على إنشاء إمبراطورية على جزء من العالم الإسلامي، خصوصاً منذ الغزوات المغولية التي حدثت في القرن الثالث عشر. كان القرن الممتد من عام 1917 إلى عام 2020 استثناءً، لأن تركيا لم تسيطر إلا على جزء من آسيا الصغرى. لكن القوة التركية، أي الإمبراطورية العثمانية أو الطورانية باستثناء

إيران، كانت تمثل حقيقة واقعة طويلة المدى في العالم الإسلامي. في الواقع، استطاعت تركيا في وقت ما، السيطرة على منطقة البلقان والقوقاز وشبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا.

هذه القوة ستعود إلى الظهور مجدداً بحلول عشرينيات القرن الحادي والعشرين. سيكون الدور التركي في المواجهة مع الروس أكثر أهمية بكثير من الدور الياباني. فالبوسفور وهو المضيق الذي يربط بين بحري إيجة والأسود، هو الممر الإجباري للروس باتجاه البحر الأبيض المتوسط. وكانت تركيا تاريخياً هي المسيطرة على هذا المضيق؛ وبالتالي، فقد كانت روسيا تعتبر تاريخياً أيضاً أن تركيا تشكل عائقاً في وجه مصالحها. الأمر لن يكون مختلفاً في العشرية الأولى أو الثانية من القرن الحادي والعشرين. فالروس بحاجة للنفاذ عبر مضيق البوسفور من أجل مواجهة الأمريكان في منطقة البلقان. ويعرف الأتراك أنهم إذا منحوا الروس مثل هذه التسهيلات التي تساعدهم في تحقيق أهدافهم الجيوسياسية، فإن استقلال تركيا سيكون مهدداً. وعليه، لا مفر للأتراك من الالتزام بتحالفهم مع الولايات المتحدة ضد روسيا.

نتيجة لذلك، سيكون الأتراك مجرد أدوات تخدم الاستراتيجية الأمريكية المناهضة لروسيا. وسوف تشجع الولايات المتحدة تركيا على توسيع منطقة نفوذها شمالاً باتجاه منطقة القوقاز، كما أنها سترغب في أن تبسط تركيا نفوذها في المناطق المسلمة من البلقان، وكذلك في الدول العربية الواقعة جنوب تركيا. في هذا الصدد، ستقوم الولايات المتحدة بمساعدة تركيا في زيادة قدراتها البحرية والجوية والفضائية، ما يجعلها تمثل تحدياً للروس في البحر الأسود، وستطالب البحرية التركية بالمشاركة في تحمل الأعباء البحرية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط واستخدام قوتها لمنع الروس من التمدد في مغامراتهم إلى شمال إفريقيا. كما ستعمل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لتشجيع التطور الاقتصادي في تركيا الذي سوف ينعش اقتصادها الصاعد فعلياً.

عندما ينهار الروس في نهاية المطاف، سيجد الأتراك أنفسهم في موضع لم يكونوا فيه على امتداد قرن من الزمن. فالأتراك الذين سيكونون محاطين

بالفوضى والضعف في البلدان المجاورة لهم، سيكون لهم حضور اقتصادي قوي في المنطقة بأسرها. كما سيتمتعون بحضور عسكري قوي أيضاً. عندما ينهار الروس، فإن الوضع الجيوسياسي الإقليمي سيعاد تشكيله من جديد حول الأتراك الذين سيكونون قطب الرحى فيه، من دون أن يبذلوا أي جهد للحصول على ذلك؛ وسيصبح الأتراك القوة المهيمنة في تلك المنطقة بأسرها حيث سيعم نفوذهم كافة أرجائها. لن تعود تركيا مجدداً إلى مجدها السابق كإمبراطورية بصورة رسمية، لكنها ستصبح من دون شك، مركز الثقل في العالم الإسلامي.

ستواجه العالم العربي بالطبع مشكلات حادة مع تركيا، تلك القوة الصاعدة. فتركيا التي عاملت العرب بمنتهى السوء طيلة فترة حكم الإمبراطورية العثمانية لم يطوِها النسيان. لكن اللاعبين الإقليميين الوحيدين اللذين يمكن لهما التمتع بقوة موازية للقوة التركية هما إسرائيل وإيران؛ لكن الاعتراض العربي على الدور التركي سيكون أقل بكثير من اعتراضهم على الدورين الإسرائيلي أو الإيراني. ومع بداية تهاوي الأوضاع في منطقة شبه الجزيرة العربية، فإن أمن الدول العربية وتطورها الاقتصادي سوف يعتمد على تمتين روابطها مع تركيا.

سيرى الأمريكيون في هذ التطور خطوة إيجابية. فهي أولاً ستكافئ حليفاً مقرباً جداً منها. وستساهم هذه الخطوة ثانياً في استقرار هذه المنطقة المعروفة بعدم الاستقرار. ثالثاً، ستضع هذه الخطوة مخزونات دول الخليج الهائلة من الهيدروكربونات بتصرف الأتراك. وأخيراً، ستساهم هذه الخطوة في وقف التمدد الإيراني والطموحات الإيرانية في تلك المنطقة.

ولكن في الوقت الذي ستكون الاستجابة المباشرة لهذه الخطوة إيجابية، إلا أن النتيجة الجيوسياسية على المدى الطويل، ستكون على عكس ما تشتهيه الاستراتيجية الأمريكية الكبرى. فكما رأينا سابقاً، تخلق الولايات المتحدة عادةً قوى إقليمية من أجل الوقوف في وجه تهديدات أكبر في أوراسيا. لكن الولايات المتحدة تتوجس كثيراً من تغوّل هذه القوى الإقليمية. فقد تتطور هذه القوى لتنتقل من موقع المتحدي الإقليمي إلى موقع المتحدي العالمي. هذا بالضبط

ما ستراه الولايات المتحدة في تركيا مستقبلاً. وهكذا، فعندما تشرف عشرينيات القرن الحادي والعشرين على نهايتها، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا ستصبح غير مريحة البتة بالنسبة للطرفين.

سيخضع كذلك موقف تركيا من الولايات المتحدة لتغيير لافت. ففي ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، سيتم النظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها تمثل تهديداً للمصالح الإقليمية التركية. إضافة إلى ذلك، هناك احتمال حدوث نقلة أيديولوجية في تركيا التي كانت دولة علمانية منذ أن سقطت الإمبراطورية العثمانية. من المعروف تاريخياً أن تركيا كانت لها مقاربة مَرِنة للدين، حيث طالما استخدمته كوسيلة، إضافة إلى كونه نظاماً عَقَدياً. وفي الوقت الذي تواجه تركيا معارضة أمريكية لتمدد نفوذها، فقد تجد تركيا أن من المفيد بالنسبة لها تطويع الطاقات الإسلامية وذلك من خلال تصوير نفسها ليس فقط كدولة مسلمة، بل كقوة إسلامية (بالمقارنة مع قوى متطرفة مثل القاعدة) تحاول أن تنشئ دولة إسلامية عظمى. قد يدفع هذا الوضع المسلمين العرب في المنطقة إلى التحول من وضع الحليف المتردد إلى المشارك النشط والفعال في التوسع التركي بغض النظر عن تاريخ مثل هذه النقلة أو السخرية المُرّة التي تطبعها. سنشهد نتيجة لذلك، مواجهة بين الولايات المتحدة وبين دولة إسلامية قوية تعمل على تنظيم العالم العربي ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. ستكون الولايات المتحدة مهددة وجودياً من قبل قوة تركيا السياسية وحيوية اقتصادها؛ إضافة إلى التحديات الأخرى التي ما تفتأ تظهر على جبهات أخرى أيضاً.

بولندا

أكثر المشاركين حماسة ضمن مجموعة المواجهة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الروس هي الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق، خصوصاً بولندا. بمعنى من المعاني ستقود هذه الدول الأمريكيين في هذه المواجهة بنفس الدرجة التي تقود الولايات المتحدة تلك الدول في المواجهة ذاتها. ستخسر بولندا كل شيء في حال عودة روسيا إلى الساحة الدولية بقوة، ولا تملك إلا القليل مما يمكّنها من حماية نفسها من الروس. وفي حين يعود الروس إلى حدودها، سيتوجب على بولندا أن تتطلع إلى بقية أوروبا لتقديم الدعم اللازم لها عبر حلف الناتو. لن يكون هناك الكثير من الحماس في كل من فرنسا وألمانيا لمثل هذه المواجهة، ولذا فإن على بولندا أن تقوم مرة أخرى بما قامت به تاريخياً عندما كان عليها مواجهة روسيا أو ألمانيا؛ أي أنها ستبحث عن قوة خارجية لحمايتها من الخطر الروسي المحدق. لكن مثل هذا الفعل لم يكن فعّالاً يوماً. فالضمانات التي قدمتها كل من بريطانيا وفرنسا عام 1939 لم تفعل شيئاً لحماية بولندا من ألمانيا أو روسيا. أما مع الولايات المتحدة فسيكون الوضع مختلفاً. فهي ليست قوة تنحدر نحو الهاوية، بل هي قوة شابة مستعدة لركوب المخاطر. ومما أثار دهشة وفرحة بولندا، تبيّنُ أن الولايات المتحدة سوف تكون قوية بما يكفي كي تقف سداً منيعاً بوجه الروس.

أما بقية دول أوروبا، خصوصاً فرنسا وألمانيا، فسوف تنتابها مشاعر مختلطة حول تفوّق الولايات المتحدة على الروس. فبعد أن عاشت أوروبا حقبة حرب باردة في القرن العشرين، فإنها فقدت شهيتها لخوض تجربة مشابهة. ففي الوقت الذي تشهد أوروبا انخفاضاً في عدد سكانها، فإن الألمان والفرنسيين على وجه الخصوص، ربما تنفسوا الصعداء وهم يرون روسيا (التي تعاني نفسها من

انخفاض في عدد سكانها الذين ما تزال أعدادهم كبيرة جداً حتى الآن)، تتفتت. ولكن الأوروبيين لن يكونوا سعداء عندما يرون الولايات المتحدة تتبوأ موقعاً مهماً في أوروبا خارج مؤسسة حلف الناتو التي استخدمها الأوروبيون في الواقع لاحتواء الولايات المتحدة وضبط إيقاعها في أوروبا.

كما أن ألمانيا وفرنسا وبقية دول أوروبا الغربية لن تكون مطية لبولندا كي تستعيد ثقتها بنفسها؛ والأمر نفسه ينطبق على جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا. من المفارقة أن المواجهة مع روسيا سوف تجعل هذه الدول أكثر أماناً بسبب الروابط الثنائية القوية مع الولايات المتحدة التي تسعى إلى جعل الولايات المتحدة تقف في وجه القوة الروسية. وبعد أن تحررت هذه البلدان من الخوف الأولي من الروس وإبدائها القليل من الاكتراث حول موضوع إضعاف ألمانيا، فإن تلك الدول سوف ترى نفسها آمنة نسبياً لأول مرة منذ قرون عدة. سوف تصل تداعيات التراجع الألماني الفرنسي الذي يعود جزئياً إلى انخفاض عدد السكان فيهما، وإلى ضعف اقتصادهما، وأيضاً إلى حساباتهما الجيوسياسية الخاطئة المتمثلة في الانسحاب من المواجهة مع الروس (وبالتالي، خلخلة حلف الناتو نفسه)، إلى كل المحيط الأوروبي. أما النتيجة النهائية لكل ما تقدم فستتمثل في زيادة حدة أزمة الثقة التي حطّتْ من قدْر كل من ألمانيا وفرنسا منذ الحرب العالمية الأولى.

نتيجة لذلك، سيتم وضع تعريف عام جديد لهيكلية القوة الأوروبية. فالانهيار الروسي سوف يمنح دول أوروبا الشرقية الفرصة والحاجة إلى تبنّي سياسة خارجية أكثر هجومية في الشرق. وستتحول أوروبا الشرقية إلى المكان الأكثر دينامية في أوروبا بأسرها. وفي الوقت الذي تتعرض روسيا للانهيار، سوف تمد دول أوروبا الشرقية مناطق نفوذها إلى الشرق. دائماً ما كان السلوفاك والهنغاريون والرومانيون في مأمن نسبي من الروس بسبب أن جبال الكاربات شكلت حاجزاً طبيعياً بينهم وبين الروس. أما البولنديون، الذين تقع بلادهم على تخوم السهوب الأوروبية الشمالية، فإنهم الأقل أماناً بين أقرانهم الأوروبيين؛ ومع ذلك، تبقى بولندا الدولة الأكبر والأهم شأناً بين كل مثيلاتها من دول أوروبا الشرقية.

في الوقت الذي ستتفكك روسيا، سيكون البولنديون من أوائل الذين يرغبون في التحرك باتجاه الشرق في محاولة منهم لإنشاء منطقة عازلة في كل من بيلاروسيا وأوكرانيا. وفي الوقت الذي يفرض البولنديون شأوتهم، ستتحرك الدول الأوروبية الأخرى التي تقبع خلف جبال الكاربات شرق تلك الجبال، باتجاه أوكرانيا. بقيت أوروبا الشرقية طيلة خمسة قرون مشلولة، حيث كانت محشورة بين القوى الأوروبية الأطلسية الكبرى وألمانيا من جهة، وبين روسيا من جهة أخرى. سينتقل النظام الأوروبي عشية انهيار القوة الروسية إلى الشرق؛ أي إلى أوروبا شرقية تربطها صلات وثيقة مع الولايات المتحدة.

سيكون من المستحيل إقامة كونفدرالية تجمع دول البلطيق وبولندا وسلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا. فهذه الدول تعاني من اختلافات كبرى ثقافياً وتاريخياً. لكن يسهل تصور قيام تحالف بين بعض تلك الدول على الأقل، خصوصاً إذا كانت تلك الدول تتشاطر مصالح مشتركة تتمثل في التوجه شرقاً.

هذا بالضبط ما ستقوم به هذه الدول في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين. سوف تستخدم تلك الدول قوتها الاقتصادية الصاعدة وكذلك قوتها العسكرية التي بنتها من خلال روابطها الوثيقة مع الولايات المتحدة، وذلك من أجل تشكيل تحالف لمواجهة مقاومة محدودة قد تعترضها أثناء توجهها شرقاً. على العكس من ذلك، إذا أخذنا بعين الاعتبار الكم الكبير من الفوضى الذي يكون قد اجتاح تلك المنطقة، فإن المنطقة سوف ترحب بهذه الدول في الحقيقة بصفتها قوة داعمة للاستقرار. تكمن الصعوبة في كل ذلك في تنسيق الحركة بين هذه الدول وتجنب نشوء صراعات كبرى حول مناطق بعينها. فالمنطقة بطبيعتها عرضةً للتفكك؛ ولكن في نهاية العشرينيات أو الثلاثينيات من القرن الحادي والعشرين، فإن مثل هذا التفكير سيكون آخر شيء قد يخطر ببال الأوروبيين الشرقيين. فالعمل على ألا تعود روسيا إلى الواجهة مجدداً، وزيادة حجم القوة العاملة سوف يكونان على قائمة الأولويات التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

من المستحيل التنبؤ بالضبط، بالحدود التي سوف يتوقف عندها الأوروبيون الشرقيون. لكن رؤية سانت بيترسبيرغ محتلةً من قبل إستونيا، أو مينسك محتلة

من قبل بولندا، أو كييف محتلة من قبل هنغاريا، ليست أكثر صعوبة من تخيل احتلال روسيا لوارسو أو بودابست أو برلين. فما قد يحدث غرباً، قد يحدث شرقاً؛ وإذا انهارت روسيا، فإن الحركة شرقاً انطلاقاً من أوروبا الشرقية ستكون أمراً لا مفر منه. ستصبح بولندا ضمن هذا السيناريو قوة أوروبية دينامية كبرى، تقود ائتلافاً قوامه دول أوروبا الشرقية.

سيتحول ميزان القوى داخل أوروبا بحلول عام 2040 باتجاه الشرق. وستعاني دول أوروبا كلها من مشكلة ديموغرافية، لكن أوروبا الشرقية ستكون قادرة على تعويض هذا النقص وذلك عبر علاقاتها المالية المعقدة التي تربط تقليدياً بين الولايات المتحدة وبين حلفائها. قد لا تستطيع دول أوروبا الشرقية تجاوز دول أوروبا الغربية في حجم اقتصاداتها، إلا أن من المؤكد أن أوروبا الشرقية ستتخطى أوروبا الغربية في ديناميتها.

إذاً، ما الذي يمكن أن يعنيه كل ذلك بالنسبة لفرنسا وألمانيا؟ أن تعيش في أوروبا منقسمةٍ على ذاتها لكن فرنسا وألمانيا تعتبران فيها قطبا رحى، شيء، أما أن تعيش في أوروبا تعيد تنظيم ذاتها تاركة فرنسا وألمانيا وراءها، شيء آخر تماماً. بالمقارنة مع بريطانيا التي تدور بصورة كلية في الفلك الاقتصادي الأمريكي، وكذلك شبه الجزيرة الأيبيرية المهتمة بالفرص التي توفرها لها علاقاتها مع الولايات المتحدة، فإن الفرنسيين والألمان سوف يواجهون معضلة عميقة.

الانحطاط يعني أن المرء لا تعود لديه شهية لخوض المغامرات، لكن ذلك لا يعني أن المرء لم يعد راغباً في الحياة. فمع حلول عام 2040، ستتحول كل من فرنسا وألمانيا إلى ذكرى من الماضي من الناحية التاريخية. فبين الأزمات الديموغرافية من جهة وبين إعادة تعريف للمفهوم الجيوسياسي لأوروبا، سيواجه الفرنسيون والألمان لحظات حاسمة. فإذا أخفقوا في إثبات وجودهم، فإن مستقبلهم سوف يُملى عليهم من قبل الآخرين، وسينتقلون من الانحطاط إلى العجز. ومع هذا العجز، سيظهر نوع من الجو الجيوسياسي الحلزوني الذي لن يشفوا من تبعاته.

المشكلة الرئيسية بالنسبة لكل من فرنسا وألمانيا المتمثلة في الصعوبات الوجودية التي تتعرضان لها، ستتمثل في الولايات المتحدة بالرغم من أن أوروبا الشرقية سوف تظهر كقوة صاعدة في الوقت الذي نقترب من منتصف القرن الحادي والعشرين؛ هذا الصعود لن يكون متوازناً أو قابلاً للحياة من دون دعم من الولايات المتحدة. إذا لم يكن بالإمكان إرغام الولايات المتحدة على التخلي عن نفوذها في أوروبا، فإن أوروبا الشرقية لن تكون لديها الثقة أو القدرة على السعي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في الشرق. وعليه، سيعيد النظام القديم إثبات ذاته، ويمكن في غضون ذلك لفرنسا وألمانيا استعادة مستوى معين من الأمان.

من الواضح أن كلاً من ألمانيا وفرنسا لن تكونا في وضع يمكّنهما من مواجهة الأمريكيين بصورة مباشرة، أو إرغامهم بمفردهما على التنحي جانباً. ولكن مع نهاية الصراع الروسي الأمريكي، ستتراجع المصلحة الأمريكية المباشِرة في المنطقة. وطالما بقيت القوة الأمريكية خاضعة لتغيرات مستمرة، وبقيت أيضاً دورة اهتماماتها قصيرة، فإن احتمال تقلص الحضور الأمريكي في المنطقة سوف يكون حقيقياً. ربما تكون الفرصة ما تزال سانحة أمام الفرنسيين والألمان لترويع الأوروبيين الشرقيين وفرض نفوذهم عليهم من جديد؛ خصوصاً إذا بدأ الاهتمام الأمريكي يتحول إلى مناطق أخرى في العالم، كمنطقة المحيط الهادي، على سبيل المثال.

قد تتراجع المصالح الأمريكية في أوروبا عشية الانهيار الروسي، ما يبدو وكأنه يفتح الطريق أمام الفرنسيين والألمان لإعادة بسط نفوذهما في أوروبا. لكن هذا الأمر لا يعدو أن يكون مؤقتاً. ففي الوقت الذي تبدأ ملامح الأزمة بين الولايات المتحدة وكل من تركيا واليابان بالظهور والتفاقم، فإن مصالح الولايات المتحدة في أوروبا سوف تعود إلى الواجهة مجدداً. فالولايات المتحدة ستكون لها مصالح حقيقية في أوروبا الشرقية بمجرد أن يبدأ الأتراك بالتحرك في عشرينيات القرن الحادي والعشرين. وسيكون هذا كافياً لإعاقة عودة القوتين الفرنسية والألمانية إلى فرض نفسيهما على الساحة الأوروبية.

الخلاصة

إن تقسيم الصين خلال العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، وتفكك روسيا في العشرينيات منه سوف يخلق فراغاً هائلاً يمتد من المحيط الهادي إلى جبال الكاربات. وسيشهد محيط تلك المساحة الهائلة فرصاً عديدة لكثير من الدول الصغيرة للاستيلاء على أجزاء متفاوتة من هذه المناطق. ستقوم فنلندا باسترجاع منطقة كاريليا، وستسترجع رومانيا مولدوفا Moldova، وستساعد الهند منطقة التبيت في التحرر من القبضة الصينية. أما تايوان فستتمدد عبر مضيق تايوان، في حين سيؤسس الأوروبيون والأمريكان فضاءات إقليمية لنفوذهم في الصين أيضاً. هذا يعني أنه ستكون هناك مجالات واسعة ومتعددة لمقتنصي الفرص.

لكن هناك بالتحديد، ثلاث دول ستكون لديها القوة والحاجة للقيام بفعل دراماتيكي. فاليابان ستمد نفوذها لتضم المناطق البحرية الروسية وأجزاء من الصين. وستقوم تركيا بمد نفوذها باتجاه الشمال الغربي والجنوب. أما بولندا التي ستقود ائتلافاً من دول أوروبا الشرقية، فإنها ستندفع شرقاً بحيث تصل إلى عمق بيلاروسيا وأوكرانيا.

سوف تنظر الولايات المتحدة إلى كل ما يحدث بنَفَسٍ مسالم ومحايد لمدة عقد أو نحو ذلك، وذلك على شاكلة نظرتها إلى ما حدث في العالم من هزات في تسعينيات القرن العشرين. وستكون كل من بولندا وتركيا واليابان حليفات للولايات المتحدة. حينذاك، ستمثل القوة المتصاعدة لكل من هذه البلدان مصدر قوة إضافية للولايات المتحدة نفسها. وإذا كانت هناك من حاجة لاستعمال تعبيرات أخلاقية، فيمكن القول إن هذه البلدان سوف تساعد حقيقةً، في تحقيق الازدهار لجيرانها.

ولكن هذه البلدان الثلاثة ستزيد من قوتها بحلول منتصف ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، وستبدأ الولايات المتحدة بالشعور بالقلق إزاء ذلك. سيتحول هذا القلق بحلول أربعينيات القرن الحادي والعشرين إلى حالة عداء بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة. لا بد من التذكير هنا أن المبدأ الجيوسياسي الخامس الذي تقرّه الولايات المتحدة هو الوقوف في وجه أية قوة تحاول بسط سيطرتها على كل أوراسيا. فجأة، ستكون هناك ثلاث قوى مهيمنة ستظهر إلى العلن بصورة متزامنة، وستتمتع اثنتان من تلك القوى (أي اليابان وتركيا) بقوة بحرية ضاربة يحسب لها الحساب؛ إحداهما ستكون في الشمال الغربي للمحيط الهادي والأخرى ستكون في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وستكون هاتان القوتان قد أتمّتا بحلول ذلك الوقت تطوير قدراتهما في الفضاء بصورة ملحوظة؛ وسوف نرى في الفصل التالي كيف يدخل ذلك ضمن سياق ما سيحدث بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. نخلص من كل ما تقدم إلى ما يلي: ستقوم الولايات المتحدة في أربعينيات القرن الحادي والعشرين بما تفعله عادة عندما يبدأ الشعور بالقلق ينتابها. حينذاك، ستبادر إلى التحرك.

الفصل التاسع

أربعينيات القرن الحادي والعشرين :

فترة ما قبل الحرب

ستمثل الأعوام القريبة من عام 2040 زمن فورة اقتصادية في الولايات المتحدة، وستكون شبيهة بتسعينيات وخمسينيات القرن العشرين أو تسعينيات القرن التاسع عشر. فبعد عشرة أو عشرين عام على التحول في دورة الخمسين عام في الولايات المتحدة، فإن التغيرات المطروحة ستبدأ في إعطاء دفع قوي للاقتصاد. وسوف تصبح التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، إضافة إلى تلك الناجمة عن الهجرة في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين أمراً واقعاً بحلول نهاية هذا العقد. كما ستدعم المكاسب الإنتاجية الناجمة عن استخدام الروبوتات والفورة في فرص الرعاية الصحية التي هيأ لها التقدم في مجال العلوم الحيوية، عملية النمو. وكما كانت الحال في تسعينيات القرن العشرين، فإن العمليات الداخلية للبحوث والتنمية الأمريكية (خصوصاً تلك التي تباطأت أثناء الحرب الباردة الثانية) سوف تؤدي إلى نتائج مثمرة.

ولكن كما رأينا ما حدث تاريخياً لمرات لا تحصى، فإن أزمنة الفورات الاقتصادية لم تكن تترافق بالضرورة مع أزمنة سلمية ومستقرة على الصعيد العالمي. والسؤال الذي سيطرح نفسه بقوة عام 2040 هو التالي: "كيف ستكون العلاقة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم؟ فمن ناحية، ستكون الولايات المتحدة قوية لدرجة أن أي فعل تقوم به سوف يكون له تأثير ما، على أي شخص في العالم. ومن ناحية أخرى، سوف تتمتع الولايات المتحدة بمثل هذه القوة خصوصاً بعد انكفاء الروس عن المسرح العالمي وعدم الاستقرار في الصين، ما

سيمكنها من أن تكون لا مبالية بكل ما يجري في العالم. وتبقى الولايات المتحدة خَطِرة حتى في أكثر أوضاعها مُسالَمَةً؛ ولكن عندما تركز اهتمامها على مشكلة بعينها، فإنها تتحول إلى دولة عديمة الرحمة إلى درجة مدمرة. أما التوجه العالمي فسيركز على الوقوف في وجه الولايات المتحدة؛ أما عملياً، فإن الحديث عن هذا الأمر، أسهل بكثير من وضعه موضع التطبيق. سوف يختار أولئك الذين يستطيعون تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة هذه الدرب لأن المخاطر الناجمة عن المواجهة ستكون مكلفة جداً. في الوقت نفسه، تعتبر المكافآت الناجمة عن التعاون مع الولايات المتحدة مجزية جداً. لكن هذه التيارات المتعاكسة سوف تهدأ عبر استخدام طرائق مختلفة من قبل قوى مختلفة.

ستتمحور القضية الأكثر إثارة للجدل، والمطروحة على طاولة البحث، بحلول عام 2040 حول مستقبل حوض المحيط الهادي. لكنها سوف تنحصر في المنطقة الشمالية الغربية من هذا الحوض؛ وسوف تضيق دائرة هذه المسألة أكثر فأكثر، لتركز على السياسة اليابانية بشأن الصين وسيبيريا. ستتناول القضية من الناحية الشكلية، الدور المتصاعد لليابان في البر الصيني، في الوقت الذي تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة والتدخل في شؤون الدول والقوى الأخرى بمن فيها الولايات المتحدة. إضافة إلى ذلك، ستثار مسألة احترام اليابان للسيادة الصينية، وكذلك مسألة حق تقرير المصير لسكان المناطق الساحلية الروسية.

أما على الصعيد الأكثر عمقاً، فسينتاب الولايات المتحدة قلق شديد من الوتيرة المتسارعة لتعاظم القوة البحرية اليابانية، بما في ذلك، الأنظمة العسكرية البحرية والفضائية. فاليابان التي ما تزال تستورد النفط من منطقة الخليج، سوف تزيد من قوتها في بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقة Malacca. سوف تبدي اليابان في أربعينيات القرن الحادي والعشرين اهتماماً خاصاً بمسألة الاستقرار في منطقة الخليج، وسوف تبدأ عمليات استطلاع ومراقبة في المحيط الهندي من أجل حماية مصالحها. كما ستنشئ علاقات وطيدة وروابط اقتصادية وثيقة مع العديد من سلسلة الجزر المتناثرة في المحيط الهادي، وستبدأ كذلك في الدخول في اتفاقيات

مع تلك الجزر من أجل إقامة محطات مراقبة فضائية وأرضية. وستساور المخابرات الأمريكية الشكوك في أن هذه المحطات ستكون أيضاً قواعد للصواريخ اليابانية الفرط صوتية والصواريخ المضادة للسفن. تنطلق الصواريخ الفرط صوتية بسرعة تفوق خمس مرات سرعة الصوت وتجتاز ثمانية آلاف ميل وربما أكثر في الساعة. وهي تنتمي إلى نماذج الصواريخ الدقيقة التي تضرب الهدف بصورة مباشرة، ويمكن استخدامها في الطائرات المسيّرة التي تطلق قذائفها على الأهداف المحددة، ومن ثمّ تعود إلى قواعدها.

سوف يتقاسم اليابانيون المياه مع الأسطول الأمريكي السابع، كما سيتقاسمون الفضاء مع القيادة الفضائية الأمريكية التي تعتبر حتى الآن قيادة مستقلة إلى حد كبير عن القيادة العسكرية الأمريكية. لن يقدم أي من الطرفين على أية خطوات من شأنها استفزاز الطرف الآخر سواء كان ذلك في البحر أو في الفضاء، وسيلتزم الطرفان بالمحافظة رسمياً على علاقات ودية بينهما. لكن اليابانيين سوف يكونون على علم تام بالهواجس الأمريكية المتمثلة في أن بحيرتها الخاصة، أي المحيط الهادي، تحتوي أيضاً على قوة بحرية أخرى ليس بإمكانها السيطرة عليها بشكل كلي.

ستكون اليابان مهتمة جداً بمسألة حماية خطوطها البحرية من أية تهديدات محتملة قادمة من الجنوب؛ خصوصاً في المياه الإندونيسية التي تعتبر الممر الحيوي بين المحيطين الهادي والهندي. إندونيسيا هي عبارة عن أرخبيل يتكون من العديد من الجزر والعديد من المجموعات العرقية. وهي مجموعة من الجزر المتناثرة؛ كما أنها عانت وما تزال وستبقى تعاني من وجود حركات انفصالية. هنا ستخوض اليابان لعبة معقدة من خلال دعمها لبعض هذه المجموعات الانفصالية ضد البعض الآخر، وذلك من أجل تأمين المضائق العديدة في المياه الإندونيسية.

كما سترغب اليابان في أن تُبقي البحرية الأمريكية بعيداً عن غرب المحيط الهادي. ولتحقيق هذه الغاية، ستقوم اليابان بفعل ثلاثة أشياء. أولاً، سوف تبني وتنشر منظومة صواريخ فرط صوتية مضادة للسفن في جزرها الخاصة بها، وهذه

الصواريخ ستكون قادرة على ضرب أهدافها بدقة إلى مسافات بعيدة في المحيط الهادي. سوف تدخل اليابان في اتفاقيات تسمح لها بموجبها تركيب أجهزة استقبال ومنشآت صواريخ على الجزر التي تسيطر عليها اقتصادياً في المحيط الهادي مثل جزر بونين Bonin التي تضم جزيرة آو جيما Iwo Jima، وجزر المارشال ونورو Nauru. تتمثل الاستراتيجية التي ستتبعها اليابان في هذا الصدد في إقامة نقاط صدٍّ يمكن لها أن تمنع مرور البضائع التجارية الأمريكية عبر المحيط الهادي، إضافة إلى منع نقل المعدات العسكرية. سيساعد هذا بدوره في التنبؤ بحركة الملاحة الأمريكية ويجعل من السهل على أجهزة الأقمار الصناعية اليابانية مراقبة حركة السفن الأمريكية. لكن أشد ما سيثير قلق الولايات المتحدة هو مستوى النشاط الياباني في الفضاء، حيث ستنشر وسائل مراقبة ذات طابع عسكري وستقوم كذلك ببناء قواعد ذات طابع تجاري وصناعي أيضاً.

السياسة الأمريكية ستكون كما دائماً، في غاية التعقيد؛ وستتأثر بجملة من العوامل المختلفة. ففكرة كون الصين تمثل تهديداً للفناء الخلفي الروسي سوف تصبح هاجساً بالنسبة للمخابرات الأمريكية والمنظومة العسكرية الأمريكية عموماً خلال العشريتين الأولى والثانية من القرن الحادي والعشرين. أما في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، فسيتحول هذا الخوف إلى نوع من الرهاب في دوائر الخارجية الأمريكية حيث لا تخضع السياسات القديمة فيها للتغيير أو الموت. ولذا، فإن الولايات المتحدة ستواصل التزامها بالحفاظ على أمن الصين واستقرارها. لكن ذلك سيشكل مصدر توتر في العلاقات اليابانية الأمريكية بحلول عام 2040. من الواضح أن سلوك اليابان في الصين سيكون غير متَّسِقٍ البتة مع الرؤية الأمريكية لصين مستقرة. في ذلك العام، ستصبح العلاقات بين واشنطن وبيجين أقوى وأكثر متانة، ما سيثير غضب اليابانيين وامتعاضهم.

تركيا

في غضون ذلك، ستتحرك تركيا بصورة حاسمة شمالاً باتجاه القوقاز في الوقت الذي تتعرض روسيا للتفكك. سيتضمن جانبٌ من هذه الحركة تدخلاً عسكرياً، أما الجانب الآخر فيتضمن عقد تحالفات سياسية. ولا يقل أهمية عما تقدم، أن الكثير من النفوذ التركي سيكون له طابع اقتصادي؛ إذ أن بقية دول المنطقة ستحتاج إلى عقد تحالفات بينها وبين هذه القوة الاقتصادية الجديدة. أما النفوذ التركي فلا بد له في نهاية المطاف، من أن يمتد شمالاً، خارج دائرة القوقاز، وصولاً إلى روسيا وأوكرانيا؛ وسيفرض هذا النفوذ نفسه في مناطق غير مستقرة سياسياً مثل واديَيْ منطقة "دون" Don ونهر الفولغا؛ كما سيمتد شرقاً باتجاه المناطق الزراعية في عمق الأراضي الروسية. سوف تفرض تركيا المسلمة نفوذها على كازخستان المسلمة، وبذلك ستكون تركيا قد وسّعت نطاق نفوذها إلى وسط آسيا. وسوف يتحول البحر الأسود إلى بحيرة تركية، كما أن شبه جزيرة القرم وأوديسة سوف تعقد صفقات تجارية كبرى مع تركيا. وسوف تكون هناك استثمارات تركية هائلة في كافة أرجاء المنطقة.

سوف تقوم روسيا في غضون ذلك بإنشاء نظام تحالفات إلى الجنوب من تركيا قبل أن تتعرض للانهيار، تماماً كما فعلت أثناء حقبة الحرب الباردة. وفي الوقت الذي تضعف روسيا وتنسحب من المشهد الإقليمي، فإنها ستترك وراءها حزاماً من عدم الاستقرار يبدأ في بلاد الشام وينتهي في أفغانستان. لن تكون لدى تركيا رغبة في خوض غمار مواجهة مع إيران، وسوف تكتفي بأن تترك هذه الأخيرة وحيدة ومعزولة. لكن عدم الاستقرار في سورية والعراق سوف يؤثر سلباً وبصورة مباشرة في المصالح التركية، خصوصاً في الوقت الذي يصبح الأكراد أحراراً في أن يفكروا في إنشاء دولتهم الخاصة بهم مرة أخرى. ستكون سورية

والعراق ضعيفتين من دون الدعم الروسي، وستمزقهما الصراعات الداخلية. ولكن بين الخطر الناجم عن عدم الاستقرار والممتد شمالاً، وبين التهديد المتمثل بقوى أخرى مستعدة لملء هذا الفراغ، سيتحرك الأتراك باتجاه الجنوب. بالتأكيد، لا يرغب الأتراك في رؤية الأمريكيين يتحركون إلى داخل العراق: فقد نالوا ما يكفيهم من مثل هذا التدخل في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ستكون منطقة البلقان غارقة في الفوضى في هذا الوقت أيضاً. ومع ضعف الروس، فإن حلفاءهم في منطقة البلقان سوف ينتابهم الضعف أيضاً، ما سيؤدي إلى نشوء خلل في ميزان القوى على المستوى الإقليمي. سيحاول الرومانيون والهنغاريون ملء بعضٍ من هذا الفراغ، وهو ما سيحاول اليونانيون، أعداء تركيا التاريخيون، القيام به أيضاً. سوف تُجَرُّ تركيا إلى مستنقع البلقان نتيجة لعدم الاستقرار الذي يسود المنطقة. ستكون تركيا قد أقامت بالفعل علاقات وثيقة مع البلدان الإسلامية في منطقة البلقان مثل البوسنة وألبانيا، وسوف تحاول هذه البلدان مد فضاء نفوذها ليس لأن لها نوايا توسعية أو عدوانية، بل بسبب خوفها من نوايا البلدان الأخرى.

جغرافياً، هناك هدف أساسي وحيد تسعى إلى تحقيقه أية دولة في هذه المنطقة: ألا وهو وضع اليد على شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. من المهم أن نتذكر أنّ تركيا تاريخياً كانت قوة برية وقوة بحرية في آن. وكلما اقتربت أية قوة أوروبية من مضيق البوسفور، زاد مثل هذا الاقتراب من الخطورة على تركيا. ولذا فإن سيطرة تركيا على مضيق البوسفور يعني دفع القوى الأوروبية بعيداً عن منطقة البلقان، أو على الأقل الوقوف في وجه هذه القوى بشكل حاسم. بالتالي، يعتبر الانخراط في منطقة البلقان مسألة غاية في الأهمية بالنسبة لتركيا، إذا أرادت أن تصبح قوة إقليمية كبرى.

في منتصف أربعينيات القرن الحادي والعشرين، ستصبح تركيا بالفعل قوة إقليمية كبرى. سوف ينشئ الأتراك أنظمة علاقات مع روسيا ستورّد بموجبها المنتجات الزراعية الروسية وكذلك منتجات الطاقة فيها إلى تركيا. وسوف يضع

الأتـراك خلالـها يـدهـم علـى كـل مـن العـراق وسـوريا؛ وبالتـالي، سيصـل فضـاء نفـوذهم إلى شـبه الجزيـرة السـعودية الـتي تتراجـع احتياطاتهـا مـن الـنفط والغـاز الطبيعي، والتي تموّلُ الاقتصاد الأمريكي. كما سيدفع الأتراك فضـاء نفـوذهم باتجـاه الشـمال الغربـي في عمـق منطقـة البلقـان حيـث سيصـطدمون هنـاك مـع مصـالح حلفـاء الولايـات المتحـدة الكبـار مثـل هنغاريـا ورومانيـا اللـتين سـتدفعان بدورهما بفضاء نفوذهما شرقاً باتجاه أوكرانيا وتضعان نفسيهما في مواجهة مع النفـوذ التركـي علـى طـول الشـواطئ الشـمالية للبحـر الأسـود. سـتكون هنـاك صراعات على شكل حرب عصابات تارةً، وتارة أخرى على شكل حروب تقليدية حول المركز التركـي.

سـوف تعزز تركيا من قوتها العسـكرية الضـاربة بشـكل يلبي احتياجاتها المستقبلية بما في ذلك قوة برية كبرى وقوات بحرية وجوية هـائلة. إن توجيه قوتها صوب البحر الأسـود وحماية مضيق البوسفور والتحرك باتجاه البحر الأدرياتيكي للمساعدة في صناعة الأحداث في منطقة البلقان سيتطلب توفر قوة بحرية كبرى، كما سـيتطلب تبوُّءَ موقـع تـتحكم تركيـا مـن خلالـه في شـرق البحـر الأبـيض المتوسـط وصـولاً إلى جزيـرة صـقلية. فمـا يجـب علـى تركيـا حمايتـه لـيس مضـيق البوسفور وحسب. فمضائق أوترانتو Otranto التي تعتبر بوابة البحـر الأدرياتيكي لا بد من السيطرة عليها أيضاً.

سـوف تختـتم تركيـا توغلـها ضـد حلفـاء الولايـات المتحـدة في جنـوب شـرق أوروبا، وسيدفع هـذا التوغل إيطاليا للشعور بأنها بلـد غير آمـن البتـة بسـبب قـوة تركيا الصـاعدة. أما اللحظة الحاسـمة فإنهـا سـتحل عنـدما تواجـه مصـر، الدولـة التي دائماً ما كانت تعاني من عدم الاستقرار، أزمة داخلية؛ وستستخدم تركيـا هذا الوضع كي تنصِّبَ نفسها زعيمةً للعـالم الإسـلامي بصـفتها القـوة الإسـلامية الرائدة، وستدفع بجيشـها مـن أجـل فـرض الاسـتقرار فيهـا. سـتظهر قـوات حفـظ السلام التركية فجأة في مصر، وستضع يدها على قناة السويس؛ وسـتكون في موقـع يسـمح لها بالقيام بما كانت تقـوم بـه تقليـدياً: ألا وهـو التوغـل غربـاً باتجـاه شمال إفريقيا. إذا انتهزت تركيـا هـذه الفرصـة، فسـتصـبح قـوة حاسـمة في غـرب

أوراسيا. وستبقى إسرائيل دولة قوية بالطبع، لكن قدرة تركيا على مد نفوذها كدولة إسلامية ستكون حاجزاً أمام إسرائيل، وسترغمها على أن تتعايش مع تركيا التي تعتبرها بالفعل دولة صديقة.

ستتيح السيطرة على قناة السويس أمام تركيا فرصاً أخرى. فهي ستكون قد توغلت بالفعل جنوباً باتجاه شبه الجزيرة العربية، وسوف تخوض قتالاً ضد المتمردين العرب. أما خطوط الإمداد البرية التركية فستعترضها عوائق كثيرة، ولكن مع إحكام تركيا قبضتها على قناة السويس، فسيكون بإمكانها تزويد قواتها بالمؤن عبر البحر الأحمر. سيؤدي هذا بدوره إلى تعزيز تركيا لسيطرتها على شبه الجزيرة العربية وستجعل من تركيا تهديداً متزايداً لإيران؛ إذ سيكون بإمكانها حينذاك فرض حصار على الموانئ الإيرانية إضافة إلى إمكانية مهاجمتها من جهة الغرب. لكن تركيا لن تكون راغبة في القيام بأيٍّ من ذلك. إلا أن مجرد التهديد أو التلويح بإمكانية القيام بذلك سوف يهدئ من الفورة الإيرانية؛ وعند ذاك ستكون إيران في خدمة المصالح التركية.



الممرات البحرية في الشرق الأوسط

نستطيع أن نستنتج من ذلك أن تركيا ستذهب إلى ما هو أبعد من البحر الأحمر، لتصل إلى حوض المحيط الهندي. سيتركز اهتمامها هنا على منطقة الخليج حيث تعزز من سيطرتها على شبه الجزيرة العربية وعلى آبار النفط فيها. من خلال هذا الوضع الجديد، ستصبح تركيا أيضاً عاملاً مهماً في حسابات الأمن الياباني. فقد اعتمدت اليابان تاريخياً على وارداتها من النفط من منطقة الخليج. وبحكم أن تركيا ستكون الآمر الناهي في المنطقة، فإن اليابانيين ستكون لهم مصلحة في التوصل إلى تفاهم مع الأتراك. تركيا واليابان ستكونان قوتين اقتصاديتين يعتدُّ بهما، إضافة إلى أنهما دولتان تتمتعان بقدرات عسكرية متصاعدة. كما أن هاتين الدولتين لهما مصلحة مشتركة في المحافظة على الممرات البحرية بدءاً من مضيق هرمز وصولاً إلى مضيق ملقة. ولذا سيكون هناك تكامل في المصالح بين هاتين الدولتين، وإن كان سيشوب ذلك بعض الهنات الصغيرة.

من الواضح أن صعود نجم تركيا في المنطقة كقوة بحرية سيكون مُثيراً لقلق الولايات المتحدة، خصوصاً وأن ذلك يحدث بالتزامن مع صعود القوة اليابانية اقتصادياً وعسكرياً. كما أن التعاون غير المعلن بين تركيا واليابان في المحيط الهندي سيكون مُربِكاً على نحوٍ خاص للولايات المتحدة. سيكون الحضور التركي الآن طاغياً في منطقة الخليج، تماماً كما هي حال القوة البحرية اليابانية في شمال غرب المحيط الهادي. في هذا الوقت، ستكون الولايات المتحدة ما تزال هي المهيمنة على مياه المحيط الهندي؛ ولكن كما هي الحال في المحيط الهادي، فإن كفة الميزان في أي من هاتين المنطقتين لن تميل إلى جانب الولايات المتحدة.

ما سوف يكون أكثر مدعاة للقلق بالنسبة للولايات المتحدة هو الأسلوب الذي ستتبعه تركيا في لملمة بقايا الإسلاميين من الجيل السابق؛ وهي بذلك تكون قد أضافت ثقلاً أيديولوجياً وأخلاقياً لسطوتها الصاعدة في المنطقة. وفي الوقت الذي توسّع من مدى سيطرتها، فستكون أكثر من مجرد قوة عسكرية. وهذا سيؤدي بوضوح إلى إثارة قلق كل من الولايات المتحدة والهند أيضاً.

في غضون ذلك، ستكون الولايات المتحدة قد أسست لعلاقات متينة مع الهند، تعود بداياتها إلى الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد الجهاديين في بداية القرن الحادي والعشرين. وبسبب أن الهند منقسمة داخلياً، فإنها غير مؤهلة لكي تصبح قوة اقتصادية عالمية، لكنها مع ذلك، تبقى قوة إقليمية يعتدُّ بها. فالهند سوف يساورها القلق من دخول تركيا المسلمة إلى منطقة بحر العرب، وسوف تتوجس كذلك من التمدد التركي باتجاه المحيط الهندي نفسه. ولذا، فإن الهند ستجد أن مصالحها تتطابق في هذه النقطة مع مصالح الولايات المتحدة، ولذا فإن الأمريكان سوف يجدون أنفسهم في وضع في المحيط الهندي يشبه تماماً وضعهم في المحيط الهادي. وهنا سوف تتحالف الولايات المتحدة مع دولة مترامية الأطراف ومليئة بالسكان ضد قوى أصغر حجماً ولكن أكثر دينامية كقوى بحرية.

ومع تفاقم هذه العملية، ستصبح قوّتا كل من اليابان وتركيا اللتان تقبعان على طرفيْ آسيا في غاية الأهمية. فكل واحدة من هاتين القوتين سوف توسّع مصالحها في البر الآسيوي، وبالتالي، تحوّلُ قدراتها البحرية من أجل دعم هذا التوسع في المصالح. إضافة إلى ذلك، ستعزز هاتان الدولتان عملياتهما الفضائية من خلال إطلاق أنظمة مأهولة وغير مأهولة إلى الفضاء؛ وسيكون هناك مستوى معين من التعاون التقني بين الدولتين في مجال الفضاء. ستكون اليابان متقدمة على تركيا في مجال التكنولوجيا، لكن عندما يكون بإمكان اليابان إطلاق أنظمتها الفضائية من الأراضي التركية فإن من شأن ذلك أن يوفر لليابان مساحة إضافية من الأمن ضد أية ضربة أمريكية محتملة. هذا التعاون بين هاتين الدولتين سيشكل مصدراً آخر للقلق بالنسبة للولايات المتحدة.

ومع حلول منتصف القرن الحادي والعشرين، سيتوسع مدى النفوذ التركي إلى العمق الروسي ومنطقة البلقان، حيث ستصطدم هناك مع بولندا وبقية دول التحالف المكون من دول أوروبا الشرقية. كما أن تركيا ستصبح حينذاك قوة كبرى في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث ستكون قد بسطت سيطرتها على قناة السويس، وسلطت قوتها باتجاه منطقة الخليج. تركيا ستكون مصدر خوف بالنسبة للبولنديين والهنود والإسرائيليين، وفوق هذا وذاك، للأمريكيين أنفسهم.

بولندا

كان هاجس قيام ألمانيا وروسيا بشن هجوم على بولندا مرة أخرى كما حدث عام 1939 بشكل متزامن يمثل كابوساً بالنسبة للبولنديين؛ فبولندا حينها كانت في وضع ميؤوس منه. ولذا فإن احتمال انهيار روسيا في عشرينيات القرن الحادي والعشرين يمثل فرصة لا تعوض وضرورة قصوى بالنسبة لبولندا. وكما أنه ليس لدى روسيا أي خيار سوى الدفع بالمناطق العازلة غرباً إلى أقصى حد ممكن، فإن بولندا سترغب في الدفع بحدودها شرقاً.

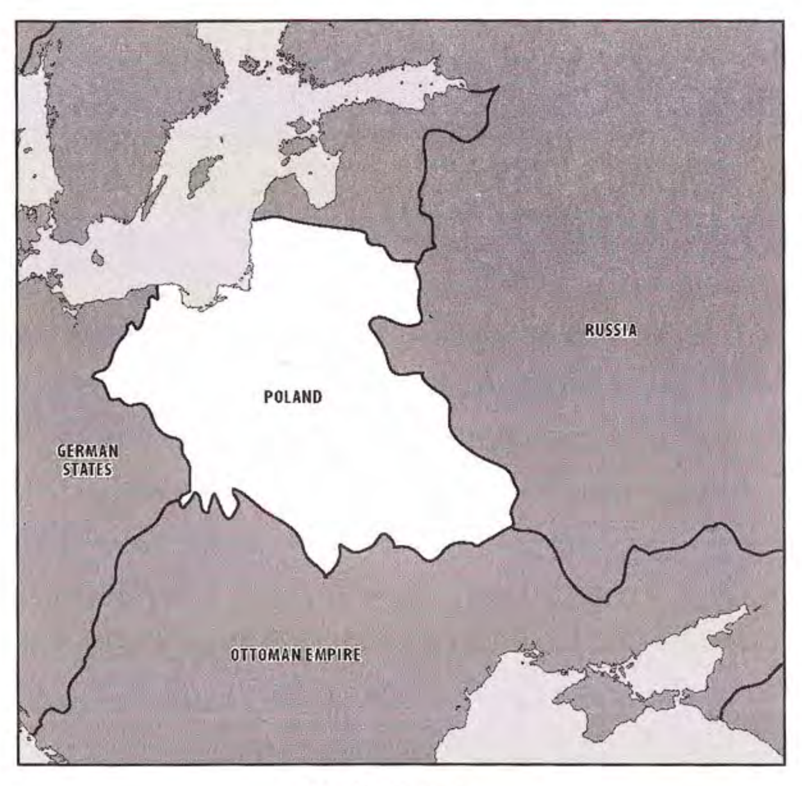
نادراً ما حظيت بولندا في تاريخها بمثل هذه الفرصة كونها دائماً ما كانت محشورة بين ثلاث إمبراطوريات كانت تضع يدها عليها وهذه الإمبراطوريات هي الروسية والألمانية والنمساوية – الهنغارية. لكن الفرصة سنحت لبولندا في القرن السابع عشر للتوسع، إذ أنها كانت في مواجهة ألمانيا مقسّمة، وروسيا التي لم تكن حينها قد بدأت تفرض نفسها كقوة في الغرب.

كانت مشكلة بولندا المزمنة تتمثل في عدم قدرتها على تأمين الجناح الجنوبي لحدودها. لكن هذه المسألة لن تكون ذات شأن في عام 2040 لأن بقية دول أوروبا الشرقية التي ستواجه الروس سوف تعمل جاهدة لإنشاء مناطق عازلة شرقاً، لأن دروس الماضي ما تزال حية في أذهانها. ولكن سيكون هناك بعد آخر لهذه الكتلة الشرقية، وأعني به البعد الاقتصادي. فمنذ إعادة توحيدها عام 1871، كانت ألمانيا بمثابة المحرك الاقتصادي لبقية دول أوروبا. وحتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما فقدت ألمانيا إرادتها السياسية وثقتها بنفسها، إلا أنها بقيت القوة الاقتصادية الأكثر دينامية في القارة الأوروبية.

لن تبقى الحال على ما هي عليه بعد عام 2020. فالاقتصاد الألماني سوف ينوء بأعباء سكانٍ جلهم من المعمَّرين. النزعة الألمانية باتجاه بناء هيكلية تعاونية ضخمة الطابع سوف تؤدي إلى نقاط ضعف كثيرة على المدى الطويل؛ هذه

الهيكلية ستُبقي اقتصادها هائل الحجم إلا أنه سيعاني من الخمول. هناك جملة من المشكلات الشائعة في كثير من بلدان أوروبا الغربية والوسطى ستنتقل حكماً إلى ألمانيا.

لكن الأوروبيين الشرقيين سيكونون قد خاضوا في غضون ذلك بالفعل، حرباً باردة ثانية (ضمن حلف مع القوة التكنولوجية الأولى في العالم، أي الولايات المتحدة). الحرب الباردة هي الأفضل في عالم الحروب لأنها تنعش بلادك بصورة دراماتيكية، لكنها لا تعرّضها للتدمير. العديد من القدرات التكنولوجية التي تستمد منها الولايات المتحدة الكثير من المكاسب، ستكون نتاجاً للحرب الباردة الثانية، وستُغْمَرُ بولندا بالتكنولوجيا والخبرات الأمريكية.



بولندا عام 1660

لن تكون لدى ألمانيا الرغبة أو القدرة على تحدي الكتلة البولندية، كما سنشير إلى ذلك لاحقاً. لكن الألمان سيستفيقون على حقيقة مؤلمة تتمثل في المسار الذي تم اتباعه. ستقوم الكتلة البولندية في الوقت المناسب بتجريد أوروبا الوسطى والغربية من قوتها، وستحقق بالضبط ما حلمت به ألمانيا في وقت ما، من الماضي. فهي ستحاكي وتطور الجزء الغربي من الإمبراطورية الروسية السابقة؛ وإذ ذاك، فإنها ستقوم ببناء كتلة اقتصادية ذات أبعاد مَهولة.

سيكون الضعف الأكبر الذي ستعاني منه الكتلة البولندية هو أن منافذها البحرية محدودة نسبياً. وبالرغم من وجود مرافئ على بحر البلطيق إلا أن هذه المرافئ يمكن إغلاقها من قبل أية دولة حتى وإن لم تكن تتمتع إلا بقوة بحرية محدودة. كما ستكون مضائق سكاغيراك Skagerrak نقطة اختناق خطرة. إذا كان هذا المضيق هو المنفذ البحري الوحيد لبولندا، حينها سيصبح ممر التموين البولندي إلى الولايات المتحدة وبقية دول العالم عرضة للمخاطر بدرجة كبيرة. البديل الآخر والوحيد هو البحث عن مرفأ بحري على البحر الأدرياتيكي. سوف تفرض كرواتيا التي لها علاقات تاريخية مع الهنغاريين، سيطرتها على مرفأ ريجيكا Rijeka. وعلى الرغم من أن الطاقة الاستيعابية لهذا المرفأ محدودة، إلا أن من الممكن استخدامه.



مضائق سكاغيراك

هناك مشكلتان ستواجهان استخدام هذا المرفأ. هاتان المشكلتان لهما صلة مباشرة بالأتراك. المشكلة الأولى هي أن الأتراك شأنهم في ذلك شأن الهنغاريين والرومانيين، سيتورطون إلى حد بعيد في منطقة البلقان. وكما هي الحال بالنسبة لكافة المشكلات التي تعاني منها منطقة البلقان، فإن هذه المشكلة سوف تكون متشابكة حيث إن الروابط الدينية ستتفاقم ويستعر أوراها أكثر فأكثر بسبب العداوات القومية. سوف لن يقبل الأتراك أية حركة من قبل الكتلة البولندية باتجاه البحر الأبيض المتوسط، وسيستغلون التوترات الحاصلة بين البوسنيين والكرواتيين لإبقاء الخلل الأمني في المنطقة على نار حامية. ولكن حتى لو كانت هذه المسألة ليست بذات أهمية، فإن استخدام البحرَيْن الأدرياتيكي والمتوسط سوف لن يعتمد على امتلاك الكتلة البولندية أسطولاً تجارياً هناك؛ بل سوف يعتمد على السيطرة على مضيق أوترانتو Otranto. البدائل الأخرى تتمثل في قيام الدانمارك ببسط سيطرتها على مضائق سكاغيراك، وقيام بولندا بغزو ألمانيا؛ إلا أن البولنديين لن يكونوا في وضعٍ يسمح لهم القيام بذلك.

ستصطدم الكتلة البولندية مع الأتراك في موضعين اثنين. الأول سيكون في منطقة البلقان، حيث سيكون مبعث هذا الصدام الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. أما الثاني فسيكون في روسيا نفسها حيث سيتمدد النفوذ التركي غرباً عبر أوكرانيا بالتزامن مع تمدد الكتلة البولندية شرقاً. لكن هذا الصدام سيكون أقل تفجراً من الصدام الأول بما أن هناك مجالاً واسعاً للحركة في تلك المنطقة الشاسعة المساحة بين الطرفين؛ إلا أنه سيمثل قضية ثانوية لها بعض الأهمية. لن يكون أي من الطرفين قد قام حينها بتحديد مناطق نفوذه في المنطقة الواقعة بين أوكرانيا وجنوب روسيا. وإذا أخذنا بعين الاعتبار العدائية التاريخية المتأصلة التي يشعر بها الأوكرانيون تجاه البولنديين التي تعود إلى الخصومات التي تفاقمت في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وأيضاً تجاه الأتراك؛ فإن كلا الطرفين سوف يحاول السيطرة على الوضع هناك بشكل غير مريح بالنسبة للطرف الآخر.

سوف يكون البولنديون بحاجة ماسة للأمريكيين في هذا المفصل. فقط الأمريكيون يمكن لهم مجابهة الأتراك في البحر الأبيض المتوسط من خلال الثقل الذي يتمتعون به هناك، وسيكون الأمريكيون أكثر ميلاً إلى مثل تلك المجابهة لأنهم لا يرغبون في رؤية ظهور قوة أوراسية. وفي حين أن مثل هذا الأمر سيكون بعيد المنال بالنسبة لتركيا، إلا أنها ستتحرك في هذا الاتجاه. إن الاستراتيجية الأمريكية التي تقضي بمنع القوى الأوراسية الإقليمية قبل أن تتعاظم قوتها بشكل يصعب معه السيطرة عليها ومنع ظهور أية قوة بحرية أخرى في المنطقة، ستفرض على الولايات المتحدة أن تضع قيوداً على التحركات التركية في هذا المجال.

في ذات الوقت، ستتطلب سياسة الولايات المتحدة ضرورة التأكد من أن القوى الإقليمية مهتمة بمقاومة النفوذ التركي كبديل عن احتمال اضطرارها للتحرك بنفسها بصورة مباشرة. فالكتلة البولندية لن تشكل تهديداً فورياً أو مباشراً لمصالح الولايات المتحدة، بعكس الأتراك. ولذا، فإن الاستراتيجية الأمريكية ستتمثل في عدم إقحام قوات الولايات المتحدة المسلحة في ذلك الصراع، بل في نقل التكنولوجيا إلى الكتلة البولندية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإدارة هذا الصراع وتحقيق تلك الاستراتيجية بنفسها.

ستكون الكتلة البولندية بحلول عام 2045، قادرة على تأمين مرفأ ريجيكا البحري، وذلك من خلال ضم كل من كرواتيا وسلوفانيا إلى دول تلك الكتلة؛ لأن هاتين الدولتين ستطلبان الحماية من منافساتها في منطقة البلقان مثل صربيا والبوسنة. وستكون الكتلة البولندية قد نجحت في غضون ذلك بإقامة تحصينات هائلة في تلك الجبهة بالتعاون مع هاتين الدولتين. سوف تُستثنى صربيا من الانضمام إلى تلك الكتلة لأن بولندا وبقية دول هذه الكتلة لن تكون راغبة في الخوض في مستنقع السياسة الصربية. وسوف تتابع بولندا اعتماداً على التكنولوجيا الأمريكية دمج وتطوير قدراتها البحرية والفضائية التي تحتاجها لمواجهة الأتراك في البحرين الأدرياتيكي والمتوسط. سيكون معدل النمو والتطور في دول الكتلة البولندية مذهلاً، وسيتبين للأتراك حينها أنهم يواجهون تحدياً ليس فقط من الكتلة البولندية، بل من الولايات المتحدة نفسها أيضاً.

سوف يراقب الألمان هذه الأزمة التي ترخي بظلالها عليهم من الحدود المتاخمة لهم بكثير من القلق، وبالتالي، سيبدؤون بتقديم دعم واضح للأتراك. لن يقوم الألمان في هذا الصدد بأية خطوة أحادية الجانب؛ لكنهم سيكونون واعين تماماً بالعواقب الناجمة عن احتمال إلحاق الكتلة البولندية الهزيمة بتركيا. في تلك الحال، إذا استطاعت دول الكتلة البولندية المحافظة على وحدتها، فإنها ستكون نسخة أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق، مع معظم مصادر الثروة الأوروبية التي كان يتمتع بها، والتي ستضاف إليها مصادر الثروة الشرق أوسطية. أما الألمان الذين يعرفون العقل الأمريكي جيداً، فإنهم على ثقة بأن الأمريكان سوف يتحركون ضد هذه الكتلة في حال تحقيقها انتصاراً مدوياً بهذا الحجم، لكن الألمان يعرفون أيضاً أنهم سوف يتحملون الجزء الأكبر من تبعات مثل تلك المواجهة الجديدة. إذا حققت الكتلة البولندية انتصاراً في تلك المواجهة مع الأتراك فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على منع تمددها باتجاه دول غرب أوروبا، وهذا يعني أن على ألمانيا أن تتهيأ لتكون مرة أخرى الأرض المحتملة لمثل هذه المعركة إن حصلت. هذا يعني أن نجاح الكتلة البولندية في هذا الأمر سيمثل تهديداً لألمانيا على المَدَيَيْن القصير والطويل.

بالتالي، ستكون من مصلحة ألمانيا مساعدة الأتراك بكل السبل المتاحة باستثناء تورطها في مثل هذه الحرب المحتملة. لكن المساعدة التي سوف يكون الأتراك بحاجة إليها هي المساعدة في خنق الكتلة البولندية. وسيكون مفتاح مثل هذا العمل هو عزلها عن الولايات المتحدة ومنعها من أن تكون شريكاً في مجال التجارة العالمية. وإذا استطاع الأتراك أن يعيقوا حركة الكتلة البولندية في البحر الأدرياتيكي، واستطاع الألمان من جانبهم التوصل إلى طريقة تمكنهم من إغلاق ممرات بحر البلطيق في وجهها، فإن الكتلة البولندية ستكون في مواجهة مشكلة خطيرة. ولكن لكي تقوم ألمانيا بمثل هذا العمل، لا بد لها من أن تتأكد مسبقاً من أن الأتراك سوف ينجحون في خطتهم؛ ولكي يتم ذلك، لا بد لها من التأكد من أن الأمريكيين لن يتدخلوا لصالح الكتلة البولندية بكل ثقلهم. ولكن بما أن ألمانيا ليست متأكدة من أي من هذين الأمرين، فإنها ستمارس لعبة الانتظار والترقب.

الأمريكيون بدورهم، سيمارسون نفس هذه اللعبة في كافة أنحاء العالم. فهم سوف يزودون الكتلة البولندية بالسلاح، وسيشجعونها على خوض مواجهة مع الأتراك. وسوف يساعدون في تنمية القدرات العسكرية الهندية في المحيط الهندي. كما أنهم سيزيدون من قوة كل من الصينيين والكوريين، وسوف يكثف الأمريكيون من تواجدهم العسكري في كل من المحيط الهادي والبحر الأبيض المتوسط. سيقوم الأمريكان بكل ما في وسعهم من أجل خنق كل من اليابانيين والأتراك من دون الحاجة إلى التحرك ضدهما بصورة مباشرة، وسيسعون إلى تحقيق هذه السياسة بكل ما أوتوا من حنكة وقوة؛ وهم بارعون في ذلك بطبيعة الحال. أما تركيا واليابان اللتان تعرفان جيداً قدرة الولايات المتحدة التاريخية على تسليح حلفائها وتقديم الدعم لهم، فسوف تستنتجان من دون أدنى شك أنهما تواجهان كارثة محققة على أيدي وكلاء الولايات المتحدة، ما سيؤدي إلى تصعيد خطير على نطاق هائل.

ضغوطات وتحالفات

سبق للولايات المتحدة أن واجهت أزمات على العديد من الجبهات قبل نحو قرن من الزمن عندما انبرت كل من ألمانيا واليابان لتحدي المصالح الأمريكية في أربعينيات القرن العشرين. حينذاك، اتبعت الولايات المتحدة أيضاً استراتيجية تقوية حلفائها الإقليميين؛ فقد ساعدت بريطانيا وروسيا ضد ألمانيا، كما مدت يد المساعدة للصين ضد اليابان. الآن وبعد انقضاء قرن من الزمن على تلك الأحداث، فإن الولايات المتحدة تبدو مستعدة لممارسة لعبة طويلة المدى. سوف لن تكون لديها أية رغبة في احتلال أو تدمير تركيا أو اليابان، وهذا ينطبق بكل تأكيد على ألمانيا. فالولايات المتحدة تمارس لعبة دفاعية وذلك من خلال كبح جماح اندفاع أية قوة إقليمية أو دولية صاعدة. الولايات المتحدة لا تمارس أية استراتيجية هجومية مهما كان شكلها، بل تتمثل استراتيجيتها في امتصاص أية تهديدات قد تنشأ على المدى الطويل وذلك من خلال دفع معارضيها المحتملين إلى الانغماس في صراعات فيما بينهم بحيث لا يكون في وسعهم إنهاؤها أو تجاهلها بسهولة. سوف تدعو الولايات المتحدة بموجب هذه الاستراتيجية إلى تطبيق مبادئ تقرير المصير والقيم الديمقراطية، وذلك من خلال تصوير كل من اليابان وتركيا كدولتين عدوانيتين تقفان في وجه السيادة الوطنية وتخرقان حقوق الإنسان.

سوف تنشأ كذلك سلسلة من التحديات الأكثر مباشرة بالنسبة للولايات المتحدة، بالتوازي مع الدبلوماسية العامة.

التحدي الأول سيكون ذا طابع اقتصادي. فالسوق الأمريكية التي ما تزال ضخمة، ستكون مستهلكاً هائلاً للمنتجات اليابانية، وإلى حد أقل، للمنتجات التركية، كما أن الولايات المتحدة ستبقى أيضاً المصدر الرئيسي للتكنولوجيا

الجديدة. سوف تستخدم الولايات المتحدة هذه الروافع ضد هاتين الدولتين؛ إذ سوف تتوقف عن تصدير بعضٍ من هذه التكنولوجيا خصوصاً تلك التي يمكن أن تكون لها أيضاً تطبيقات أو استخدامات عسكرية، وستحدُّ من استيراد بعض منتجات هاتين الدولتين.

في الوقت نفسه، ستدعم الولايات المتحدة عدداً من الحركات ذات التوجه الانفصالي في الصين وكوريا والهند. وستدعم الولايات المتحدة كذلك من خلال الكتلة البولندية الحركات الانفصالية الروسية والحركات الأوكرانية داخل فضاء النفوذ التركي. لكن الاهتمام الرئيسي للولايات المتحدة في هذه الاستراتيجية سينصبُّ على منطقة البلقان وشمال إفريقيا، خصوصاً مصر. ستنحو الكتلة البولندية (التي تعتمد بشكل رئيسي على كرواتيا) في منطقة البلقان بعيداً عن صربيا التي تعتبر عدو كرواتيا القديم؛ وهي بذلك تخلق نوعاً من المنطقة العازلة مع تركيا. وستتبنى الولايات المتحدة برنامجاً هجومياً تدعم من خلاله المقاومة الصربية ضد الأتراك، وستتوسع في مجال هذا الدعم ليصل إلى مقدونيا. اليونانيون الذين يعتبرون أعداء تركيا التاريخيين، سيكونون حلفاء لصيقين للولايات المتحدة، وسيدعمون جهودها في هذا المجال بالرغم من أنهم سيبقون بعيدين عن التحالف بصورة رسمية مع الكتلة البولندية.

ليس من الصعب من زوايا عديدة توقع حدوث مثل هذه التحالفات أو المناورات على المستوى الجيوسياسي. كما قلت سابقاً، إنها تتبع أنماطاً متعارفاً عليها تاريخياً على امتداد قرون عدة. ما أقوم به الآن هو رؤية كيف تعبّر هذه الأنماط التقليدية عن نفسها ضمن سياق القرن الحادي والعشرين. ففي هذه المنطقة تحديداً، وبعد أن تكون الولايات المتحدة قد بدأت بتقديم الدعم لمقاوَمات بعينها ضد الأتراك، ستصبح البلقان منطقة ملتهبة، وسيهدر الأتراك كماً لا محدوداً من مواردهم في منطقة تتمحور فيها مصالحهم الرئيسية حول الدفاع عن أنفسهم. إذ سينحصر هدفهم الرئيسي في الدفاع عن مضيق البوسفور ومناطق أخرى أقل أهمية بكثير. إذا انسحب الأتراك، فإن مصداقيتهم (في فضاء نفوذهم غير المستقر) ستتأثر سلباً إلى حد كبير.

سوف تحاول الولايات المتحدة أيضاً اللعب على وتر دعم القومية العربية في كل من مصر وشبه الجزيرة العربية. سيكون الأتراك حريصين على ألا يذهبوا بعيداً باندفاعتهم ذات الطابع الهجومي أو العدواني، وعلى ألّا يكونوا جشعين، وذلك في معرض استعراض قوتهم في تلك المنطقة، ولكن، ومع ذلك، فإن الشعور بالعداء لتركيا سوف يسود في تلك المنطقة. سوف تستغل الولايات المتحدة هذا النوع من الشعور القومي، ليس لأن الأمريكيين يرغبون في أن يؤدي هذا الشعور القومي إلى أية نتائج إيجابية، بل لأنهم يريدون تقويض القوة التركية. سوف ينتاب تركيا القلق جرّاء المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة لدول الكتلة البولندية ودول شمال إفريقيا. لكن هدف الولايات المتحدة سيكون إعادة صياغة السلوك التركي وتصرفاته وتحجيمه؛ لكن أي تدخل قد تقوم به الولايات المتحدة في هذا الصدد لن يصل إلى الحد الذي قد تعتبره تركيا يمثل تحدياً جوهرياً لمصالحها الوطنية الأساسية.

الفضاء والمركبات الحربية الفضائية

من بين النقلات الأكثر تهديداً التي ستقوم بها الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ستكون في البحر؛ وهذه النقلات لن تحصل في المياه بطبيعة الحال، بل في الفضاء. خلال ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، ستكون الولايات المتحدة قد بدأت برنامجاً غير معلن لاستثمار الفضاء تجارياً، مُركِّزةً بصورة خاصة على إنتاج الطاقة. ستتم متابعة هذا التطوير إلى حد ما، حتى منتصف أربعينيات القرن الحادي والعشرين؛ ولكن تمويل هذه العملية سيستمر في مرحلتي البحث والتطوير. سوف تزيد الولايات المتحدة من قدرتها على العمل في الفضاء بواسطة استخدام الروبوتات خلال فترة استثمار الفضاء تجارياً، لكنها ستلجأ إلى العامل البشري فقط في الأعمال الأكثر تعقيداً ودقة. ولا بد في هذا الصدد من التأسيس لبنية تحتية صلبة تساعد في وضع البلاد في موقع متقدم في هذا المجال.

في معرض رغبتها في رفع سوية قدراتها في الفضاء، من أجل تعزيز سيطرتها على ما يجري على سطح الأرض، سوف تبدأ الولايات المتحدة ببناء تلك البنية التحتية. سوف تتخلى بموجب ذلك بصورة تدريجية عن عمليات ذات كلفة عالية تتمثل بإرسال قوات مسلحة مدججة بالسلاح محمولة على آليات ثقيلة على بعد آلاف الأميال من أجل إظهار قوتها وفرض سيطرتها. ستلجأ الولايات المتحدة بدلاً من ذلك إلى بناء نظام على شكل طائرات فرط صوتية غير مأهولة تنطلق من أراضي الولايات المتحدة نفسها، لكن التحكم بها يتم من مراكز قيادة موجودة في الفضاء بالتزامن مع المدار الأرضي فوق مناطق أرضية تمثل أهدافاً محتملة؛ وهي عبارة عن منصات سأطلق عليها تسمية "المركبات الحربية الفضائية" Battle Stars لا لشيء سوى أنني أعتبر أن هذه التسمية طريفة. ومع حلول منتصف القرن الحادي والعشرين، سيكون بإمكان صاروخ فرط صوتي تبلغ سرعته خمسة

أضعاف سرعة الصوت ينطلق من هاواي أن يصيب بدقة سفينة قبالة سواحل اليابان أو دبابة في منشوريا في غضون نصف ساعة.

سوف تقوم الولايات المتحدة ببناء صواريخ فائقة السرعة وذات قوة تدميرية هائلة يمكن إطلاقها من الفضاء على أهداف أرضية وذلك بصورة سرية تماماً لأن المعاهدات الموقعة في القرن الماضي ستكون ما تزال سارية المفعول. وفي حال حدوث انقطاع في الاتصالات بين هذه المنصات الفضائية والأرض، فإن الولايات المتحدة يمكن لها أن تدير المعركة من الفضاء بصورة أوتوماتيكية، إذا كان الهدف هو إطلاق كمية من المتفجرات باتجاه نقطة محددة في وقت محدد ودقيق، استناداً إلى معلومات استخباراتية عالية الدقة مصدرها الفضاء.

سوف يتطلب خوض المعارك في القرن الحادي والعشرين مستوى من الاتصالات عالية الدقة. سيتمثل أهم ما في عملية تطوير حروب الفضاء، في نقل معدات القيادة والتحكم الرئيسيين إلى الفضاء؛ لأن مركز القيادة والتحكم الأرضيين يبقى عرضة للاختراق والتنصت. فبين التقاط صورة من الفضاء وبثها إلى الأرض عبر عدة أقمار صناعية، وبين إصدار الأوامر إلى أنظمة الأسلحة فرط الصوتية، تكون قد مرت العديد من الثواني. الأهم من ذلك، كلما ازداد عدد الروابط، ازداد عدد نقاط الإخفاق في إتمام عملية الإطلاق، ما قد يمكّن العدو من اختراق الإشارة وكشف سريتها. وقد يتمكن العدو من الهجوم على مركز القيادة الأرضي واللواقط ومعدات البث. لا شك في أن هناك حلولاً عديدة سرية تمنع الاختراق والتنصت؛ لكنّ موْضَعَةَ مراكز القيادة والتحكم في الفضاء، سيجعلها أكثر أماناً وأكثر قابلية للاستمرار والبقاء مع القدرة على الاتصال مع الأسلحة وطواقمها البشرية.

الكثير من الجوانب العملية في هذه الأنظمة ما تزال في مراحلها الجنينية الأولى. ولكن بحلول منتصف هذا القرن، سوف تكون هذه الأنظمة متوفرة على الإنترنيت. أدعوكم الآن للبقاء برفقتي للحظة. أنا أخبركم بما سيكون عليه عالم التكنولوجيا مستقبلاً بصورة حقيقية ... فأنا لست هنا كاتب مسلسل

"المركبة الفضائية غالاكتيكا"[1] *Battlestar Galactica*. هذه التكهنات تستند إلى تكنولوجيا حقيقية وإلى استقراءات منطقية حول تكنولوجيا المستقبل، وإلى تخطيط منطقي للحروب المستقبلية. فالمنصات المبنيّة في الفضاء سوف تتمتع بأجهزة استشعار فائقة الدقة إضافة إلى أنظمة قيادة وتحكم. وسوف تتحكم هذه المركبات الحربية الفضائية بمنصات مساعِدة غير مأهولة تكون داعمة لنظام المركبات الحربية الفضائية. سوف تكون قادرة على كشف ما يجري على سطح الأرض بدقة متناهية، وستكون قادرة على إعطاء أوامر للطائرات الفرط صوتية للقيام بضربات كلما اقتضت الحاجة؛ وهذه الضربات ستكون قادرة على الوصول إلى أهدافها خلال دقائق معدودة. سيكون بإمكان هذه الطائرات مهاجمة مجموعة تزرع متفجرات على جانب الطريق أو سفنٍ يتم إنزالها إلى البحر. إذا كان بإمكان هذه الطائرات رؤيتها، فسيكون بإمكانها ضربها بسرعة.

إن الإفادة من الدروس التي سيتم تعلُّمُها خلال فترة بناء المشروعات الفضائية في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، تجعلني أميل إلى الاعتقاد بأن خطط الولايات المتحدة المستقبلية سوف تدعو إلى بناء نظام مكون من ثلاث مركبات حربية فضائية. سوف تتم موضعة المركبة الحربية الفضائية الرئيسية في المدار الفضائي المتزامن للأرض فوق خط الاستواء بالقرب من سواحل البيرو. أما المركبة الثانية فسوف تتموضع فوق بابوا نيو غيني Papua New Guinea والثالثة سوف تكون فوق أوغندا. هذه المركبات الثلاث سوف يتم تنظيم حركتها ضمن فواصل زمنية دقيقة وستتحرك كل منها فوق الأرض ضمن نطاق ثلث زاوية.

معظم دول العالم لن تكون سعيدة بهذا النظام؛ لكن اليابانيين والأتراك سيصابون على نحو خاص بالهلع جرّاء إطلاقه. فمن باب المصادفة أنه عندما تكون إحدى هذه المركبات الحربية الفضائية فوق جنوب تركيا، تكون

---

(1) "المركبة الفضائية غالاكتيكا" هو مسلسل تلفزيوني أمريكي حول الخيال العلمي العسكري أنتج في سبعينيات القرن العشرين. (المترجم)

الأخرى على وشك الوصول إلى جنوب اليابان. كل واحدة من هاتين المركبتين ستكون مزودة بلواقط على متنها. إضافة إلى لواقط بعيدة تدور حول الأرض ولكن بإمكانها أن تتوقف وتتسكع لمدة أطول لمراقبة هاتين الدولتين. هذه اللواقط ستكون بمثابة بنادق موجهة إلى رأسيْ هاتين الدولتين. وربما كان الأهم من كل ذلك، أنها ستكون قادرة على فرض شكل من أشكال الحجب الذي لا يمكن إيقافه على أيٍّ من هاتين الدولتين خلال لحظة واحدة. لن يكون بإمكان المركبات الحربية الفضائية احتلال تركيا واليابان إلا أن بإمكانها خنقهما.

بالرغم من أن الأنظمة الفضائية الجديدة سيتم التخطيط لها على مدى أعوام طويلة، إلا أن تركيبها ووضعها في المواضع المخصصة لها سيتم بسرعة تحبس الأنفاس. ومع النشر السريع لهذه الأنظمة المتوقع عام 2040، فإن هذه الأنظمة ستكون جاهزة للتشغيل بشكل كامل، ربما بحلول عام 2047. سوف يستند هذا النشر إلى فرضية أن المركبة الحربية الفضائية غير قابلة للاختراق أو التشويش حيث لن تكون لدى أية دولة القدرة على مهاجمتها وتدميرها. هذا الافتراض تم إثباته من قبل الولايات المتحدة في السابق بالنسبة للسفن الحربية وحاملات الطائرات وطائرات الشبح. هناك عجرفة في طبيعة العقل المُخَطِّط العسكري الأمريكي مبنية على اعتقاد مفاده أن البلدان الأخرى لا يمكن لها أن تحاكي التكنولوجيا الأمريكية. ومع افتراض أن هذه الأنظمة عصية على الاختراق قد تتضمن بعض المخاطرة، فإن من شأن ذلك أن يجعل تسريع نشر هذه الأنظمة أكثر سهولة.

زيادة حدة التوتر

تأمل الولايات المتحدة من خلال نشر المراكب الحربية الفضائية وضم أجيال جديدة من الأسلحة التي يتم توجيهها من الفضاء إلى ترسانتها، إضافة إلى ممارسة ضغط سياسي هائل مترافقٍ مع سياسات اقتصادية جديدة، في احتواء كل من اليابان وتركيا. ولكن من وجهة النظر اليابانية والتركية، ستعتبر مطالب الأمريكيين قاسية جداً لدرجة أنها تبدو تعجيزية، وبالتالي، غير منطقية. سوف يطالب الأمريكان كلتا الدولتين بسحب كامل قواتهما إلى داخل حدودهما الدولية، إضافة إلى ضمان حق الدخول إلى البحر الأسود وبحر اليابان ومضيق البوسفور.

إذا وافق اليابانيون على هذه الشروط، فإن بنيتهم الاقتصادية برمّتها ستتعرض للخطر. أما الأتراك، فقد يتم الأخذ بعين الاعتبار فورتهم الاقتصادية، إلا أن هناك احتمالاً بأن تلفّهم الفوضى السياسية من كافة الدول المحيطة بهم. لكن الأهم من ذلك كله، أن الولايات المتحدة لن تفرض مطالب مشابهة على الكتلة البولندية. في حقيقة الأمر، ستقوم أمريكا بالطلب إلى تركيا إعادة منطقة البلقان وأوكرانيا إضافة إلى جزء من جنوب روسيا إلى منطقة النفوذ البولندي، وأن تغض الطرف عن عودة منطقة القوقاز إلى الوقوع في مستنقع الفوضى.

لن تتوقع الولايات المتحدة من اليابان أو تركيا الإذعان لمطالبها. فهذا لن يكون في نية الأمريكيين. هذه المطالب ستكون مجرد منصة سينطلق منها الأمريكيون لممارسة الضغط على هذين البلدين، بشكل يؤدي إلى تحجيم حجم النمو فيهما وزيادة مستوى إحساسهما بعدم الأمان. لن يتوقع الأمريكان بحق، قيام أي من هاتين الدولتين بالعودة إلى موقعها الذي كانت تشغله عان 2020، بل تريد كبح جماحهما على التوسع في نفوذهما أبعد من ذلك.

لكن اليابانيين والأتراك لن ينظروا إلى هذا الأمر بهذه الطريقة. فمن منظورهما، سيكون السيناريو الأفضل هو قيام الولايات المتحدة بمحاولة حرف انتباههما عن المطالبة بأمور معينة وذلك من خلال خلق مشكلات عالمية لا يمكن إيجاد حل لها. الجانب الأسوأ في هذه القضية هو قيام الولايات المتحدة بالتمهيد لانهيار هاتين الدولتين جيوسياسياً. ولكن في مطلق الأحول، لن يكون أمام اليابان أو تركيا من خيارٍ سوى توقع ما هو أسوأ؛ وبالتالي، التهيؤ للمقاومة.

سوف لن تمتلك اليابان أو تركيا التجربة الواسعة التي تمتلكها الولايات المتحدة في مجال الفضاء. قد تكون هاتان الدولتان قادرتين على بناء منظومة فضائية مأهولة، إضافة إلى قدرتهما على بناء أنظمة مراقبة خاصة بهما عند تلك النقطة. لكن القدرات العسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة سوف تكون خارج نطاق قدرة هاتين الدولتين على مجاراتها، خصوصاً إذا كان ذلك ضمن إطار زمني يمكن أن يدفع الولايات المتحدة إلى مراجعة سياساتها. ولكن لا اليابانيين ولا الأتراك سيكونون في وضع يؤهلهم لإعادة النظر في سياساتهم.

سوف لن تخطط الولايات المتحدة لخوض حرب ضد اليابان أو تركيا. لكن نيتها ببساطة، هي اعتصار هاتين الدولتين واستنزافهما إلى الحد الذي يفرض عليهما تقليص ديناميتهما، وتصبحان بالتالي، مطواعتين للمطالب والضغوط الأمريكية. نتيجة لذلك، ستكون من مصلحة كل من اليابان وتركيا الحد من القوة الأمريكية، وبالتالي، إنشاء ائتلاف فيما بينهما. سيكون عقد تحالفات وثيقة بين الدول في غاية السهولة بحلول عام 2040؛ وهذا يعود إلى التحولات التكنولوجية في مجال الحروب، لأن الفضاء سوف يغيّر المعادلة الجيوسياسية العالمية.

سيكون اليابانيون والأتراك، ضمن المعايير التقليدية، قادرين على دعم بعضهما بعضاً. فالولايات المتحدة هي قوة أمريكية شمالية. أما اليابان وتركيا فسوف تصبحان قوة أوراسية.

هذا يهيئ الأرضية لتحالف طبيعي جداً، كما أنه يشكل هدفاً بالنسبة لهاتين الدولتين. فالقوة اليابانية تعانق ساحل المحيط الهادي؛ ولكن بحلول عام 2045، سوف تمتد هذه القوة عبر الأرخبيل الآسيوي إلى البر الآسيوي أيضاً. كما

أن فضاء النفوذ التركي سوف يتمدد ليشمل وسط آسيا إلى أن يصل إلى الجزء الغربي المسلم من الصين. هذا الاحتمال وارد جداً؛ وبالتالي، إذا اتفقت كل من اليابان وتركيا على التعاون فيما بينهما، فإن باستطاعتهما إنشاء قوة أوراسية موحدة يمكن أن تنافس الولايات المتحدة.

لكن الذبابة التي تكون قد علقت في الدهن فهي بالطبع بولندا؛ إضافة إلى حقيقة أن تركيا لن تتغلغل في عمق منطقة البلقان. لكن هذا لن يمنع تركيا واليابان من السعي لتشكيل ائتلاف موسَّع. فإذا نجحت هاتان الدولتان في جرِّ ولو دولة أوروبية واحدة إلى هذا الائتلاف، عندها ستكون بولندا في مأزق خطير. حينها ستتحول اهتماماتها ومواردها إلى مكان آخر، ما سيمنح تركيا يداً طولى في أوكرانيا وروسيا، وسيعطي الائتلاف الياباني التركي ساقاً ثالثة. هذه الدولة الأوروبية التي تدور في ذهن اليابانيين والأتراك هي ألمانيا. فمن منظور كل من اليابان وتركيا، إذا تم إقناع ألمانيا بأن التهديد المتمثل بالكتلة البولندية المدعومة من الولايات المتحدة يمثل خطراً داهماً، وأن تشكيل حلف ثلاثي مكون من اليابان وتركيا وألمانيا يمثل تهديداً يدفع الولايات المتحدة إلى التصرف بحذر، حينها سيكون احتمال إنشاء حزام أمان لأوراسيا واستغلال مواردها فيما بين هذه الدول الثلاث، أمراً واقعاً.

ألمانيا لن تصدِّقَ ولو للحظة واحدة أن الولايات المتحدة يمكن ردعها. إنها في الواقع تخشى أن إقامة مثل هذا الحلف الثلاثي سيدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ إجراء عسكري فوري. كما أن ألمانيا سوف تعي حقيقة أنه في حال تفكك الكتلة البولندية، فإنها ستواجه بعد ذلك بفترة وجيزة الأتراك في حوض نهر الدانوب، في حين أن ألمانيا ليست لديها أية شهية لخوض مثل هذه اللعبة. لذا، وبالرغم من أنني أعتقد أن الألمان هم الخيار الأمثل لمثل هذا الائتلاف مع تركيا واليابان، فإنني أعتقد أيضاً أن ألمانيا سترفض الانضمام إليه؛ لكني أطرح هذا الاحتمال من باب التحذير لا أكثر. إذا خاضت الولايات المتحدة حرباً ضد اليابان وتركيا وكانت متحالفة في تلك الحرب مع بولندا، فقد تكون إحدى نتائج تلك الحرب إضعافاً شديداً لبولندا. في مثل هذه الحال، سيكون تدخل ألمانيا في تلك الحرب، وإن أتى متأخراً، أقل خطراً عليها، وأكثر فائدة لها. وإذا حققت

الولايات المتحدة في تلك الحرب انتصاراً سريعاً ، فسينعكس ذلك سلباً على ألمانيا بصورة مريعة. ولكن إذا هزمت الولايات المتحدة وبولندا في تلك الحرب (وهو احتمال قد يكون وارداً) حينها ستكون أمام ألمانيا فرصة لا تعوض من أجل التحرك بسرعة لتنفيذ الضربة القاضية. أما الموقف الأكثر منطقية بالنسبة لألمانيا فيتمثل في الانتظار وترقب ما قد يحدث لبولندا؛ وهذه هي اللعبة التي ستمارسها ألمانيا في منتصف القرن الحادي والعشرين.

العضو الآخر الوحيد المحتمل في هذا الائتلاف هو المكسيك، بالرغم من أن هذا يبقى احتمالاً بعيداً. تذكّروا أنه تمت دعوة المكسيك إلى الانضمام إلى التحالف من قبل ألمانيا في الحرب العالمية الأولى؛ ولهذا السبب لا يمكن اعتبار مثل هذا الاحتمال خطوة غير مسبوقة. فالمكسيك سوف تتطور بسرعة خلال الخمسين عاماً الأولى من هذا القرن الجديد وسوف تتحول إلى قوة اقتصادية كبرى في أواخر أربعينيات القرن الحادي والعشرين بالرغم من أنها ستكون ما تزال تعيش في ظل الولايات المتحدة. سوف تشهد تدفقاً هائلاً للمهاجرين المكسيكيين عبر الحدود الجنوبية الغربية بعد إقرار السياسة الأمريكية الجديدة بشأن الهجرة عام 2030. هذا التدفق سيكون مثيراً للقلق في الولايات المتحدة لأسباب متعددة؛ لكن المكسيك لن تكون في وضع في نهاية أربعينيات القرن الحادي والعشرين يمكّنها من الانضمام إلى حلف أو ائتلاف مناهض للولايات المتحدة.

سوف تقوم المخابرات الأمريكية بطبيعة الحال بالتقاط النقاشات الدبلوماسية بين طوكيو وإسطنبول (حيث ستنتقل العاصمة هناك من أنقرة وتعود العاصمة التركية إلى موطنها التقليدي، أي مدينة إسطنبول)، وستكون على دراية تامة بقرون الاستشعار بين ألمانيا والمكسيك. سيتبين للولايات المتحدة أن هذا الوضع قد أصبح في غاية الخطورة. كما أنها ستكون على دراية بالخطط الاستراتيجية اليابانية التركية في حال اندلاع حرب. لن يكون هناك أي تحالف رسمي بين هذه الدول؛ إلا أن الولايات المتحدة لن تبقى متأكدة من أنها تواجه قوتين إقليميتين منفصلتين يمكن التعامل معهما بسهولة. ستبدأ في الاقتناع بأنها تواجه ائتلافاً موحداً يمكن في الحقيقة أن يبسط سيطرته على كامل

أوراسيا، ألا وهو الائتلاف الياباني التركي الذي سيكون آمناً ضد أية هجمات، وسيكون قادراً على التركيز على تحدي الولايات المتحدة في الفضاء وفي البحر أيضاً.

أما الرد الأمريكي على ما تقدم فسيتمثل في سياسة قامت الولايات المتحدة باتباعها مرات عديدة في تاريخها؛ فهي سوف تعتصر كل واحدة من هذه القوى وستستنزفها اقتصادياً. فهاتان الدولتان سوف تعتمدان اقتصادياً إلى حد ما، على التصدير؛ وهو أمر أصبح صعباً في عالم لم تعد أعداد السكان تزداد فيه بسرعة كبيرة. سوف تبدأ الولايات المتحدة بإنشاء كتلة اقتصادية تمنح أعضاءها وضع الدول الأكثر رعاية في تصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة في حال كانت هذه الدول الأعضاء في تلك الكتلة مستعدة للتحول في مشترياتها من كل من تركيا واليابان إلى دول أخرى يمكن أن تزودها بنفس المنتجات، من دون أن تكون الولايات المتحدة من بين هذه الدول بالضرورة. بعبارة أخرى، سوف تقوم الولايات المتحدة بتنظيم مقاطعة غير معلنة للبضائع والمنتجات التركية واليابانية.

إضافة إلى ذلك، سوف تبدأ الولايات المتحدة بتقليص حجم صادراتها من التكنولوجيا إلى كلتا هاتين الدولتين. وإذا تذكّرنا أن المجال الحيوي الذي تعمل فيه وعليه الولايات المتحدة هو في مجال الروبوتات والأصول، فإن هذا سيتسبب في إحداث ضرر كبير لقدرات الأتراك واليابانيين في مجال التكنولوجيا المتقدمة. الأهم من كل ما تقدم، هو أنه سيَحدُثُ تصاعدٌ كبيرٌ في حجم المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة للصين والهند وبولندا، إضافة إلى القوى الأخرى التي تقاوم تركيا واليابان في روسيا. السياسة الأمريكية ستبدو بسيطة للغاية: خلق أكبر عدد ممكن من المشكلات لهاتين الدولتين لكي تردعهما عن تشكيل ائتلاف فيما بينهما.

لكن النشاط المكثف للولايات المتحدة في الفضاء سيكون أكثر ما يقلق اليابان وتركيا. سوف يؤدي قيام الولايات المتحدة بنشر مجموعة من المركبات الحربية في الفضاء إلى إقناع هاتين الدولتين أن الولايات المتحدة مستعدة لشن حرب هجومية عليهما إذا اقتضت الحاجة. ولذا فإن اليابانيين والأتراك سوف يتوصلون بحلول نهاية أربعينيات القرن الحادي والعشرين، آخذين بالاعتبار ما

يقوم به الأمريكان، إلى استنتاج حول النوايا الأمريكية، مفاده أن الولايات المتحدة تنوي كسر شوكتهما معاً. كما ستستنتج هاتان الدولتان أن ما سيحميهما هو إنشاء حلف فيما بينهما، واستخدام هذا الحلف كوسيلة للردع، أو الإعلان بكل وضوح، أن الولايات المتحدة تنوي خوض الحرب ضدهما مهما حاولت الدولتان فعله إزاء ذلك. وعليه، سيتم إنشاء تحالف رسمي؛ ومع تشكيل هذا التحالف، فإن المسلمين في كافة أنحاء آسيا سوف تدفعهم فكرة الانضمام إلى هذا التحالف، إلى الشعور بأن ذلك يمنحهم الفرصة في التموضع في قلب هذه القوة الجديدة الناشئة.

إن عودة ظهور هذه الحماسة الإسلامية المتمحورة حول المواجهة بين تركيا والولايات المتحدة سوف تنتقل إلى جنوب شرق آسيا. وسوف تمنح اليابان بموجب بنود معاهدة التحالف ممراً باتجاه إندونيسيا، ما سوف يعني، إضافة إلى تواجدها الطويل الأمد في جزر المحيط الهادي، أن سيطرة الولايات المتحدة على المحيط الهادي إضافة إلى سهولة وصولها إلى المحيط الهندي، لن يكون مؤكداً بعد ذلك. لكن الولايات المتحدة سوف تبقى على قناعة بشيء واحد فقط، وهو أنه بالرغم من احتمال مواجهتها لتحديات من قبل اليابانيين والأتراك ضمن مناطقهم وكذلك في أوراسيا، فإن هاتين الدولتين لن تذهبا أبداً إلى حد تحدي القوة الاستراتيجية الأمريكية، وتحديداً في الفضاء.

وبعد أن يكون الأمريكان قد وضعوا اليابانيين والأتراك في هذا الوضع المستحيل، فإنهم – أي الأمريكان – سوف ينتابهم في الوقت نفسه الرعب من نتيجة مثل هذا الفعل، ومع ذلك سيكونون راضين عن قدرتهم في المحصلة، على إدارة هذه المشكلة واحتوائها. سوف لن تنظر الولايات المتحدة إلى نتيجة هذه المواجهة كحرب يتم فيها إطلاق النار من الجانبين، بل كحرب باردة أخرى، كتلك التي خاضتها ضد روسيا. فهذه القوة العظمى سوف تعتقد أن أحداً لن يجرؤ على تحديها أو مواجهتها في أية حرب فعلية.

الفصل العاشر

التحضير للحرب

الحرب التي ستُخاض في منتصف القرن الحادي والعشرين ستكون لها جذور كلاسيكية. هناك دولة هي الولايات المتحدة ستمارس ضغطاً هائلاً على ائتلاف يضم دولتين أخريين. لن تكون لدى الولايات المتحدة النية في الذهاب إلى الحرب، أو حتى التسبب في دمار كبير في اليابان أوفي تركيا. ما ترغب فيه هو بكل بساطة قيام هاتين الدولتين بتغيير سلوكهما. أما اليابانيون والأتراك فإنهم على عكس الأمريكيين، سوف يشعرون بأن الولايات المتحدة تحاول تدميرهما. اليابان وتركيا لا ترغبان كذلك من جانبهما في خوض حرب ضد الولايات المتحدة؛ لكن الخوف سوف يفرض عليهما التحرك باتجاهٍ ما. سوف تحاول هاتان الدولتان التفاوض مع الولايات المتحدة؛ ولكن بينما سيرى الأمريكيون أن مطالبهم متواضعة، فإن اليابانيين والأتراك سوف يرون في تلك المطالب تهديدات وجودية.

سوف نشهد صداماً بين ثلاث استراتيجيات كبرى. سوف يسعى الأمريكيون إلى منع قوتين إقليميتين كبيرتين من البروز في منطقة أوراسيا، وسينتابها القلق جرّاء احتمال اندماج هاتين القوتين في قوة أوراسية مهيمنة. فاليابان بحاجة إلى حضور قوي في آسيا من أجل إيجاد حلولٍ لمشكلاتها الديموغرافية والحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها. ولكي تضمن ذلك، عليها أن تسيطر على المنطقة الواقعة شمال غرب المحيط الهادي. وستشكل تركيا النقطة المحورية بين ثلاث قارات تعاني من درجات متفاوتة من الفوضى. سيكون عليها توفير الاستقرار في هذه المنطقة إذا كان لا بد لها من النمو. وفي حين تتسبب أفعال كل من اليابان وتركيا في إثارة قلق الولايات المتحدة، فإن تلكما الدولتين سوف تشعران أن وجودهما يعتمد على القيام بالتحرك في ذلك الاتجاه.

التوافق بين الجانبين سيكون مستحيلاً. فكل تراجعٍ أمام الولايات المتحدة سيستدعي مطالب جديدة من قبل الأمريكان. وكل رفض من قبل اليابان وتركيا، سيزيد من مخاوف الولايات المتحدة. وسينتهي الأمر إلى إما إلى الإذعان من قبل اليابان وتركيا، أو إلى الحرب؛ ويبدو أن الحرب ستكون الخيار الأكثر احتمالاً. فاليابان وتركيا ليست لديهما أية أوهام بشأن قدرتهما على تدمير الولايات المتحدة أو احتلالها. ولذلك فإن أقصى ما تطمحان إليه هو خلق جملة من الظروف الملائمة التي تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة من أجل مصالحها أن تتوصل إلى اتفاق يضمن لكل من اليابان وتركيا فضاءَ نفوذٍ لكل منهما بحيث لا تتعارض من وجهة نظرهما مع المصالح الأمريكية الأساسية.

طالما أن اليابان وتركيا عاجزتان عن هزيمة الولايات المتحدة حرباً، فإن هدفهما سينحصر في تسديد ضربة موجعة للولايات المتحدة في بداية الصراع وذلك كي تضعا الولايات المتحدة في وضع سلبي بصورة مؤقتة. يؤمل من حركة كهذه أن تخلق إحساساً في الولايات المتحدة أن خوض الحرب ستكون كلفتها أعلى بكثير وأكثر خطورة من قبولٍ بالتسوية السلمية. ستعقد كل من اليابان وتركيا الآمال على أن الأمريكان سوف يتراجعون عن فكرة توسيع رقعة النزاع ويقبلون بتسوية سلمية معقولة لأنهم لن يفرطوا بهذه الفترة من الازدهار الذي يتمتعون به، إضافة إلى القلق الذي يساورهم من عودة المكسيك إلى واجهة المنافسة. كما أن اليابان وتركيا تتفهمان أيضاً مخاطر عدم قبول الولايات المتحدة بالتسوية المأمولة، لكنهما تشعران أنه ليس لديهما خيار آخر.

ما سيجري هو إعادة لما حدث في الحرب العالمية الثانية بالمعنى التالي: سوف تجد الدول الأضعف التي تحاول أن تعيد رسم حدود توازن القوى في العالم، أن من الضروري شن هجومات مفاجئة ذات طابع وقائي قبل أن يكون الطرف الآخر جاهزاً للحرب. ستكون الحرب مزيجاً من هجوم مفاجئ واستغلالاً لهذه المفاجأة. ستكون الحرب في منتصف القرن الحادي والعشرين شبيهة في كثير من مظاهرها بالحرب التي وقعت في منتصف القرن العشرين. فالمبادئ هي ذاتها. لكن عند التطبيق، فإنها سوف تكون مختلفة كلياً وجزئياً. ولهذا فإن هذا الصراع سوف يكون مؤشراً على بزوغ فجر عصر جديد من الحروب.

نوع جديد من الحروب

كانت الحرب العالمية الثانية آخر الحروب في العصر الأوروبي. شهد ذلك العصر نوعين من الحروب، كانتا تحدثان أحياناً في وقت متزامن. كان النوع الأول منها حرباً عالمية، وكان العالم كله مسرحاً لها. فقد شن الأوروبيون حروباً عدة على هذا المستوى منذ القرن السادس عشر. أما النوع الثاني فكان يسمى الحرب الشاملة التي كانت مجتمعات بأكملها تُجَيَّشُ لخوضها. في الحرب العالمية الثانية، كان يتم تجييش مجتمع البلد برمّته لتمويل جيشها عدداً وعدة. وكان التمييز بين المدنيين والعساكر الذي دائماً ما كان هشاً، قد انهار تماماً في الحربين العالمية والشاملة اللتين خيضتا في القرن العشرين. فقد أصبحت الحرب معرضاً استثنائياً لمجازر لم يعرف التاريخ لها مثيلاً، وأعني بذلك الحربين العالمية والشاملة.

تتوضع جذور الحرب الشاملة في طبيعة الحرب نفسها وذلك منذ ظهور الأسلحة الباليستية Ballistic weapons. السلاح الباليستي هو ببساطة ذلك النوع من السلاح الذي إذا ما تم إطلاقه، لا يمكن له أن يغير مساره. وهذا يجعل من هذا النوع من الأسلحة غير دقيقة. فالرصاصة التي تطلق من بندقية أو القنبلة التي تقذف من قاذفٍ تعتمد على التنسيق بين يد الجندي أو الطيار وعينه حينما يحاول التركيز في الوقت الذي يحاول الآخرون قتله. في الحرب العالمية الثانية، كان احتمال إصابة أية قذيفة أو طلقة رصاصة بدقة، ضعيفاً جداً.

عندما تكون الدقة ضعيفة أو شبه معدومة، فإن الحل يكمن في إمطار أرض المعركة بالرصاص والقنابل والقذائف. هذا يعني ضرورة توفر كم هائل من الأسلحة، وهذا بدوره يتطلب وجود أعداد هائلة من الجنود. الأعداد الهائلة من الجنود تتطلب كماً هائلاً من المؤن والتجهيزات بكافة أنواعها بدءاً بالطعام

وانتهاء بالذخائر. وهذا يتطلب بدوره أعداداً هائلة من الأشخاص لنقل المؤن والذخائر، وأعداداً هائلة من العمال لإنتاجها. في الحرب العالمية الثانية، كان الوقود مادة أساسية لكل أنواع العتاد تقريباً. تخيلوا الجهود المبذولة لاستخراج النفط وتكريره وإيصاله إلى أرض المعركة؛ وكذلك إلى المصانع التي تزود أرض المعركة بما هي بحاجة إليه؛ لقد كان هذا بحد ذاته حملاً أكبر بكثير من الجهد الكلي الذي كان يُبذَلُ من أجل خوض المعارك في القرون السالفة.

ومع حلول القرن العشرين، تطلّبَ الخروجُ من الحرب بنتائج مُرضية توافرَ هذا المستوى من الجهد، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تجييش المجتمع برمته وذلك من أجل تحقيق النصر. كانت الحرب تتضمن مجتمعاً رص صفوفه في مواجهة مجتمع آخر. وكان النصر يعتمد على تدمير المجتمع المعادي، وذلك من خلال قتل السكان وتدمير بنية المجتمع التحتية بشكل كامل، بحيث لا يمكن له بعد ذلك إنتاج كميات كبيرة من الأسلحة أو تزويد أرض المعركة بأعداد كبيرة من الجنود المعادين.

لكن قصف مدينة بواسطة ألفٍ من الطائرات القاذفة المقاتلة يعتبر مهمة كبرى ومكلفة جداً. تصوروا لو أنكم تحققوا النتيجة نفسها بواسطة طائرة قاذفة واحدة، وبواسطة قنبلة واحدة. هذه الطائرة وتلك القنبلة تحققان الهدف من الحرب الشاملة بأقل مستوى ممكن من المخاطرة بالنسبة للدولة التي تقوم بهذه العملية. كان هذا هو المنطق وراء استعمال القنبلة الذرية. فقد صممت تلك القنبلة لكي تدمر مجتمع العدو بمنتهى السرعة والكفاءة بحيث تجعل العدو يستسلم بدلاً من أن يواجه تلك القنبلة. كانت القنبلة الذرية من الناحية الفنية جديدة كلياً. وكانت من الناحية العسكرية تعتبر امتداداً لثقافة الحرب التي كانت تتطور باستمرار على مدى قرون من الزمن.

استولدت الطبيعة المتوحشة للقنابل النووية ثورة تكنولوجية في عالم الحروب. فالأسلحة النووية تختزل إلى مستوى العبث *Reductio Ad Absurdum* مفهوم الحربين العالمية والشاملة. فلكي يتم خوض الحرب النووية، كان يتعين على الدول التي تمتلكها (وكانت حينها الولايات المتحدة

والاتحاد السوفيتي) أن تنظر إلى المسألة من منظور عالمي. ولكي يتم ذلك بصورة فعالة، كانت الطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي القدرة على التحليق فوق أراضي العدو؛ وكانت الطريقة الأكثر نجاعة والأكثر أماناً تتمثل في القيام بذلك من الفضاء. وفي حين كانت المشروعات الفضائية المأهولة تمثل الجانب العلني لتلك البرامج، كان الدافع الرئيسي لها، بما في ذلك جانب التمويل، مبعثه الحاجة إلى معرفة الأماكن التي نشر الجانب الآخر صواريخه النووية فيها. وهكذا تطورت أقمار التجسس الصناعية إلى أنظمة حقيقية تستطيع أن تحدد بالضبط أماكن منصات إطلاق الصواريخ النووية بالأمتار، ما يسمح بأن تصبح أهدافاً يمكن إصابتها بدقة. وقد أسس لذلك، الحاجة إلى ابتكار أسلحة يمكن لها إصابة هذه الأهداف.

العصر الأمريكي:
الدقة ونهاية الحرب الشاملة

استدعت القدرة على رؤية الهدف الحاجة إلى أسلحة أكثر دقة. تم نشر القذائف الموجهة بدقة، والتي يمكن توجيهها إلى هدفها بعد إطلاقها في نهاية ستينيات وأوائل سبعينيات القرن العشرين. قد تبدو مثل هذه مجرد ابتكارات ثانوية، لكن تأثيرها كان هائلاً. فقد تسببت في تحويل مجرى الحروب. وستتقلص أعدادها مع بداية القرن الحادي والعشرين إلى كميات صغيرة معلنة نهاية عصر الحرب الشاملة.

هذا التحول في المقياس سيمنح الولايات المتحدة التي طالما عانت من مشكلات تتعلق بأعداد جنودها أثناء خوضها للحروب، أفضلية هائلة. كانت ساحات المعارك الكبرى التي خيضت فيها المعارك في القرن العشرين هي أوروبا وآسيا. وكانت تلك الساحات ذات كثافة سكانية مرتفعة. وكانت الولايات المتحدة على بعد آلاف الأميال من ساحات المعارك تلك. كانت الحاجة ماسة إلى عدد سكانها الأقل، ليس فقط من أجل خوض القتال، بل أيضاً من أجل تجهيز المؤن والمعدات ونقلها من مسافات بعيدة عن ساحات المعارك، ما أدى إلى استنزاف قواها البشرية وتقليص حجم القوة المهيَّأة لخوض المعركة المباشرة.

وهكذا، كان الأسلوب الأمريكي لخوض الحرب دائماً ما يركز على مضاعفة فاعلية كل واحد من هؤلاء الجنود في ساحة المعركة. وكانت تقوم بذلك تاريخياً من خلال استخدام التكنولوجيا وكمٍّ هائلٍ من الأسلحة. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ التركيز ينصبُّ بصورة متزايدة على الجانب التكنولوجي على حساب عدد الأفراد. لم يكن لدى الولايات المتحدة خيار في ذلك. فإذا كانت مصرّة على أن تبقى قوة عالمية، كان لا بد من أن تضاعف من

فاعلية كل جندي من جنودها وذلك من خلال تمكينه من استعمال الأسلحة المتقدمة. ولقد خلقت بذلك ثقافة حرب يمكن من خلال التمرس بها أن تجعل قوات أصغر عددياً قادرة على هزيمة قوات أكبر منها من حيث العدد. ومع ازدياد معدل استخدام التكنولوجيا، فقد تقلص حجم القوات التي تحتاجها الولايات المتحدة لدرجة أن العدد المطلوب من المحاربين المدربين تدريباً عالياً على خوض الحرب أصبح قليلاً جداً. من المهم ملاحظة كيف أن ثقافة الأسلحة التي ابتكرتها الولايات المتحدة تتوازى مع التحول الديموغرافي الذي مرت به؛ إذ أصبحت المحافظة على أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة في أمة معمَّرة وتعاني من نقص في عدد سكانها، صعبة جداً، إن لم نقل مستحيلة.

إذاً، مفتاح الحروب في القرن الحادي والعشرين سوف يكون الدقة. فكلما كانت الأسلحة أكثر دقة، قلت أعداد القذائف التي يتعين إطلاقها باتجاه القوات المعادية. وهذا يعني بالضرورة الحاجة إلى أعداد أقل من الجنود، وكذلك إلى أعداد أقل من العاملين في حقل الدفاع؛ لكن الحاجة إلى التقنيين والعلماء في هذا المجال ستزداد. ما ستحتاج إليه الولايات المتحدة في العقود القادمة، هو سلاح يمكن أن يتم نشره في قواعد على الأرض الأمريكية باستطاعته الوصول إلى الجانب الآخر من العالم في أقل من ساعة، وأن تكون قدرته على المناورة هائلة من أجل تجنب صواريخ الأرض جو المعادية، وأن يكون قادراً على ضرب الهدف بدقة متناهية، يعود بها إلى القاعدة التي انطلق منها كي ينفذ مهمة أخرى بصورة شبه فورية. إذا امتلكت الولايات المتحدة مثل هذا النظام، فلن تعود بحاجة البتة إلى إرسال دباباتها إلى أرض معركة تبعد عنها ثمانية آلاف ميل.

يطلق على مثل هذا السلاح الطائرة الفرط صوتية التي تتجاوز سرعتها خمسة أضعاف سرعة الصوت. تعمل الولايات المتحدة حالياً على تطوير أنظمة فرط صوتية قادرة على الانطلاق بسرعة تتجاوز خمسة أضعاف سرعة الصوت مزودة بمحرك نفّاث تضاغطي فرط صوتي scramjet Engine. وستكون هذه الطائرة مزودة بمحركات تعمل على النظام الهوائي وليس على نظام المحرك

الصاروخي. أما مدى هذه الطائرات فهو محدود حالياً. ولكن ومع تطوير المحركات النفاثة التضاغطية الفرط صوتية في القرن الحادي والعشرين المترافقة مع إضافة مواد جديدة بإمكانها تحمّل درجة حرارة عالية جداً مبعثها الاحتكاك مع الهواء، فإن مدى تلك الطائرات وسرعتها ستزداد بصورة ملحوظة.

تصوروا صاروخاً يطلق من الساحل الشرقي للولايات المتحدة بسرعة ثمانية آلاف ميل في الساعة، أي بسرعة 10 ماك، يمكن أن يصيب هدفاً في أوروبا بأقل من نصف ساعة. ولو تمت زيادة سرعته إلى عشرين ماك، فإن الضربة يمكن أن تتم في غضون أقل من خمس عشرة دقيقة. الحاجة الأمريكية الجيوسياسية للتدخل السريع مع توفر ما يكفي من القوة لتدمير قوات العدو سوف تقابلها بمرور الوقت قوة مضادة تمنعها من إحداث فرق. كما أن صناعة ما يكفي من صواريخ فرط صوتية من أجل تدمير العدو ستكون باهظة التكاليف. ولكن عند الأخذ بعين الاعتبار الوفر في بنية القوات الحالية، فسيكون بالإمكان تحقيق ذلك. أود هنا أن أدون ملاحظة تشير إلى أن هذا النظام سوف يقلص الحاجة إلى تخزين كميات هائلة من النفط لتزويد الدبابات والطائرات والسفن بالوقود في زمن يقل فيه الاعتماد على نظام الطاقة الهيدروجينية.

أما نتيجة نشر الأنظمة الفرط صوتية فستتمثل في عكس التوجه السائد في عالم الحروب المعمول به منذ ما قبل عصر نابوليون. فالجيوش في القرن الحادي والعشرين ستكون أقل عدداً وأكثر احترافية ومهنية مما كانت عليه في السابق، كما أنها ستتمتع بتكنولوجيا متقدمة. وسوف تسمح الدقة كذلك بالتمييز بين المدني وبين الجندي. سوف لن يكون من الضروري تدمير مدن بأكملها وذلك من أجل تدمير مبنى واحد. وسيشبه الجنودُ الفرسانَ المدربين تدريباً عالياً في القرون الوسطى بدلاً من أنظمة المعلومات الجغرافية GIs المعمول بها في الحرب العالمية الثانية. ستبقى الشجاعة أمراً ضرورياً، لكنها ستتمثل في القدرة على استعمال أسلحة معقدة للغاية.

السرعة والمدى والدقة، إضافة إلى عدد كبير من الطائرات غير المأهولة ستكون البديل عن الأعداد الهائلة المطلوبة من الأفراد لإيصال المتفجرات والقذائف إلى أرض المعركة كما كان يحدث في القرن العشرين. ومع ذلك، فهذه المواهب والمهارات لن تحل المشكلة الجوهرية للحروب، أي احتلال أراضي العدو. فالجيوش مصمَّمَةٌ لتدمير الجيوش المعادية، وستقوم أسلحة الدقة بالمهمة بصورة أكثر فاعلية وغير مسبوقة. لكن احتلال الأرض سيبقى فعلاً بشرياً مكثفاً. إنه يشبه إلى حد بعيد عمل البوليس وليس عمل الجنود. فمهمة الجندي هي قتل العدو بينما تنحصر مهمة رجل البوليس تحديد هوية مخترق القانون والقبض عليه. المهمة الأولى تتطلب شجاعة وتدريباً وأسلحة. أما المهمة الثانية فتتطلب كل ما تقدم، إضافة إلى تفهمٍ لثقافةٍ تسمح لكم بالتفريق بين العدو وبين المدنيين الملتزمين بالقانون. لن تصبح هذه المهمة أبداً أكثر سهولة، وستكون بمثابة كعب أخيل بالنسبة لأية قوة عظمى. وكما أن الرومان والبريطانيين عانوا في عملية احتلال فلسطين، بالرغم من أنهم هزموا أعداءهم بسهولة، فإن الأمريكان أيضاً سوف ينتصرون في الحرب؛ لكنهم سوف يدفعون ثمن ذلك غالياً.

حرب الفضاء

بغض النظر عن التغيرات التي تشهدها الحروب، إلا أن هناك شيئاً واحداً يبقى عصياً على التغيير: فقائد المعركة لا بد له من أن يلم بطبيعة أرض المعركة. وبالرغم من أن أرض المعركة العالمية تختلف جذرياً عن أرض المعركة التقليدية، فإن مبدأ معرفة القائد بطبيعة أرض المعركة غير قابل للتغيير. التحكم في أرض المعركة العالمية والسيطرة عليها يجب أن يرتبطان ارتباطاً عضوياً بمعرفة ما يقوم به العدو، وكيف تقوم بنشر قواتك. الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك على أرض المعركة العالمية هي إدارة تلك المعركة من الفضاء. فالمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الحروب كان دائماً إدارة المعارك انطلاقاً من منطقة مرتفعة باعتبار أن ذلك من شأنه أن يوفر للقائد الرؤية المطلوبة لمعرفة ما يجري على أرض المعركة. المبدأ نفسه ينطبق على الحرب العالمية. فالمنطقة المرتفعة تسمح بالرؤية؛ وهنا يمكن اعتبار الفضاء هو تلك المنطقة المرتفعة، أي أنه تلك المنطقة التي يمكن لمنصات المراقبة رؤية أرض المعركة على أساس عالمي وبصورة مستمرة.

بالتالي، سوف تتحول الحرب العالمية إلى حرب في الفضاء. لا يعني ذلك بأية حال من الأحوال تغيراً جذرياً. فالفضاء يعج بالفعل بأقمار مراقبة صناعية مصممة لتقديم معلومات استخباراتية للعديد من الدول في العالم حول ما يجري في مناطق مختلفة من العالم. بالنسبة لبعض الدول، وعلى الأخص الولايات المتحدة، استطاعت أجهزة المراقبة الموجودة في الفضاء تحويل الفضاء بالفعل إلى أرض معركة؛ إذ بإمكانها تحديد أماكن تواجد الأهداف التكتيكية، وتهيئة الأرضية لضربات جوية أو لإطلاق صواريخ كروز. لم تتغير بعد، أنظمة الأسلحة؛ لكن المنصات موجودة هناك بالفعل، وهي تزداد تطوراً.

يوفر الفضاء مرمى بصر ووسائط اتصالات آمنة. كما يوفر القدرة على مراقبة الأهداف المعادية وتتبعها. وعليه، ستنتقل إدارة المعركة من الأرض إلى الفضاء أيضاً. ستكون هناك محطات فضائية ومنصات قيادة على مسافات متفاوتة من الأرض، وستكون مجهزة بأنظمة روبوتية ومأهولة في البر والبحر تعمل على تجنب الهجمات المعادية وإدارة العمليات ومهاجمة منصات العدو.

إذاً، سيتسبب العماء للعدو بتدمير أنظمته الفضائية، ما سيمنعه من اختيار الأهداف. إضافة لذلك، هناك أيضاً أنظمة ملاحة وأنظمة اتصالات والعديد من أنظمة الفضاء الأخرى التي لا بد من تدميرها، إذا كانت النية هي شلّ قدرة العدو على شن الحرب. بالتالي، تعتبر عملية تدمير الأقمار الصناعية المعادية هدفاً أساسياً للحروب التي ستشن في القرن الحادي والعشرين.

يتبع ذلك بالطبع، أن الدفاع عن الأقمار الصناعية هو مسألة حاسمة بالنسبة للدول التي تتبع لها هذه الأقمار. الطريقة الأبسط للدفاع عن قمر صناعي هي بالسماح له بالقيام بمناورة تجعله يتجنب التعرض للضرر. لكن هذا الأمر ليس مسألة بسيطة كما قد تبدو. فمثل هذه المناورة تتطلب أولاً وقوداً يتزود بها القمر لتسهيل حركة المناورة؛ وهذا الوقود ثقيل الوزن كما أن عملية نقله إلى مدار ذلك القمر مكلفة جداً. ثانياً، لن يكون بإمكان المناورة التي يقوم بها القمر الصناعي إنقاذه من النظام المضاد للأقمار الصناعية والذي يمكن له أيضاً ممارسة مناورة شبيهة؛ وبالتأكيد ليس من خلال استخدام الأشعة الليزرية. أخيراً، تعتبر هذه منصات مدارية موضوعة ضمن مدار محدد وذلك من أجل تغطية منطقة بعينها على الأرض. فالمناورة تُحوِّلُ مدار القمر الصناعي وتحرفه عن خط سيره؛ وبالتالي، تخفف من فاعلية القمر الصناعي والفائدة المرجوة منه.

تجب حماية الأقمار الصناعية سواء كان ذلك عن طريق التشويش على الهجوم أو تدمير المهاجِم. بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، ستكون هذه الفكرة قد تم تطويرها ضمن صيغة أنظمة الأسلحة الأخرى في تاريخ الحروب، وستكون النتيجة عبارة عن مجموعَة من الأقمار الصناعية المقاتلة. وستشبه مجموعة حاملات الطائرات حيث تكون حاملة الطائرات محمية من قبل سفن

حربية أخرى مرافقة. على نفس المنوال، سوف تتم حماية أقمار المراقبة الصناعية بواسطة أقمار صناعية مساعِدة تتمتع بقدرات ومسؤوليات متنوعة، مثل إعاقة الأشعة الليزرية عن الوصول إلى الهدف والقيام بهجوم على الأقمار الصناعية المعادية. سوف تتفاقم بسرعة مشكلة الدفاع عن الأنظمة الموجودة في الفضاء في الوقت الذي يزيد كل طرف من أطراف الصراع من سوية تهديده؛ وبالتالي، تزداد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دفاعية من قبل كافة الأطراف.

سوف يتم إطلاق الأسلحة أيضاً من الفضاء باتجاه الأرض في نهاية المطاف؛ لكن الأمر هو أكثر تعقيداً مما تبدو عليه الأمور. فالسلاح في الفضاء ينطلق بسرعة آلاف من الأميال في الساعة، في حين أن الأرض تدور أيضاً. إن إصابة هدف على سطح الأرض انطلاقاً من الفضاء هي قدرة لا بد من تطويرها بصورة أكثر بُطأً من عملية المراقبة بواسطة الأقمار الصناعية؛ لكن هذه المعضلة لا بد من إيجاد حل ناجع لها في نهاية المطاف.

يكلف القمر الصناعي عدة مليارات من الدولارات. أما مجموعة الأقمار الصناعية المقاتلة التي يتم وضعها في مدار في الفضاء فهي أعلى كلفة. أما حالياً، وباستثناء حالات نادرة، يعتبر تعطل القمر الصناعي أو إخفاقه في متابعة المهمة التي أطلق من أجلها خسارة فادحة، حيث ليس من الممكن مطلقاً استعادته كلياً أو حتى أجزاء منه. فكلما ازدادت كلفة استخدام الفضاء، ازدادت كلفة تصنيع المنصات، وقلّتْ نسبة تشغيل هذا النموذج من المنصات؛ خصوصاً إذا علمنا أنه بسبب تحول الفضاء إلى أرض معركة، ستزداد الحاجة إلى وجود منصات فضائية لإصلاح الأقمار الصناعية، وتصبح أكثر إلحاحاً. ولكي يتم إصلاح الأعطال التي تتعرض لها الأقمار الصناعية، لا بد من إرسال عناصر بشرية إلى الفضاء للقيام بذلك.

إن إرسال طواقم بشرية إلى الفضاء في كل مرة تكون هناك حاجة إلى إصلاح قمر صناعي أو منصة فضائية غير ممكن؛ كما أن إطلاق مركبة فضائية من الأرض ستكون مكلفة أكثر من كلفة تحريك المركبة الفضائية الموجودة بالفعل في الفضاء في مدارها. في مكان ما، قد يكون أكثر منطقية

وأقل كلفة وضع طواقم بشرية في الفضاء بشكل دائم من أجل إجراء عمليات الإصلاح حين الحاجة. ولكن من الواضح أن هذه الطواقم نفسها ستصبح هي نفسها أهدافاً للعدو؛ وبالتالي، لا بد من تزويدها بوسائل للدفاع عن نفسها. وسوف تكون هذه الطواقم أيضاً قادرة على إدارة ومراقبة الأنظمة الموجودة في الفضاء.

لا تقتصر مهمة إدارة الحرب من الفضاء على إصلاح الأقمار الاصطناعية التي تبلغ كلفة الواحد منها مليارات الدولارات بسرعة وكفاءة عاليتين. فرابط الاتصالات من الأرض إلى الفضاء معقد جداً، وهو معرض للاختراق والتنصت. ولذا، فإن أي عدو سوف يحاول القيام بشن هجوم، يجب أن يكون هذا الهجوم مدروساً أكثر، وذا كلفة أقل، ويتمثل ذلك بدايةً، بالتشويش على الاتصالات بين المركز الأرضي والفضاء. يمكن إنجاز ذلك من خلال مناورات لا تتطلب تكنولوجيا متقدمة؛ وأبسط طريقة للقيام بذلك هو تدمير أجهزة البث المتوضعة على الأرض بواسطة استعمال سيارات مفخخة مثلاً. كما يمكن مهاجمة أدوات الإطلاق أيضاً. لنفترض مثلاً أن اثنتين من منصات الإطلاق الكبرى في الولايات المتحدة مثل مركز كينيدي للفضاء وقاعدة فاندنبيرغ الجوية Vandenberg تعرضتا للهجوم بواسطة صواريخ معادية، وتسببت هذه الهجمات بإحداث دمار أدى إلى إيقاف العمليات فيهما لأشهر عدة. حينها لن تكون الولايات المتحدة قادرة على إطلاق أجهزة أخرى، كما أن كل الأجهزة الموجودة في الفضاء لحظة وقوع الهجوم ستكون هي كل ما تبقّى للولايات المتحدة. إن الإبقاء على هذه الأنظمة وحمايتها قد يعني الحد الفاصل بين الانتصار والهزيمة. وبالتالي، يعتبر تواجد فرق إصلاح وصيانة في الفضاء أمراً في غاية الأهمية.

وكما نلاحظ، تعتبر حرب الفضاء موضوعاً شائكاً. إذ كلما تعمّقنا أكثر في هذا الموضوع، تزداد مخاطر تحوله إلى شكل من أشكال قصص الخيال العلمي، ولكن ليس هناك شك في أن البشر سوف يواجهون مثل هذه التجربة في القرن القادم. فالتكنولوجيا متوفرة وفي متناول اليد، إضافة إلى المزايا الاستراتيجية والتكتيكية.

حرب الفضاء، شأنها في ذلك شأن الحرب البحرية في القرن السادس عشر، سوف تتمدد ويصبح مداها أكثر اتساعاً. المدار الثابت للأرض geostationary orbit ذو بعد استراتيجي؛ وبالتالي، ستندلع هذه الحرب بغية السيطرة عليه. لكن المدارات ستشكل واحدة من نقاط الصراع الاستراتيجية. أما النقطة الاستراتيجية الأخرى فستكون على سطح القمر. وبالرغم من أن إنشاء قواعد على سطح القمر قد تبدو بعيدة المنال، إلا أنها سوف تكون بمثابة منصات ثابتة لا تعيق عملها العوامل الجوية الموجودة على سطحه، وستستعمل لأغراض تتعلق بمراقبة كل من سطح الأرض أو أية صراعات قد تقع في الفضاء. قد يستغرق وصول صاروخ يطلق من القمر باتجاه الأرض وقتاً طويلاً، وربما استغرق وصوله أيام عدة. لكن إشارة واحدة قد تكون قادرة على الوصول إلى قمر اصطناعي قنّاص قاتل يقترب من قاعدة الإصلاح بقصد تدميرها خلال ثوانٍ معدودات. إن المحافظة على قاعدة تثبّتُ على سطح القمر والدفاع عنها، أسهل بكثير في الواقع من عملية حماية الأنظمة التي تتحرك في مداراتها حول الأرض.

قد تُخاضُ معارك من أجل السيطرة على المدار الفضائي المنخفض low orbit space وعلى المدار الثابت بالنسبة للأرض ونقاط الترجح libration points (وهي نقاط مستقرة بين الأرض والقمر) وتسمى أيضاً نودان القمر. الهدف من شن المعارك مثل كل المعارك التي شنت من قبل على الأرض، هو منع العدو من امتلاك القدرة على استخدام هذه المناطق في الوقت الذي تضمن سهول وصول أية دولة عسكرياً إليها. وسواء كانت هناك معاهدات أو لم تكن، فحيثما يكون هناك بشر، ستكون هناك معارك. وبما أن البشرية تتوجه نحو الفضاء فستكون هناك حروب في الفضاء.

ستكون السيطرة على المحيطات انطلاقاً من الفضاء مسألة في غاية الأهمية. تعتمد البحرية الأمريكية بدرجة كبيرة إلى يومنا هذا على أنظمة مراقبة فضائية كي تُبقي على فاعلية أساطيلها. من الصعوبة بمكان، على أيٍّ كان، بناء أساطيل بحرية تشكل تحدياً للسيطرة البحرية الأمريكية كما ستكون باهظة التكاليف وتستغرق وقتاً طويلاً. إن امتلاك ناصية التكنولوجيا

المتقدمة والمبادئ العملياتية لحاملات الطائرات يمكن أن يستغرق أجيالاً. ولقد تخلت معظم القوى البحرية في العالم عن أية محاولة لبناء حاملات طائرات؛ وهناك قلة قليلة من الدول في العالم ستكون في وضع يمكّنها من محاولة القيام بذلك في المستقبل. لكن السيطرة على البحار في القرن الحادي والعشرين سوف تعتمد بدرجة أقل على الأساطيل التي تمخر عباب المحيطات بدلاً من الأنظمة المزروعة في الفضاء والتي يمكن أن تراقب سفن الأعداء وتستهدفها. بالتالي، كل من يستطيع السيطرة على الفضاء، سوف يمكنه السيطرة على البحار.

دعونا نحوّلُ اهتمامنا للحظة، إلى الروبوتات. فبينما أتوقع أن يقوم البشر بالإبقاء على أنظمة قتال حربي فضائية والتحكم بها، إلا أن هذه الأنظمة سوف تُدار من قبل الروبوتات. فالإبقاء على البشر أحياء في الفضاء مهمة معقدة ومكلفة جداً، وستبقى كذلك طيلة هذا القرن. لكن الأنظمة الموجَّهة ذاتياً موجودة على نطاق واسع بالفعل، كما هي الحال بالنسبة لأنظمة التحكم عن بعد. الرحلات الفضائية غير المأهولة أصبحت عملية روتينية. الفضاء هو المكان الذي تمت فيه بالفعل الكثير من الأعمال الرائدة حول تطوير الروبوتات، كما ستستمر عليه هذه الحال في المستقبل. لقد تم تطوير هذه التكنولوجيا إلى درجة أن وزارة الدفاع الأمريكية لديها برامج متقدمة إلى حد كبير في هذا المجال. سوف نشهد، وقد نكون بدأنا نشهد بالفعل، طائرات روبوتية وأجهزة إصلاح وصيانة للأقمار الصناعية وطوربيدات ذكية في البحر. ومع نهاية القرن، قد نشهد مشاة روبوتية تقوم بمهمات بسيطة نسبياً مثل اقتحام أماكن محصنة لتجنب وقوع خسائر بشرية.

كل ما تقدم، سوف يؤدي إلى تغيير شامل في مفهوم الحرب؛ وسيمثل هذا التغيير نوعاً من مراجعة لهذا المفهوم. فالدقة تعني أنه لا ضرورة لإحداث أي تدمير.

خُطَطُ الحرب

بحلول منتصف هذا القرن، ستكون الولايات المتحدة قد استطالت ذراعها لتصل إلى أية نقطة في العالم من خلال طائراتها الفرط صوتية والصواريخ التي ستكون قادرة على إطلاقها من منصات فضائية. ستكون الولايات المتحدة قادرة أيضاً من خلال هذه الأنظمة على فرض حصار بحري على كل من تركيا واليابان، إذا اقتضت الضرورة ذلك. كما سيكون بإمكانها استهداف أية أهداف برية ترغب في تدميرها في أية بقعة من العالم. وسيكون بإمكانها أيضاً توجيه ضربات ماحقة ضد أية قوة برية في العالم.

سيتكون القتال الحربي الأمريكي من ثلاث مراحل. تتمثل المرحلة الأولى باستهداف الطيران المعادي الذي يحتمل أن يشن هجمات جوية ضد الولايات المتحدة، إضافة إلى الدفاعات الجوية المعادية بما فيها الأنظمة المنتشرة في الفضاء. أما المرحلة الثانية فتتمثل بالقيام بهجوم ممنهج على بقية الأهداف العسكرية المعادية والمنشئات الاقتصادية الرئيسية. أما المرحلة الأخيرة فستكون إقحام قوة برية محدودة تتكون من جنود المشاة المزودين بمنظومات لها قوة تدميرية هائلة، وتتميز بالمقاومة وسرعة الحركة، وتترافق مع كوكبة من الأنظمة الروبوتية.

سوف تعتمد الولايات المتحدة بصورة رئيسية ليس فقط على الأقمار الصناعية، بل على ما أطلقت عليه آنفاً اسم منصات إدارة المركبات الحربية الفضائية. فالمركبات الحربية الفضائية ستكون عينَ الولايات المتحدة وأذنها وقبضتها. وستكون كذلك الموجِّه لأسراب الأقمار الصناعية والأنظمة المثبّتة عليها، إضافة إلى قدرتها على التحليق في أغلفة جوية تتمكن انطلاقاً منها من إطلاق صواريخ باتجاه الأرض وكذلك باتجاه أقمار صناعية أخرى معادية. سوف

توفر هذه المركبات معلومات تساعد في استهداف طائرات فرط صوتية غير مأهولة في المطارات، وسيكون بإمكانها حتى السيطرة على تلك الطائرات من الفضاء. وإذا تم تدمير هذه المركبات الحربية الفضائية أو تحييدها، فإن نظام الحرب في الولايات المتحدة برمته سوف تُشلُّ حركته بالكامل. فالبلاد يمكن أن توجه ضربات لأهداف ثابتة تعرف بالضبط أين تقع، لكنها ستكون عمياء بالنسبة لأي هدف متحرك.

بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، ستكون قد مضت على البشر عقود استخدمت خلالها الفضاء للقيام بمهمات عسكرية. حينها ستصبح عملية إطلاق أقمار صناعية تكلف الواحدة منها مليارات الدولارات والتي سادت حقبة ما قبل عام 2020، غير ذات جدوى أو معنى. فالأنظمة الدقيقة التي تتعرض لأعطال، يجب إصلاحها؛ وعليه، فإن المكوك الفضائي اليوم قادر على إصلاح أي عطب يحل في أي قمر صناعي؛ ولكن بما أن الفضاء ستزداد أهميته باطراد، فستزداد كذلك الحاجة إلى وجود طاقم تقني فضائي دائم للقيام بمثل هذه الأعمال. الجانب الأكثر كلفة في مجال الفضاء هو عملية الإطلاق ذاتها؛ وكما سبق مني القول، فإن كل عملية إطلاق مركبة إلى الفضاء، والتي تحمل على متنها مجموعة من التقنيين لإصلاح الأقمار الصناعية ستكون مكلفة جداً. أما إنشاء قاعدة لهم في الفضاء وتزويدهم بالقدرة على الالتحام مع الأنظمة المعطوبة التي تدور في الفضاء وإصلاحها، فسيكون النمط الجديد والبديل المتَّبع. بحلول منتصف القرن، فإن محطات الإصلاح الجوّالة في الفضاء على ارتفاعات متفاوتة سيكون قد مضى على وجودها في الفضاء عشرون عاماً؛ ومع مرور الوقت، سوف يتم تكليف هذه المحطات بمهام أخرى لها علاقة بعمليات الاستطلاع والقتال، بما في ذلك تدمير الأقمار الصناعية للعدو.

سيتم تصميم المركبات الحربية الفضائية كي تبقى فاعلة لمدة طويلة. وسوف تكون بمثابة منصة كبرى تضم عشرات، بل مئات من الأشخاص وذلك من أجل تنفيذ المهمات المناطة بها وصيانتها. سوف يتم بناؤها من مواد متقدمة وسيتم تغليفها بطبقات متعددة تمنع تدميرها بواسطة أشعة الليزر أو أية أشعة

أخرى. ستكون كذلك مزودة بأنظمة التقاط الإشارة التي بإمكانها رؤية أي هدف يقترب منها حتى من مسافة بعيدة جداً، وستكون مزودة بكم كبير من القذائف وأشعة الطاقة التي يكون باستطاعتها تدمير أي هدف يمكن أن يشكل تهديداً لها.

سوف يتم بناء شبكة أمان استناداً إلى فرضية أن أي شيء يمكن إطلاقه إلى المدار بهدف تدمير المركبات الحربية الفضائية لن يكون كبيراً أو فعالاً بما يكفي لكي ينجح في تفادي تدميره بواسطة الأسلحة التي تزوَّد بها المركبات الحربية الفضائية. المركبة الحربية الفضائية نفسها سوف تُبنى من مكونات عديدة تم إطلاقها إلى الفضاء خلال آلاف المهمات من قبل. إضافة إلى ذلك، سيتم افتراض أن أجهزة الالتقاط الأمريكية على الأرض أو في الفضاء سوف تتعرف فوراً على أية أنظمة أكبر حجماً أثناء عملية بنائها من قبل أية دولة أخرى. سيكون بإمكان المركبة الحربية الفضائية تحسس أي خطر محدق، والتعامل مع أي تهديد محتمل. سوف يبني الأمريكان أنظمتهم أولاً، ما سيزيد من المخاطر التي ستواجهها أية دولة أخرى تحاول أن تبني أنظمة مشابهة.

في ضوء هذه الميزة الهائلة التي يتمتع بها النظام الدفاعي للولايات المتحدة، فإن الائتلاف الياباني التركي سيتعين عليه أن يضع خطة حرب يكون من شأنها في الوقت نفسه تقليص القدرات الحربية للولايات المتحدة بصورة دراماتيكية، وتوفير الوقت الكافي لهذا الائتلاف لشن حرب على المصالح الأمريكية في كافة أرجاء العالم من دون أن يخشى أي هجوم معاكس فعّال من قبل الولايات المتحدة، ويهيئ الأرضية المناسبة لعقد مفاوضات تليها اتفاقات تستطيع الولايات المتحدة أن تتعايش معها بصورة أفضل مما قد يفرض عليها من خلال استخدام القوة. بعض تلك المقاربات ستكون غير عملية بما في ذلك الغزو عن طريق البحر أو خوض حرب بحرية. فالأسلحة النووية التي ستكون كل من اليابان وتركيا قد امتلكتها، ستكون حتماً خارج نطاق مثل هذه الحرب. فحينذاك، سيكون عمر هذه التكنولوجيا قد أصبح مائة عام؛ وسوف لن تكون هناك بعدها أسرار تتعلق صناعة القنبلة النووية وتصديرها. ولكن كما سبق أن شاهدنا، فالأسلحة

النووية مخيفة قبل استخدامها أكثر مما تثير الخوف بعد استخدامها. فاليابان وتركيا تتطلعان إلى حماية مصالحهما الوطنية، وليس الإقدام على عملية انتحار وطني. صحيح أن أية ضربة نووية ضد الولايات المتحدة ستكون مهولةً، لكن الضربة المعاكسة من قبل الولايات المتحدة ستكون أشد هولاً على اليابان وتركيا؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن مساحة اليابان أو تركيا قليلة نسبياً، فإن حجم المخاطرة والضرر عليهما سيكون أكبر بكثير مما قد تواجهه الولايات المتحدة.

الخطوة المفتاحية لكل ما تقدم هي منع الولايات المتحدة من السيطرة على الفضاء. ولكي يتم ذلك، على دولتيْ الائتلاف تحقيق ما يعتقد الأمريكيون باستحالته؛ وأعني بذلك تدمير المركبات الحربية الفضائية. سيفتح مثل هذا الإنجاز إن حصل، فرصاً أمام قوتيْ الائتلاف لإعادة رسم خريطة توازن القوى في المحيط الهادي وشرق آسيا، إضافة إلى المناطق المترامية الأطراف التي تحيط بتركيا. كل ذلك يتوقف على المشكلة الصغيرة التي تواجه هاتين الدولتين، وأعني بذلك فعل المستحيل.

إن عملية إطلاق صاروخ كبير بما يكفي لتدمير مركبة حربية فضائية، وذلك قبل أن تتمكن المركبة الحربية الفضائية من إسقاطه، سيمثل تحدياً هائلاً لهاتين الدولتين. فمثل هذا الصاروخ لا يمكن إطلاقه من الأرض، نظراً لأن الولايات المتحدة تستطيع كشف عملية الإطلاق بسهولة؛ وبالتالي، تدميره فوراً. لكن الائتلاف يمكن أن يَفيد من ثغرة تتعلق بالمركبة الحربية الفضائية وتتمثل في أن هذه الأخيرة لن تكون قادرة على المناورة. فنظراً لأنها موضوعة في المدار الثابت للأرض، سيكون على متن المركبة الحربية الفضائية ما يكفي من قوة الدفع الذاتي الذي يمكنها من البقاء في مدارها؛ لكن ذلك لن يؤهلها لتنفيذ مناورات ذات أهمية. فمثل هذه المناورات تتطلب كماً كبيراً من الوقود. فوق هذا وذاك، سوف تفقد المركبة الحربية الفضائية موقعها على المدار الثابت للأرض بمجرد قيامها بمثل هذه المناورات، وستفقد بالتالي، الاستقرار الذي تحتاجه لإتمام مهمتها. هذا هو أحد الجوانب الذي سوف يقوم المخططون

بالتوقف عن تمويله. سيكون برنامج الولايات المتحدة المتعلق بالمركبات الحربية الفضائية برنامجاً فاشلاً في أربعينيات القرن الحادي والعشرين. فبناء محطة فضائية تضم عشرات من الطواقم البشرية، ووضعها في مدار حول الأرض، سيؤخر إلى حد بعيد المدة المتوقعة لإتمام مثل هذا البناء. ولذا فإن المخططين سوف يتراجعون أمام الحقيقة التكنولوجية، وسيكونون أكثر وعياً. سوف تكون المركبات الحربية الفضائية عصية على التدمير. سوف تكون في مدارها؛ وعليه، لن تكون هناك حاجة إلى قيامها بأية مناورة. وستصبح شأنها في ذلك شأن سفينة التايتانيك، عصية على الغرق.

سوف يجري اليابانيون أبحاثاً في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين حول مشكلة كيف لهم أن يتعاملوا مع المركبة الحربية الفضائية. سيقومون بتطوير برنامج فضائي قوي بعد عام 2020، قبل قيام الأتراك بمثل هذه النقلة بمدة طويلة لأن الأتراك سوف يركزون جل اهتمامهم خلال هذه الفترة على ما يحدث بالقرب من حدودهم. لكن كلتا الدولتين ستطوران أقماراً صناعية ذات مهام استطلاعية لوضعها في مدارات منخفضة حول الأرض وستكون هذه الأقمار مزودة بأنظمة اتصالات مع المدار الثابت للأرض؛ لكن اليابانيين سوف يركزون على الاستخدامات التجارية للفضاء، وسيكون اهتمامهم منصبّاً على نحو خاص، على جيل الطاقة في الفضاء. فحاجة اليابانيين الماسة إلى الطاقة التي لا تكفي في الوضع الحالي لتشغيل مفاعلهم النووية، ستدفعهم إلى الاستثمار في أجيال مختلفة وعديد من الطاقة البديلة، بما في ذلك الأنظمة الموجودة في الفضاء.

سيكون سطح القمر أحد المواقع التي سيتم فيها البحث والتطوير في مجال الطاقة البديلة. وكما حدث في منطقة القطب الجنوبي في خمسينيات القرن العشرين، فإن من المحتمل أن عدة دول ستكون قد أتمّت تشييد قواعد بحثية هناك يكون فيها الأمريكيون واليابانيون في طليعة الطامحين إلى القيام بذلك. سيكون اليابانيون بحلول عام 2040 قد أتموا تشييد مستعمرة قوية لهم على سطح القمر، وأتموا كذلك تشييد غرف كبيرة تحت سطحه لمتابعة أبحاثهم في هذا المجال وتطويرها. أما الحركة المرورية من القمر وإليه،

فستكون عادية وستتم خلسة من دون أن يلاحظها أحد. أما الدول العديدة التي تعمل هناك، فإنها ستبدي الكثير من التعاون فيما بينها وستقوم بشكل مستمر، بتبادل الخبرات التكنولوجية والبشرية. لا شيء يمكن فعله من على سطح القمر على الصعيد العسكري، سيكون أكثر فاعلية مما يمكن أن يتم من مدار الأرض، أو أن هذا على الأقل، هو ما سيراود تفكير الجميع.

سوف يقوم اليابانيون بطبيعة الحال باجتراح حلولٍ ناجعة تتلاءم وحالات الحرب المستقبلية المحتملة، وهو ما يفترض أن يفكر فيه العسكريون المحترفون. سوف تكون المشكلة بسيطة للغاية: كيف يمكن تدمير مركز الثقل لنظام الحرب الأمريكي المتمثل بالمركبات الحربية الفضائية. فشن هجوم على تلك المركبات من الأرض محكوم بالفشل كما لاحظنا سابقاً، وإذا فشل مثل هذا الهجوم، فسيؤدي ذلك حكماً إلى جر اليابان إلى حرب مع الولايات المتحدة في أسوأ ظروف يمكن لليابان أن تجد نفسها فيها.

إذاً على اليابانيين اجتراح خطة جديدة كلياً. تذكروا ما حدث عام 1941، عندما حاولت اليابان أخذ زمام المبادرة من خلال البدء في شن حرب على الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادي والتي كانت تأمل من خلالها شلّ قدرة مركز الثقل العسكري الأمريكي هناك، وأعني بذلك الأسطول الراسي في ميناء بيرل هاربر. فَجَرُّ الأسطول الأمريكي إلى الحرب وهو في كامل عدته وعتاده كان خطيراً جداً بالنسبة لليابانيين؛ كما أن الأمريكان كانوا على ثقة بأن أسطولهم البحري الحربي الراسي في بيرل هاربر عصيٌّ على الاختراق أو الغرق. ولذا، فقد قام اليابانيون بشن هجوم، مستخدمين وسائط هجومية لم تكن في حسبان الأمريكان. فقد كانوا يرون أن شن هجوم بواسطة استخدام حاملة طائرات تطلق الطوربيدات في المياه الضحلة للميناء لن تكون مجدية بالنسبة لهم؛ ولذا فقد اختاروا شن الهجوم على الميناء من موقع لم يكن متوقعاً بالنسبة للأمريكيين. فقد انطلق الهجوم الياباني من الشمال الغربي أي من مسافة بعيدة جداً عن اليابان. هذه ليست طريقة يابانية صِرْفة في شن الحروب، بل تطبيقاً عملياً من قبل اليابانيين لمبادئ معمول بها عالمياً.

سوف يواجه اليابانيون في منتصف القرن الحادي والعشرين المشكلة نفسها، وإنْ بسياقٍ مختلف. فهم بحاجة إلى تدمير المركبات الحربية الفضائية الأمريكية. كما أن عليهم شن هجوم من منطقة تكون بمثابة مفاجأة للأمريكيين، وبوسائط حربية غير متوقعة أيضاً. عليهم أن يهاجموا من الخلف الذي يمثل الجهة المكافئة لشمال غرب المحيط الهادي. هذا يعني الهجوم من المنصات المنصوبة على سطح القمر. عليهم كذلك استخدام وسائط قتالية غير متوقعة، وهي عبارة عن أسلحة تم تصنيعها سراً على سطح القمر، نظراً لأن شحنها إلى هناك كي تستخدم لاحقاً، يمكن كشفه بسهولة. أما الهدف المكافئ لميناء بيرل هاربر في القرن الحادي والعشرين فقد يحتوي على عناصر المفاجأة سواء من حيث الجهة أو من حيث وسائل الاستهداف. ومن المرجح أن تكون هناك بدائل لهذا السيناريو الذي أقوم بطرحه؛ لكن ما أطرحه هو سيناريو محتمل جداً إذا أخذنا بعين الاعتبار علم الهندسة الفضائية.

هناك مبدأ جيوسياسي داخلي يحدد هيئة نمط تفكيري. ففي الحرب العالمية الثانية أرادت قوتان صاعدتان حينها وهما ألمانيا واليابان إعادة رسم النظام العالمي. وفي منتصف القرن الحادي والعشرين، ستستمر هذه الدورة الجيوسياسية بتكرار ذاتها. كان على اليابان في الحرب العالمية الثانية توجيه ضربة مفاجئة من أجل شلّ القوة الأمريكية في المحيط الهادي؛ وقد أمِلَتِ اليابان من خلال توجيه مثل تلك الضربة فتح الباب أمام مفاوضات تؤدي إلى توقيع اتفاق بينها وبين الولايات المتحدة بشروطها هي. لكن الجغرافيا اليابانية فرضت على اليابان واقعاً سلبياً جداً بالمقارنة مع جغرافيا الولايات المتحدة؛ ولذا فقد كان لزاماً على اليابان فتح نافذة لها من خلال ضربة مفاجئة شديدة الوقع إلى قلب القوة الأمريكية. وسوف تجد اليابان نفسها بوضع شبيه بالمقارنة مع الولايات المتحدة وذلك بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين؛ لكنها هذه الكرة ستكون متحالفة مع تركيا بدلاً من ألمانيا. ولذا، وبغض النظر عن التفصيلات بشأن التحركات العسكرية التي قد تقوم بها اليابان – إذ من الواضح أننا هنا

نقوم بتخمين تلك التفصيلات – فإن طبيعة الصراع متجذرة في نفس الديناميات في كلتا الدولتين؛ وبالتالي، هذا ما ينطبق على الاستراتيجية العامة.

تحدثت في موضع سابق من هذا الكتاب عن التاريخ باعتباره شكلاً من أشكال لعبة الشطرنج حيث إن الحقيقة تكمن في أن عدد الحركات على الرقعة أقل بكثير مما قد تبدو عليه في الواقع. فكلما كنتَ أكثر مهارة في اللعبة، كانت نقاط الضعف في هذه الحركات أكثر وضوحاً بالنسبة لك، وبالتالي، قلَّ عدد الحركات التي يمكن لك أن تقوم بها. نستطيع تطبيق هذا المبدأ على المستقبل. حاولت استعراض المنطق الذي يؤشر على مسألة كيف يمكن لكل من اليابان وتركيا أن تصبحا قوتين كبريين، وكيف سيؤدي هذا إلى وقوع احتكاك مع الولايات المتحدة. عندما أجلْتُ بصري في التاريخ والأوضاع التي كانت سائدة فيه، حاولت أن أتصور كيف نظر اليابانيون إلى الرقعة حينها، وما الذي سوف يثير قلقهم، وكيف يمكن لهم أن يردوا على أية مفاجأة محتملة. من الواضح أن التفصيلات غير متوفرة بين أيدينا؛ لكنني أحاول هنا تقديم رؤية حول الكيفية التي تكون فيها العناصر الجيوسياسية والتكنولوجية والحرب مؤثرةً في المشهد. لا أستطيع بالتأكيد معرفة تفصيلات مثل هذه الحرب، أو حتى توقيتها. ولكن بإمكاني استعراض بعضٍ من المبادئ وتصوّر بعض التفصيلات.

قد يكون اليابانيون بحلول ذلك الوقت قد شيّدوا بالفعل قواعد عديدة على سطح القمر؛ لكن إحداها ستكون مصمَّمَة على أن تستخدَمَ لأهداف عسكرية وإن بغطاءٍ مدني. في المغارات العميقة التي يتم حفرها بصورة سرية، سوف يطور اليابانيون سلسلة من الصواريخ المصنّعة ببساطة من الصخور القمرية. الصخور ثقيلة جداً وذات أحجام كبيرة. وقد تزن سيارة مدمجة عدة أطنان. ولكن الطاقة الحركية للصخرة يمكن أن تكون مذهلة، وبإمكانها تحطيم أي هياكل أو بنىً قد تصطدم بها. في الفضاء القمري الذي لا هواء فيه، والذي لا يحدث فيه أي احتكاك أو أية أوضاع آيروديناميه، يمكن بناء مثل هذه الطاقة الحركية. يمكن ربط صواريخ وخزانات وقود بالصخرة، ومن ثمّ إطلاقها.

سوف تصمم هذه الصواريخ على قاعدة سِمَتَيْن أساسيتين: فهي ثقيلة بما يكفي لتدمير أية مركبة حربية فضائية بفضل الطاقة الحركية التي تتمتع بها، لكنها صغيرة بما يكفي لدفعها إلى المدار مستخدمة الصواريخ، ومستفيدة من مزيّة السرعة المنخفضة لدوران القمر بالمقارنة مع سرعة دوران الأرض. ولو أخذنا بعين الاعتبار السرعات التي تحتاجها تلك الصواريخ للتأثير في المركبة الحربية الفضائية المستهدفة، فيمكن الجزْمُ بأن عدداً قليلاً من الكيلوغرامات سيكون كافياً لتدميرها. ولكن عليها كذلك أن تتفادى التأثير المحتمل الذي قد تحدثه صواريخ أصغر حجماً، وذات طاقة حركية دفاعية فعالة.

سيقوم اليابانيون ببناء قاعدة سرية أخرى مموهة بعناية وذلك في أقصى الجانب الآخر من القمر، وسيستخدمون هذه القاعدة من أجل إجراء اختبارات على النظام، حيث سيقومون بإجراء عمليات الإطلاق من الأرض بحيث تكون محجوبة عن النظر. سيكتمل بناء هذا النظام مع الوقت بصورة بطيئة، بحيث إنه إذا تم لحظُ هذه الحركة باتجاه القاعدة، فإن ذلك لن يثير أية شكوك بشأنها. وسوف تكون منصات الإطلاق المتوضعة في باطن القمر جاهزة ومموهة. وحينما تصبح المركبة الحربية الفضائية جاهزة للانطلاق، ستكون الإجراءات اليابانية المضادة جاهزة للحركة بنفس التوقيت. يعرف اليابانيون أن أي صاروخ قد يكون عرضة للإصابة والتدمير، ولذا فإنهم سوف يقومون بتهيئة عشرات الصواريخ لإطلاقها دفعة واحدة على كل واحدة من المنصات التي تنطلق منها تلك المركبات الفضائية، أملاً في أن يستطيع أحد هذه الصواريخ اختراق نظام المنصة. كما أنهم سيكونون مستعدين لإطلاق هذه الصواريخ على امتداد مدارات عدة، آملين في ألا يكتشفَ أيٌّ منها بعد إطلاقها. بغض الظر عن مدى التقدم التكنولوجي، لن تكون هناك ميزانية كافية أو طاقم بشري يمكن له مراقبة كل شيء طيلة الوقت.

من المهم جداً عدم إثارة الانتباه. فقد تستغرق إصابة المركبة الحربية الفضائية بالصاروخ الذي يُطلَق من القمر حوالي ثلاثة أيام. الوقت الفاصل بين اكتشاف الهجوم وبين تدمير المركبة الحربية الفضائية هو الوقت الأكثر

خطورة بالنسبة للخطط اليابانية. عندما يتم رصد الصواريخ، حتى لو لم يكن من الممكن تفادي إصابة أو تدمير المركبة الحربية الفضائية، يمكن للولايات المتحدة إصدار أوامر بشن ضربات ضد اليابان بواسطة الأنظمة الفرط صوتية وإطلاق صواريخها في هجوم مدمر لليابان وأنظمتها الفضائية، في الوقت الذي توفر لطاقم المركبة الحربية الفضائية وقتاً كافياً لإخلاء المركبة والنجاة بأنفسهم. إذاً، يعتبر مفتاح المسألة بالنسبة لليابانيين هو الهجوم على المركبة الحربية الفضائية من دون إتاحة الفرصة للطرف الآخر بالقيام بأي تحذير؛ ما سيتسبب في حالٍ من العماء عند الولايات المتحدة.

ما من ضمانةٍ في أن مثل هذا التحرك سوف يكون ناجحاً. وعليه يتوجب على اليابانيين أن تكون لديهم خطة بديلة. فبمجرد أن يقوموا بإطلاق صواريخهم بنجاح، سيكون من المؤكد أن المركبة الحربية الفضائية سيتم تدميرها. ولكن في الوقت الفاصل بين اكتشاف عملية الإطلاق وعملية التدمير ذاتها، قد تقع الكارثة. سيكون لليابانيين ميزة وحيدة. فالمركبة الحربية الفضائية يكون تركيزها عادة باتجاه الأرض وكذلك على المنطقة بين الأرض وبين المدار الثابت للأرض. أما مهمتها الأساسية فهي هجومية، ولا ترى نفسها في وضع يحتم عليها أن يكون لها دور دفاعي. الأهم من هذا كله، سوف لن تتوقع المركبة الحربية الفضائية وقوع هجوم ضدها من الخلف. إذا اعتقد طاقم المركبة الحربية الفضائية أنهم سيتعرضون للإصابة، فإنهم سيتوقعون حصول هذه الإصابة من الأسفل. ولذا فإنهم لن يقوموا بأية مراقبات روتينية على ارتفاعات شاهقة.

سيتابع الأمريكان القيام بعملية بسيطة، وإن تكن غير فعالة، تتمثل في مراقبة حركة النيازك، لكنها ضرورية بالنسبة لما قد تتعرض له المنصة الفضائية المأهولة. الفضاء شاسع وفسيح؛ وبالتالي، وبعكس ما قد يتصور البعض، فإن تغطية الفضاء برمته أمرٍ مستحيل اليوم؛ كما أنه لن يكون ممكناً في منتصف القرن الحادي والعشرين. سوف تكون هناك ثغرات في كل من التكنولوجيا نفسها وتطبيقاتها. ولأن اليابانيين يعرفون ذلك حق المعرفة، فإنهم

سوف لن يقوموا بإطلاق مجموعة من الصواريخ بصورة متزامنة ومن نفس الاتجاه، بل سيطلقونها بشكل تداركي من مختلف الاتجاهات. قد يرصد الرادار صاروخاً أو اثنين، لكنه لن يقيّم مثل هذا الرصد على أساس أنه هجوم جدي. سوف يقوم اليابانيون في الحقيقة باختيار مدارات لا تستهدف أية مركبة حربية فضائية؛ بل سوف يزودون الصواريخ بمعدات وتقنيات تساعد في عملية الاحتراق التي تسهل عملية الانتقال من مدار لآخر وذلك في الساعات الأخيرة من رحلتها لكي تحدث التأثير المطلوب في المحطات؛ لأن خزان الوقود والمحرك المعد للاحتراق سيكونان أكبر حجماً من الصاروخ نفسه والذي لن يتجاوز حجمه الفعلي حجم صخرة صغيرة. أيُّ كومبيوتر يستطيع أن يرصد صاروخاً، سوف يقرأ أي نيزك أو شهاب على أساس أنه لا يشكل تهديداً لأي شيء أو لأحد. وربما لن تقوم الأنظمة الكومبيوترية بنقل هذه المعلومات المتعلقة بالصواريخ التي تكشفها إلى المراقبين البشريين على متن المركبات الحربية الفضائية. فالنظام سيكون روبوتياً، ولذا فهو لن يتحلى بحدة الذهن أو روح المبادرة.

ستواجه اليابانيين ثلاثة مخاطر. أولى هذه المخاطر هي أن الولايات المتحدة ستقوم برصد عملية الإطلاق من على سطح القمر مستخدمةً في ذلك تكنولوجيا لا يعرف اليابانيون أن الأمريكان يمتلكونها. ستكون عملية الرصد ممكنة في مرحلة ما بعد الإطلاق، وقبل أن تتموضع هذه الصواريخ في مداراتها، وهي عملية قد تستغرق عدة أيام لإتمامها. أما في الساعات الأخيرة قبل حدوث الصدام، فسيكون في استطاعة الولايات المتحدة الرد على هذا الاعتداء. كلما تأخرت الولايات المتحدة في رصد الهجوم، قلَّ الوقت الذي تحتاجه كي تقوم بردة فعل؛ وكان حجم الدمار الناجم عن الضربة أشد هولاً.

ستتمثل خطة اليابان البديلة أو الخطة (ب) في تسريع المرحلة الثانية للهجوم. إذا قرر اليابانيون استهداف المركبات الحربية الفضائية، فإنهم حينذاك سيبادرون فوراً إلى استخدام طائراتهم الفرط صوتية ضد قواعد الولايات المتحدة الجوية والصاروخية المنتشرة حول العالم؛ لأن الغواصات الأمريكية مرصودة من قبل نظام المراقبة الفضائي الياباني، كما هي الحال بالنسبة لكل وسائل

الاتصالات الأرضية. وفي حال تم رصد هذه التحركات، سيقوم اليابانيون بتنفيذ خطة مُلحقة قبل عملية تدمير المركبات الحربية الفضائية، وذلك كمحاولة يائسة لضرب منطقة حساسة في الولايات المتحدة، آملين بذلك أن تكون الولايات المتحدة بطيئة في ردها. سوف يفترضون أن بإمكانهم معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في رصد وتعقّب الهجوم، لأن عملية الرصد سوف تزيد بصورة دراماتيكية حركة الاتصالات بين قيادة المركبات الحربية الفضائية وبين كل من القيادة العامة والمنصات الأخرى. قد لا يتمكن اليابانيون من حل رموز الشيفرة، لكنهم سوف يشاهدون بأم العين تدفقها في خضم هذه الزحمة. سيكونون حينها قد نجحوا منذ عدة أعوام في وضع الأقمار الصناعية في مداراتها لأسباب رسمية بدءاً من حركة الملاحة وصولاً إلى حالة الطقس؛ ولكن كل ذلك سوف يترافق مع هدف سري آخر؛ ألا وهو اختراق وقياس كمية الاتصالات التي تجري بين مختلف الأنظمة الفضائية في الولايات المتحدة.

لن يُطلعَ اليابانيون شركاءهم الأتراك على تفصيلات خططهم الهجومية. فالقواعد القمرية السرية سوف تمثل جواهر التاج للمؤسسة العسكرية اليابانية. أما الأتراك فهم حلفاء وحسب، لكنهم لن يكونوا جزءاً من العائلة. فما يكون اليابانيون مستعدين لاطلاع الأتراك عليه هو أنه بحلول تاريخ معيّن، سيبدأ اليابانيون بأعمال قتالية، وأنهم ينوون توجيه ضربات ماحقة ضد الولايات المتحدة، ولن تكون هناك حاجة بهم إلى أي تدخل أو مساعدة مباشرة من أحد. لكنهم سيكونون بحاجة إلى مساعدة ما، بصورة غير مباشرة.

سوف يرغب اليابانيون بوضع غطاء أكثر سماكة فوق طاولة المفاوضات وذلك من خلال إعطاء أجهزة المخابرات ووسائط الاستطلاع الأمريكية بعض المعلومات المضلِّلة. وسيخطط اليابانيون لشن هجماتهم في عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة، وذلك في الوقت الذي تكون القيادات الأمريكية مبعثرة في كافة أنحاء البلاد مع عائلاتهم. وهذا يتوافق مع المبدأ العسكري المتعلق بالمفاجأة الاستراتيجية، وتطبيق اليابان لهذا المبدأ قبل البدء بشن الحرب: فالهجوم على بيرل هاربر حدث فجر يوم الأحد عندما كان الأسطول داخل الميناء، وكان

البحّارة خارجه يؤدون صلاتهم مساء السبت. من الواضح أن توقيت الهجوم لن يكون بالضرورة في عيد الشكر. لكنه سوف يتم في وقت غير متوقع عندما تكون القيادة الأمريكية ليست في كامل استعدادها وتوثبها. وكما حدث عندما هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية في يوم أحدٍ صيفَ عام 1950، متسببة في كثير من الاضطراب والفوضى العارمة، فقد يلجأ اليابانيون إلى الهجوم عشية عيد الشكر، وهو توقيت يحتمل أن تقوم اليابان فيه بشن الهجوم. سوف يفعل اليابانيون والأتراك كل ما بوسعهم لكي يحافظوا على الهدوء التام، وذلك قبل عدة أسابيع على بدء الهجوم من أجل أنْ يتأكدوا أنّ أركان القيادة الأمريكية موزعون في كافة أرجاء البلاد حينها، وأن القيادة العسكرية الموجودة على الأرض تعمل بالحد الأدنى من عدد الضباط والجنود خلال فترة العيد.

كما سيكون اليابانيون على علم بأن أفضل طريقة لإنجاز هذا الهجوم تتمثل في افتعال أزمة وحلّها بسرعة. ومن دون الإفصاح عن طبيعة المفاجأة التي يعدّونها في عيد الشكر، سيقومون بترتيب أزمة متقنة الإخراج يفتعلونها بالتعاون مع حليفهم التركي بين القوات التركية في البوسنة وبين القوات البولندية المتواجدة في كرواتيا. ستبدأ الأزمة حوالي منتصف شهر تشرين الأول، أكتوبر بزعم أن المتعصبين القوميين الكروات نفذوا ضربات إرهابية في تركيا. وسيلمح الأتراك إلى أن تلك الضربات قد تمت بتشجيع من الولايات المتحدة. الآن من الواضح أنه لن يكون بمقدورنا معرفة حصول مثل هذه الأزمة أو أنها ستحدث في هذا المكان بالضبط؛ لكن نظام الخداع أمر حاسم وفي غاية الأهمية. فاليابانيون أبقوا على استمرار المفاوضات مع الولايات المتحدة حتى آخر لحظة عام 1941. أما الهجوم الفيتنامي الكاسح فقد بدأ بالتزامن مع عطلة وقف إطلاق النار عام 1968، وهكذا. الخداع هو مفتاح عنصر المفاجأة.

هناك أزمة سوف تنشأ؛ وستتجلى مظاهر هذه الأزمة في حالة الاستنفار التي ستعيشها الكتلة البولندية، وكذلك الأتراك؛ ومع وجود القوات الأمريكية في صربيا وتحالف الأمريكان مع الكتلة البولندية، فإن الوضع في منطقة

البلقان سيكون له تأثير على الولايات المتحدة. سوف يستمر الأتراك في تعزيز أنظمتهم الجوية والصاروخية خارج تلك المنطقة ووضعها في حالة الاستنفار الكامل، بحيث تكون جاهزة للإطلاق، ومن ثم، سحبها. سوف يتعمد الأتراك استفزاز البولنديين للقيام بالضربة الأولى. وبما أن الأتراك يعرفون جيداً أن شبكتيْ الدفاع البولندية والأمريكية مرتبطتان ببعضهما بعضاً، وبعد أن يكونوا قد تأكدوا بصورة تفصيلية من الحساسية الأمريكية تجاه الجاهزية التركية على امتداد أعوام خلت، فإن الأتراك سوف يدفعون باتجاه ما يمكن أن يطلق عليه نقطة اللا عودة، في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني، نوفمبر. وبعد أن يكون البولنديون قد تسلموا بيانات تؤشر على قرب البدء بالهجوم، فسيقررون القيام بشن ضربة جوية محدودة ضد إحدى القواعد التركية. سينجح الأتراك في امتصاص الهجمة البولندية وسيبدؤون بإعادة تدوير كامل أنظمتهم. ومع تولّد قناعة لدى الرئيس الأمريكي بأن حرباً وشيكة ستندلع في منطقة البلقان، فإنه سيتصل بكل من رئيسيْ وزراء بولندا وتركيا بعد دقائق على حصول الضربة الأولى ويوجه تحذيراً لكليهما بضرورة وقف الأعمال القتالية. سوف يبدي الأتراك موقفاً عدوانياً كونهم فقدوا قاعدتهم الجوية وبعض الخسائر البشرية؛ لكنهم سيوافقون مع بعض التردد، على التراجع عن وشك خوض الحرب.

سوف يتم عقد مؤتمر سلام في جنيف؛ أين يمكن لأحد أن يعقد مؤتمر سلام في مكان آخر غير جنيف؟ لن يتم التوصل إلى أية اتفاقية لكن كافة الأطراف ستتفق على التراجع وتجنب أية أفعال استفزازية. سوف تلتزم الولايات المتحدة بمراقبة الوضع؛ وهو التزام ستأخذه الولايات المتحدة على محمل الجد، بما أنها لا تريد أن يجرها البولنديون والهنغاريون إلى مستنقع حرب في البلقان. سوف يصدر مستشار الأمن القومي الأمريكي أمراً إلى مركز المراقبة الفضائي الأمريكي يطلب فيه مراقبة وضع قوات كل من الكتلة البولندية والأتراك. سوف تتجه الأمور نحو الهدوء بحلول منتصف شهر تشرين الثاني، نوفمبر، وسيبدو وكأن الوضع قد عاد إلى طبيعته؛ إلا أن المركبات الحربية الفضائية

المتوضعة فوق أوغندا ستبقى تركز بشدة على الوضع في منطقة البلقان، أما المركبات الأخرى في المدارين الآخريْن فستقوم بتحليل المعلومات الكثيرة الواردة من مصادرها. سوف يستمر الأتراك في تحريك قواتهم خلف الخطوط، وستقوم الكتلة البولندية بالشيء ذاته. وهذا الأمر، سيجعل الجميع في حال مستمرة من الاستنفار.

في غضون ذلك، سيكون اليابانيون قد بدأوا بتحريك قواتهم الفرط صوتية وقدراتهم الفضائية مرة على الأقل كل فصل، على امتداد عدة أعوام. وستقوم الولايات المتحدة بمراقبة هذه التمرينات والمناورات بصورة منتظمة، وبالتالي، فلن ينتابها القلق جرّاء مراقبة مثل هذه المناورات التي تبدأ قبل عدة أيام من حلول عيد الشكر. لن يساور الأمريكيين أي قلق بشأن ما يعتبرونه أمراً عادياً، وأعني بذلك رؤية اليابانيين وهم يعلنون حالة الاستنفار الحربي القصوى. هذه المرة، في واقع الأمر، سيبدو اليابانيون وكأنهم يعانون في نقص في عديد قواتهم، خصوصاً وأن بعض وحداتهم لم يتم استدعاؤها للمشاركة في حالة الاستنفار التي أعلنت عنها.

الفصل الحادي عشر

الحرب العالمية :

سيناريو

ما قمت به حتى الآن، هو مجرد استشراف جيوسياسي. فقد كنت أعمل على الموضوعات الكبرى التي تكشف عن نفسها في القرن الحادي والعشرين؛ وكنت أتأمل في مدى تأثيرها على العلاقات الدولية. سوف أغير مقاربتي قليلاً في هذا الفصل من الكتاب. فأنا أرغب في وصف أحداث حربٍ أظن أنها سوف تندلع في منتصف القرن الحادي والعشرين. من الواضح أنه لا يمكنني بالضبط تحديد موعد اندلاع تلك الحرب بدقة؛ إلا أن بإمكاني تقديم عرض لما يمكن أن تبدو عليه شكل الحرب في القرن الحادي والعشرين. لا يستطيع أحد أن يتذكر القرن العشرين من دون أن تكون لديه فكرة عما كانت عليه صورة الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما أنه لا يمكن للمرء أن يستوعب طبيعة القرن الحادي والعشرين من دون أن يكون قد وضع توصيفاً أو تصوراً للحرب.

تختلف الحرب عن كل ما قمت بالحديث عنه حتى الآن، لأن الحرب هي مسألة تتعلق بالتفصيلات. فمن دون تلك التفصيلات، يفقد المرء فهم جوهر الحرب. كيف يفهم المرء الحرب؟ عليه أن يستوعب ما هو أكثر من مجرد الأسباب التي أدت إلى اندلاعها. عليه أن يضع في ذهنه موضوعات تتعلق بالتكنولوجيا والثقافة، إضافة إلى مسائل أخرى، بكل تفصيلاتها. فعلى سبيل المثال، عندما نتحدث عن الحرب العالمية الثانية، علينا أن نناقش مسألة بيرل هاربر. كان ميناء بيرل هاربر يمثل من الناحية الجيوسياسية محاولة لشراء الوقت في الوقت الذي كانت اليابان قد استولت على جنوب شرق آسيا وجزر إيست

إنديز East Indies الخاضعة للهولنديين. ولكن لكي يفهم المرء حقاً حقيقة الوضع في بيرل هاربر، عليه أولاً أن يلمّ بالتفصيلات؛ أعني بذلك حاملات الطائرات، واختراع الطوربيدات التي يمكن أن تعمل في المياه الضحلة في ميناء بيرل هاربر، وكذلك القرار الذي اتخذ بشن الهجوم صبيحة يوم الأحد.

ما حاولت إبرازه في الفصول السابقة هو كيف أن الولايات المتحدة وبولندا وتركيا سوف تتورط في عملية اشتباك معقدة فيما بينها في القرن القادم، ولماذا سيشعر اليابانيون والأتراك بأنهم أُقحِموا ضمن دائرة تهديد تجعلهم يقتنعون بأن الخيار الوحيد أمامهم للخروج من تلك الدائرة هو البدء في شن حرب وقائية. يتمحور هذا الكتاب حول فهمي للأحداث التي سوف تقع على امتداد الأعوام المائة القادمة؛ ولذا فإنني أريد الآن التحدث عن الحرب ذاتها. ولكن لكي أقوم بذلك، عَليَّ أن أدّعي أنني أعرف أكثر مما أعرفه بالفعل. عليَّ أن أدّعي أنني أعرف تواريخ وأوقات المعارك التي سوف تقع، وكيف سيتم خوضها. أعتقد أنني أعرف طبيعة التكنولوجيا العسكرية التي سيتم استخدامها في هذه الحرب. كما أظن أن لديّ فكرة عامة عن الوقت الذي سوف تندلع فيه تلك الحرب؛ كما أدّعي أنني أستوعب جيداً كيف ستتم هذه الحرب. لكنني لا أعتقد أنكم ستستوعبون طبيعة تلك الحرب في منتصف القرن الحادي والعشرين إلا إذا خطوتُ خطوة إضافية تتمثل في سرد قصة أعتقد بمعنى من المعاني، أنه ربما ليس لي الحق في سردها. ولكن إذا كنتم على استعداد للخوض معي في هذه المسألة، أظن أن بإمكاني إطلاعكم على جانب من طبيعة الحرب في القرن الحادي والعشرين؛ خصوصاً هذه الحرب، بشرط الحصول على إذن من نوع ما، كي أتمكن من إعطائها بعض الخصوصية والدقة.

الطلقات الأولى

سوف يتم التخطيط للقيام بتدمير المركبات الحربية الفضائية الثلاث في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني، نوفمبر عام 2050 حوالي الساعة الخامسة مساءً. في هذا التوقيت من يوم عيد الشكر، سوف يكون معظم الناس في الولايات المتحدة يشاهدون كرة القدم، أو في حالة قيلولة بعد أن يكونوا قد تناولوا وجبة طعام دسمة. بعضهم سوف يكونون في طريق العودة إلى منازلهم. كما أن أحداً في واشنطن، لن يكون في ذهنه أي تصور حول وقوع مشكلة ما. تلك هي اللحظة التي سيغتنمها اليابانيون للبدء في تنفيذ الضربة. التعديلات الأخيرة لتصحيح مسار الصواريخ التي ستضرب المركبات الحربية الفضائية، سوف تبدأ بحلول وقت الظهيرة، آخذين بعين الاعتبار أنه حتى لو تم رصد هذه النشاطات، فإن عملية إعلام فريق الأمن القومي في واشنطن سوف تستهلك لا أقل من ساعة أو ساعتين؛ وأنه إذا تم رصد هذه الصواريخ بحلول الساعة الثالثة أو الرابعة بعد الظهر، فسيكون من المستحيل القيام بأية ردة فعل حيال ذلك في الوقت المناسب. لكي يتم ذلك، فإن عمليات إطلاق الصواريخ من القاعدة القمرية اليابانية يجب أن تتم في أوقات متعددة يوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني، نوفمبر؛ وهذا يعتمد على المدار. من هنا، يمكن الجزم بأن الإنذار الذي سيحدث في العشرين من شهر تشرين الثاني، نوفمبر سيكون الخطة (ب)؛ ما يعني أن الضربة بهذا المعنى، ستأتي من الخلف.

سوف لن يكون بالإمكان رصد عملية إطلاق الصواريخ من القمر. سوف يتم في الواقع رصد العديد من الصواريخ من قبل الأنظمة المؤتمتة الموجودة على متن المركبات الحربية الفضائية، ولكن أياً منها لن يعطي أية مؤشرات ذات أهمية إلى محطات الاستقبال على الأرض توحي بأن هناك تهديداً جدياً من أي

نوع. سوف يتم إطلاق هذه الصواريخ في أوقات مختلفة باتجاه مدارات منحرفة عن مسارها. سوف لن يتم بث تلك البيانات على أجهزة المراقبة البشرية. وسيلاحظ الشخص التقني أثناء قراءته للملخص اليومي في اليوم التالي أن هناك أعداداً كبيرة من الأجسام المموهة موجودة في تلك المنطقة، وأن عدداً من هذه الأجسام تمر بمحاذاة المحطة التي يشرف عليها؛ ولكن بما أن ذلك لا يعتبر حدثاً استثنائياً أو يدعو إلى الريبة، فإنه سيتجاهله.

في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سوف تتم إعادة تشغيل الصواريخ بموجب الخطة المرسومة وذلك من أجل تغيير المدار الذي ستنطلق إليه الصواريخ. أما الرادار المتخصص في تتبع أثر الصواريخ التي قد تصطدم بالمركبة، والموجود على متن المركبة الحربية الفضائية في مدار أوغندا، فسوف يلتقط إشارة تحذير في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر. سوف يطلب إلى الكومبيوتر إعادة تأكيد المسار. في الساعة التالية، سوف ترصد المحطات الثلاث مجموعة من الصواريخ على المسار، هدفها ضرب المحطات الثلاث كلها. سوف يتبين للقائد العام للمنصات الثلاث الموجود على متن المركبة الحربية الفضائية في مدار البيرو بحلول الساعة الثالثة والربع بعد الظهر أن منصاته الثلاث تتعرض لهجوم منظم. حينها سيقوم بإبلاغ مركز القيادة الفضائي في منطقة كولورادو سبرينغز Colorado Springs بالأمر وسيقوم المركز بدوره بإبلاغ رئاسة الأركان المشتركة ومجلس الأمن القومي بالأمر.

في غضون ذلك، سيبدأ القائد العام الموجود على متن المركبة الحربية الفضائية في مدار البيرو على مسؤوليته وضمن الصلاحية الممنوحة له بإطلاق الصواريخ الحركية وأشعة الليزر باتجاه الصواريخ المعادية أملاً في اعتراضها. لكن الأعداد الكبيرة من الصواريخ المهاجِمة سوف تقلص من قدرته على خوض مواجهة معها، نظراً إلى أن النظام ليس مصمماً على مواجهة خمسة عشر صاروخ هجومي تنطلق دفعة واحدة. سوف يتبين له بسرعة أن هناك تسرباً من نوع ما، وأن بعض هذه الصواريخ المهاجمة سوف تنجح في ضرب المركبة.

سوف يتم إعلام الرئيس؛ ولكن، بما أنه يحتفل بعيد الشكر، فإنه لن يكون قادراً على جمع معظم مستشاريه بصورة فورية. أما الأسئلة التي سيطرحها الرئيس فستكون في غاية الأهمية: من هي الجهة التي قامت بشن الهجوم؟ ومن أين انطلق هذا الهجوم؟ لن يكون بمقدور أحد الإجابة على هذين السؤالين بصورة فورية. الجواب المفترض على هذين السؤالين هو أن الأتراك هم من شنوا هذه الهجمات بما أنهم منخرطون في الأزمة الأخيرة؛ لكن الاستخبارات الأمريكية ستكون متأكدة من أن الأتراك ليست لديهم القدرة على شن مثل تلك الهجمات. في غضون ذلك سيلتزم اليابانيون الهدوء؛ إذ أنّ أحداً لن يخامره الشك بأن اليابان هي التي قامت بشن هذه الهجمات. وفي الوقت الذي يكون قد التأم شمل معظم المستشارين، ستتضح معالم نقطتين اثنتين: الأولى، هي أنّ أحداً لا يعرف من هي الجهة التي قامت بتوجيه الضربة، أما الثانية فهي أن المركبات الحربية الفضائية على وشك أن تتعرض للتدمير.

سوف يقوم اليابانيون بإبلاغ الأتراك بما حدث حوالي الرابعة والنصف بعد الظهر. الأتراك هم حلفاء اليابانيين، لكن اليابانيين سوف لن يقدموا للأتراك معلومات تفصيلية إلا في اللحظة الأخيرة لأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لخيانة من قبل الأتراك. لكن الأتراك سوف يعرفون أن شيئاً ما، مرتقباً سوف يحدث؛ لأن هذه التمثيلية التي بدأت في أوائل شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سوف تتمحور حول هذه المسألة، وسيكون الأتراك على أهبة الاستعداد للتحرك مباشرة بعد أن يكون اليابانيون قد قاموا بتحذيرهم.

قبل أقل من ثلاثين دقيقة على حصول الضربة، سيصدر الرئيس أوامر بإخلاء المركبات الحربية الفضائية. وهكذا، وبما توفر من وقت قليل، لن تتم عملية الإخلاء بشكل كامل؛ فالمئات من الناس سوف يُترَكون لمصيرهم. والأهم من ذلك، حتى لو لم يعلم أحد مَن هي الجهة التي أصدرت الأمر بالهجوم، فإن مستشاري الرئيس سوف يقنعون الرئيس بضرورة إصدار أمر يقضي بإخلاء كافة الطائرات الفرط صوتية من قواعدها الأرضية الرئيسية وإعادة تموضعها في مواقع منتشرة في كافة أنحاء البلاد. وسيصدر هذا الأمر الرئاسي بالتزامن مع الأمر

الرئاسي الآخر القاضي بإخلاء المركبات الحربية الفضائية. ستصدر عن النظام الكثير من الإشارات الخاطئة. فالمراقبون الذين تكون أعدادهم قليلة جداً، سوف يكررون طلبهم التأكيد على صحة هذه الأوامر. سيتم إخلاء بعض تلك الطائرات على امتداد الساعة التالية لإصدار الأمر بالإخلاء، إلا أن معظم تلك الطائرات ستبقى جاثمة في قواعدها.

في الساعة الخامسة بعد الظهر، سيتم تدمير كافة المركبات الحربية الفضائية، وسيُقتَلُ كل من سيكون على متنها، كما سيتم توجيه ضربة إلى ما تبقّى من القوة الفضائية الأمريكية والتي تشتمل على أجهزة البث والأقمار الصناعية الموصولة بمركز قيادة المركبات الحربية الفضائية فوق مدار البيرو. سوف تستمر بقايا تلك المركبات في الدوران في الفضاء من دون جدوى. سيكون اليابانيون قد قاموا بإطلاق أقمار صناعية إلى الفضاء قبل عدة أعوام على تلك الحادثة، مهمتها تنحصر في مراقبة المركبات الحربية الفضائية. وسوف تسجل تلك الأقمار كل الخلل في الاتصالات من المحطات، كما سيلتقط الرادار الياباني الإشارات التي تفيد بأن عملية تدمير تلك المحطات نفسها قد تمت بالفعل.

سيبدأ اليابانيون بتشغيل المرحلة الثانية بعد تلقي التأكيد بأن عملية التدمير قد تمت بالفعل. سيقومون بإطلاق آلاف من الطائرات الفرط الصوتية غير المأهولة، وهي طائرات صغيرة الحجم وسريعة ورشيقة بحيث لا يمكن اعتراضها أو إسقاطها باتجاه الولايات المتحدة وسفنها وقواعدها في المحيط الهادي. أما أهداف تلك الطائرات المغيرة فستكون الطائرات الأمريكية الفرط صوتية وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات على الأرض ومراكز التحكم والقيادة. لن تتوجه أي من تلك الطائرات صوب المناطق المكتظة بالمدنيين. فهذا لن يؤدي إلى أية نتيجة تذكر، إضافة إلى أن اليابانيين سوف يرغبون في التوصل إلى مفاوضات تُفضي إلى التوصل إلى حل؛ ولكن ذلك سيكون أمراً مستبعداً تماماً بسبب الخسائر البشرية الهائلة. كما أنهم لن يكونوا في وارد قصف مقر الرئيس وأركانه. فهم بحاجة إلى من يمكن أن يتفاوضوا معه.

في الوقت نفسه، سوف يقوم الأتراك بشن هجوم آخر من ناحيتهم ضد أهداف لا بد أنهم قد حدّدوها سلفاً بالتعاون مع اليابانيين في معرض تخطيطهم لشن الحرب بصورة مشتركة مع اليابانيين منذ أعوام. كما أن الخطط الاحتياطية التي وضعتها الدولتان جاهزة للتنفيذ إن اقتضى الأمر ذلك. إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأتراك كانوا يعون بأن حدثاً جللاً على وشك الوقوع، في الوقت الذي يكونون مستعدين تماماً لذلك، فإنهم لن يكونوا بحاجة إلى كثير من الوقت كي يتحضّروا من أجل تنفيذ الخطة الحربية. سوف يُبلغ اليابانيون حلفاءهم الأتراك بما قاموا به، في الوقت الذي تبدأ أجهزة الترصد التركية بمراقبة ما يجري في المدار المتزامن للأرض. سوف يتحركون بسرعة لاستغلال الموقف. العديد من الأهداف ستكون في الولايات المتحدة نفسها، وتحديداً شرق ولاية المسيسيبي؛ لكن الأتراك سيشنون هجوماً كاسحاً ضد الكتلة البولندية وكذلك ضد الهند، التي لن تكون قوة كبرى، إلا أنها ستكون متحالفة مع الولايات المتحدة. أما هدف الائتلاف من تلك الضربات فهو جعل الولايات المتحدة وحلفائها في حالٍ من الشلل العسكري التام.

ستبدأ الصواريخ المنطلقة من طائرات غير مأهولة في غضون عدة دقائق بضرب القوات الأمريكية في أوروبا وآسيا؛ لكن الصواريخ التي تستهدف الولايات المتحدة نفسها فسيستغرق الوصول إلى أهدافها قرابة الساعة. هذه الساعة ستوفر للولايات المتحدة وقتاً ثميناً. فمعظم أجهزة الرصد الأمريكية المتوضعة في الفضاء ستكون خارج الخدمة؛ إلا أن هناك نظاماً قديماً كان يستخدم من أجل الرصد الحراري لإطلاق الصواريخ، ولم يتم ربطه بالمركبات الحربية الفضائية بسبب قِدَمِه، ما زال مُفَعّلاً ويمكنه بث المعلومات إلى مركز القيادة في كولورادو سبرينغز. سوف يرصد هذا النظام إطلاق موجات كبيرة من الصواريخ من كل من اليابان وتركيا؛ لكنه لن يزود مركز القيادة بمعلومات أخرى ذات شأن. لن يكون من الممكن معرفة الوجهة التي تتوجه إليها الصواريخ في داخل الولايات المتحدة. لكن حقيقة أن انطلاق هذه الصواريخ قد بدأ من هاتين الدولتين بعد دقائق على تدمير المركبات الحربية الفضائية، سوف يتم إعلام الرئيس بها، ما سيمكّنه من معرفة الجهة التي شنت الهجوم.

ستكون لدى الولايات المتحدة قاعدة بيانات تتضمن الأهداف العسكرية في كل من اليابان وتركيا. في هذا الوقت تكون الطائرات اليابانية والتركية قد انطلقت بالفعل؛ ولذلك فإن إصابة تلك الأهداف لن يكون لها معنى. لكن هناك أيضاً أهدافاً ثابتة في كلتا الدولتين؛ وعلى نحو رئيسي، هناك مراكز القيادة والتحكم والمطارات وخزانات الوقود، إلى ما هنالك، مما يمكن مهاجمتها. إضافة إلى ذلك، سيصدر الرئيس أمراً لإطلاق أسطول الطائرات الفرط صوتية إلى الجو وألا تبقى منها طائرة على المدرجات. سوف يأمر كذلك بتفعيل خطة ما قبل البدء بالحرب. ولكن في الوقت الذي تُبَثُّ هذه الأوامر، ويكون المراقبون الجويون في مواقعهم، سيكون الوقت المتبقي لليابانيين والأتراك ليصلوا إلى الأهداف التي يودون قصفها أقل من خمس عشرة دقيقة. بعض تلك الطلعات الجوية سوف تنطلق لقصف هاتين الدولتين، لكن الكم الأكبر من القوة سوف يتم تدميرها على الأرض.

أما الخراب الذي سيحل بدول الكتلة البولندية فسيكون أشد هولاً؛ فمركز قيادة الكتلة البولندية في وارسو، لن يكون على دراية بواقعة تدمير السفن الحربية الفضائية، ولذا فإنه لن يتمتع بمزية تلقّي التحذير، والتي تمتلكها الولايات المتحدة قبل أن تبدأ الصواريخ بضرب قواعدها. في الواقع، ستكون الطائرات الفرط صوتية قد بدأت بالفعل بإطلاق صواريخها الدقيقة على منشآت دول الكتلة من دون أن يكون هناك أي تحذير عن اقتراب حدوث ذلك القصف. خلال لحظة من وصول تلك الطائرات إلى أهدافها، ستكون قدرة دول الكتلة على شن أية ضربة قد شُلَّت تماماً.

بحلول الساعة السابعة مساءً، ستكون القوات الفضائية والفرط صوتية الأمريكية قد دمرت تماماً. وستكون الولايات المتحدة قد فقدت سيطرتها على الفضاء، ولن يكون قد بقي في جعبتها سوى عدة مئات من الطائرات. أما حلفاؤها الأوروبيون فستكون السيطرة قد تمت عليهم. كما سيتم توجيه ضربات إلى الأساطيل الأمريكية في كافة أنحاء العالم وإغراقها. كما سيفقد الهنود ممتلكاتهم أيضاً. أما الائتلاف الأمريكي فسوف ينهار عسكرياً بصورة تامة.

الضربة المضادة

في الوقت نفسه، سيبقى المجتمع الأمريكي متماسكاً، وكذلك العديد من مجتمعات الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة. هذه هي نقطة الضعف الضمنية في استراتيجية دول التحالف. الولايات المتحدة قوة نووية؛ والأمر نفسه سينطبق كذلك على اليابان وتركيا وبولندا والهند. الهجمات التي تشن على أهداف عسكرية لن تقدح زناد حرب نووية. لكن دولتي الائتلاف سوف تحاولان أن تفرضا شكلاً من أشكال الإذعان وذلك من خلال الذهاب إلى ما هو أبعد من مسألة الأهداف العسكرية والتحرك باتجاه شن هجمات على الشعب الأمريكي نفسه؛ إلا أن ذلك سيمثل العتبة التي سيلجأ من خلالها الأمريكيون أو حلفاؤهم إلى استخدام الحرب النووية. وبما أن دولتيْ الائتلاف لن يكون من ضمن حساباتهما حصول تدمير شامل متبادل مع الولايات المتحدة وحلفائها، بل إيجاد تسوية سلمية من خلال المفاوضات يمكن أن يقبلها الأمريكان؛ وبما أن الأمريكان على وجه الخصوص، غالباً ما يصعب التنبؤ بما قد يقومون به، فإن استخدام الائتلاف قوته الفرط صوتية لتحقيق أكبر كم ممكن من التدمير والإصابات بين المدنيين الأمريكيين سيكون في منتهى الخطورة. فامتلاك القدرة النووية سوف يقرر شكل الحرب إلى هذا الحد؛ لأن القوة النووية هي التي سترسم خطوط هذا الصراع، والدرجة التي يمكن أن تؤول إليه.

مع ذلك، سوف يحل الدمار العسكري بالولايات المتحدة، ولن يكون بمقدورها معرفة المدى الذي سيذهب إليه الائتلاف في تصعيده ضدها. سيتمثل أمل الائتلاف في اعتراف الولايات المتحدة بدرجة الضرر الذي لحق بها، إضافة إلى إقرارها بعجزها عن تخمين ما قد يقدم عليه الائتلاف؛ وأن هذا سيفرض على الولايات المتحدة خيار قبول تسوية سياسية يمكن أن تتضمن الاعتراف بفضاء

النفوذ لكل من اليابان وتركيا، إضافة إلى رسم حدود فضاء النفوذ الأمريكي، وتقديم إطار فعال من أجل ضمان الحد من الصراع في الفضاء. بعبارة أخرى، سوف يراهن الائتلاف على أن الولايات المتحدة ستعترف بأنها الآن قوة عظمى من بين قوى عظمى عديدة، وأنها لم تعد بعد الآن القوة العظمى الوحيدة في العالم. كما أن عليها القبول بالعرض السخي المقدم من الائتلاف والمتضمن حدود نفوذها. كما أنها سوف تأمل في أن فجائية وفاعلية أي اعتداء قد يحصل في الفضاء، سوف تجعلان الولايات المتحدة تبالغ في تقدير قوة الائتلاف العسكرية.

سوف تبالغ الولايات في تقدير حجم قوة الائتلاف، لكن ذلك سيتسبب في رد مضاد غير ما يأمله الائتلاف. فالأمريكان لن يروا أنفسهم متورطين في حرب محدودة تكون مرامي العدو منها تحقيق أهداف سياسية محدودة وواضحة تستطيع الولايات المتحدة أن تتقبلها. على العكس من ذلك، سيعتقد الأمريكان أن قوى الائتلاف هي أكبر بكثير مما هي عليه في الواقع، وأن الولايات المتحدة تواجه احتمال تقليص كبير في حجم قوتها، إن لم نقل إبادتها، كما أنها ستصبح أكثر عُرضة لهجمات أخرى من قبل الائتلاف أو قوى أخرى. سترى الولايات المتحدة في ذلك تهديداً وجودياً لها.

سوف ترد الولايات المتحدة بكل ما أوتيت من قوة على هذا الهجوم. فلو وافقت على التسوية السياسية التي تكون قد عرضت عليها في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني، نوفمبر، فإن الشكوك ستتعاظم حول مستقبل البلاد على المدى الطويل. حينها سيكون بإمكان اليابان وتركيا اللتين لن يُتَوَقّع أن تخوضا حرباً فيما بينهما، أن تتقاسما السيطرة على أوراسيا. وستكون هناك قوتان مهيمنتان، وليس قوة واحدة؛ ولكن إذا تعاونت هاتان القوتان فيما بينهما، فستصبح أوراسيا موحدةً، وسيتم حينها استغلال مواردها بصورة ممنهجة. حينها، سيتحول الكابوس الأكبر بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية الكبرى إلى حقيقة؛ ومع مرور الوقت، سيكون بإمكان طرفيْ الائتلاف اللذين لن يكون من السهولة أن ينجرّا إلى حرب فيما بينهما، بسطَ سيطرتهما على الفضاء

والبحر. أما إذا قبلت الولايات المتحدة العرض المقدم من الائتلاف، فإن من شأن ذلك أن يضع حداً للحرب بصورة مباشرة، لكن ذلك سيعتبر أيضاً مؤشراً على أن عصر الهيمنة الأمريكية على المدى الطويل قد بدأ يتلاشى. لكن هذا لن يحدث بين ليلة وضحاها. فكما فعلت الولايات المتحدة بعد إغراق حاملة الطائرات 'مين' Maine في بيرل هاربر، وصدمة الحادي عشر من أيلول، سبتمبر، 2001، فإن الولايات المتحدة سوف تجتاحها موجة من الغضب الشديد. فهي سترفض تلك الشروط التي تعتبرها تعجيزية، وستلجأ إلى خيار الحرب.

لن تقوم الولايات المتحدة بأية ردة فعل في الوقت الذي تكون طائرات المراقبة التابعة للائتلاف ما تزال رابضةً على أرض مطارات الائتلاف. لن يكون لدى الائتلاف نظاماً يضاهي أو حتى يوازي نظام المركبات الحربية الفضائية الأمريكي الذي تم تدميره، لكنه سيكون قد امتلك مجموعة كبرى من الأقمار الصناعية من الجيل الأخير، والقادرة على القيام بتجسس فعلي على الولايات المتحدة. عندما يتم وضع هذه الأقمار في الخدمة الفعلية فإن الائتلاف سيكون قادراً على رصد ومواجهة أية تحركات يقوم بها الأمريكان. ولذا فلا بد للأمريكان من القيام بإعادة بناء نظام المراقبة لديهم بمنتهى السرعة بحيث يمكن للأقمار الصناعية المتبقية – وهي بأعداد كبيرة – أن تكون على اتصال مباشر بالأرض بدلاً من أن يكون مع المركبات الحربية الفضائية المدمَّرة. سيتيح مثل هذا الإجراء للولايات المتحدة أن تبدأ بمهاجمة التحركات التي يقوم بها العدو، وكذلك في أن تردَّ على أية ضربة محتملة من قِبَلِه. عندما يحدث ذلك، فإن أول شيء يتعين على الولايات المتحدة القيام به هو تدمير أية محطات أو قواعد إطلاق فضائية يمكن أن تكون بحوزة الائتلاف، بحيث لا يكون بإمكانه مهاجمة أية أنظمة فضائية أمريكية جديدة.

أما قدرة اليابان على التجسس على قدرات الولايات المتحدة فلن تكون مطلقة، لكنها ستكون هائلة. فالولايات المتحدة سوف تموضع بصورة مقصودة منصات إطلاق صواريخ في العديد من المواقع السرية المموهة بعناية. وسيكون هذا واحداً من العديد من المشروعات السرية الكبرى خلال ثلاثينيات القرن

الحادي والعشرين. وفي الوقت الذي تكون اليابان قد بدأت بأعمال المراقبة والتجسس على الولايات المتحدة، ستكون كل المواقع والمنشآت قد تم تشييدها وإخفاؤها لمدة طويلة. لن تكون محطات الإطلاق السرية مأهولة في وقت السلم. سيستغرق نقل الطواقم البشرية إلى المواقع من دون أن يتم رصد حركتهم عدة أيام، وفي غضون ذلك، ستبعث الولايات المتحدة بإشارات دبلوماسية عبر ألمانيا التي ستكون حينها على الحياد من أجل إجراء مفاوضات. ستحاول الولايات المتحدة عبر هذه الحركة، شراء الوقت؛ إذ أن المفاوضات ستكون مجرد غطاء لعملية التخطيط والتنفيذ لضربة مضادة.

سوف تحاول الولايات المتحدة في غضون ذلك أن تستعيد التوازن إلى حد ما، بما تبقى لديها من أرصدة أو ممتلكات. لكي تقوم الولايات المتحدة بذلك، عليها أن تعطل قدرة الائتلاف على التجسس عليها من خلال مهاجمتها لنظام التجسس الفضائي للائتلاف (ستكون الولايات المتحدة حينها قد قامت بتخزين مئات من الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية المزودة بأشعة الليزر في مواقع سرية احتياطية). سوف يتم نقل الطواقم إلى مواقعهم بمنتهى الحرص بحيث لا يؤدي ذلك إلى الكشف عن تلك المواقع من قبل أقمار التجسس الصناعية. وفي الوقت الذي يكون الائتلاف منهمكاً بكثير من الحماسة في عملية المفاوضات مع الولايات المتحدة، ستكون كافة تلك المواقع قد أصبحت على أهبة الاستعداد. وبعد اثنتين وسبعين ساعة، ستكون الولايات المتحدة في زمن لا يتجاوز الساعتين، قد قامت بتدمير كم كبير من قدرات التجسس والمراقبة التابعة للائتلاف. الائتلاف حينها لن يكون أعمى، لكنه سيكون قريباً من حالة العماء.

حالما يتم تدمير الأقمار الصناعية، ستقوم بعض ما تبقّى من الطائرات الأمريكية الفرط صوتية بشن هجمات على منصات الإطلاق في كل من تركيا واليابان أملاً في شلّ قدرة البلدين على إطلاق أية أقمار صناعية جديدة أو مهاجمة ما تبقّى للولايات المتحدة من أقمار صناعية. ستكون لدى الأمريكان، بعكس اليابانيين، فكرة كاملة عن مواقع منصات الإطلاق اليابانية وذلك من خلال

أعمال التجسس والمراقبة التي تمت في السابق. فالولايات المتحدة تتمتع في نهاية الحرب الباردة الثانية بأفضلية هائلة في قدرتها على المراقبة والتجسس. الخريطة التفصيلية الموجودة بحوزة الولايات المتحدة عن الائتلاف أفضل بكثير من الخريطة التي يمتلكها هذا الأخير عن الولايات المتحدة. فالصواريخ الأمريكية سوف تكون قادرة على ضرب جميع أهدافها. وبعد ذلك بفترة وجيزة، سيبدأ المراقبون العاملون على أنظمة الصواريخ الأمريكية بتلقّي إشارات من الأقمار الأمريكية التي ما تزال سليمة. أما الائتلاف فسيبدأ هو بالمعاناة من حالة عماء. فالإخفاق الاستخباراتي الياباني فيما يتعلق بالقدرة الأمريكية على تضليل الصواريخ سيؤدي إلى إبطال مفعول تلك الصواريخ.

تكنولوجيا جديدة، حرب قديمة

سوف يتبين للائتلاف أن خطته الرئيسية قد فشلت. وسوف تخامره الشكوك حول قدرة الولايات المتحدة الحقيقية على الرؤية، لكنه سيعرف أنه لن يكون بمقدوره رؤية كل شيء بصورة واضحة. أما ما هو أسوأ بالنسبة للائتلاف فهو تيقنُّهُ بعدم صحة اعتقاده بأنّ كامل الأسطول الأمريكي قد تعرض للدمار؛ لأن ذلك سيجعله على قناعة بأن الولايات المتحدة قادرة على مهاجمته وضربه. ولن يكون بمقدوره معرفة أن هذا الأسطول هو أحد مظاهر القوة الباقية التي تشتتت في الفترة الواقعة بين رصد الهجوم على المركبات الحربية الفضائية وبين الضربة الجوية التي وجهها الائتلاف لتلك المركبات. لن تكون لدى الائتلاف القدرة على كشف مدى عمق الاحتياطات الأمريكية، ولن تكون لديه الوسيلة لمعرفة ذلك. سيكون ضباب الحرب في القرن الحادي والعشرين على نفس الدرجة من الكثافة في الماضي.

سوف تقوم الولايات المتحدة بخطوة أخرى إضافية: سيقوم المهندسون بتحليل البيانات، وسيتوصلون من خلال ذلك إلى معرفة النقطة التي انطلقت منها الصواريخ التي تسببت في تدمير المركبات الحربية الفضائية؛ بعدها سيقوم الجيش الأمريكي بإطلاق صواريخ على الموقع الذي انطلقت منه تلك الصواريخ وتدمير القاعدة. سوف تقوم الولايات المتحدة أيضاً بإصدار أوامر إلى القوات المسلحة التي تكون قد بنتها ببطء وتؤدة في محطاتها التجريبية على سطح القمر للتحضير لشن هجمات على كافة القواعد اليابانية. ستعمل الولايات المتحدة كل ما في وسعها لكيلا تقع ضحية مفاجأة مرة أخرى.

وكما يحدث في أغلب الأحيان، فبمجرد تنفيذ الهجوم الأولي الذي تم التخطيط له على امتداد أعوام، يبدأ الجميع بالارتجال، حيث يبدؤون بالعمل من

دون تخطيط أو تنظيم. تقوم معظم الخطط الحربية على توقّع انتهاء الحرب بسرعة. لكن هذا نادراً ما يحدث. فهذه الحرب سوف تستمر، وسوف تتفرع إلى ثلاثة أقسام.

أولاً، بعد أن تكون الولايات المتحدة قد أعادت التأسيس لسيطرة هشة على الفضاء، فإنها ستبدأ بالعمل على برنامج مكثف يهدف إلى زيادة وتيرة سيطرتها عليه، وإقصاء الائتلاف عن أية منافسة لها في هذا المجال. سوف تزيد الولايات المتحدة بصورة تدريجية خلال عام من قدراتها التجسسية إلى أن تصل إلى المستويات التي كانت عليها قبل الهجوم. ستكون سرعة التقدم في مجاليْ البحث والتطوير في زمن الحرب قياسية بالمقارنة مع زمن السلم. خلال العام الذي سيلي عيد الشكر، ستكون الولايات المتحدة قد تجاوزت تكنولوجياً، القدرات التي كانت موجودة في القواعد الفضائية التي سبق للعدو أن دمّرها.

ثانياً، ستقوم الولايات المتحدة بإعادة بناء أسطولها من الطائرات الفرط صوتية وذلك لمواجهة الهجمات الجوية المستمرة التي تقوم بها طائرات الائتلاف على مواقع الإنتاج الثابتة والمكشوفة. لكن الائتلاف لن يكون بمقدوره المحافظة على سوية معقولة من المراقبة في أجواء الولايات المتحدة. وبالرغم من وجود بعض العثرات، فإن المصانع سوف يتم تشغيلها بسرعة وذلك لبناء جيل جديد من الطائرات الفرط صوتية.

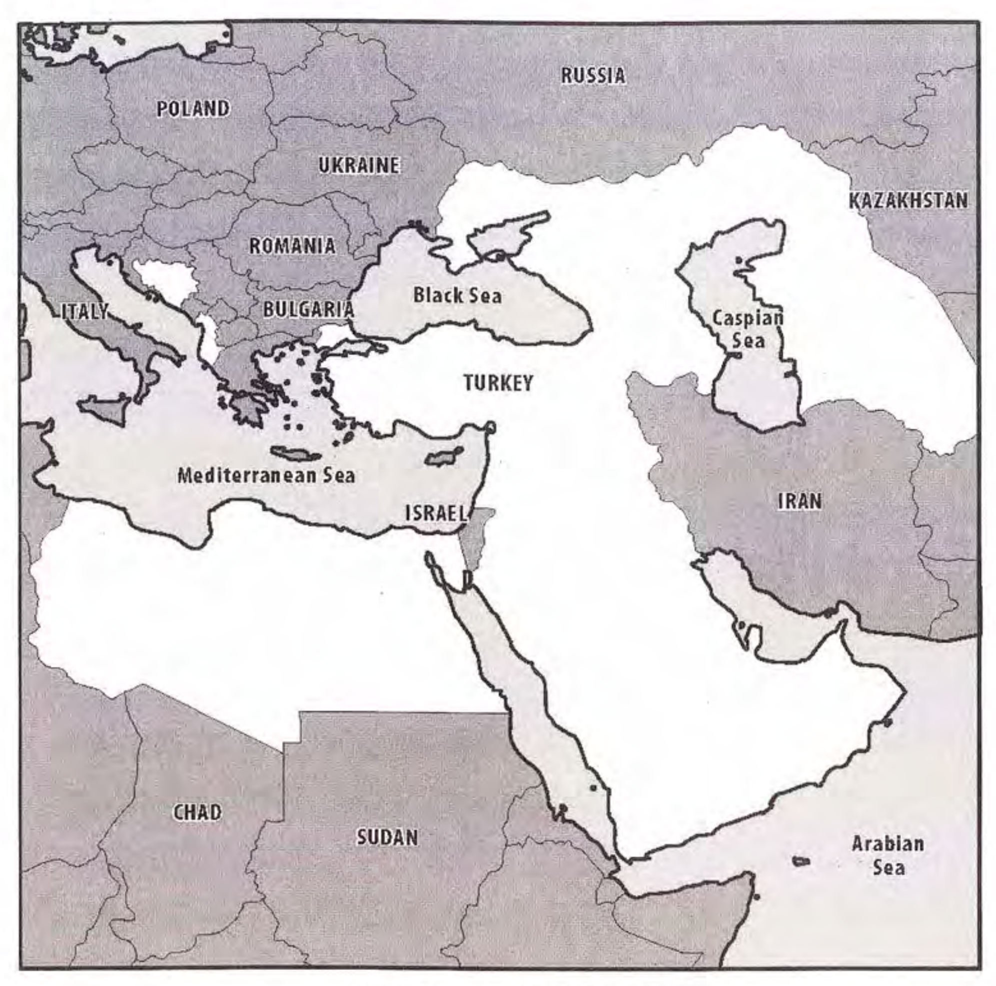
ثالثاً، سيستخدم الائتلاف الفترة التي تسبق قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء قواتها من أجل فرض واقع جديد على الأرض. سيقوم اليابانيون بمحاولةٍ للاستيلاء على مناطق أخرى في الصين وآسيا؛ إلا أنهم سيكونون أقل عدوانية من تركيا التي سترى في الفترة التي تكون فيها الولايات المتحدة منهمكة في شؤونها ومشكلاتها الداخلية، فرصة للتعامل مع الكتلة البولندية، وتنصيب نفسها كقوة مهيمنة في تلك المنطقة

ستكون الحرب حينها قد بدأت بزعم أنها تُخاضُ ضد الكتلة البولندية. لكنها ستتحول الآن إلى عدوان بري مدبّر من قبل تركيا بدعم من قواتها

الجوية. ستطلق الهزيمة الساحقة للكتلة البولندية يد تركيا في كل مكان. بالتالي، وبدلاً من تشتيت قوتها في شمال إفريقيا أو روسيا، سيضع الأتراك كافة رهاناتهم على شن الهجوم شمالاً انطلاقاً من البوسنة باتجاه منطقة البقان.

سيكون السلاح الأمضى في تلك المواجهات هو جندي المشاة المدجج بالسلاح. كل جندي سيكون مزوداً بسترة تجعله قادراً على حمل كم كبير من الوزن، وتحمي الجندي من أي مكروه. سوف تسمح له هذه السترة أيضاً بالتحرك بسرعة وخفة. يمكن لكم أن تتخيلوه على شكل الرجل الدبابة، إلا أنه أكثر فتكاً منها. سيكون كذلك مزوداً بالعديد من الأنظمة التسليحية؛ إذ يمكن له أن يحمل مؤناً ووحدات تحويل الطاقة. تعتبر وحدة تحويل الطاقة مهمة جداً. فالأنظمة سوف يتم شحنها كهربائياً وسيتم تشغيلها بواسطة وحدات تخزين كهربائية متطورة – وهي بطاريات تتمتع بكم كبير من الطاقة والحياة. ولكن مهما بلغ مدى تطورها فهي بحاجة إلى إعادة شحن. هذا يعني أن المنفذ إلى الشبكات الكهربائية سيكون العامل الأكثر أهمية في ميدان الحرب – إضافة إلى محطات توليد الكهرباء التي تدفع بالكهرباء إلى تلك الشبكات. وهكذا، فإن أهمية الكهرباء في حروب القرن الحادي والعشرين ستوازي أهمية النفط في حروب القرن العشرين.

أما هدف تركيا فهو استدراج قوات الكتلة البولندية إلى معركة إلغاء. فعلى النقيض من المعارك التي خيضت ضد الولايات المتحدة، فإن هذه المعركة سيتم التخطيط لها باعتبارها عملية حربية مشتركة مكونة من جنود المشاة المدججين بالسلاح، والمعدات الروبوتية ومنصات الأسلحة، إضافة إلى الطائرات الحربية الفرط صوتية التي يصل مداها إلى أي مكان في العالم، والتي تستخدم على شكل مدافع دقيقة الرماية.



فضاء النفوذ التركي عام 2050

بعد وقوع الضربات المزلزِلة الأولى، ستسعى الكتلة البولندية إلى تجنب عملية تجميع قواتها البرية كي تتفادى تعرضها لضربات جوية. سيسعى الأتراك بدورهم إلى الضغط على الكتلة البولندية كي تقوم بتجميع قواتها وذلك عبر قيامهم بالهجوم بطريقة تفرض عليها الدفاع عن أهداف كبرى أو، بدلاً من ذلك، تقطيع أوصالها عندما يرفض البولنديون الدفع بقواتهم للدفاع عن مثل تلك الأهداف.

سيشن الأتراك هجومهم انطلاقاً من شمال البوسنة صوب السهوب الكرواتية وصولاً إلى هنغاريا حيث تكون البلاد مفتوحة على مصراعيها أمام الأتراك؛ فهذه المنطقة منبسطة وتعوزها الموانع الطبيعية. سوف يتقدمون باتجاه بودابست بالرغم من أن هدفهم العسكري النهائي سيكون السيطرة على جبال الكاربات في سلوفاكيا وأوكرانيا ورومانيا. إذا استطاع الأتراك بسط سيطرتهم على جبال الكاربات، فإنهم سينجحون في عزل كل من رومانيا وبلغاريا، ما سيؤدي إلى انهيارهما أمام الأتراك؛ وهذا بدوره سوف يؤدي إلى جعل البحر الأسود يتحول إلى بحيرة تركية. سوف يتم احتلال هنغاريا، أما بولندا المعزولة، فسوف تواجه التهديد من الجنوب. ولكن إذا قرر البولنديون التركيز على السهوب الهنغارية لحماية بودابست؛ وبالتالي، محاولة الحفاظ على تماسك الكتلة البولندية، فإن من المحتمل حينها، قيام تركيا بتدمير القوات المسلحة لتلك الكتلة.

سوف يطلب البولنديون دعماً جوياً من الولايات المتحدة، لتمكينهم من مواجهة القوات المسلحة التركية التي تتقدم باتجاه كرواتيا؛ لكن الولايات المتحدة لن تكون لديها مثل تلك القوة الجوية التي يمكن أن تلبي الطلب البولندي. نتيجة لذلك، سوف يستولي الأتراك على هنغاريا خلال أسابيع قليلة، ومن ثمّ، جبال الكاربات. أما الرومانيون الذين يعانون من العزلة، فسوف يطالبون بهدنة، وسيحصلون عليها. بالنسبة لجنوب شرق أوروبا، وتحديداً الحدود البولندية مع أوكرانيا، فستكون في أيدي الأتراك؛ أما ما يتبقّى بعد ذلك من مناطق، فسيمثل بولندا الجديدة

سوف تتابع القوات التركية تقدمها باتجاه خاركوف Kharkov تزامناً مع قيام الأتراك بتوجيه ضربات جوية مركزة تؤدي إلى تشتيت القوات المسلحة البولندية. سينتاب الولايات المتحدة القلق جرّاء عجز البولنديين عن مقاومة الزحف التركي، وربما اضطرهم الأمر نتيجة لذلك، للتحرك سعياً نحو السلام. تتمثل استراتيجية الولايات المتحدة في هذا الصدد بشراء الوقت كي تعيد بناء منشآتها الاستراتيجية، ومن ثم، شن ضربة عالمية مفاجئة ضد كل من اليابان وتركيا.

فالولايات المتحدة لا ترغب في تشتيت قوتها عبر تقديم دعم لمعركة تكتيكية في جنوب بولندا. في الوقت نفسه، لن يكون في وسعها المخاطرة بفقد حليفها البولندي؛ لأن من شأن ذلك أن ينهي اللعبة التي تخوضها ضد تركيا. وعليه، فلكي تطلب الولايات المتحدة من البولنديين الاستمرار في المواجهة، فإن عليها إيلام الأتراك بقسوة.

ستشن الولايات المتحدة في شهر شباط، فبراير، عام 2051، ضربات جوية مستخدمة في ذلك أعداداً كبيرة مما تبقى لديها من قوة جوية، بما في ذلك الطائرات الحربية الجديدة المزودة بقدرات متقدمة، حيث ستوجه ضربات محكمة إلى القوات التركية في كل مكان تتواجد فيه بدءاً من جنوب بولندا وانتهاء بمراكز الإمداد في البوسنة وحتى في المناطق التي تقع إلى الجنوب منها. ستُمنى الولايات المتحدة بخسائر فادحة من القوات الجوية التركية؛ لكن الجانب التركي من ناحيته، سوف يُمنى أيضاً بخسائر فادحة تتمثل في قتل المئات من جنود المشاة المدججين بالأسلحة، إضافة إلى تدمير أعداد كبيرة من الأنظمة الروبوتية وتجهيزاتها. لكن أياً من ذلك لن يؤدي إلى شلّ تركيا، لكنه سيلحق بها الكثير من الضرر.

سوف يتبين للأتراك بسرعة أنه ليست لديهم أية فرصة لكسب الحرب. فعجزهم عن إيجاد موطئ قدم لهم مجدداً في الفضاء، إضافة إلى قدرة الأمريكان على بناء جيل جديد من القوات الجوية بسرعة، سوف يودي بهم في نهاية المطاف إلى مهاوي الهزيمة. كما سيتبين لهم أن اليابانيين لن يكونوا في وضع يمكّنهم من تقديم مساعدة للأتراك لأنهم سوف يكونون غارقين في مشكلاتهم الخاصة في الصين. هذا المقامرة الكبرى سيكون مآلها الفشل؛ وسيتزامن مع هذا الفشل، شعور بأن على كل جانب منهما أن يتدبر أموره بنفسه. من الواضح أن الولايات المتحدة ستركز بشكل واضح على تركيا قبل اليابان؛ ولذا فإن على تركيا أن تُخرِج بولندا من الحرب بسرعة. لكن القوات البرية التركية ستكون في غضون ذلك منتشرة على مساحات واسعة من تلك الإمبراطورية المترامية الأطراف. هذا يعني أن تركيز تركيا على بولندا سيرغم

الأولى على استدعاء قواتها من أماكن أخرى، لكن هذه الخطوة لن تكون مناسبة على المدى الطويل. فالأتراك سيكونون عرضة لاندلاع انتفاضة ضدهم بدءاً من مصر وصولاً إلى آسيا الوسطى.

قُبيْلَ اندلاع الحرب، سيكون الائتلاف قد رغب إلى ألمانيا المشاركة في الهجوم على بولندا؛ إلا أن الألمان سيرفضون ذلك. ولكن عندما يقاربهم الأتراك في هذه المرة، فإنهم سيقدمون لهم جائزة مجزية. فمقابل مساعدة الألمان لتركيا في بولندا، ستنسحب هذه الأخيرة إلى منطقة البلقان بعد انتهاء الحرب محتفظة فقط برومانيا وأوكرانيا. سوف تركز تركيا قوتها بعد ذلك في محيط البحر الأسود والبحر الأدرياتيكي والبحر الأبيض المتوسط؛ أما ألمانيا فستطلق يدها في مناطق تمتد من هنغاريا شمالاً، بما في ذلك بولندا، وصولاً إلى دول البلطيق، وانتهاء في بيلاروسيا.

أما خط الأنابيب التركي الذي كان يعتبر من وجهة نظر الألمان، مجرد حلم، قبل عام 2050، فسيصبح الآن مقترحاً واقعياً وعملياً جداً. سيصبح الأتراك على إثر ذلك، قوة بحرية تفرض نفوذها على منطقتي البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛ وعليه سيكون الأتراك بحاجة إلى منطقة البلقان لتأمين سيطرتهم على منطقة نفوذهم الجديدة. لن يكون للأتراك أي اهتمام بأية مناطق إلى الشمال من منطقة نفوذهم الجديدة، لأن مثل هذا التمدد سوف يستهلك قوات عسكرية هم في أمسِّ الحاجة إليها لتأمين سلامة منطقة نفوذهم الجديدة. الألمان، شأنهم في ذلك شأن البولنديين والروس، سوف يكونون مكشوفين من جهة السهوب الأوروبية الشمالية؛ ولذا فإن هذه الاتفاقية سوف تؤمن الخاصرة الشرقية لتلك الدول. الأهم من كل ما تقدم، ستقلب هذه الاتفاقية إلى النقيض، التوجه الذي كان سائداً ضد ألمانيا وسائر دول أوروبا الغربية منذ انهيار روسيا. فالأوروبيون الشرقيون سوف يتبوؤون مكانهم الطبيعي في نهاية المطاف.

سيتبين للألمان لاحقاً أن الأمريكان سيركزون من جديد على المنطقة، لكن سيمضي بعض الوقت قبل أن تكون الولايات المتحدة قادرة على العودة إلى

تلك المنطقة. ستكون هناك فرصة حقيقية يرغب الألمان في اقتناصها. فالألمان الذين انكفأوا على أنفسهم لمدة طويلة وكانوا طيلة تلك الفترة متوجسين من الخوض في أية مخاطر، لن ينجرّوا إلى مغامرة كتلك التي خاضها الأتراك. لكن البديل بالنسبة للألمان سيكون تواجداً عسكرياً تركياً إلى الشرق منهم، أو، وهذا هو أسوأ، سيكون هناك احتمال تعرض الأتراك إلى هزيمة نكراء، ما سيضطرهم إلى مواجهة قوة مشتركة أمريكية وبولندية. الألمان عموماً، ليسوا من هواة ركوب المخاطر؛ إلا أن هذه ستكون مخاطرة لا بد لهم من خوضها. لذا، سيقومون بتحريك قواتهم، بما في ذلك قواتهم الجوية الأقدم، لكنها مع ذلك فهي ما تزال فعالة، وضرب البولنديين من الغرب في أواخر ربيع عام 2051، في الوقت الذي يكون الأتراك قد بدأوا بشن هجوم جديد من الجنوب. سوف يدعو الألمانُ الفرنسيين وحفنةً من البلدان الأخرى للمشاركة في هذه المناورة، لكن مشاركة تلك البلدان سيغلب عليها الطابع السياسي لا العسكري.

أما بريطانيا، فسوف تستشيط غضباً مما يجري. فبالرغم من أن لعبة سياسية عالمية كبرى سوف تجري، إلا أن البريطانيين سيكونون منشغلين إلى أقصى حد، بموضوع توازن القوى على الصعيد المحلي. وسوف يتعين عليهم مواجهة احتمال وقوع القارة الأوروبية تحت الهيمنة الألمانية من جديد، بغض النظر عن الطريقة غير الملائمة التي تستخدمها ألمانيا للوصول إلى ذلك، وعن مدى اعتمادها على الدعم الذي قد تتلقاه من الأتراك. سيتضح للبريطانيين أنه في حال حدوث مثل هذا الأمر، فإن أي تجاهل للوضع الأوروبي من قبل الولايات المتحدة، أو أي تراجع دوراني باتجاه الانعزالية، يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية. كما أن بريطانيا لن تكون لها أية نية في الانخراط في هذه الحرب. ولكن عند هذه النقطة، لن يكون أمام بريطانيا خيارٌ آخر؛ وقد يؤدي هذا الأمر إلى طرح شيء ذي قيمة على طاولة المفاوضات: قوة جوية بريطانية صغيرة الحجم لكنها متكاملة وقوية، وعندما تتحالف مع الاستخبارات الأمريكية، تستطيع أن تحدث دماراً هائلاً للآلتين العسكريتين الألمانية والتركية. إضافة إلى ذلك، ستجعل الدفاعات البريطانية المتطورة التي ستوفر لبريطانيا الحماية من الألمان

والأتراك من هذه الأخيرة قاعدة عمليات آمنة. ستبدو بريطانيا منكفئة عن كل ما يجري من حولها، في الوقت الذي تقوم سراً بإعادة تموضع لجزء كبير من قواتها الجوية لحساب الولايات المتحدة حيث تكون الدفاعات الجوية وأنظمة الإنذار أهم وأقوى.

ستتعرض بولندا في نهاية المطاف إلى هجوم من جانبين: الغرب والجنوب. ستتقدم القوات المهاجِمة جغرافياً كما سبق للغزاة أن تقدموا قبل ذلك، لكن التكنولوجيا المستخدمة ستكون هذه المرة مختلفة تماماً. فهذه المرة، لن تكون هناك أعداد ضخمة من قوات المشاة على طريقة نابليون، أو على طريقة التشكيلات المسلحة التي تبنّاها هتلر؛ فالقوات المهاجمة ستكون قليلة من حيث العدد. فالقوات البشرية من مشاة مدججين بالسلاح، سينتشرون كما ينتشر الجنود المشاة عادة، إلا أنهم الآن قادرون على تغطية حقول نارية متعددة — وهذه الحقول ستشمل عشرات الأميال. هؤلاء المشاة الذين يتواصلون فيما بينهم عن طريق الكومبيوتر، باستطاعتهم التحكم ليس فقط بالأسلحة التي يحملونها، بل بالأنظمة الروبوتية والطائرات الفرط صوتية على بعد آلاف الأميال، والتي يمكن لهم أن يطلبوا مساعدتها عند الحاجة.

سيتم تشغيل الأنظمة الروبوتية بموجب البيانات التي يتم التزود بها وتغذيتها بالطاقة. وإذا حدث أي خلل في البيانات أو الطاقة، فستتحول هذه الأنظمة إلى خردة. فهذه الأنظمة بحاجة إلى التزود بالمعلومات بصورة مستمرة وتلقّي التوجيهات. كما أنها بحاجة أيضاً إلى تغذية مستمرة بالطاقة كي تستمر في أدائها. وبما أن الأنظمة التركية المتموضعة في الفضاء قد زالت، فإن الأتراك سيستبدلونها بالمركبات الجوية غير المأهولة Unmanned Ariel Vehicles التي تحوم وتنقضُّ وتطير فوق فضاء المعركة من أجل تزويد القوات التركية بالمعلومات اللازمة. لكن هذه المعلومات ستكون دائماً ناقصة لأن المركبات الجوية غير المأهولة UAVs سيتم إسقاطها بصورة مستمرة. ستتمتع الولايات المتحدة بقاعدة بيانات أفضل بكثير، ولكنها ستعاني من نقص في القوة الجوية التي تبيد المهاجمين.

إن تأمين ما يكفي من الطاقة للروبوتات والسترات الحربية التي يرتديها جنود المشاة، هو بحد ذاته مشكلة. سيتم تشغيل هذه السترات بالطاقة الكهربائية، وستكون بحاجة إلى إعادة شحن أو إبدال لبطارياتها الهائلة كل يوم أو يومين. سيحصل كذلك تقدم كبير آخر في طريقة تخزين الطاقة الكهربائية؛ ولكن في نهاية المطاف، لا بد أن تنفد الطاقة من البطارية وبالتالي، تنشأ الحاجة إلى إبدالها بأخرى. وعليه، سيصبح المصدر الرئيسي هو شبكة طاقة كهربائية ترتبط بجيل جديد من محطات توليد الكهرباء. إذا تم تدمير محطات توليد الطاقة، فسيتعين عندها نقل أعداد هائلة من البطاريات المشحونة من أي مكان تتوفر فيه مثل هذه الطاقة وتوزيعها داخل ميدان المعركة. وكلما أحرزت القوات المهاجمة تقدماً في المعركة، أصبح خط الإمداد أكثر طولاً. وإذا كان المدافعون مستعدين لإغلاق شبكات الطاقة العائدة لهم، وحتى تدمير محطات الطاقة التابعة لهم عند الاقتضاء، فإن الهجوم سيتباطأ حينها بسبب نقص الطاقة. إذاً، سيعتمد كل شيء على الطريقة التكتيكية لإيصال الطاقة.

في لقاء سري يجمع قادة أمريكيين وبريطانيين وصينيين وبولنديين، سيتم وضع استراتيجية محددة: سيقاوم البولنديون، وسينسحبون ببطء نتيجة ضغط قوات الائتلاف. أما الاندفاعان الجغرافيان القادمان من جهتيْ الغرب والجنوب فإنهما سيطبقان على وارسو. سيتفق الجميع على ضرورة استمرار البولنديين في أعمال المقاومة، والقيام بالتراجع التكتيكي، ومن ثم، يعيدون تجميع صفوفهم من جديد من أجل شراء أكبر مدة ممكنة من الزمن، وذلك من أجل إعطاء الحلفاء الوقت الكافي لإعادة بناء قواتهم. سيتم تعزيز الدفاعات البولندية ببضعة آلاف من أفراد القوات المسلحة الأمريكية الذين سيتم نقلهم جواً من القطب الشمالي إلى سانت بيترسبيرغ، ونشرهم إلى جانب القوات البولندية وذلك في معرض رغبتهم في شراء أطول مدة ممكنة لإعادة بناء قواتهم. وفي الوقت الذي يصبح الوضع أكثر سوءاً، سيكون باستطاعة القوة الجوية البريطانية في نهاية عام 2051، أن تبدأ في الانخراط في المعركة، ما سيؤدي إلى إبطاء تقدم الجيوش التركية الغازية أكثر فأكثر. أما الجهد الصناعي الأمريكي الجبار فسوف

يأتي أُكُلَهُ في القريب العاجل على شكل إنتاج آلاف من الطائرات الفرط صوتية المتطورة، والقادرة على الطيران بضعف سرعة ما كانت عليه ضمن أنظمة ما قبل الحرب، وستكون قادرة على حمل قذائف وصواريخ بضعفيْ وزنها. ستكون القوات الأمريكية جاهزة بحلول عام 2052 لتوجيه ضربات ماحقة تكون قادرة، عندما تقترن بالتحسينات الكبرى التي تكون قد أجريت على الأنظمة الموجودة في الفضاء، على سحق قوات الائتلاف أينما وجدت في كافة أنحاء العالم. إلى ذلك الحين، سيكون شعار المرحلة هو: المقاومة والانسحاب وشراء الوقت.

سيقلل الائتلاف كثيراً من شأن القدرة التصنيعية للولايات المتحدة. وسيعتقد أن أمامه بضعة أعوام يستطيع أن يقاتل خلالها القوات البولندية. سيختار الائتلاف بادئ ذي بدء، ألا يهاجم محطات توليد الكهرباء البولندية، لأنه لا يريد أن يضطر إلى إعادة بنائها بعد الحرب، ولأنه يريد الإفادة منها لاستخدامها في القتال بعد السيطرة عليها. أما البولنديون، فسوف يقومون من جانبهم بتدمير الشبكات الكهربائية بالتزامن مع انسحابهم، لأنهم يريدون إعاقة تقدم قوات الائتلاف وإجبار الألمان والأتراك على تكريس جزء كبير من جهودهم لشحن وحدات مخزونهم من المعدات الكهربائية الثقيلة إلى أرض المعركة. إن خطوط الإمداد تلك، هي بالضبط، التي سوف تكون أكثر نقاط الضعف التي يعاني منها الائتلاف عندما يبدأ الهجوم المعاكس في صيف عام 2052.

عندما يصل جنود المشاة الأمريكيين المدججين بالأسلحة إلى ميدان المعركة، والمزودين بأنظمة متطورة موصولة إلى القواعد الموجودة في الفضاء، سيتبين للائتلاف أن بولندا لن تسقط بسرعة. كما سيكتشف الائتلاف أن محطات توليد الطاقة الكهربائية تعتبر الأساس بالنسبة لقوى التحالف، وأنه ما لم تتم السيطرة عليها، فإن الولايات المتحدة سوف تنتصر في تلك المعركة، خصوصاً وأن الأمريكان قلصوا إلى حد كبير شحن مخزونهم من الوحدات الكهربائية من بلادهم. بالتالي، سوف يبدأ الائتلاف بحلول صيف عام 2051، بتدمير النظام الكهربائي في بولندا، حيث سيقوم بضرب كافة محطات توليد الطاقة البولندية وصولاً إلى حدود بيلاروسيا شرقاً. حينها، ستغرق بولندا في ظلام دامس.

سينتظر الائتلاف لبضعة أسابيع مُجبراً الولايات المتحدة وحلفاءها (أي دول التحالف) على الاستمرار في خوض الحرب، وذلك من أجل إجبار دول التحالف على استنزاف ما لديها من مخزون من الطاقة الكهربائية. سوف يهاجم الائتلاف على كافة الجبهات بشكل متزامن، حيث سيتوقع نفاد مخزون الأمريكيين والبولنديين من الطاقة؛ وبالتالي، ستعوزهم كافة مقومات النصر في تلك الحرب. لكن الائتلاف سوف يفاجأ ليس فقط بالمقاومة الشرسة، بل سيكتشف أيضاً أن القوات الأمريكية تقوم بتسديد ضربات جوية تؤدي إلى تدمير خطوط الائتلاف. سوف تقوم قيادة التحالف بإرسال قوات بريطانيا الجوية للاشتراك في المعركة، كما أن أنظمة المراقبة الفضائية التي تتسق فيما بينها بصورة مذهلة، والمقترنة بنظام مركبات حربية فضائية جديد ومتطور جداً، سيكون بإمكانها التعرف على قوات المشاة الألمانية والتركية المسلحة؛ وبالتالي، استهدافها وإبادتها.

سيظهر أن الولايات المتحدة قد تعلمت الدرس المتمثل في ألا تضع بعد الآن، كل بيضها من الناحية العسكرية، في سلة واحدة؛ خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الموجودة في القواعد الفضائية. قبل أن تبدأ الحرب، ستكون لدى الولايات المتحدة مركبة حربية فضائية أخرى مصممة بموجب نظام الجيل التالي؛ هذه المركبة سيكون قد تم بناؤها بالفعل إلا أنها لم تدخل الخدمة بعد بسبب نقص في التمويل. للمرة الأولى سيبدو شلل الكونغرس وكأنه نعمة من السماء. فالمحطة ستكون سرية، وهي ما تزال موجودة على الأرض. وسوف يتم إطلاقها إلى الفضاء بعد مرور بضعة أشهر على الهجوم المفاجئ على القاعدة اليابانية المتوضعة على سطح القمر، وتدميرها. فالنظام الذي تم بناؤه بعد اندلاع الحرب بصورة مرتجلة سوف يتم إبدالُه بآخرَ يتمحور حول المركبة الحربية الفضائية الجديدة التي ستتم مَوْضعَتُها قرب أوغندا لكنها ستكون قادرة على القيام بمناورات سريعة والانتقال إلى نقاط جديدة على طول خط الاستواء عند الحاجة، إضافة إلى قدرتها على القيام بمناورات تكتيكية من أجل تجنب أي هجوم محتمل ضدها يشبه الهجوم الذي أدى إلى تدمير المركبات الحربية الفضائية الثلاث سابقاً. سوف تستعيد الولايات المتحدة سيطرتها على الفضاء إلى درجة تتجاوز بكثير سيطرتها السابقة على الفضاء في الأعوام القليلة الماضية.

سوف تعتري الألمان والأتراك الدهشة للسبب التالي: فبعد أن يقرروا تدمير محطات التوليد والتوزيع الكهربائية البولندية، سيتوقعون أن تضعف مقاومة البولنديين بصورة دراماتيكية، خصوصاً وأن قوات البلدين قد استنزفت بشكل شبه كامل. مع ذلك، سوف تقوم وحدات المشاة الأمريكية والبولندية بشن هجوم كاسح على قوات الائتلاف. وسيبدو للائتلاف أن من المستحيل على الأمريكان نقل ما يحتاجونه من بطاريات لتزويد وحداتهم بها. أما السؤال المطروح فسوف يكون التالي: من أين تأتي هذه الطاقة؟

لن يكون اليابانيون وحدهم هم من يقومون بإجراء تجارب على استخدام الفضاء لأهداف تجارية. ففي النصف الأول من القرن، ستقوم مجموعة من رواد الأعمال الأمريكيين باستثمار كميات كبيرة من الأموال من أجل تطوير ما يكفي من منصات إطلاق إلى الفضاء قليلة الكلفة، والتي يحتاجها الأمريكان من أجل توليد الطاقة الكهربائية في الفضاء، هذه الطاقة يمكن ضخها على شكل موجات صغرى باتجاه الأرض، ومن ثم تحويلها مرة أخرى إلى كهرباء صالحة للاستخدام. وفي الوقت الذي يكون القادة العسكريون الأمريكيون قد انتهوا من مشكلة الدفاع عن بولندا، فإنهم سيكتشفون من خلال الحروب التي لا تنتهي أن المشكلة تكمن في المحافظة على الطاقة الكهربائية. فعندما يحتاج الأتراك إلى عدة أسابيع فقط قبل أن يبسطوا سيطرتهم على كامل جنوب شرق أوروبا، سيتبين للولايات المتحدة أن هزيمة الأتراك تعتمد بصورة رئيسية على الاستمرار في تزويد قوات التحالف بالطاقة الكهربائية وتدمير مصادر إمداد قوات الائتلاف بالطاقة الكهربائية. إن مفتاح النصر يتمثل في الاستمرار بتزويد بولندا بالطاقة الكهربائية.

في ذلك الوقت يكون أساس هذه التكنولوجيا قد تم تطويره بالفعل. حينها سيكون من الممكن بناء منصات الإطلاق الفضائية بسرعة، إضافة إلى أنظمة المجموعات الشمسية وأشعة الموجات الصغرى. أما التحدي الحقيقي فيكمن في بناء أجهزة الاستقبال وبث الطاقة إلى أرض المعركة؛ إلا أن من المؤكد أنه بوجود ميزانيةٍ مفتوحة ودافعٍ للتطوير، سيكون بإمكان الأمريكان صنع المعجزات.

ستكون المركبة الحربية الفضائية الجديدة التي ستبقى في منأى عن معرفة الائتلاف بوجودها أصلاً، مصممة للقيام بهدفين: إدارة المعركة وإدارة عملية بناء وتشغيل مجموعة كبيرة من الأنظمة الشمسية وأنظمتها الإشعاعية المعتمدة على الموجات الصغرى. أما أجهزة الاستقبال المتحركة فسوف يتم إيصالها إلى ميدان المعركة.

عندما يتم تدوير الزر، سوف تبدأ آلاف أجهزة الاستقبال على الجانب البولندي من الجبهة بتلقي إشعاعات الموجات الصغرى من الفضاء ومن ثم، تحويلها إلى طاقة كهربائية. بهذه الطريقة، ستتم العملية على شاكلة إبدال الخطوط الهاتفية الأرضية بشبكات الهاتف الخليوي. سوف تتغير بنية الطاقة على نحو كامل. لكن هذا التغير ستظهر أهميته فيما بعد. أما الآن، فهو يعني أن المقاومة التي سيواجهها الأتراك لن تتراجع أو تتلاشى بما أن أعداءهم سوف تكون في متناول أيديهم طاقة كهربائية أكبر بكثير مما كان الأتراك يتوقعونه أو يستوعبون المصدر الذي زود أعداءهم بهذا الكم الكبير من الطاقة الكهربائية.

لن يكون بإمكان الائتلاف مهاجمة نظام توليد الطاقة المتوضع في الفضاء، أو تحديد مكان محطات استقبال الموجات الكهربائية الصغرى. ستكون هناك العديد من الصفائح الشمسية منتشرة في العديد من الأماكن المختلفة، وهي صفائح دائمة التحرك. وحتى لو تم إبطال مفعولها، فسيكون من السهل إبدالها بصفائح شمسية أخرى وبصورة أسرع من قدرة الأعداء على تدميرها خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار، قدرات الائتلاف.

لن يكون بمقدور الائتلاف كسر شوكة القوة الأمريكية البولندية المشتركة عبر قطع طرق الإمداد. سيبقى المدافعون متمترسين في مواقعهم لأن الائتلاف لن تكون لديه القوة الاستخباراتية الكافية باعتبار أنه يكون قد فقد كل الأقمار الصناعية التابعة له في مرحلة مبكرة من الصراع. والآن سيفقد سيطرته على الأجواء أيضاً، بما أن القوات الجوية لدول التحالف ستتمتع بمعلومات استخباراتية هائلة؛ وبالتالي، ستكون تلك القوات أكثر فاعلية بما لا يقاس.

نهاية اللعبة

ستلي ذلك حقبة من الركود وانسداد في الأفق تستمر حتى صيف عام 2052 عندما تكون الولايات المتحدة قد أطلقت أخيراً قواتها الجوية الجديدة الهائلة. ستكون هذه القوات بالإضافة إلى المعلومات الاستخباراتية التي ستجمعها المركبات الحربية الفضائية والصواريخ، قادرة على تدمير قوات الائتلاف في بولندا وتحطيم نظام توليد الطاقة لديه. وسيفعل الأمريكان الشيء نفسه مع القوات اليابانية التي تقاتل في الصين. كما ستستهدف أيضاً السفن اليابانية في أعالي البحار.

سوف تترك الضربة الأمريكية المضادة اليابانيين والأتراك في حالة ذهول، وستغرق الألمان في لجة من الفوضى التامة. فقواتهم البرية سوف تتبخر تقريباً من ميدان المعركة وتبقى أثراً بعد عين. لكن الأمريكيين سوف يواجهون الآن مشكلة نووية. إذا تم دفع الائتلاف إلى نقطة يشعر معها أن سيادة دوله الوطنية، ناهيك عن بقائها الوطني على قيد الحياة، معرضة للخطر، فقد يلجأ هؤلاء إلى استخدام الأسلحة النووية.

بالمقابل، لن تلجأ الولايات المتحدة إلى فرض استسلام غير مشروط على دول الائتلاف أو أية شروط تكون جد قاسية عليها. كما أنها لن تهدد الوجود الوطني لهذه الدول، أو أن تكون لديها النية للقيام بذلك. فالولايات المتحدة ستكون قد تعلمت على مدى الأعوام الخمسين الماضية أن تدمير العدو، بغض النظر عن الإحساس بالرضى نتيجة لذلك، ليس هو الاستراتيجية الأمثل. ولذا فإن هدفها سيتمثل في المحافظة على توازن القوى، وجعل القوى الإقليمية تنغمس في حالٍ من الترقب ضد بعضها بعضاً، وليس ضد الولايات المتحدة.

لن ترغب الولايات المتحدة في تدمير اليابان، بل ستسعى إلى المحافظة على توازن القوى بين اليابان وكوريا والصين. على نفس المنوال، لن يكون في نية الولايات المتحدة تدمير تركيا أو خلق فوضى في العالم الإسلامي، بل ستسعى إلى الإبقاء على توازن القوى بين الكتلة البولندية من جهة، وبين تركيا، من جهة أخرى. سيصرخ البولنديون ودول الكتلة البولندية مطالبين بالدم التركي؛ وهكذا سيفعل الصينيون والكوريون طلباً للثأر من اليابانيين. لكن الولايات المتحدة ستستحضر ذكرى الرئيس وودرو ويلسون Woodrow Wilson في قصر فيرساي بفرنسا: فباسم كل ما هو إنساني، سوف تعمل الولايات المتحدة على تعميم الفوضى في منطقة أوراسيا بالكامل.

في مؤتمر السلام الذي سوف يعقد على عجل، سيتم إرغام تركيا على الانسحاب من جنوب منطقة البلقان، واعتبار كل من كرواتيا وصربيا منطقة عازلة، وسحب قواتها باتجاه منطقة القوقاز وليس إليها. أما في آسيا الوسطى، فسيتوجب على تركيا قبول الحضور الصيني. كما يجب على اليابان سحب قواتها من الصين، وستقوم الولايات المتحدة بنقل التكنولوجيا الدفاعية إلى الصينيين. أما الشروط التفصيلية الدقيقة فستكون غامضة، وهذا هو بالضبط ما يريده الأمريكان. سوف تظهر إلى الوجود العديد من الدول الجديدة، وستصبح العديد من الحدود وفضاءات النفوذ فضفاضة ومتداخلة. فالمنتصرون لن يكون انتصارهم حاسماً، كما أن المنهزمين لن تكون هزيمتهم تامة. وبهذا ستكون الولايات المتحدة قد خطت خطوة كبرى نحو الحضارة.

في غضون ذلك ستكون الولايات المتحدة قد بسطت سيطرتها الكاملة على الفضاء، وستشهد ازدهاراً اقتصادياً نتيجة للإنفاق الدفاعي، كما ستكون قد طورت نظام توليد طاقة جديد سوف يغيّر الطريقة التي يستخدم فيها البشر الطاقة.

في منتصف القرن العشرين، دفعت البشرية خمسين مليون حياة ثمناً للحرب العالمية الثانية. بعد مائة عام على تلك الحرب المدمرة، سوف تقع الحرب الفضائية الأولى حيث سيبلغ عدد ضحاياها قرابة خمسين ألفاً من البشر، غالبيتهم من

أوروبا وذلك أثناء وقوع الهجوم البري الذي ستشنّه ألمانيا وتركيا ، والهجوم الذي سيقوم به الآخرون في الصين. ستفقد الولايات المتحدة نفسُها بضعةَ آلاف الأشخاص في تلك الحرب؛ والعديد من هؤلاء سيفقدون حياتهم في الفضاء؛ وبعضهم سيموتون خلال الضربات الجوية الأولى على الولايات المتحدة ، وبعضهم الآخر سيموتون وهم يدافعون عن البولنديين. ستكون حرباً عالمية بكل معنى الكلمة؛ ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي في مجاليْ الدقة والسرعة ، فيمكننا القول إنها لن تكون حرباً شاملة ، أي أنه لن تسعى أية مجتمعات لإبادة مجتمعات أخرى.

ولكن هناك قاسماً مشتركاً بين هذه الحرب وبين الحرب العالمية الثانية. فالولايات المتحدة التي تعرضت إلى أقل الخسائر في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت هي الرابح الأكبر من تلك الحرب. وكما خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بقفزة هائلة في مجال التكنولوجيا واقتصاد متين ، وتمتعت بوضع جيوسياسي أكثر سطوة وقوة ، فإنها ستخرج من دائرة الحرب القادمة إلى ما يمكن أن نطلق عليه العصر الذهبي لأمريكا؛ وهو عصر جديد سيتسم بالنضوج في طريقة استخدامها للقوة.

الفصل الثاني عشر
ستينيات القرن الحادي والعشرين
العقد الذهبي

ستكون النتيجة التي آلت إليها الحرب تأكيداً لا لبس فيه على مكانة الولايات المتحدة بصفتها القوة العالمية الرائدة في العالم وشمال أمريكا، وقطب الرحى في النظام الدولي. هذا سيسمح للولايات المتحدة بأن تعزز سيطرتها على الفضاء، ويترافق مع ذلك سيطرتها على خطوط الملاحة البحرية العالمية. سوف تبدأ كذلك استنباط نموذج جديد من العلاقات ستعتمد عليه البلاد في العقود القادمة.

النتيجة الأكثر أهمية للحرب ستكون المعاهدة التي ستضمن للولايات المتحدة حقوقاً حصرية لعسكرة الفضاء. سيكون بإمكان قوى أخرى استخدام الفضاء لغايات غير عسكرية تكون خاضعة للتفتيش من قبل الولايات المتحدة. سوف تمثل هذه المعاهدة ببساطة، اعترافاً بواقع عسكري. سوف تهزم الولايات المتحدة كلاً من اليابان وتركيا في الفضاء، ولن تدعَ هذه القوة تفلت من يدها. سوف تقلص هذه المعاهدة عدد الطائرات الفرط صوتية ونماذجها المختلفة، والتي يسمح لكل من اليابان وتركيا بامتلاكها، بالرغم من أنه سيكون من المفهوم أن ذلك لن يتم بالإكراه؛ لكنه سيكون مثالاً عن الإذلال الذي يمارسه الطرف المنتصر أو يفرضه على الطرف المهزوم. هذه المعاهدة سوف تخدم مصالح الولايات المتحدة، وستبقى سارية المفعول ما دامت القوة الأمريكية تستطيع فرضها.

ستبدو بولندا وكأنها المنتصر الأكبر في هذه الحرب؛ إذ ستوسع من أفق سيطرتها إلى حد كبير بالرغم من أن خسائرها هي الأكبر في هذه الحرب من بين كل من خاضوها. سيشعر كل من الكوريين والصينيين بالارتياح لتخلصهم

من سطوة اليابانيين الذين سيخسرون إمبراطورية بأكملها لكنهم سوف يحتفظون ببلادهم بعد أن يكونوا قد خسروا عدة آلاف من القتلى. ستبقى اليابان تواجه مشكلتها الأساسية المتمثلة بالمشكلة الديموغرافية؛ لكن هذا هو ثمن الهزيمة. ستبقى تركيا قائدة العالم الإسلامي وستحكم إمبراطورية مضطربة بسبب الهزيمة.

لكن بولندا ستشعر بكثير من المرارة بالرغم من انتصارها. فأراضيها ستكون قد تعرضت للغزو بشكل مباشر من قبل كل من ألمانيا وتركيا، واحتُلّتْ أراضي حلفائها. كما أن خسائرها البشرية ستكون قد تجاوزت عشرات الآلاف، نتيجة للخسائر في صفوف المدنيين الذين سقطوا في المعارك البرية وفي عمليات القتال من منزل إلى منزل يكون فيها جنود المشاة المدججين بالسلاح أكثر أماناً من المدنيين. أما البنية التحتية في بولندا فستكون قد تعرضت إلى دمار شامل، ومعها اقتصاد الدولة برمته. وبالرغم من أن بولندا ستكون قادرة على جر طاولة المنطقة الاقتصادية لصالحها، مستغلة نجاحها في تلك الحرب من أجل إعادة بناء اقتصادها بسرعة، إلا أن انتصارها سيبقى انتصاراً مؤلماً جداً.

إلى الغرب من بولندا، ستكون ألمانيا، عدوُّها التقليدي، ضعيفةً وتابعة؛ إلا أنها ستكون كذلك، حرونة؛ في حين أن الأتراك الذين سيعتريهم شعور بالهزيمة في ذلك الوقت، سيبقون محافظين على نفوذهم على امتداد مئات الأميال في الجنوب من منطقة البلقان وكذلك في جنوب روسيا. سيكون بإمكان البولنديين في غضون ذلك استعادة سيطرتهم على ميناء ريجيكا والمحافظة على قواعد في غرب اليونان لمنع أي اعتداء تركي قد يقع على مدخل البحر الأدرياتيكي. لكن الأتراك سوف يستمرون في التواجد في تلك المنطقة في الوقت الذي لا يجب أن يغيب عن البال أن الأوروبيين لديهم ذكريات طويلة مع الأتراك. أما أسوأ ما في الأمر بالنسبة للبولنديين فهو أنهم لن يكونوا من ضمن القوى التي سيسمح لها باستعمال الفضاء لأهداف عسكرية. فالولايات المتحدة لن تمنح استثناءً لأحد في هذا السياق. في الواقع، ستشعر الولايات المتحدة بالقلق من بولندا بعد انتهاء الحرب لأن بولندا ستكون قد استعادت الإمبراطورية التي

كانت تبسط سيطرتها عليها في القرن السابع عشر؛ وليس هذا وحسب، بل ستكون قد أضافت إليها أيضاً.

سوف تبني بولندا نظاماً حكومياً ذا طابع كونفدرالي يضم حلفاءها السابقين وستفرض حكماً مباشراً على بيلاروسيا. لكنها سوف تكون ضعيفة اقتصادياً ومثخنة بالجراح بسبب الحرب؛ إلا أنها ستمتلك الأرض والوقت كي تتعافى من هذه الأزمة.

الهزيمة التي تكون قد لحقت بكل من فرنسا وألمانيا سوف تتسبب في تحويل القوة والنفوذ في أوروبا إلى الشرق. إن الكسوف الذي سوف تعاني من وطأته أوروبا الأطلسية والذي بدأ عام 1945، سوف يُكمِل بمعنى من المعاني، دورتَه في خمسينيات القرن الحادي والعشرين. لن تتقبل الولايات المتحدة المضمونات الطويلة المدى لبولندا جديدة قوية وواثقة بنفسها، وتبسط سيطرتها على بقية دول أوروبا. ولذا ستقوم الولايات المتحدة بتشجيع أقرب حليفاتها إليها في أوروبا، وأعني بذلك بريطانيا التي تكون قد رمت بكل ثقلها بشكل حاسم في الحرب، لزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة الأوروبية. ومع المعاناة التي تمر بها أوروبا الغربية المتمثلة في الفوضى الديموغرافية والاقتصادية، والمقترنة بالخوف من تنامي القوة البولندية، ستقوم بريطانيا بتشكيل كتلة تشبه إلى حد ما، ناتو القرن العشرين الذي ستكون مهمته إعادة الاعتبار لأوروبا الغربية ومنع التحرك البولندي غرباً باتجاه ألمانيا والنمسا أو إيطاليا. سوف لن تنضم الولايات المتحدة إلى تلك الكتلة، لكنها ستشجع قيام مثل هذا التحالف.

أما الأكثر طرافة من كل ما تقدم، فهو قيام الأمريكان بالتحرك بمبادرة تهدف إلى تحسين علاقاتهم مع الأتراك. إذا أخذنا بعين الاعتبار القول البريطاني المأثور إن الدول ليست لها صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة، بل مصالح دائمة، فإن المصلحة الأمريكية في هذا السياق تقتضي بتقديم دعم للطرف الأضعف على حساب الطرف الأقوى وذلك من أجل المحافظة على توازن القوى. فتركيا التي تعي جيداً مضمونات ومرامي القوة البولندية على المدى الطويل، ستكون سعيدة جداً بالتقارب مع واشنطن كضمان لبقائها على المدى الطويل.

لا حاجة للقول إن البولنديين سوف يشعرون أن طعنة في الظهر قد وجهت إليهم من قبل الأمريكان. لكن الأمريكان سيستخلصون الدروس والعبر. فالاندفاع باتجاه خوض الحرب يمكن أن يرضي بعض النزوات؛ لكن إدارة الوضع فيما بعد الحرب بحيث يضمن ذلك إما عدم وقوع حرب جديدة، أو أن مثل تلك الحروب إن وقعت، فسوف تُخاض من قبل الآخرين، فستكون الحل الأمثل والأجدى. فمن خلال تقديم الدعم لكل من بريطانيا وتركيا، ستتحرك الولايات المتحدة باتجاه فرض توازن قوى على الصعيد الأوروبي يماثل التوازن المعمول به في آسيا. بهذا المعنى، لن يكون بإمكان أية دولة أو جهة في العالم أن تمثل تهديداً منظماً للولايات المتحدة، فطالما أن هذه الأخيرة تبسط نفوذها في الفضاء، فسيكون بإمكانها بسهولة التعامل مع أية قضايا يمكن أن تُثارَ أو تتطور إلى مستوى يستوجب جذب اهتمامها.

هناك مشكلة جيوسياسية لافتة في هذا المضمار: إذ لا وجود لحلول دائمة للمشكلات الجيوسياسية. ولكن في الوقت الحالي، أي في ستينيات القرن الحادي والعشرين، كما كانت عليه الحال في عشرينيات وتسعينيات القرن العشرين، سوف لن تظهر على السطح أية تحديات تواجه الولايات المتحدة، أو على الأقل، لن تمثل أيٌّ من تلك التحديات تهديداً مباشراً لها. سوف تكون الولايات المتحدة قد تعلمت في حينه، أن الإحساس بالأمان قد يكون خادعاً، لكنها مع ذلك، ستستمتع في تلك المرحلة بترف إحساسها بأنها تنعم بالأمان.

التوسع الاقتصادي الأمريكي الذي يكون قد ساد عقد أربعينيات القرن الحادي والعشرين، لن تعتريه أية شوائب أو مضايقات بسبب الحرب. إنه سيستمر في الواقع بكامل زخمه. وكما سبق أن رأينا على امتداد قرون من الزمن، فقد أفادت الولايات المتحدة تاريخياً من الحروب الكبرى. فهي لن تُمَسَّ إلا بالكاد من هذه الحروب، كما أن زيادة معدل إنفاقها الحكومي سينعش الاقتصاد. وبما أن الولايات المتحدة تخوض حروبها مستخدمةً التكنولوجيا، فإن أية حرب أو مشاركة في حرب ضد أية دولة أو دول أخرى، سوف تزيد من معدل الإنفاق الحكومي على الأبحاث والتطوير والتنمية. نتيجة لذلك، ستكون هناك جملة

من التكنولوجيا الجديدة في متناول اليد لاستغلالها في مشروعات تجارية بعد نهاية الحرب. ولذا، فإننا سنرى في عالم ما بعد الحرب وحتى سبعينيات القرن الحادي والعشرين، عصراً من النمو الاقتصادي الدراماتيكي مترافقاً مع تحولات اجتماعية ملحوظة.

ستقع الحرب تماماً في منتصف إحدى الدورات الخمسينية الأمريكية، أي بعد حوالي عشرين عاماً على الدخول في تلك الدورة. سيعني هذا أن الحرب ستقع في تلك النقطة الزمنية التي تكون فيها الولايات المتحدة في أوج قوتها على الصعيد الداخلي. فمشكلاتها الديموغرافية التي لن تكون إطلاقاً على نفس سوية الحدة التي تعاني منها بلدان أخرى في العالم، ستتم إدارتها بشكل جيد وذلك من خلال فتح أبواب الهجرة، وانتقال مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى العالم الآخر، ما سيؤدي حكماً إلى رفع الضغط عن كاهل القوة العاملة. أما التوازن بين توفر رأس المال وبين المنتجات فلن يتعرض إلى أي خلل على الإطلاق؛ فكلاهما سينمو. ستنتقل الولايات المتحدة في غضون ذلك، إلى عصر تسوده تحولات اقتصادية دراماتيكية؛ وبالتالي، اجتماعية. ولكن، كما حدث في الحرب العالمية الثانية، فعندما تندلع حرب كبرى في مراحل مبكرة أو متوسطة من الدورة الخمسينية، فإن تلك الدورة تتضاعف سرعة دورانها في الوقت الذي يحاول الاقتصاد التأقلم مع نتائج الحرب المباشرة. هذا يعني أن المرحلة الممتدة من منتصف خمسينيات القرن الحادي والعشرين إلى نهايتها ستمثل عصر الجائزة الكبرى، وهو العصر الذي سيكون شبيهاً بخمسينيات القرن العشرين. ستشهد الولايات المتحدة في الأعوام الخمسة عشر التي تلي الحرب عصراً ذهبياً بكل معنى الكلمة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي.

سوف تلجأ الولايات المتحدة إلى خفض إنفاقها الدفاعي بعد انهيار الروس في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين؛ لكنها سوف ترفع من معدل إنفاقها العسكري بصورة دراماتيكية في الوقت الذي تشتد وطأة الحرب الباردة في أربعينيات القرن الحادي والعشرين. ثم، وبحلول الحرب في منتصف القرن، ستنهمك الولايات المتحدة بشكل استثنائي في عملية تطوير الأبحاث، وستطبق

كل هذه الاكتشافات البحثية بصورة فورية. فما كان يستغرق القيام به اقتصادياً، أعواماً زمن السلم، سيتم إنجازه في غضون أشهر أو حتى أسابيع بسبب الضرورات التي تحتمها الحرب (خصوصاً بعد تدمير القوات الفضائية الأمريكية).

ستكون الولايات المتحدة قد أظهرت شكلاً من أشكال الولع بكل ما يتعلق بشؤون الفضاء. لقد خلق الهجوم على بيرل هاربر عام 1941 قناعة قومية خصوصاً في الأوساط العسكرية الأمريكية، أن هجوماً كاسحاً ضد الولايات المتحدة قد يقع في أية لحظة؛ خصوصاً في وقت لن يكون متوقعاً البتة. لقد استحوذ مثل هذا الاحتمال على استراتيجية الولايات المتحدة النووية على امتداد الأعوام الخمسين التي تلت الهجوم على بيرل هاربر. فالخوف من وقوع هجوم مباغت، هو ما هَيْمنَ على التفكير والتخطيط العسكريين في الولايات المتحدة. لكن الحساسية تجاه هذا الموضوع خفّتْ إلى حد ما، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي؛ لكن الهجوم الذي سيقع في خمسينيات القرن الحادي والعشرين، سوف يستحضر من الذاكرة الرعب الذي رافق الهجوم على بيرل هاربر؛ وهو أن الخوف من هجوم مفاجئ سيتحول إلى نوع من الهوس القومي من جديد؛ ولكن في هذه المرة، سيكون الخطر قادماً من الفضاء.

سيكون التهديد حقيقياً جداً. فالسيطرة على الفضاء تشبه من الناحية الاستراتيجية، الشيء نفسه بالنسبة للسيطرة على البحار والمحيطات. فقد كاد الهجوم على بيرل هاربر عام 1941 يُفْقِدُ الولايات المتحدة سيطرتها على البحار. على نفس المنوال، قد تؤدي الحرب التي ستندلع في خمسينيات القرن الحادي والعشرين إلى فقدان الولايات المتحدة سيطرتها على الفضاء بصورة شبه كلية. ولذا، فإن الخوف الذي يلامس حد الهوَس من المجهول والمترافق مع التركيز الهوَسي على الفضاء يعني أن على الولايات المتحدة أن تنفق كميات هائلة من الأموال بغية الحفاظ على تحكمها بالفضاء عسكرياً وتجارياً.

وعليه، ستقوم الولايات المتحدة ببناء كم هائل من البنية التحتية في الفضاء بدءاً بالأقمار الصناعية التي ستوضع في مدارات قريبة من سطح الأرض وصولاً

إلى محطات فضائية مأهولة في المدار الثابت للأرض، وانتهاء بقواعد على سطح القمر مزودة بأقمار صناعية تدور في الفلك القمري. ستتم إدارة العديد من هذه الأنظمة وصيانتها بواسطة الروبوتات. أما التقدم الذي خضع إلى مراحل من المد والجزر في مجال الروبوتات في الأعوام الخمسين الماضية فسوف يتكامل الآن في الفضاء.

يتجلى أحد أهم مظاهر التطوير في نشر مستمر للقوات في الفضاء. وستنحصر مهمة هذه القوات في الإشراف على الأنظمة بما أن الروبوتات، بغض النظر عن فاعليتها وجودتها، لن يكون أداؤها كاملاً البتة، كما أن هذا الجهد المبذول في هذا الصدد سيقرر مصير، بل وجود الولايات المتحدة القومي نفسه وذلك في خمسينيات وستينيات القرن الحادي والعشرين. وستصبح القوات الأمريكية الفضائية التي تعتبر فرعاً من فروع المؤسسة العسكرية والمنفصلة عن القوات الجوية، الدائرة الأكبر فيما يخص الميزانية ولو أن أعداد أفرادها لن يكون بحجم أفراد القوات المسلحة الأمريكية الأخرى. ستكون هناك أيضاً مجموعة كبيرة من منصات إطلاق العربات القليلة التكلفة التي تُبنى على نمط العربات التجارية التي قام بتطويرها رواد الأعمال؛ وهذه العربات ستقوم برحلات مكوكية مستمرة بين الأرض والفضاء من جهة، وبين المنصات المتوضعة في الفضاء من جهة أخرى.

تهدف هذه النشاطات جميعاً إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية. أولاً سترغب الولايات المتحدة في ضمان وجود ما يكفي من الحركة النشطة والوفرة والعمق في مجال الدفاع بحيث لا تستطيع أية قوة في العالم إحداث أية ثغرة في قدرات الولايات المتحدة الفضائية مستقبلاً. ثانياً، سوف ترغب الولايات المتحدة أن تتبوأ موقعاً تستطيع من خلاله إبطال أية محاولة من أية دولة أخرى للحصول على موطئ قدم لها في الفضاء يمكن أن يشكل منطلقاً لما قد يمس مصالح الولايات المتحدة. أخيراً، سترغب الولايات المتحدة في امتلاك موارد هائلة بما في ذلك تكديس أسلحة في الفضاء بما فيها الصواريخ وأسلحة الأشعة ذات الطاقة العالية، وذلك من أجل فرض سيطرتها على سطح الكرة الأرضية بالكامل.

سوف تفهم الولايات المتحدة أنها لن تكون قادرة على التحكم بأي تهديد من الخارج (مثل الإرهاب أو تشكيل ائتلافات ضدها) يأتيها من الفضاء. لكنها ستعمل بالتأكيد على ألا تقوم أية دولة بشن أية عمليات مؤثرة ضدها من الفضاء.

أما كلفة بناء مثل هذه القدرات فستكون باهظة. من المؤكد أن الحكومة الأمريكية لن تواجه أية معارضة سياسية تذكر، كما أنها ستواجه عجزاً مالياً كبيراً؛ إضافة إلى أنها ستنعش الاقتصاد الأمريكي بصورة دراماتيكية. وكما كانت الحال عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سيطغى الشعور بالخوف على الشعور بالحذر في الولايات المتحدة. فمنتقدو السياسة الأمريكية في هذا المجال (وهم سيكونون هامشيين ومن دون أي تأثير يذكر) سيقولون إن هذا الإنفاق العسكري غير ضروري وأنه سيؤدي إلى إفلاس الولايات المتحدة، ما سيقود البلاد إلى حالة ركود اقتصادي جديدة. ولكن في الواقع، سوف يؤدي ذلك إلى فورة اقتصادية دراماتيكية تماماً كما كانت العجوزات في الميزان التجاري تفعل على امتداد التاريخ الأمريكي، خصوصاً أثناء منتصف دورات الأعوام الخمسين، عندما كان الاقتصاد حينها دائماً صلباً ومعافى.

ثورة في مجال الطاقة

الولع الأمريكي بالفضاء سوف يتقاطع مع مشكلة ستزداد تفاقماً : الطاقة. سوف تستثمر الولايات المتحدة أثناء الحرب كميات كبيرة من المال لحل مشكلة إيصال الطاقة إلى ميدان المعركة من الفضاء، لكن جدواها الاقتصادية ستكون معدومة وبدائية ومضيعة للمال؛ إلا أنها ستكون عملية. سوف تزود الحلفاء في بولندا بالطاقة في وجه الغزو التركي الألماني. أما المؤسسة العسكرية فسترى في توليد الطاقة من محطات فضائية حلاً لمشكلة الإمداد المستعصية في ميدان المعركة. يعتبر إيصال الطاقة من أجل شحن الأسلحة الجديدة التي تحتوي على أشعة طاقة مكثفة، معضلة كبرى. ستكون المؤسسة العسكرية مستعدة بالتالي، للتعهد بتأمين تطوير توليد محطات الطاقة المتوضعة في الفضاء بصفتها تمثل ضرورة عسكرية، وسيكون الكونغرس مستعداً لتمويل تكلفة هذا المشروع. سيكون ذلك أحد الدروس المستقاة من الحرب، وسيضفي بالتالي، طابع المطلب الملحّ على هذا المشروع.

هناك حلقتان في التاريخ الأمريكي يمكن أن تُعتبَرا دليلاً على ما نحن فيه. فقد أخذت الولايات المتحدة على عاتقها عام 1956 بناء نظام طرق سريعة بين الولايات المختلفة. وقد حبّذ دوايت آيزنهاور هذه المشروع لأسباب عسكرية. فعندما كان ضابطاً صغيراً في الجيش الأمريكي، كان عليه أن يقود قافلة عسكرية عبر الولايات المتحدة؛ وقد استغرق الأمر عدة أشهر. في الحرب العالمية الثانية، لاحظ أن الألمان قاموا بتحريك جيوش بأكملها من الجبهة الشرقية إلى الغرب من أجل خوض معركة البالج the Battle of Bulge مستخدمين الطرق اللاحبة[1]. وقد أذهله الفارق النوعي بين الأسلوبين.

(1) هي طرق ألمانية عريضة لا حدود للسرعة عليها. (المترجم).

كانت الدوافع العسكرية لبناء الطرق السريعة بين الولايات في غاية الأهمية. لكن تأثير إنشاء مثل هذه الطريق على المدنيين كان غير متوقع وغير مقصود. فمع تقليص مدة النقل وتخفيض كلفته، أصبحت الأراضي خارج المدن صالحة للاستعمال. ونتج عن ذلك تغير هائل تجلى في اعتماد اللا مركزية التي أدت إلى انتقال التركيز إلى ضواحي المدن، وتوزع المراكز الصناعية خارج حدود المدن. لقد أدى هذا النظام الطرقي بين الولايات إلى إعادة تشكيل بنية الولايات المتحدة، ولو لم يكن الأمر متعلقاً بالتبريرات العسكرية لإنشاء مثل تلك الطرق، لما كانت تلك الطرق قد شُقَّتْ أو اكتُشِفَ جدواها الاقتصادية في المقام الأول.

يمكن اقتباس المثال الثاني من سبعينيات القرن العشرين عندما كانت المؤسسة العسكرية غارقة حتى أذنيها في إجراء الأبحاث. فقد كانت هذه المؤسسة بحاجة لنقل المعلومات إلى مختلف مراكز البحث بسرعة أكبر مما كانت عليه الطريقة التقليدية المتمثلة إما من خلال مرسال خاص أو عبر البريد العادي؛ حيث لم تكن مؤسسة فيدكس FedEx قد أنشئت بعد. قامت وكالة مشروعات البحث الدفاعية المتقدمة The Defense Advanced Research Project Agency المعروفة اختصاراً برمز DARPA بتمويل تجربة مصممة على إنشاء شبكة من الكومبيوترات يمكن أن توصل البيانات والملفات إلى بعضها بعضاً من مسافات بعيدة. أطلق على هذا الجسم الجديد اسم 'أربانيت' ARPANET. تم تطوير هذا النظام بكلفة معقولة وبذل بعض الجهد وذلك من أجل استخدامات تخصصية. وقد تطور ال 'أربانيت' بالطبع إلى الإنترنيت، كما أن بنيته وبروتوكول تنفيذه مصممان من قبل وزارة الدفاع والمتعهدين التابعين لها، وخاضعان لإدارتها؛ حيث بقي إشراف وزارة الدفاع على هذا المشروع حتى تسعينيات القرن العشرين.

وكما هي الحال بالنسبة لطرق السيارات السريعة، فإن طريق المعلومات السريعة يمكن أن تكون قد أنشأت نفسها بنفسها؛ لكن الأمر لم يكن كذلك. فالكلفة الأساسية لإنشائها كانت تتمثل في تعهد عسكري بُنِيَ على

ضرورة حل مشكلة كانت تعاني منها المؤسسة العسكرية. ولو دفعنا بهذه المقارنة بعيداً، لوجدنا أن طرق الطاقة السريعة تعود بأصولها إلى نفس الضرورات التي أدت إلى إنشاء الطريقين الأخريين. سوف تبنى لصالح المؤسسة العسكرية؛ وبالتالي، سيكون البعد الاقتصادي أكثر تنافسية من أية مصادر أخرى للطاقة. وبما أن المؤسسة العسكرية سوف تستوعب رأسمال الكلفة الأساسية وتضع النظام في الخدمة، فإن كلفة هذه الطاقة سوف تكون أقل بكثير مما قد تكون عليه لو كان الأمر مختلفاً. فالطاقة الرخيصة الموضوعة للاستخدامات المدنية ستكون في غاية الأهمية خصوصاً وأن استخدام الروبوتات قد أصبح شائعاً جداً في مجال الاقتصاد.

سوف تخفض البرامج العسكرية الفضائية من كلفة الاستخدامات التجارية وذلك من خلال الإشراف المباشر على نقلها إلى الفضاء، لأن التقدم في مجال إطلاق مشروعات تجارية إلى الفضاء سيخفض من كلفة نقل الشحنة، ولكن لن يكون بإمكان البرنامج العسكري إدارة مشروع ضخم مثل مشروع تطوير محطة توليد طاقة شمسية متوضعة في الفضاء. سوف يحل البرنامج العسكري في خمسينيات وستينيات القرن الحادي والعشرين هذه المشكلة بطريقتين: أولاً، سيتمثل أحد الجوانب المهمة للمشروع في خفض تكلفة كل باوند[1] من الشحنة. سوف تنقل الولايات المتحدة إلى الفضاء الكثير من المواد، ولذا فهي ستكون بحاجة ماسة إلى الحصول على تخفيض دراماتيكي لكلفة كل شحنة ترسلها إلى الفضاء. سوف تبدأ كلفة شحن المواد إلى الفضاء بالتناقص بصورة دراماتيكية، ويعود ذلك جزئياً إلى التكنولوجيا الجديدة، وأيضاً إلى كمية المواد التي يتم شحنها في كل مرة، وستكون الكلفة أقل حتى من كلفة نقلها بواسطة العربات الفضائية التجارية التي تم تطويرها سابقاً. ثانياً، سيكون هناك فائض في القدرة في بنية النظام. أحد الدروس المستقاة من الحرب هو أن عدم امتلاك قدرة شحن احتياطية إلى الفضاء، سيجعل الولايات المتحدة تتخبط في

(1) الرطل الإنجليزي الذي يزن حوالي 453 غراماً. (المترجم).

محاولتها التعامل مع الهجوم الأولي عليها. لن يُسمَحَ لشيء مثل هذا أن يحدث مرة أخرى. ولذا فإن البلاد ستتمتع بفائض هائل من القدرة على نقل المواد إلى الفضاء. كما أن استخدام القطاع الخاص لهذا المشروع سوف يكون عاملاً هاماً من عوامل خفض كلِفِ النقل.

تم تشييد أنظمة الطرق السريعة بين الولايات والإنترنيت في عصر تميز بنمو اقتصادي كبير. أدى بناء نظام الطرق السريعة تلك إلى إنعاش الاقتصاد وذلك عبر استخدام جيوش من عمال البناء وطواقم من المهندسين المدنيين، لكن النشاط البارز لرواد الأعمال كان السبب الحقيقي وراء تلك الفورة الاقتصادية. لقد كانت مؤسسة ماكدونالد أحد تجليات الطرق السريعة بين الولايات، تماماً كالمراكز التجارية الكبرى التي انتشرت في الضواحي. لقد مهد بناء شبكة الإنترنيت لدخول مخدّم شركة سيسكو للاتصالات Cisco Servers على الخط إضافة إلى زيادة كبيرةٍ في مبيعات الكومبيوترات المحمولة. لكن مرحلة الازدهار الحقيقي لعصر الإنترنيت تجلت في دخول شركتي أمازون Amazon وآي تيونز iTunes إلى عالم الإنترنيت. لقد كان لدخول كل من هاتين الشركتين العملاقتين تأثير عارم على عالم ريادة الأعمال.

دخلت وكالة ناسا NASA مجال البحث في توليد الطاقة من مراكز متوضعة في الفضاء منذ سبعينيات القرن العشرين من أجل توليد طاقة فضائية شمسية. سوف تبدأ الولايات المتحدة استخدام هذا النظام الجديد بالفعل أثناء الحرب التي ستندلع في خمسينيات القرن الحادي والعشرين. كما سيصبح مشروع الطاقة الفضائي أحد مظاهر الحياة اليومية في الولايات المتحدة في ستينيات القرن الحادي والعشرين. وسوف توضع أعداد هائلة من الخلايا الفلْط ضوئية photovoltaic cells المصممة لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء على المدار الثابت للأرض أو على سطح القمر. ستتحول بعدها الطاقة الكهربائية إلى موجات صغرى تُبَثُّ باتجاه الأرض وتوزع عبر الشبكات الكهربائية الحالية والموسّعة. أما عدد الخلايا المطلوبة لذلك فيمكن تخفيضه من خلال تركيز أشعة الشمس عبر المرايا، وبالتالي، خفض كلفة تنسيق الأشعة الفلْط ضوئية.

من الواضح أنه لا بد من تركيب أجهزة الاستقبال في مناطق بعيدة ومعزولة على سطح الأرض بما أن إشعاع الموجات الصغرى المحلية سيكون كثيفاً؛ لكن المخاطر الناجمة عنه ستكون أقل بكثير من المخاطر الناجمة عن المفاعلات النووية، أو عن التأثيرات البيئية للهيدروكربونات. الشيء الوحيد المتوفر في الفضاء هو الفضاء نفسه، لا أكثر ولا أقل. فما يمكن اعتباره تطفلاً لا يطاق على الأرض (مثل تغطية منطقة بحجم ولاية نيو مكسيكو بكساء شمسي) سيتم ابتلاعه بواسطة الفضاء الذي لا حدود له. إضافة إلى ما تقدم، لا توجد أية سحب في الفضاء، كما أن الأدوات الجامعة يمكن تثبيتها لاستقبال أشعة الشمس التي لا تأفل في الفضاء.

سوف تؤدي هذه الاكتشافات إلى خفض كلفة إنتاج الطاقة على الأرض؛ وبالتالي، فإن العديد من النشاطات المكثفة التي تعتمد على الطاقة ستصبح في متناول اليد. كما أن الفرص الجديدة التي ستنشأ في مجال ريادة الأعمال ستكون مدوية. من كان بإمكانه أن يصل بين 'الأربانيت' و آي بود iPod؟ كل ما يمكن أن يقال في هذا المجال هو إن هذه الموجة الثانية من الاختراعات سوف تؤدي إلى حدوث تغييرات في أشياء كثيرة؛ أقلها كتلك التي تسببت بها الطرق السريعة التي تصل بين الولايات أو الإنترنيت، وستحقق ازدهاراً في ستينيات القرن الحادي والعشرين يشبه الازدهار الذي حققته الطرق السريعة في ستينيات القرن العشرين أو ما حققته الإنترنيت في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ستكون الولايات المتحدة قد أنشأت بحلول ذلك التاريخ أساساً آخر لقوتها الجيوسياسية إذ أنها ستصبح حينها المنتج الأول للطاقة في العالم، وستكون حقول الطاقة التابعة لها محمية من أي هجوم محتمل. في ذلك الوقت، ستكون اليابان والصين ومعظم دول العالم الأخرى من المستوردين للطاقة. وفي الوقت الذي تخضع اقتصاديات الطاقة فيه إلى مثل هذه التحولات، فإن المصادر الأخرى للطاقة مثل الهيدروكربونات سوف تفقد الكثير من أهميتها. لن تعود الدول الأخرى قادرة على إطلاق أنظمتها الخاصة بها إلى الفضاء. يعود أحد أسباب هذا العجز إلى أن المؤسسات العسكرية في تلك الدول غير قادرة على الإنفاق على مثل

تلك الأنظمة؛ كما أن أية دولة في العالم لن تجرؤ على تحدي الولايات المتحدة في ذلك الحين. إضافة إلى ذلك، سيبدو احتمال شن هجوم على منشآت الولايات المتحدة من قبل أية جهة في العالم مستحيلاً بسبب الاختلال الكبير في ميزان القوى بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم. وهكذا فإن قدرة الولايات المتحدة على توفير طاقة شمسية أرخص بكثير، سوف تؤدي إلى خلق دافع إضافي لهذه القوة العظمى لزيادة مدى سيطرتها على العالم.

سنشهد هنا نموذجاً أساسياً لعملية التحول في الوقائع الجيوسياسية. فمنذ انطلاق الثورة الصناعية، أسرفت الصناعة في استهلاك الطاقة التي كانت توزع بصورة اعتباطية في كافة أنحاء العالم. وأصبحت شبه الجزيرة العربية التي لم تكن لها أية قيمة تذكر، فائقة الأهمية بسبب امتلاكها لحقول النفط. ولكن مع الانتقال إلى عصر الطاقة الفضائية، فإن الصناعة هي التي سوف تنتج الطاقة؛ ولن تكون بعد ذلك مجرد مستهلك لها. فالسفر إلى الفضاء سيكون أحد نتائج التصنيع، وسيكون بإمكان الدولة الصناعية إنتاج طاقة في نفس الوقت الذي يمكنها من أن تمد صناعتها بالوقود اللازم. من هنا، سيصبح الفضاء أكثر أهمية من السعودية، وسيكون الفضاء بكل ما يحتويه من طاقة تحت سيطرة الولايات المتحدة.

بناء على ما تقدم، ستجتاح العالم موجة جديدة من الثقافة التي ستنتجها الولايات المتحدة، ليس فقط ضمن إطار الفن، ولكن بالمعنى العريض للكلمة، حيث سيتعلق الأمر بالكيفية التي سيمارس الناس فيها حياتهم. كان الكومبيوتر المدخل الأول الأكثر فاعلية في الثقافة الأمريكية؛ فقد فاق في أهميته بما لا يقاس أهمية الأفلام السينمائية أو التلفزيون. وسيمثل الروبوت قمة ما توصل إليه علم الكومبيوتر من منتَجٍ عقلاني ودراماتيكي. ففي عالم تسوده الحاجة المستمرة إلى النمو الاقتصادي، ولكن من دون أن تكون هناك فورات في أعداد السكان، ستصبح الروبوتات هي الأدوات الجديدة للإنتاج؛ ومع وجود أنظمة الطاقة الشمسية الفضائية، ستكون هناك وفرة كبيرة من الكهرباء التي ستمدها بالطاقة. الروبوتات (التي وإن ما زالت في مراحلها الأولى تبدو

بدائية، ولكن يتم تطويرها بسرعة كبيرة) سوف تكتسح العالم، وسوف تردم الفجوة الناجمة عن تناقص عدد السكان في الدول المتقدمة صناعياً، كما أنها ستلامس مستوى الصف الأول وتقترب أو تتجاوز المستويات السكانية الأعلى.

سوف يستمر علم الجينات برفع معدل الأعمار، كما أنه سيزيل سلسلة من الأمراض الجينية المستعصية؛ أو على الأقل، يضعها تحت السيطرة. سيؤدي هذا إلى خلل اجتماعي يتفاقم باطراد. التحولات الكبرى التي ضربت أوروبا والولايات المتحدة التي تجسدت بتغيير دور المرأة وبنية العائلة، سوف تصبح ظاهرة عالمية. فالشروخ العميقة بين داعمي القيم العائلية التقليدية وبين الوقائع الاجتماعية الجديدة ستصبح أكثر حدة في دول العالم الثاني، وسيكون تأثيرها مدمراً لكافة الديانات الكبرى. فالكاثوليكية والكونفوشيوسية والإسلام ستهيمن عليها مفهومات تقليدية عن العائلة والجنس والعلاقة بين الأجيال. لكن القيم التقليدية سوف تنهار في أوروبا والولايات المتحدة، وبعدها ستنهار هذه القيم في بقية أنحاء العالم.

سيعني هذا من الناحية السياسية زيادة في حدة التوترات والصراعات الداخلية. سوف تصبح المراحل الأخيرة من القرن الحادي والعشرين الفترة التي تحاول التقاليد احتواء ثورة ذات أبعاد طبية وتكنولوجية. وبما أن الولايات المتحدة ستكون المصدر الرئيسي لكم كبير من هذه التكنولوجيا المثيرة للجدل، وبما أن النمط الذي تسير عليه، والذي يعتبر المحرك الرئيسي للفوضى الاجتماعية الداخلية التي ستصبح ملهمة للسلوك الاجتماعي الجديد؛ فإنها، أي الولايات المتحدة، ستصبح عدوة التقليديين في كل مكان. ستكون الولايات المتحدة في نظر بقية دول العالم كياناً خطِراً ومتوحشاً وغادراً وموضع حسد؛ وبالتالي، يجب التعامل معه بمنتهى الحذر لأنه لا يمكن أن يؤْمَنَ جانبه. سيكون زمناً يتصف بالاستقرار العالمي بصورة عامة، وكذلك بالتوتر الإقليمي والقلاقل الداخلية.

إضافة إلى الولايات المتحدة، هناك قوتان ستركزان اهتمامهما على الفضاء. إحدى هاتين القوتين هي بولندا التي ستعمل على تعزيز إمبراطوريتها البرية، كما أن الشعور بالألم والمرارة سيلازمانها جرّاء الطريقة التي تكون قد عوملت بها في أعقاب توقيع معاهدة السلام في خمسينيات القرن الحادي والعشرين. لكن بولندا

سوف تتعافى تدريجياً من آثار الحرب وستكون محاطةً بحلفاء الولايات المتحدة. ولذا، فهي لن تكون جاهزة لأي تحدٍّ جديد. الدولة الأخرى التي ستفكر بالفضاء هي المكسيك التي سوف تبرز في ستينيات القرن الحادي والعشرين كواحدة من أهم القوى الاقتصادية في العالم. سترى المكسيك نفسها منافساً للولايات المتحدة وستخطو بخطى وئيدة وواثقة باتجاه المسرحيْن القاري والعالمي، لكنها لن تكون قد حددت بحلول ذلك التاريخ معالم استراتيجية قومية متوازنة (وستحسب ألف حساب إذا ما وجدت نفسها تذهب بعيداً في تحدي الولايات المتحدة).

هناك قوى أخرى ناشئة ستكون اقتصاداتها قد بدأت بالانطلاق قُدُماً بالتزامن مع تراجع ضغوط النمو السكاني فيها. ستكون البرازيل إحدى هذه القوى الناشئة المهمة، لكنها سوف تكون متأخرة بمقدار جيل كامل عن المكسيك في مجال الاستقرار السكاني، إلا أنها ستتحرك بسرعة كبيرة في هذا الاتجاه. ستفكر البرازيل بعقد تحالف اقتصادي إقليمي مع كل من الأرجنتين وتشيلي والأوروغواي؛ وهذه الدول جميعها ستكون قد خطت خطوات واسعة في هذا المجال. ستفكر البرازيل في احتمال إنشاء كونفدرالية سلمية الطابع، ولكن كما يحدث في مثل هذه الحالات، فقد تظهر بعض الأفكار العدائية في المبدأ نفسه. سيكون للبرازيليين بالتأكيد برنامجهم الفضائي الخاص بهم بحلول ستينيات القرن الحادي والعشرين؛ لكن هذا البرنامج لن يكون شاملاً، ولن تكون له علاقة بأية ضرورة جيوسياسية ملحّة.

هناك دول ستمتلك برامج فضائية محدودة مثل الهند وكوريا وإيران وأيضاً الكيان الإسرائيلي؛ لكن أياً منها لن تكون لديه الموارد أو الدوافع التي تجعل منه لاعباً ذا شأن على المسرح الفضائي، ناهيك عن التفكير بإنكار حق الولايات المتحدة في بسط هيمنتها الكاملة على الفضاء. بالتالي، وكما يحدث في أعقاب الحروب العالمية، ستكون للولايات المتحدة اليد الطولى في الفضاء؛ وهي فرصة لن تفوّتها الولايات المتحدة. ستعيش الولايات المتحدة لحظاتها الذهبية التي ستستمر إلى أوائل سبعينيات القرن الحادي والعشرين، على أقل تقدير.

الفصل الثالث عشر

عام 2080

الولايات المتحدة والمكسيك:
الصراع على المنطقة الحيوية العالمية

تحدثت في بداية هذا الكتاب عن كون أمريكا الشمالية مركزاً للثقل في النظام العالمي. كنت حتى هذه اللحظة أتحدث عن أمريكا الشمالية على أنها تشير فقط إلى الولايات المتحدة، والسبب في ذلك يعود ببساطة إلى حقيقة أن قوةَ الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية طاغيةٌ لدرجة أنه ما من أحد يستطيع أن يزعم أنه في وضع يمكن له معه تحدّي الولايات المتحدة. وستوضِح الحرب العالمية الكبرى التي ستندلع في القرن الحادي والعشرين أنه ما من قوة في أوراسيا ستكون قادرة على تحدي الولايات المتحدة على المدى المنظور. إضافة إلى ذلك، هناك مبدأ جيوسياسي لا بد من أن يوضع قيد التمحيص ولا بد له أن يخضع لمنطق العصرنة. فالقوة التي تسيطر على المحيطين الهادي والأطلسي، ستسيطر تلقائياً على التجارة العالمية؛ كما أن الدولة التي تسيطر على الفضاء، ستسيطر على البحار والمحيطات. ستبرز الولايات المتحدة كقوة لا يمكن لأحد أن يتحداها في الفضاء، وبالتالي، فهي ستكون بحكم المسيطر أيضاً على البحار والمحيطات في العالم.

لكن الواقع هو أكثر تعقيداً مما تبدو عليه ظواهر الأمور. إذ سوف تعاني الولايات المتحدة من نقطة ضعف غير مرئية في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، وهذا الضعف لم تعمل الولايات المتحدة على مواجهته منذ قرنين من الزمن. الأمر الملحُّ الأول بالنسبة للولايات المتحدة – وهو الأمر الذي يبني عليه

الآخرون – هو أن تعمل الولايات المتحدة على بسط سيطرتها على أمريكا الشمالية. فمنذ الحرب الأمريكية المكسيكية التي انتهت بتوقيع معاهدة غوادالوب هيدالغو Guadalupe Hidalgo عام 1848، أصبحت الولايات المتحدة فعلياً هي الدولة المسيطرة على القارة بأكملها. وقد بدا ذلك منذ ذلك الحين وكأنه تحصيل حاصل.

مع نهاية القرن الحادي والعشرين، لن تستمر هذه الأمور على ما كانت عليه. فمسألة القوة التي ستتمتع بها المكسيك بالمقارنة مع قوة الولايات المتحدة سوف تتم إثارتها من جديد بصورة أشد تعقيداً وصعوبة مما يمكن للمرء أن يتخيله. فالمكسيك ستكون بعد مرور قرنين من الزمن، في وضع يمكّنها من أن تشكل تحدياً لسلامة أراضي الولايات المتحدة، ولتوازن القوى برمّته في أمريكا الشمالية. إذا كان مثل هذا التصور بعيد المنال، فأقترح أن تعودوا إلى الفصل الافتتاحي من هذا الكتاب وتتأملوا في الطريقة التي يتغير فيها العالم خلال مدة لا تتجاوز عشرين عاماً، مع ضرورة أن نتذكر جميعاً أننا نتحدث هنا عن حوالي قرن من الزمن تقريباً.

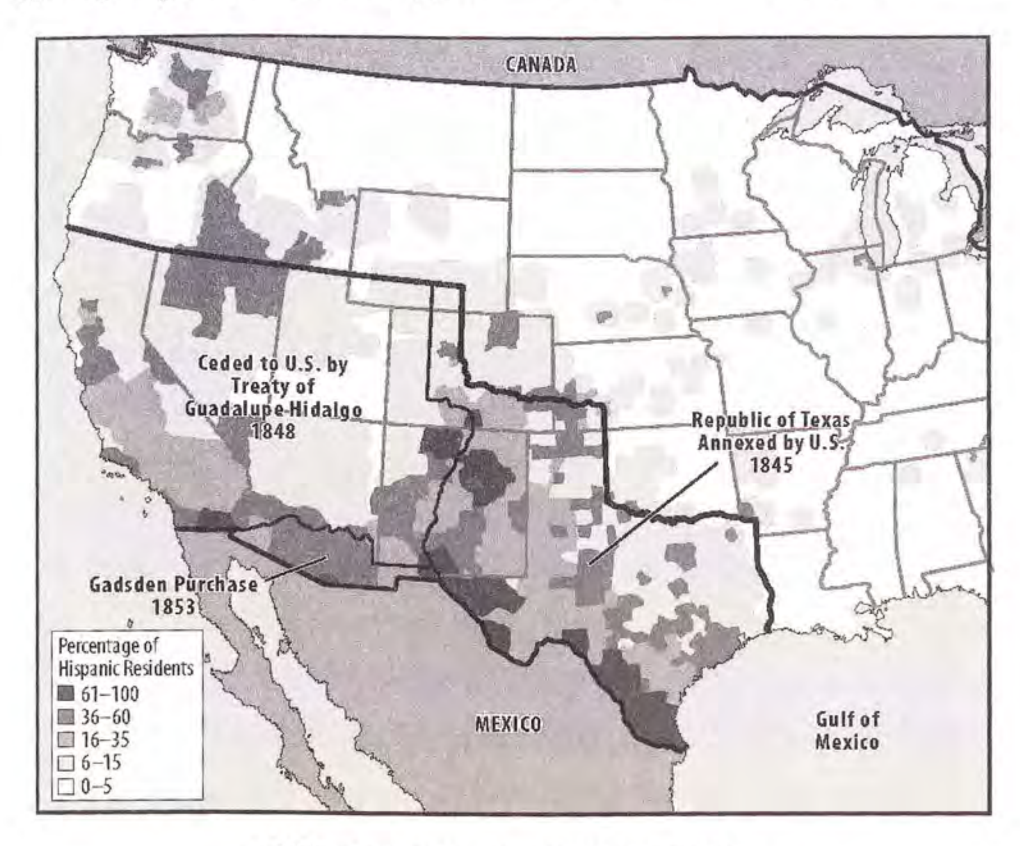
ستمتد جذور التحدي القادم من المكسيك إلى عمق الأزمة الاقتصادية التي ستعم في عشرينيات القرن الحادي والعشرين، والتي سوف يتم حلها من خلال سن قوانين جديدة للهجرة ستوافق عليها الولايات المتحدة في أوائل ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين. ستشجع هذه القوانين كثيراً على الهجرة وذلك من أجل حل مشكلة التناقص الكبير في أعداد القوة العاملة في الولايات المتحدة. وسيتدفق المهاجرون بموجات هائلة من كافة البلدان، وسوف يتضمن هذا بالطبع المكسيك. أما المجموعات الأخرى من المهاجرين فسوف تتصرف على شاكلة المجموعات المهاجرة في الماضي. لكن المكسيكيين سوف يتصرفون بطريقة مختلفة لسبب وحيد لا علاقة له بالثقافة أو بالشخصية، بل بالجغرافيا. وهذا السبب، إضافة إلى النمو المتزايد في قوة المكسيك كدولة وكأمة، سوف يحدث نقلة نوعية في ميزان القوى في أمريكا الشمالية.

ستكون المجموعات المهاجرة الأخرى قد توزعت على مناطق مختلفة من الولايات المتحدة على شكل كتل بشرية غير منظمة. فقد كانت هذه المجموعات تعيش في تجمعات مناطقية ذات طابع عرقي؛ وبالرغم من أن هذه المجموعات قد تكون هيمنت على تلك الأحياء أو المناطق وأثّرت في السياسات المحلية فيها، إلا أن أياً من تلك المجموعات لم تستطع أن تطبع أية منطقة أو ولاية بطابعها وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر. وعندما بلغ الجيل الثاني مرحلة الرشد، فقد بدأ بالتماهي ثقافياً مع ثقافة البلاد وبدأ أفراد ذلك الجيل بتوزيع أنفسهم على كافة مناطق وولايات البلاد كونهم كانوا يبحثون عن فرص اقتصادية ومعيشية أفضل؛ لأن الحياة ضمن تجمعات عرقية لم تكن جاذبة بمقدار جاذبية الفرص المتوفرة في المجتمع الأعم والأشمل. لم يكن السكان من الأقليات أبداً عبارة عن مجموعات يصعب اختراقها – باستثناء مجموعة عرقية وحيدة لم تأتِ إلى هذه البلاد برضاها (الأمريكان من أصول إفريقية) وأيضاً سكان البلاد الأصليين الذين كانوا متواجدين على هذه الأرض قبل وصول الأوروبيين إليها (أي الأمريكيين الهنود). أما البقية فقد أتوا إلى هذه البلاد وتكوّروا على بعضهم بعضاً ثم انتشروا في كافة أنحاء البلاد؛ وقد أضفوا بذلك أنماطاً ثقافية جديدة على المجتمع العام للبلاد.

كان هذا هو أساس قوة الولايات المتحدة. ففي الكثير من بلدان أوروبا على سبيل المثال، حافظ المسلمون على هوياتهم الدينية والقومية التي كانت تميزهم عن بقية السكان؛ كما أن الأوروبيين لم يشجعوهم على الاندماج في مجتمعهم الجديد. ولذا فقد كانت قوة ثقافتهم طاغية. أما في الولايات المتحدة، فقد قام المهاجرون المسلمون شأنهم في ذلك شأن بقية الفئات المهاجرة، بنقلة نوعية تماهوا من خلالها مع المبادئ والقيم الأمريكية في الوقت الذي حافظوا على تدينهم كنوع من الارتباط الثقافي بالماضي. أدى هذا إلى ربط المهاجرين بالولايات المتحدة؛ إضافة إلى أنه خلق هوة بين الجيل الأول من المهاجرين وبين الأجيال التالية (إضافة إلى الهوة بين المسلمين الأمريكيين من جهة وبين المسلمين الآخرين في أماكن أخرى من العالم). كانت تلك هي الدرب المثلى التي سارت عليها مجموعات المهاجرين إلى الولايات المتحدة.

أما مجموعات المهاجرين القادمة من المكسيك فسوف تتصرف بطريقة مختلفة بدءاً من ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين. فهم سيتوزعون على كافة أنحاء الولايات المتحدة كما فعلوا في الماضي؛ كما أن العديد منهم سوف يندمجون في المجتمع الأمريكي. لكن المهاجرين المكسيكيين، بعكس المجموعات المهاجرة الأخرى، لن تفصلهم عن موطنهم الأصلي محيطات أو آلاف من الأميال. إذ سيكون بإمكانهم التحرك عبر الحدود على بعد عدة أميال إلى داخل الولايات المتحدة؛ لكنهم سيحتفظون بروابطهم الاجتماعية والاقتصادية مع موطنهم الأصلي. يخلق القرب من الموطن الأصلي دينامية مختلفة تماماً. فبدلاً من شعورهم بأنهم انتقلوا إلى الشتات، فإن هناك على الأقل جزءاً من المهاجرين المكسيكيين سيشعرون بأنهم انتقلوا إلى منطقة حدودية تفصل بين بلدين متجاورين، تماماً كما هي الحال في منطقة الألزاس واللورين Alsace-Lorraine التي تقع بين ألمانيا وفرنسا؛ وهي منطقة تتمازج فيها الثقافتان حتى عندما تكون الحدود في وضع مستقر. تأملوا في الخريطة التالية التي استُلَّ رسمُها من البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاء الرسمي الأمريكي للسكان U.S Census Bureau حول مناطق تمركز السكان من أصول لاتينية في الولايات المتحدة عام 2000.

في العام 2000، وعند التمعن في النسب المئوية لمقاطعات أو أقاليم في الولايات المتحدة والتي يتواجد فيها سكان من أصول لاتينية، فإننا نستطيع رؤية أين يتركز هؤلاء بالفعل. فعلى امتداد الحدود من المحيط الهادي إلى خليج المكسيك، هناك كثافة سكانية واضحة لمواطنين من أصول مكسيكية. وتتراوح نسب السكان من أصول مكسيكية في هذه المقاطعات من خمس العدد الإجمالي للسكان إلى ما يربو على الثلثين (سوف نستخدم هذه العبارة لتطبيقها على العرق وليس على المواطَنة). هذا التركز السكاني لذوي الأصول اللاتينية في تكساس يمتد ليشمل الولاية بأكملها، والحال نفسها نجدها في كاليفورنيا. لكن المقاطعات الحدودية تميل إلى أن تكون غالبية سكانها من أصول مكسيكية، كما هو متوقع.



سكان الولايات المتحدة من أصول لاتينية عام 2000

وضعتُ مخططاً على المنطقة التي كانت جزءاً من المكسيك وأصبحت جزءاً من الولايات المتحدة: تشمل هذه المنطقة تكساس والأرض التي تنازلت عنها المكسيك طوعاً. لاحظوا كيف أن الجماعة المكسيكية عام 2000، قد تركزت في هذه المناطق التي كانت تعتبر في الماضي جزءاً من المكسيك. هناك جيوب يتواجد فيها المكسيكيون خارج هذه المنطقة، بالطبع، ولكنها فقط مجرد جيوب؛ وهؤلاء يتصرفون كما المجموعات العرقية الأخرى. أما في الأراضي المحاذية للحدود، فإن المكسيكيين لا يعيشون في عزلة عن موطنهم الأصلي. هم يمثلون من منظورات عديدة امتداداً لموطنهم الأصلي داخل حدود الولايات المتحدة. لقد احتلت الولايات المتحدة أجزاء من الأراضي المكسيكية في القرن التاسع عشر، وبعض هذه الأراضي حافظت على بعض سماتها كأراضٍ محتلة. وفي

الوقت الذي يتنقل السكان، تزداد عشوائية الحدود وتتداخل فيما بينها لدرجة أنها قد تصبح غير شرعية، وتحدث عندها الهجرة من المقاطعات الأفقر إلى المقاطعات الأكثر غنى وثروة، وليس العكس. فالحدود الثقافية للمكسيك تنتقل باتجاه الشمال بالرغم من أن الحدود السياسية تبقى ثابتة.

هذه هي الصورة عام 2000. ولكن بحلول عام 2060، أي بعد ثلاثين عاماً على إقرار السياسات التي تشجع على الهجرة، فإن الخريطة التي شاهدناها عام 2000، سوف تخضع للتغيير بحيث تصبح المناطق التي كان يقطنها ما نسبته حوالي خمسين بالمائة من أصول مكسيكية، سوف تصبح مكسيكية بالكامل تقريباً؛ وأما المناطق التي كانت نسبة عدد السكان فيها من أصول مكسيكية تبلغ خمساً وعشرين بالمائة فإنها سترتفع إلى أكثر من خمسين بالمائة. سوف تتحول الخريطة بأكملها إلى لون أكثر سواداً بمقدار درجتين. أما الأراضي الحدودية التي ستمتد عميقاً داخل أراضي الولايات المتحدة، فسوف تصبح غالبية سكانها من أصول مكسيكية. ستكون المكسيك حينها قد استطاعت حل المرحلة الأخيرة من مشكلة نمو ها السكاني وذلك من خلال مدّ حدود غير سياسية إلى الأراضي التي تخلت عنها طوعاً في الماضي؛ وذلك بتشجيع من الولايات المتحدة نفسها.

السكان والتكنولوجيا، وأزمة عام 2080

سوف تؤدي فورة الهجرة إلى الولايات المتحدة وتأثيرات ما بعد الحرب إلى انطلاق مرحلة ازدهار اقتصادي في الفترة ما بين 2040 و2060. ومع وجود الأرض وتوفر رأس المال في الولايات المتحدة، مضافاً إلى ذلك، وجود وفرة كبيرة من الأيدي العاملة الماهرة التي قل نظيرها في العالم، فإن الاقتصاد سيشهد انطلاقة كبرى. كما أن السهولة النسبية التي ستمكن الولايات المتحدة من استيعاب المهاجرين، ستمنحها أفضلية كبرى على حساب الدول الصناعية المتقدمة الأخرى. لكن هناك بعداً آخر لهذا الازدهار الاقتصادي الذي لا بد لنا من الإشارة إليه؛ ألا وهو التكنولوجيا. دعونا نتأمل في هذا البعد أولاً، ومن ثم، نعود إلى نقاشنا حول المكسيك.

خلال أزمة عام 2030، ستنظر الولايات المتحدة في طرائق أخرى للتعويض عن النقص في الأيدي العاملة؛ خصوصاً عبر تطوير تكنولوجيا يمكن أن تحل مكان البشر.

وكان أحد الأنماط السائدة للتكنولوجيا في الولايات المتحدة يتمحور حول الآتي:

1. يتم تطوير العلوم الأساسية أو التصميمات في الجامعات أو بواسطة أفراد مخترعين، وغالباً ما تنتج عن ذلك اختراقات مفهوماتية، وتطبيقات بسيطة وبعض الاستثمارات التجارية.
2. في سياق الاحتياجات العسكرية، تستثمر الولايات المتحدة كميات كبيرة من الأموال في المشروع من أجل تسريع تطوير التكنولوجيا لتحقيق غايات عسكرية محددة.

3. يستفيد القطاع الخاص من التطبيقات التجارية لهذه التكنولوجيا لبناء صناعات بأكملها.

الشيء نفسه يحدث بالنسبة للروبوتات. ففي نهاية القرن العشرين، انطلقت عمليات تطوير الروبوتات. لقد حدثت حينها اختراقات مهمة للغاية وترافقت تلك الاختراقات مع بعض التطبيقات التجارية؛ إلا أن الروبوتات أصبحت ركناً أساسياً في الاقتصاد الأمريكي.

لكن المؤسسة العسكرية كانت تضخ الأموال باستمرار في البحوث النظرية حول الروبوتات وتطبيقاتها على امتداد أعوام طويلة. وكانت المؤسسة العسكرية الأمريكية عبر وكالة مشروعات البحث الدفاعية 'داربا' ومصادر أخرى أيضاً تموّل بقوة تطوير الروبوتات. إن بناء بغل روبوتي يحمل معدات عسكرية خاصة بسلاح المشاة، إضافة إلى بناء طائرات روبوتية لا تحتاج إلى قائد بشري لها، ليسا سوى مثالين عن الأبحاث النظرية والتطبيقية في مجال الروبوتات. هناك هدف آخر للاستثمار في مجال الروبوتات، ألا وهو نشر أنظمة روبوتية ذكية في الفضاء لا تحتاج إلى التحكم بها من الأرض. الأمر كله في نهاية المطاف، له علاقة بالديموغرافيا. فكلما قل عدد من هم في سن الشباب، قل عدد الجنود. لكن الالتزامات الأمريكية الاستراتيجية سوف تزداد وتتعاظم، وليس العكس. وبالتالي، فالولايات المتحدة، أكثر من أية دولة أخرى في العالم، ستكون بحاجة إلى دعم روبوتي للجنود من البشر باعتبار ذلك يمثل مصلحة قومية عليا.

ومع حلول الأزمة السياسية والاجتماعية عام 2030، ستكون التطبيقات العملية على الروبوتات ميدانياً قد أجريت وتمت الموافقة عليها من قبل المؤسسة العسكرية، وبالتالي تصبح جاهزة للاستخدامات ذات الطابع التجاري. من الواضح أن الروبوتات لن تكون جاهزة للاستعمال على نطاق شائع بحلول عام 2030. كما أن وجودها لن يلغي البتة الحاجة إلى تدفق موجات من المهاجرين. هذا الوضع سيبدو مألوفاً بالنسبة للعديد منا، بما أن أغلبنا كان موجوداً هنا قبل

ذلك التاريخ. كان علم الكومبيوتر معروفاً في مثل هذه المرحلة عام 1975؛ فقد دفعت المؤسسة العسكرية أموالاً طائلة لتطوير الرقاقة المجهرية المصنوعة من السليكون، إضافة إلى العديد من التطبيقات ذات الطابع العسكري، والتي تم استنباطها من تلك التجارب. أما الإفادة من هذه الاكتشافات في العمليات التجارية، فقد كانت ما تزال في مراحلها الأولى، وقد استغرق الأمر عقوداً عدة قبل أن يتم تحويلها إلى استخدامات تصب في الاقتصاد المدني. ولذا يمكن القول إن نشر تكنولوجيا الروبوتات على نطاق واسع لن يتم إلا في أربعينيات القرن الحادي والعشرين؛ أما الطاقة التحولية للروبوتات فلن يتم لمسها إلا حوالي عام 2060. من المفارقة بمكان، معرفة أن التكنولوجيين المهاجرين إلى الولايات المتحدة سوف يكون دورهم حاسماً في تطوير تكنولوجيا الروبوتات؛ وهي التكنولوجيا التي سوف تحدُّ من الحاجة إلى مهاجرين جدد على نطاق واسع. ففي الوقت الذي يدخل علم الروبوتات إلى البنية العامة للمجتمع، فإنه سيؤدي إلى تقليص دور أولئك المهاجرين من العمال غير المهرة الذين يقبعون في قاعدة الهرم الاقتصادي.

نلاحظ هنا مرة أخرى أن الحل لمشكلة ما، سيكون السبب في حدوث المشكلة التالية. سوف يهيئ هذا الوضع الأرضية للأزمة التي ستحل في عام 2080. فالنظام الذي يشجع على الهجرة، سوف يصبح جزءاً لا يتجزأ من الثقافة والسياسة الأمريكيتين. أما الجهات التي تعمل على تنسيب المهاجرين الجدد، فستستمر في تقديم حوافز للمهاجرين من أجل القدوم إلى الولايات المتحدة. هناك خطة طوارئ ستتحول إلى جزء روتيني من عمل الحكومة. المشكلة هي أنه بحلول عام 2060، أو في فترة قريبة منه، ستكون الأزمة قد انتهت لسببين: الأول بسبب الهجرة والثاني بسبب التكنولوجيا الجديدة المتمثلة بوضع الروبوتات في الخدمة. كما أن آخر من بقوا على قيد الحياة من مواليد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية سيكونون قد انتقلوا إلى العالم الآخر، وستكون البنية الديموغرافية الأمريكية على شاكلة الهرم وهي ما يجب أن تكون عليه. سيضع التقدم في علم الروبوتات حداً نهائياً للحاجة إلى هذه الشريحة من المهاجرين.

غالباً ما تُتهم التكنولوجيا بأنها تحدّ من الحاجة إلى اليد العاملة البشرية وبالتالي، إلى تقليص حجم الوظائف. لكن عكس ذلك هو ما كان يحدث دائماً. فقد ظهرت الحاجة إلى وظائف جديدة للإبقاء على فاعلية التكنولوجيا الجديدة. ما حدث كان نقلة نوعية من العمالة غير الماهرة إلى العمالة الماهرة. وهذه ستكون بالتأكيد إحدى نتائج تأثير الروبوتات. لا بد لأحدهم من أن يقوم بتصميم الأنظمة وصيانتها. لكن الروبوتات تختلف بصورة جذرية عن كل أشكال التكنولوجيا التي سبقتها. فالتكنولوجيا التي سبقت عصر الروبوتات أدت إلى فقدان عمالٍ لوظائفهم كأحد الآثار الجانبية لهذه التكنولوجيا. أما الهدف الكلي لهذا النوع من التكنولوجيا فيتمثل في إبدال العمالة البشرية النادرة بتكنولوجيا أقل كلفة. سوف يكون الهدف الأول إبدال العمالة التي لا تعود هناك حاجة إليها. ويتمثل الهدف الثاني في تحويل مجال العمالة الموجودة بحيث تصبح داعماً لتكنولوجيا الروبوتات. أما الهدف الثالث – وهنا تبدأ المشكلة – فتتمثل في التسريح المباشر للعمال. بعبارة أخرى، في الوقت الذي تصمم فيه الروبوتات لتكون بديلاً عن العمال المغيبين عن المشهد، فإنها ستتسبب في خلق مشكلة البطالة بين العمال الذين سيتم تسريحهم لأنهم لا يتمتعون بمهارات تؤهلهم للعمل في مجال الروبوتات.

سترتفع نتيجة لذلك نسبة البطالة، وستبدأ ملامح هذه الظاهرة بالوضوح أكثر فأكثر مع بداية عام 2060، وستتسارع بوتائر أعلى خلال العقدين التاليين. سيكون هناك فائض مؤقت ومؤلم في الوقت نفسه، في عدد السكان. وفي حين تتناول المشكلة عام 2030 النقص في عدد السكان، فإن المشكلة التي ستبدأ ما بين ستينيات وثمانينيات القرن الحادي والعشرين، ستتمثل في الفائض السكاني الناجم عن السيل المتدفق من المهاجرين وكذلك في الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل. وسيترافق هذا كله مع التقدم الذي ستحرزه العلوم الجينية. صحيح أن معدل الأعمار قد لن يطول بصورة دراماتيكية، لكن الأمريكيين سيبقون منتجين لمدة أطول. كما يجب ألا يغيب عن أذهاننا أيضاً احتمال تحول الولايات المتحدة إلى أمة معمَّرة.

سوف تصبح الروبوتات إضافة إلى العلوم الجينية والتكنولوجيا المرافقة لهما، البديل عن العمالة البشرية، وستزيد كذلك من مدى فاعلية العمالة من خلال جعل العنصر البشري أكثر كفاءة. سيتسبب هذا في المزيد من اللغط والفوضى، وسيكون ذلك هو الوقت المناسب لحدوث مثل هذا اللغط خصوصاً فيما يتعلق باستخدام الطاقة. فالروبوتات التي سيكون بإمكانها الحركة ومعالجة المعلومات ستكون كائنات ذات طاقة أكثر تأثيراً من الآليات الأخرى ذاتية الحركة. ستضع الروبوتات حداً نهائياً لأزمة الطاقة التي سبقت لنا مناقشتها في الفصول السابقة، كما ستشهد نهاية عصر تكنولوجيا الهيدروكربونات التي كانت حجر الزاوية في العصر الأوروبي. وهكذا، ستجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على التطلع نحو الفضاء من أجل استيلاد الطاقة.

سوف توضع اللمسات الأخيرة لعمليات تطوير أنظمة الطاقة المستمدة من الفضاء قبل عام 2080. في الحقيقة تفكر وزارة الدفاع حالياً بشكل جدي ببناء مثل هذا النظام. وقد قام مكتب الأمن القومي لشؤون الفضاء The National Security Space Office بنشر دراسة في شهر تشرين الأول، أكتوبر، عام 2007 بعنوان "الطاقة الشمسية في الفضاء" باعتبارها فرصة لتحقيق الأمن الاستراتيجي. وجاء في هذه الدراسة ما يلي:

> إن حجم الطاقة الواعدة والمشكلات البيئية هي من الأهمية بحيث أنها تسترعي الاهتمام والدافع لاستقصاء كافة الخيارات حولها، ما يعني ضرورة أن نستحضر مرة أخرى المفهوم الذي أطلق عليه اسم "الطاقة الشمسية في الفضاء" والذي كانت الولايات المتحدة هي أول من اخترعه منذ حوالي أربعين عام تقريباً. الفكرة الأساسية لهذا المفهوم هي في غاية الوضوح: ضعوا أنظمة شمسية كبيرة جداً في مدار للأرض بطريقة تخضع لإضاءة شمسية كثيفة ومستمرة، ثم اجمعوا كميات كبيرة من غيغا وات ساعي من الطاقة الكهربائية، ثم أرسلوا هذه الأشعة بطريقة كهرومغناطيسية باتجاه الأرض، وتلقّوها على سطح الأرض

لاستخدامها إما على شكل كتلة من الطاقة عبر ربطها مباشرة مع الشبكة الكهربائية الحالية بحيث تتحول إلى وقود هيدروكربوني اصطناعي، أو على شكل طاقة قليلة الكثافة يتم ضخها مباشرة إلى المستهلكين. إن حزمة واحدة من المدار المتزامن للأرض بعرض كيلومتر واحد يمكن أن تتلقى أشعة شمسية على مدى عام كامل يعادل تقريباً كمية الطاقة التي تحتويها جميع مصادر النفط التقليدية المعروفة والمستخرجة من الأرض اليوم.

ستكون أجهزة هذه التكنولوجيا الشمسية الجديدة قد تم تركيبها في المواضع المخصصة لها في الفضاء، إضافة إلى أن أزمة عام 2080 سوف تدفع بهذا التطور إلى الأمام. كما أن خفض كلفة إنتاج الطاقة سيكون أمراً أساسياً بالنسبة لتفعيل استراتيجية الروبوتات التي تعتبر بدورها ذات أهمية قصوى للمحافظة على الإنتاج الاقتصادي خلال فترة الانكماش في أعداد السكان على المدى الطويل. عندما لا يزداد عدد السكان، على التكنولوجيا أن تعوض هذا النقص، ولكي تكون هذه التكنولوجيا فاعلة، لا بد من خفض كلفة إنتاج الطاقة.

ولذا، فإننا في الولايات المتحدة بعد عام 2080، سوف نشهد بذل جهود جبارة من أجل استيلاد الطاقة من أنظمة متوضعة في الفضاء. من الواضح أن مثل تلك الجهود ستكون قد بدأت قبل ذلك بعدة عقود، ولكن ليس بنفس الدرجة من الزخم المطلوب لجعلها المصدر الرئيسي لإنتاج الطاقة. أما بالنسبة للأزمة التي سوف تشتد بحلول عام 2070، فستدفع بالمشروع إلى الأمام بصورة دراماتيكية. وكما هي الحال بالنسبة لأي جهد حكومي، فإن من المتوقع أن تكون الكلفة عالية في البداية؛ ولكن مع اقتراب نهاية القرن الحادي والعشرين؛ أي عندما تبدأ الصناعة التي يشرف عليها القطاع الخاص بالإفادة من الاستثمار الواسع النطاق في مجال الفضاء، فإن كلفة إنتاج الطاقة حينها سوف تنخفض بشكل ملحوظ. ستكون حينها تكنولوجيا الروبوتات قد تطورت بسرعة وبصورة دراماتيكية.

تذكّروا التطور الذي طرأ على الكومبيوتر المنزلي بين عام 1990 عندما لم تكن معظم المنازل والمكاتب حينها تتمتع بخدمة البريد الإلكتروني، وبين عام 2005، عندما أصبح مليارات البشر في كافة أرجاء الكرة الأرضية يرسلون أو يتلقون رسائل إلكترونية يومياً.

ستكون الولايات المتحدة إحدى الدول القليلة المتقدمة صناعياً التي تمر بفائض مؤقت في عدد السكان. كانت الظروف الاقتصادية التي مرت بها الولايات المتحدة خلال الأعوام الخمسين الماضية (التي تمثلت بتشجيع الهجرة إليها بكل الوسائل الممكنة) قد أتت أكلها، وبعدها تحولت إلى مشكلة بدلاً من أن تكون هي الحل. لذا فإن الخطوة الأولى نحو حل الأزمة ستكون الحد من الهجرة؛ وهذه سياسة تمثل انقلاباً جذرياً سيتسبب في خلق أزمة كبرى، تماماً كما تسبب به التحول الذي حدث منذ خمسين عاماً مضت، والمتمثل في جذب أعداد متزايدة من المهاجرين.

بمجرد أن تتوقف الهجرة، سيتعين على الولايات المتحدة التعامل مع اختلال التوازن الاقتصادي الذي تسبب به الفائض في عدد السكان. هذا سيؤثر سلباً في الطبقة العاملة الفقيرة من خلال تسريح العمال والتسبب في وقوعهم في براثن البطالة؛ خصوصاً في أوساط الجالية المكسيكية في المناطق الحدودية. وستنشأ بسبب ذلك مسائل وقضايا خطيرة في مجال السياسة الخارجية. أضف إلى هذه الصورة، زيادة كبرى في أسعار الطاقة، وستكون جميع مسببات هذه الأزمة التي ستعم عقد ثمانينيات القرن الحادي والعشرين قد فعلت فعلتها.

التطور الاقتصادي في المكسيك

يقع الاقتصاد المكسيكي حالياً في المرتبة الخامسة عشرة بين اقتصادات العالم. فمنذ الانهيار الاقتصادي الذي اجتاح المكسيك عام 1994، استعاد هذا الاقتصاد عافيته بصورة دراماتيكية. يبلغ دخل الفرد في المكسيك بموجب معايير القوة الشرائية، أكثر من 12 ألف دولار بقليل سنوياً، ما يجعل المكسيك الدولة الأكثر ثراء بين دول أمريكا اللاتينية الكبرى؛ كما تضع المكسيك في مصاف الدول ذات الاقتصادات المتطورة، إن لم نقل المتقدمة. كما أن علينا ألّا ننسى أن المكسيك ليست دولة صغيرة المساحة. فعدد سكانها يبلغ حوالي مائة وعشرة ملايين نسمة، ما يجعلها أكبر، من حيث عدد السكان، من معظم الدول الأوروبية.

هل ستتعاظم قوة المكسيك الاقتصادية بشكل ملموس خلال الأعوام الستين أو السبعين القادمة؟ إذا حدث ذلك، آخذين بعين الاعتبار نقطة الانطلاق، فستصبح المكسيك حينها واحدة من الاقتصادات الكبرى في العالم. ولكن إذا وضعنا في الحسبان أن المشكلات السياسية الداخلية في المكسيك، والزيادة المطردة في عدد سكانها، إضافة إلى تاريخها الطويل من المشكلات الاقتصادية المزمنة، فسيكون من الصعب تخيل المكسيك وهي تتبوأ مركز الصدارة بين أقوى اقتصادات العالم. ولكن ما يوازي ذلك صعوبةً بالنسبة لمعظم الناس هو عدم قدرتهم على استيعاب كيف أن المكسيك ارتقت بالرغم من كل معاناتها السابقة، ووصلت إلى ما وصلت إليه الآن.

هناك جملة من العوامل التي صبّت في مصلحة المكسيك اقتصادياً. العامل الأول هو النفط. فقد كانت المكسيك منذ مدة طويلة منتجة ومصدرة للنفط

خلال القرن المنصرم. لكن هذا العامل بالنسبة للكثيرين، ليس في صالح المكسيك، ويعتبر عائقاً أمام طموح المكسيك في أن تصبح قوة اقتصادية كبرى. فتصدير النفط غالباً ما يثبط من عزيمة أو رغبة أية دولة لتطوير أنواع أخرى من الصناعات. بالتالي، فمن الأهمية بمكان أن نستوعب حقيقة أخرى عن المكسيك: فبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط منذ عام 2003، ما يزال قطاع النفط لا يمثل سوى نسبة محدودة من الناتج الاقتصادي المكسيكي. لقد شكل النفط حوالي ستين بالمائة من مجمل قيمة الصادرات المكسيكية عام 1980، ولكن مع حلول العام 2000، لم يعد يشكل سوى نسبة 7 بالمائة من قيمة صادراتها. تتمتع المكسيك باحتياطات كبيرة من النفط، لكنها لا تعتمد على تصدير نفطها من أجل التسريع في عملية النمو الاقتصادي.

العامل الثاني للنمو الاقتصادي في المكسيك له علاقة بقربها من الولايات المتحدة؛ وهو الشيء نفسه الذي سيشكل فيما بعد تحدياً جيوسياسياً. فالمكسيك سواء بوجود اتفاقية نافتا NAFTA أو من دونها، قادرة على تصدير منتجاتها بكفاءة عالية إلى السوق الأكبر في العالم وأكثرها ديناميكية. وفي حين خففت اتفاقية نافتا من كلفة التصدير وزادت من معدل الكفاءة المؤسساتية في العلاقة بينها وبين الولايات المتحدة، فإن الحقيقة الأساسية تبقى في أن قرب المكسيك من الولايات المتحدة قد منح الأولى ميزة إضافية بالرغم من كل السلبيات الجيوسياسية المرافقة لها.

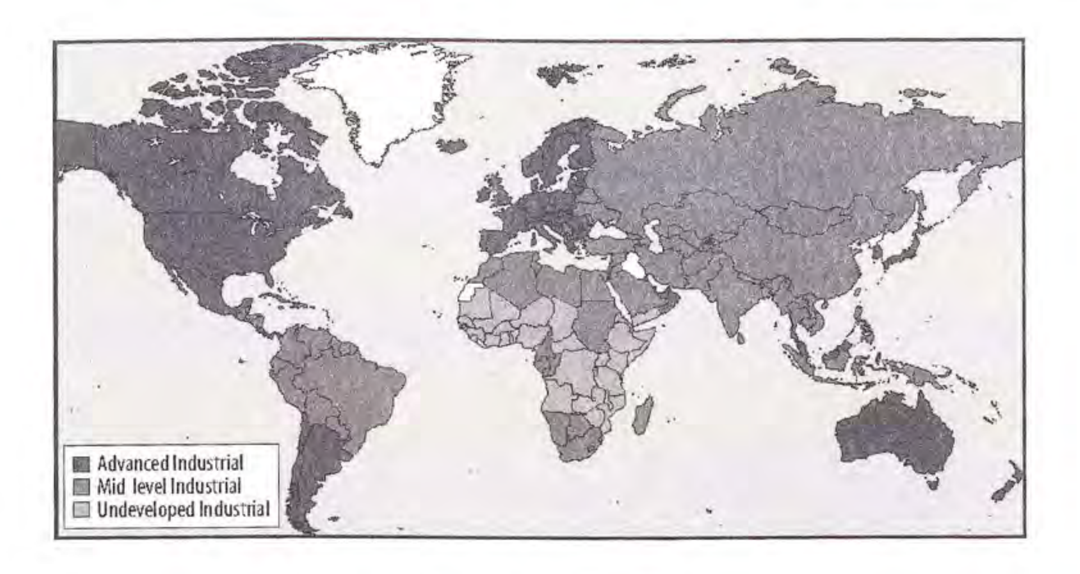
ثالثاً، هناك كميات هائلة من المال السائل تتدفق إلى المكسيك من الولايات المتحدة على شكل حوالات مالية واردة من المهاجرين المكسيكيين الشرعيين وغير الشرعيين إلى الولايات المتحدة. وقد زادت قيمة هذه الحوالات بصورة كبيرة لدرجة أنها تعتبر الآن ثاني أكبر مصدر للدخل الوارد من الخارج إلى المكسيك. الاستثمارات الأجنبية هي الوسيلة الرئيسية لتطوير الاقتصاد في معظم البلدان. أما في المكسيك، فإن الاستثمارات الأجنبية تعادل قيمتها قيمة الحوالات المالية التي ترد إلى المكسيك من الخارج. هناك تأثيران لنظام الحوالات المالية التي ترد إلى

المكسيك. فهو يرفع من فاعلية المصادر الأخرى للاستثمار عندما يتم إيداعه في المصارف؛ كما أنه يمثل شبكة أمان اجتماعي بالنسبة للطبقات الفقيرة التي تعتبر المستفيد الأكبر من ورود هذه الحوالات المالية إلى المكسيك.

وقد أدى تدفق المال إلى المكسيك إلى ازدياد في معدل النمو في قطاعيْ الخدمات والاقتصاد اللذين يعتمدان على التكنولوجيا. تشكل الخدمات حالياً ما يمثل سبعين بالمائة من الدخل الفردي على المستوى القومي، وتشكل الزراعة أربعة بالمائة من هذا الدخل. وتتكون بقية الموارد من الصناعة والنفط والمناجم. أما نسبة الخدمات التي تصب في مجال السياحة فهي مرتفعة نسبياً؛ لكن كافة هذه العوامل مجتمعةً، تعتبر غير نمطية في بلد نامٍ مثل المكسيك.

هناك إجراء آخر مثير للاهتمام قامت به الأمم المتحدة أطلقت عليه اسم "دليل التنمية البشرية" Human Development Index يتضمن جدولاً للمعايير العالمية لمستوى المعيشة بما فيها عوامل مثل متوسط العمر ومعدلات الملمين بالقراءة والكتابة. يصنف دليل التنمية البشرية العالم ضمن ثلاث طبقات. في الخريطة التالية، يمثل اللون الأسود العالم المتقدم صناعياً، أما اللون الرمادي الداكن فيمثل الدرجة المتوسطة والدول المتطورة؛ وهناك أخيراً اللون الرمادي الفاتح الذي يمثل الدول النامية. تصنف المكسيك كما تُظهِر الخريطة مع نفس سوية الولايات المتحدة وأوروبا على مقياس التنمية البشرية. إلا أن هذا لا يعني أنها أصبحت بمنزلة الولايات المتحدة، لكنه يعني أن المكسيك لا يمكن تصنيفها باعتبارها دولة نامية.

عندما نلج إلى أماكن أكثر عمقاً في دليل التنمية البشرية فإننا نلحظ أمراً آخر مثيراً للاهتمام حول المكسيك. فالمكسيك بصورة عامة لها مؤشر يبلغ 700.، ما يضعها على نفس سوية الطبقة التي تضم الولايات المتحدة أو أوروبا. أما المناطق الأشد سواداً في الخريطة فتصنف على نفس سوية بعض البلدان الأوروبية، في حين أن المناطق الفاتحة اللون، تمثل المستوى المكافئ للدول الأكثر فقراً في شمال أفريقيا.

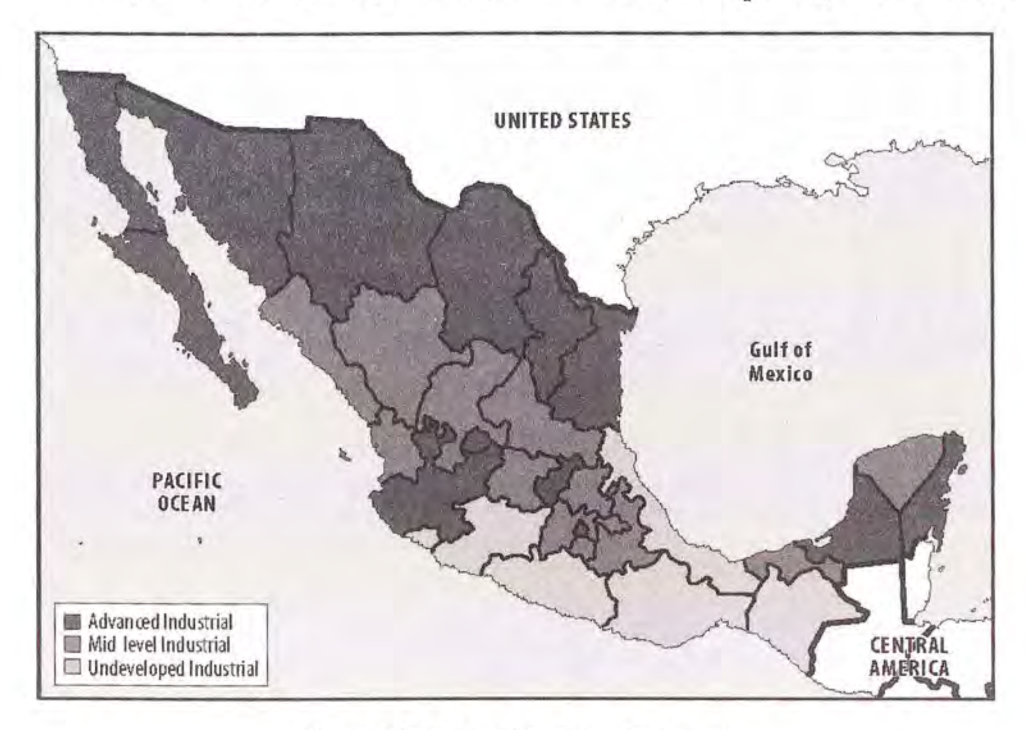


مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

هذا الخلل الهائل هو بالضبط ما يمكن لكم تَوَقُّعُ رؤيته في بلد تخوض غمار عملية التنمية السريعة. تأملوا في وصف أوروبا في روايات تشارلز ديكنز وفيكتور هوغو. لقد عكست هذه التوصيفات بدقة الصورة الحقيقية لأوروبا في القرن التاسع عشر: نمو هائل مقترن بفوارق طبقية اقتصادية واجتماعية كبيرة. يمكن للمرء أن يلحظ مثل هذه الفوارق في مدن مثل مكسيكو وغوادالاجارا Guadalajara. لكن المرء يمكن أن يرى المشهد نفسه من الزاوية الإقليمية أو المناطقية وذلك من خلال إبراز الفوارق بين الثراء النسبي الذي يعم مناطق الشمال وبين الفقر الذي يطبع عالم الجنوب. إن وجود مثل هذه الفوارق لا يعني بالضرورة غياب التنمية؛ بل يجب النظر إليها باعتبارها نتاجاً جانبياً لا مفر منه كأحد إفرازات التنمية.

من المثير للانتباه أن نلاحظ ضمن هذه الخريطة بطبيعة الحال، أن المناطق الحدودية بين الولايات المتحدة والمناطق السياحية في الجنوب، إضافة إلى مدينة مكسيكو سيتي، هي مناطق تتمتع بأعلى مستويات التنمية. وعندما يبتعد المرء

عن حدود الولايات المتحدة فإن مؤشر التنمية البشرية يبدأ بالانخفاض. هذا يدل على أهمية الولايات المتحدة في عملية التنمية في المكسيك. كما يكشف أيضاً عن الخطر الداهم الذي يواجه المكسيك والمتمثل بحالة العصيان التي سوف تعم مناطق الجنوب التي تؤججها مشاعر الظلم الناجم عن عدم المساواة التي تطبع الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تلك المنطقة. ستزداد هذه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، الطبقية، كلما ازداد معدل التنمية. في المكسيك.



التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المكسيك

هناك أيضاً عامل آخر هام من عوامل دفع النمو في المكسيك إلى مستويات أعلى وأكثر تطوراً: إنه الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. عموماً، هناك نوعان من الجرائم، الأول هو توزيعي واستهلاكي: فقد يسرق أحدهم جهاز التلفاز من منزلك ويقوم ببيعه. أما الثاني فيُراكِمُ رؤوس أموال ضخمة. فالمافيا الأمريكية التي هيمنت على السوق غير الشرعية استخدمت تلك الأموال من أجل الانتقال إلى أعمال شرعية وقانونية إلى أن وصل الأمر في نقطة ما، إلى دمج الأموال الأصلية

(غير الشرعية) مع رأس المال العام الذي يحرك عجلة الاقتصاد بحيث تصبح أصول تلك الأموال النابعة من الجريمة المنظمة غير ذات صلة. عندما يحدث ذلك داخل أي بلد، فإنه يؤدي إلى إنعاش النمو. أما عندما تنتقل هذه الأموال من بلد إلى آخر، فإنها تساهم بالفعل بإنعاش النمو بإيقاع أكثر سرعة. يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى أن كلفة المنتَج يتم تضخيمها بصورة مصطنعة بسبب عدم شرعية رأس المال في المقام الأول. هذا بدوره يشجع تشكيل كارتلات لمنتجي المخدرات للحد من التنافس فيما بينهم، وأيضاً للمحافظة على ارتفاع أسعار تلك المنتجات، وأخيراً، لتسهيل انتقال التمويل.

بالنسبة لمسألة تجارة المخدرات المعاصرة، فإن بيع المخدرات بأسعار مرتفعة بشكل مصطنع لمستهلكي المخدرات من الأمريكيين يؤدي إلى تكديس أموال طائلة جاهزة للاستثمار في المكسيك. إن كمية المال هي من الضخامة بحيث لا بد من توظيفها في مجال الاستثمار. لقد تم تصميم عمليات غسل الأموال من أجل إعطائها الصبغة القانونية. سيرث الجيل التالي مبالغ مالية ضخمة تمت شرعنتها بواسطة هذه الطريقة. أما الجيل الثالث الوارث لهذه الأموال والاستثمارات فسيتحول إلى ما يمكن وصفه بالطبقة الأرستقراطية الاقتصادية.

من الواضح أن ما تقدم، يعتبر تبسيطاً شديداً للوضع. كما أنه يتجاهل حقيقة أنه في العديد من الحالات، لن يقوم تجار المخدرات الذين يتخذون من المكسيك مقراً لهم، بإعادة ضخ هذه الأموال إلى المكسيك، بل سيقومون باستثمارها بدلاً من ذلك، في الولايات المتحدة أو في أية دولة أخرى. ولكن إذا تحولت المكسيك بصورة مطردة إلى دولة منتجة، وإذا كان بالإمكان إفساد الحكومة فيها لدرجة تصبح معها مستعدة لتأمين حماية للأموال التي يمكن شرعنتها من خلال تبييضها، عندها تصبح فكرة إعادة استثمار أموال المخدرات في المكسيك منطقية ومعقولة جداً. أنصِتوا جيداً: فالصوت العملاق الخادع الذي تسمعونه هو صوت رأس المال الاستثماري الذي ينسلُّ من الولايات المتحدة باتجاه المكسيك عن طريق كارتل منتجي المخدرات.

لكن المشكلة التي ستنجم عن مثل هذه العملية هي أنها ستتسبب في خلق قلاقل سياسية. فنظراً إلى أن السلطات متواطئة في هذه العملية، وبما أن المحاكم وأقسام الشرطة غير فاعلة في هذا الإطار، فإن العملية ستؤدي إلى حدوث اضطرابات وقلاقل بدءاً من الشارع العادي وصولاً إلى أعلى المستويات بين أفراد الطغمة الحاكمة. يمكن أن يمزق المجتمع نفسه بنفسه عندما يدخل هذا النوع من المال في صلب عملية النمو. مع ذلك، فإن المجتمعات الكبرى والمعقدة التركيب والتي لا تمثل كمية الأموال التي تضخ فيه سوى جزء يسير نسبياً من رأس المال الموجود، سوف تستطيع في نهاية المطاف أن تجعل أوضاعها أكثر استقراراً. فالولايات المتحدة التي لعبت فيها الجريمة المنظمة دوراً حاسماً منذ عشرينيات القرن العشرين، وأدت إلى زعزعة استقرار مناطق وأقاليم بأكملها، أعادت في نهاية المطاف تدوير المال الجرمي من خلال استثماره في نشاطات قانونية. إن وجهة نظري حول هذا الموضوع تتلخص في أن هذه هي الدرب الوحيدة المحتملة بالنسبة للمكسيك؛ إذ أنها ستساهم في نهاية المطاف في نمو المكسيك اقتصادياً.

هذا لا يعني أنه لن تكون هناك مرحلة مخيفة ناجمة عن عدم الاستقرار في المكسيك. ففي الأعوام القادمة، ستكون قدرة الدولة على التحكم بتلك الكارتلات على المحك، كما ستواجه المكسيك أزمات داخلية على نطاق واسع. ولكن المكسيك سوف تتخطى هذه الأزمات على المدى الطويل، كما أنها ستفيد كذلك من التدفق الهائل للأموال من الولايات المتحدة.

أخيراً، عندما نتمعن في المسألة السكانية المكسيكية، فإننا سوف نلحظ أن هناك نمواً سكانياً مستمراً في المكسيك يلبي الحاجة لرفد سوق العمل باليد العاملة، إضافة إلى استقرارٍ في معدل النمو السكاني بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، ما يعتبر مؤشراً على استقرار اجتماعي مترافق مع تخفيفٍ للضغوط الديموغرافية على المجتمع. كما أن النمط السكاني السائد سيسمح أيضاً، بزيادة معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، ما سينتج عنه زيادة في الموارد الناجمة عن التحويلات المالية وبالتالي، إضفاء زخم إضافي على هيكلية رأس المال الموجود من دون أن يشكل ذلك عبئاً

يضاف إلى العبء المتمثل في زيادة عدد السكان داخل حدود المكسيك. هذه الهجرة لن تشكل عائقاً أمام التنمية في المكسيك، بل على العكس من ذلك، سوف تكون عاملاً داعماً لها.

وهكذا سيكون بإمكاننا رؤية المكسيك، التي تكون حينها قد ماثلت أوروبا في بعض مظاهر مستوى المعيشة فيها، وهي تتخطى فترة من الاضطرابات التي لن يكون بإمكانها تجنبها، والمترافقة مع مرحلة من النمو على طريق تحقيق النظام والاستقرار فيها. حينها، ومع حلول منتصف القرن الحادي والعشرين، عندما يكون العالم غارقاً في الحروب، ستبرز المكسيك كقوة اقتصادية ناضجة ومتوازنة تتمتع بقوة ديموغرافية مستقرة؛ كما أنها سوف تُصنَّفُ ضمن القوى الاقتصادية الست أو السبع الأولى في العالم، إضافة إلى أنها ستشهد نمواً مطرداً في قدراتها العسكرية. سوف تصبح المكسيك القوة الاقتصادية الرائدة في أمريكا اللاتينية؛ وفي حال تحالفها مع البرازيل، فإنها ربما ستمثل تحدياً جدياً لهيمنة الولايات المتحدة على أمريكا الشمالية.

الوضع الجيوسياسي في المكسيك

فقدت المكسيك في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر أقاليمها الشمالية التي استولت عليها الولايات المتحدة في أعقاب التمرد الذي وقع في تكساس، والذي أدى إلى نشوب حرب بين الولايات المتحدة والمكسيك. لقد استولت الولايات المتحدة بالفعل على كافة الأراضي الواقعة شمال منطقة ريو غراند Rio Grande وصحراء سونوران Sonoran Desert. لم تقم الولايات المتحدة حينها بأية عمليات تطهير عرقي: فقد بقي سكان تلك المناطق في مناطقهم في الوقت الذي تدفقت أعداد كبيرة من المستوطنين الأمريكيين من أصول غير لاتينية، وأصبح هؤلاء يشكلون أغلبية في تلك المناطق. دائماً ما كانت الحدود من الناحية التاريخية مختَرَقة من جانبيها، وكان بإمكان المواطنين الأمريكيين والمكسيكيين التحرك بحرية على جانبيْ الحدود. وكما سبق لي القول، فقد تم إنشاء منطقة حدودية نموذجية بين البلدين. كانت تلك الحدود واضحة جداً من الناحية السياسية، إلا أنها كانت معقدة وضبابية من الناحية الثقافية.

لم تكن المكسيك يوماً في وضع يمكّنها من استعادة الأراضي التي استولت عليها الولايات المتحدة. لكنها تبنّت الرأي القائل إنه ليس لديها خيار سوى التعايش مع خسارتها لأراضيها الشمالية. لم يقم المكسيكيون بأي تحرك لاستعادة تلك الأراضي حتى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية عندما كانت المناطق الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة غير محمية نسبياً. فقد كانت المكسيك طيلة فترة حكم الإمبراطور ماكسيميلان Maximilian ضعيفة ومنقسمة على نفسها. لم تكن أثناء تلك الحقبة قادرة أو راغبة في القيام بأي فعل. عندما حاول الألمان استمالة المكسيك في الحرب العالمية الأولى عن طريق عرض تحالف معها ضد الولايات المتحدة لاستعادة شمال المكسيك من سيطرة الولايات المتحدة، فقد

رفضت المكسيك العرض الألماني. وعندما حاول الكوبيون والسوفييت إنشاء حركة موالية للشيوعية في المكسيك تشكل تهديداً لجبهة الولايات المتحدة الجنوبية، فقد باءت تلك المحاولة بالفشل التام. فالمكسيك لم يكن بمقدورها التحرك ضد الولايات المتحدة، كما لم يكن بمقدورها يوماً القبول بالخضوع لإرادة أية قوة أجنبية تهدف إلى مجابهة الولايات المتحدة عبر المكسيك لأن هذه الأخيرة كانت عاجزة عن القيام بمثل هذا التحرك.

هذا الموقف المكسيكي ليس مردُّه عدم وجود مشاعر عداء تجاه الولايات المتحدة. كانت مشاعر العداء ضد الولايات المتحدة عميقة الجذور بين أوساط المكسيكيين؛ وهذا الأمر متوقع إذا أخذنا بعين الاعتبار تاريخ العلاقات الأمريكية المكسيكية. ولكن، كما تبيّن لنا سابقاً، المشاعر لا علاقة لها بالقوة. فالمكسيكيون غارقون في مشكلاتهم المناطقية وسياستهم الداخلية المعقدة. كما أنهم يعون جيداً عدم جدوى تحدّيهم للولايات المتحدة.

الاستراتيجية المكسيكية الكبرى بعد عام 1848 بسيطة جداً. فهي أولاً بحاجة إلى المحافظة على تماسكها الداخلي في وجه النزاعات المناطقية وحركات التمرد في بعض مناطقها. ثانياً، تحتاج المكسيك إلى ضمان أمنها ضد أي تدخل خارجي، خصوصاً من قبل الولايات المتحدة. ثالثاً، المكسيك بحاجة إلى المطالبة باستعادة أراضيها التي استولت عليها الولايات المتحدة في أربعينيات القرن التاسع عشر. أخيراً، المكسيك بحاجة إلى الحلول محل الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على أمريكا الشمالية.

لم تستطع المكسيك في الواقع تخطّي أول درجة على سلم أهدافها الجيوسياسية. فقد انحصرت أولوياتها منذ الحرب الأمريكية المكسيكية بمحاولة الحفاظ على تماسكها الداخلي. لقد فقدت المكسيك توازنها بعد خسارتها الحرب أمام الولايات المتحدة، ولم تستعد هذا التوازن منذ ذلك الحين. ويعود هذا جزئياً إلى أن السياسات الأمريكية أدت إلى معاناة المكسيك من عدم الاستقرار؛ لكن أهم الأسباب التي أدت إلى إضعاف المكسيك تمثلت في كون هذه الأخيرة جارة لعملاق يتسم بكثير من الحيوية. فميدان القوة الذي فرضته

الولايات المتحدة كان دائماً ما يفرض الوقائع على الأرض أكثر مما تستطيع مكسيكو سيتي أن تفرضه.

في القرن الحادي والعشرين، ستتحول نزعة الولايات المتحدة إلى نشر عدم الاستقرار إلى قوة استقرار. سوف تبقى المكسيك تحت تأثير الولايات المتحدة؛ لكن العلاقة بينهما سوف تدار بطريقة تزيد من قوة المكسيك. ومع تزايد قوة المكسيك الاقتصادية مع حلول منتصف القرن الحادي والعشرين، سوف ترتفع وتيرة النّفَسَ القومي في المكسيك إذا أخذنا بعين الاعتبار الحقائق الجيوسياسية، وسيتجلى هذا النّفَسُ ليس فقط من خلال المزاج الشعبي المكسيكي المناهض لأمريكا، بل بسبب برامج الهجرة التي أقرّتها الولايات المتحدة والتي صممت بطريقة تغري المكسيكيين بالقدوم إليها، في الوقت الذي تكون المكسيك قد بدأت تعاني من انخفاض في معدل الولادات فيها؛ إذ سوف يلقى باللائمة على الولايات المتحدة بسبب تبنّيها سياسات تهدف إلى تقويض المصالح الاقتصادية للمكسيك.

عوامل التوتر بين الولايات المتحدة والمكسيك محكومة بالديمومة. لكن الفرق في أربعينيات القرن الحادي والعشرين سيتمثل في تنامي قوة المكسيك، ومعها تزايد في معدل الثقة بالنفس والقدرة على إثبات ذاتها. لكن توازن القوى بين الدولتين سوف يميل بحدة لصالح الولايات المتحدة التي لن تتصرف بنفس الطريقة العدائية التي عاملت بها المكسيك قبل خمسين سنة. ولكن حتى هذا الأسلوب سوف يخضع للتحول بين عامي 2040 و2070؛ إذ ستتوقف المكسيك حينها عن كونها مجرد سلة تتلقى المعونات أو التعليمات الأمريكية، بل ستكون قد أصبحت بحلول تلك الحقبة قوة إقليمية كبرى. من ناحيتها، ستقوم الولايات المتحدة بغض الطرف عن تلك الحقيقة. سوف تنظر الولايات المتحدة إلى المكسيك طيلة فترة الحرب التي ستقع في منتصف القرن الحادي والعشرين باعتبارها حليفاً غير معلن لدول الائتلاف. ولكن بعد أن تكون واشنطن قد نجحت في تحييد المكسيك عن دعم الائتلاف، فإنها سوف لن تولي هذه الأخيرة اهتماماً يذكر. ستستمر الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب، وهي في غمرة

احتفالاتها بالنصر وتمدد سطوتها الاقتصادية، بممارسة سياستها التقليدية المتمثلة في تجاهل المخاوف المكسيكية.

في اللحظة التي تبدأ الولايات المتحدة بتحسس الخطر المكسيكي الداهم، فسوف ينتابها الذعر الشديد بسبب ما يحدث في المكسيك، وما بين المكسيكيين؛ وسوف تعمل جاهدة على فرض أي حل تراه مناسباً لاحتواء الوضع. التوتر بين الولايات المتحدة والمكسيك موجود بشكل دائم تحت السطح؛ وسيزداد هذا التوتر حدة بالتزامن مع الزيادة المطردة في القوة المكسيكية. ستعتبر الولايات المتحدة أن تقوية الاقتصاد المكسيكي تمثل قوة استقرار حميدة بالنسبة للمكسيك وكذلك بالنسبة لعلاقتها مع الولايات المتحدة؛ وبالتالي، فإنها ستدعم بقوة المعدل المتسارع للنمو الاقتصادي المكسيكي. فالولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلى عن نظرتها إلى المكسيك باعتبار هذه الأخيرة دولة تابعة لا يمكن لها إلا أن تدور في فلكها.

سوف تبقى الولايات المتحدة بحلول عام 2080، الدولة الأقوى في أمريكا الشمالية من دون منازع. ولكن مع مرور الوقت سيتبين للأمريكيين مرة إثر أخرى، أن كونهم أقوياء جداً، لا يعني بالضرورة أنهم أصبحوا كُلِّيِّي القدرة، وأن استمرارهم بهذه الطريقة من التفكير سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض قوتهم. ومع حلول عام 2080، سيتعين على الأمريكيين مواجهة تحدٍّ جديد آخر؛ لكن هذا التحدي سيكون أكثر تعقيداً وإتقاناً مما يكونون قد واجهوه خلال حرب خمسينيات القرن الحادي والعشرين.

المواجهة الجديدة لن يكون مخططاً لها نظراً لأن الولايات المتحدة لن تكون لها مطامع في المكسيك، كما أن المكسيكيين حينها سيكونون على معرفة تامة بالقوة التي يتمتعون بها في مقابل قوة الولايات المتحدة. ستكون مواجهةً ناجمةً بصورة أساسية عن الواقع الجيوسياسي الذي يحكم العلاقة بين الدولتين. ولكن بعكس معظم الصراعات الإقليمية الأخرى، ستكون هذه المواجهة بين دولة تهيمن على العالم وبين جارٍ بدأ يتمتع بقوة متصاعدة؛ أما الجائزة التي

سينالها المنتصر في تلك المواجهة فهي وضع يده على مركز الثقل في النظام العالمي، وأعني به أمريكا الشمالية. هناك ثلاثة عوامل سوف تدفع باتجاه تلك المواجهة:

1. سوف تبرز المكسيك كقوة اقتصادية عالمية كبرى. فهذه الدولة التي تقع في المرتبة الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة بين الدول الأقوى اقتصادياً في العالم في بداية القرن الحادي والعشرين، ستكون حتماً بين الدول العشر الأولى اقتصادياً في العالم بحلول عام 2080. هذه الدولة التي سيبلغ عدد سكانها مائة مليون نسمة مع حلول عام 2080، سيحسب العالم بأسره لها كل حساب، اللهم باستثناء جارتها الشمالية، أي الولايات المتحدة.
2. ستواجه الولايات المتحدة أزمتها الخمسينية الدورية بحلول عام 2070، والتي ستتوج بالانتخابات الرئاسية عام 2080. ستؤدي التكنولوجيا الجديدة المترافقة مع عملية عقلنة التناقص الديموغرافي، إلى خفض الحاجة إلى مهاجرين جدد. على العكس من ذلك، سترتفع أصوات تطالب بإعادة المهاجرين المؤقتين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة قبل خمسين عاماً مع أبنائهم وأحفادهم الذين ولدوا في الولايات المتحدة إلى المكسيك، والذين يعمل العديد منهم في مهن حقيرة. سوف تبدأ الولايات المتحدة بترحيل قسري للسكان من ذوي الإقامة الطويلة عبر الحدود باتجاه المكسيك، وهي بذلك تفرض على الاقتصاد المكسيكي استيعاب عمالة غير مرغوب فيها؛ وهي العمالة التي حصلت على الجنسية الأمريكية منذ عقود عديدة.
3. بالرغم من كل ذلك، فإن التحول السكاني الهائل في المناطق الحدودية لا يمكن قلبُه رأساً على عقب. فالوجود السكاني المكسيكي الطاغي في المناطق الحدودية بين البلدين، سواء مَنْ حصل منهم على الجنسية الأمريكية أو من لم يكن قد حصل عليها بعد، سيبقى مستمراً في تلك المناطق. فالأجزاء التي اقتطعتها الولايات المتحدة من الأراضي المكسيكية في أربعينيات القرن التاسع عشر سوف تعود مكسيكية

ثقافياً واجتماعياً، وحتى سياسياً. قد تبدو سياسة ترحيل العمال المؤقتين عملية قانونية من وجهة النظر الأمريكية، لكن المكسيكيين سيعتبرونها عملية تطهير عرقي.

كانت المكسيك في الماضي غير قادرة على إبداء أية ردة فعل تجاه مثل تلك التحولات في السياسة الأمريكية. ولكن بعد أن تكون قد أصبحت الهجرة مسألة أساسية في سياسة الولايات المتحدة في سبعينيات القرن الحادي والعشرين، والمحور الذي تدور حوله انتخابات عام 2080، فستبدأ المكسيك بالتصرف بطرق غير مسبوقة. فالأزمة في داخل الولايات المتحدة ستتزامن مع نضوج الاقتصاد والمجتمع المكسيكيين، ما سيؤدي إلى توترات غير معهودة بين البلدين. سيحدث تحول كبير على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في الولايات المتحدة (وهو تحول سيتسبب بكثير من الأذى والضرر للمكسيكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة)، وسيترافق ذلك مع تحولات سكانية جديدة ستحدث في جنوب غرب الولايات المتحدة، ما سيؤدي إلى خلق أزمة سيكون من المتعذر جداً حلها عبر التكنولوجيا والقوة الأمريكية.

سوف تظهر هذه الأزمة بدايةً، على شكل قضية أمريكية داخلية محضة. فالولايات المتحدة مجتمع ديموقراطي؛ وعليه، لن تكون ثقافة الناطقين باللغة الإنجليزية في مناطق وأقاليم كبرى في الولايات المتحدة هي السائدة. ستصبح الولايات المتحدة ثنائية الثقافة تماماً مثل كندا أو بلجيكا. لكن لن يتم الاعتراف بهذه الثقافة الثانية، ومع ذلك، ستكون حقيقية على أرض الواقع. وهي لن تكون مجرد ظاهرة ثقافية، بل ستكون حقيقة جغرافية واضحة المعالم.

يمكن أن تتحول الثقافة الثنائية إلى مشكلة عندما يتم تجاهلها، هكذا وبكل بساطة، خصوصاً عندما ترفض الثقافة السائدة الاعتراف بها كجزء لا يتجزأ من المنظومة الثقافية للبلد، وتحاول بدلاً من ذلك المحافظة على سياسة الواقع الثقافي الراهن. تتحول هذه الظاهرة على وجه الخصوص، إلى مشكلة عندما تبدأ الثقافة السائدة باتخاذ خطوات تبدو وكأنها تهدف إلى تدمير ثقافة

الأقليـة. وإذا كانـت ثقافـة هـذه الأقليـة امتـداداً لدولـة جـارة تعتبـر أن مواطنيهـا يعيشون على أرض سرقت منها، فقد تصبح هذه المشكلة قابلة للانفجار في أية لحظة.

مع حلول سبعينيات القرن الحادي والعشرين، سوف يشكل المكسيكيون وكذلك المنحدرون من أصول مكسيكية الأغلبية الساحقة من السكان على امتـداد خـط يبلـغ طولـه مـائتي ميـل علـى الأقـل بـدءاً مـن الحـدود الأمريكيـة المكسيكية مروراً بكاليفورنيا وأريزونـا ونيـو مكسيكو وتكسـاس، وأيضـاً على امتداد مناطق مترامية الأطراف من الأراضي التي انتزعت من المكسيك. لـن تتصرف تلك المنطقة الهائلة المساحة كما تصرف سكان باقي المناطق التي تعيش فيهـا أعـداد كبيرة مـن المهـاجرين مـن ثقافـات أخـرى. علـى العكـس مـن ذلـك، وكمـا حـدث في العديـد مـن المنـاطق الحدوديـة الأخـرى، ستكون تلـك المنـاطق ثقافياً وحتى اقتصادياً، امتداداً لشمال المكسيك. هذا يعني أن حدود المكسيك سوف تتمدد من كافة النواحي، ما عدا الناحية القانونية، باتجاه الشمال.

لن يكون هؤلاء المهاجرون عمال سُخرة أشبه بالعبيد. فالنمو الاقتصادي في المكسيك المترافق مع الاقتصـاد الأمريكـي المزدهـر في خمسـينيات وسـتينيات القـرن الحـادي والعشـرين سـوف يجعـل حيـاة هـؤلاء المسـتوطنين مزدهـرة نسـبياً. وسيصـبح هـؤلاء في واقـع الأمـر حلقـات وصـل في التجـارة بـين الولايـات المتحـدة والمكسيك، والتي ستمثل أحد أهم النشـاطات التجاريـة في العـالم بحلـول نهايـة القرن الحادي والعشرين. ستبسط هذه المجموعة هيمنتها ليس فقط على السياسة المحلية في مناطقها، بل على الواقع السياسي في ولايتين بأكملهما، همـا أريزونـا ونيو مكسيكو، وكذلك على معظم سياسات ولايتي كاليفورنيـا وتكسـاس. مـا سيمنع المهـاجرين مـن أصـول مكسيكية مـن إطبـاق سيطرتهم المطلقـة علـى الـولايتين الأخيرتـين هـو حجمهمـا الجغـرافي الهائـل. مـا تقـدم، يمثـل تمهيـداً لقيـام كيـان قـومي فرعـي في الولايـات المتحـدة يشـبه إلى حـد بعيـد مقاطعـة كيوبيـك Quebec في كندا.

ينتاب المجموعة التي تعيش في نفس المحيط الجغرافي شعور يشد أفرادها إلى بعضهم بعضاً خصوصاً في أوقات الشدة حيث يشعر أفرادها بكيانهم الذي يميزهم عن باقي المجموعات الأخرى داخل البلد نفسها. ولكي نكون أكثر دقة، يمكن القول إن هذه المجموعة تبدأ في النظر إلى المنطقة التي تتواجد فيها باعتبارها منطقة لها هويتها التي تميزها عن باقي المناطق، وبعدها تبدأ بالمطالبة ببعض التنازلات المحددة بما يتناسب مع وضعها المميز. وعندما تكون هذه المجموعة مرتبطة بشكل عضوي مع بلد مجاورة، فإن بعض أفراد تلك المجموعة سيعتبرون أنفسهم من السكان الأصليين لتلك البلد المجاورة، لكنهم يعيشون في ظل هيمنة دولة أجنبية. أما داخل حدود تلك البلد المجاورة، فقد تنشأ حركة قومية تطالب بضم تلك المنطقة إليها.

ستتسبب هذه القضية في فصم عرى التفاهم داخل الكتلة الأمريكية المكسيكية. فبعض سكان تلك المنطقة سيعتبرون أنفسهم مواطنين أمريكيين بالدرجة الأولى، والبعض الآخر قد يتقبلون تلك الأمركة، لكنهم يعتبرون أن علاقتهم بالولايات المتحدة هي علاقة جد مميزة، وبالتالي، فسوف يطالبون باعتراف قانوني من قبل السلطات الأمريكية بهذا الوضع المميز. هناك مجموعة ثالثة، هي الأقل بين تلك المجموعات من حيث الحجم، وهي ذات نزعة انفصالية. سيكون هناك انقسام مشابه في داخل المكسيك نفسها. لا بد لنا من التنويه هنا إلى أن الهجرة غير الشرعية سوف تتوقف بصورة عامة بعد عام 2030 وذلك بعد أن تبدأ الولايات المتحدة بتشجيع الهجرة إليها بعد إقرار قانون الهجرة الذي سيمثل سياسة أمريكية وطنية. سوف يعتبر البعض على جانبيْ الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك أن المشكلة هي أمريكية بحتة؛ ولذا فقد يفضل هؤلاء البقاء على الحياد لكيلا يؤثر مثل هذا التدخل على العلاقات الاقتصادية السلمية بين الولايات المتحدة والمكسيك. ولكن قد يرى آخرون أن المشكلة الديموغرافية في الولايات المتحدة تمثل فرصة لإعادة النظر في طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك. فمقابل سياسة رفع اليد فيما يتعلق بموضوع الهجرة، قد يطالب البعض الولايات المتحدة بتقديم تنازلات للمكسيك حول قضايا أخرى. كما

سترتفع بعض الأصوات من داخل المكسيك مطالبةً بضم المناطق والأقاليم التي تتواجد فيها أغلبية مكسيكية. ستنشب على إثر ذلك معركة دبلوماسية شرسة بين واشنطن ومكسيكو سيتي حيث سيقوم كلا الجانبين بمحاولة بسط هيمنته على الوضع في الطرف الآخر من الحدود.

سيتم انتخاب أعداد كبيرة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من أصول مكسيكية. وسوف لن يرى العديد من هؤلاء أنفسهم كمشرّعين شاءت المصادفة أنهم من أصول مكسيكية، بل كممثلين للجماعات المكسيكية التي تعيش في الولايات المتحدة. وكما هي الحال بالنسبة لحزب الكيوبيكيين في كندا Quebecois Parti فإن تمثيلهم المناطقي سوف ينظر إليه أيضاً كتمثيلٍ لقومية مختلفة تعيش في الولايات المتحدة. وسوف تعكس العملية السياسية المناطقية هذا الواقع الجديد. سيظهر على الساحة السياسية حزب ذو نزعة مكسيكية Partido Mexicano وسوف ينتخب ممثلين عنه ويرسلهم إلى واشنطن ككتلة منفصلة.

سيدفع هذا الوضع المثقل بمثل هذه القضايا إلى انتهاج سياسة معاكسة لسياسة الهجرة المتَّبَعة والتي سوف تحدد معالم سبعينيات القرن الحادي والعشرين وانتخابات عام 2080. لو نظرنا إلى ما وراء الحاجة الديموغرافية إلى إعادة رسم سياسات جديدة حول الهجرة في ثلاثينيات القرن الحادي والعشرين، فإن عملية إعادة رسمها بحد ذاتها سوف تؤدي إلى الدفع بالجنوب الغربي للولايات المتحدة إلى دائرة التطرف. وسوف يثير هذا التطرف بدوره الذعر في أوساط بقية عامة الشعب الأمريكي. ستزداد كذلك مشاعر العداء للمكسيكيين. كما أن خوفاً أولياً من احتمال أن تنتقل عدوى نتائج الثورة التكساسية والحرب الأمريكية المكسيكية التي بقيت خامدة لأكثر من قرنين من الزمن لتأخذ منحى عكسياً يؤدي إلى تفاقم مشاعر العداء تجاه المكسيك وأيضاً تجاه الأمريكيين من أصول مكسيكية في الولايات المتحدة.

هذا الخوف مبرَّرٌ ومنطقي. فالجنوب الغربي الأمريكي هو منطقة محتلة تدفّق إليها المستوطنون الأمريكيون بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر وحتى

أوائل القرن الحادي والعشرين. ولكن مع بدايات القرن الحادي والعشرين، سوف تتدفق موجات من المستوطنين المكسيكيين عائدة إلى تلك المنطقة، سوف ينضم هؤلاء إلى نظرائهم من المكسيكيين الذين لم يغادروا المنطقة مطلقاً. وهكذا، فسوف تقلب هذه التحركات السكانية الواقع الاجتماعي الذي تم فرضه عسكرياً في القرن التاسع عشر على المنطقة رأساً على عقب. لقد فرض الأمريكيون واقعاً عسكرياً وسياسياً، وبعدها قاموا بفرض أمر واقع ديموغرافي موازٍ. سيقوم المكسيكيون بسبب السياسة الأمريكية، بفرض واقع ديموغرافي جديد، وسوف يدرسون خيارات متعددة: هل سيحاولون قلبَ الواقع العسكري والسياسي الذي فرضه الأمريكان وخلق واقع جديد مميز، أو الاكتفاء بالواقع الحالي؟ أما الأمريكان من جانبهم، فسوف يناقشون السبل التي يمكن أن تؤدي إلى قلب التحولات الديموغرافية وإعادة رسم حدود جديدة بين السكان.

لكن أي نقاش مستقبلي حول هذه النقاط المثارة سيكون ضمن سياق عدم إحداث أي تغيير في الواقع الحدودي بين البلدين. فالحدود لا يمكن السماح بتغييرها لأن المكسيكيين على جانبيْ الحدود هم الذين سوف يتناقشون حولها؛ كما أن الواقع الديموغرافي لن يكون عرضة لأي تغيير لأن الأمريكيين يريدون أن يُبقوا الوضع على ما هو عليه. سوف تكون الحدود محمية بوجود قوة عسكرية وسياسية طاغية تثبّتُ أركانها؛ أعني بها الجيش الأمريكي. فالسكان المكسيكيون المقيمون في المنطقة التي تخلت المكسيك عنها، متجذّرون بعمق في الحياة الاقتصادية الأمريكية. لذا، فإن محاولة اقتلاع المكسيكيين من مناطقهم سيؤدي إلى موجات هائلة من عدم الاستقرار. ستكون هناك قوى مؤثرة تحافظ على الواقع الراهن، كما ستكون هناك بشكل موازٍ قوى مؤثرة مضادة تحاول تغييره.

لكنّ ردة الفعل العنيفة في بقية مناطق وأقاليم الولايات المتحدة ستؤدي إلى إقفال الحدود واستفحال حدة التوتر بين البلدين. وفي الوقت الذي تصبح اللهجة الخطابية المكسيكية أكثر حدة، فإن اللهجة الخطابية الأمريكية المضادة، لن تكون أقل منها حدة. كما أن الانقسامات بين المكسيكيين الأمريكيين

ستتلاشى بصورة تدريجية في كافة أنحاء البلاد، أما الشخصيات الأكثر تطرفاً فإنها هي التي ستبقى عالقة في نظر الأمريكيين عن الجالية المكسيكية، وعن المكسيك بصورة عامة. كما أن غلاة المتطرفين في واشنطن سوف يهيمنون على نظرة المكسيكيين إلى الولايات المتحدة. ستبذل محاولات كثيرة من أجل إيجاد حل وسط، وستكون الكثير من تلك المحاولات منطقية جداً ومنطلقة من نوايا حسنة؛ لكن سينظر إلى جميع تلك المحاولات على أنها تمثل خيانة للمصالح الأساسية لهذا الطرف أو ذاك، وأحياناً للطرفين معاً. نادراً ما تُفضي النزاعات الجيوسياسية الكبرى إلى حلول وسط منطقية وسلسة – فقط تذّكروا الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي يحدث كل ذلك، سوف يتم إجبار المواطنين المكسيكيين الذين يقيمون في الولايات المتحدة بموجب تأشيرات إقامة مؤقتة تم استصدارها لهم منذ عدة عقود، على العودة إلى المكسيك بغض النظر عن المدة التي أمضوها في أمريكا. وسوف تكون الولايات المتحدة في غضون ذلك، قد أحكمت قبضتها أكثر فأكثر على الحدود مع المكسيك ليس من أجل منع المهاجرين من الدخول إلى الولايات المتحدة – إذ لا أحد في هذا الوقت ستكون لديه الرغبة في الهجرة إلى الولايات المتحدة – بل من أجل دق إسفين بين المكسيك والمكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة. سوف تُصوَّرُ هذه الأحداث على أنها مجرد إجراءات أمنية، لكنها سوف تكون في الحقيقة جهداً لتعزيز الواقع الذي تم فرضه في عام 1848. هذه الإجراءات وغيرها ستكون مستفِزَّةً لمعظم المكسيكيين على جانبيْ الحدود، لكنها ستكون وقوداً سيستخدمه المتطرفون، وستمثل تهديداً للتجارة الحيوية بين البلدين.

سوف يزداد الضغط في المكسيك على حكومتها من أجل إثبات ذاتها. ستخرج فئة تنادي بضم المنطقة المحتلة، أي قلب الموازين التي أدت إلى الفتح الأمريكي لتلك المنطقة وضمها إلى الولايات المتحدة عام 1848. هذه المجموعة لن تكون بأية حال من الأحوال هامشية، بل ستكون مؤثرة جداً؛ هذا إذا لم تكن هي المهيمنة على المشهد برمّته بالفعل. وهناك من سيطالب الولايات المتحدة

بالاحتفاظ بالمناطق التي تنازلت عنها المكسيك وحماية حقوق السكان فيها – خصوصاً وقف عمليات طرد المكسيكيين بغض النظر عن طبيعة التأشيرة التي يحملونها. أما المجموعة التي ترغب بالمحافظة على الوضع الراهن، مدفوعةً بمصالحها التجارية التي تتطلب الاستقرار وليس الصراعات فإنها ستضعف أكثر فأكثر. فالدعوات إلى ضم تلك المناطق سوف تُقابَلُ بدعوات مضادة من أجل الحصول على حكم ذاتي إقليمي.

سوف تستثمر العناصر المعادية للمكسيك في الولايات المتحدة في مظاهر التطرف في السياسة المكسيكية لإثبات رؤيتها أن المكسيك تنوي التدخل في الشؤون الداخلية الأمريكية، وحتى غزو المناطق الجنوبية الغربية من الولايات المتحدة – وهو أمر ينادي به في الواقع، المكسيكيون الأكثر تطرفاً. وهذا بدوره يبرر مطالب المتطرفين الأمريكيين لاتخاذ إجراءات أكثر وحشية بما في ذلك ترحيل كافة الأشخاص من أصول مكسيكية بغض النظر عن وضعهم كمواطنين أمريكيين، إضافة إلى القيام بغزو المكسيك إذا أبدت الحكومة المكسيكية أية مقاومة لهذه الإجراءات. سوف تصبُّ لغة الخطاب الحادة هذه مزيداً من الزيت على نار ذلك الصراع، وهي التي ستدفع بالمشكلة باتجاه تصعيد أكثر تطرفاً.

دعونا ندفع بالأحداث بعيداً باتجاه المستقبل، ونتخيل كيف سيبدو شكل الصراع القادم، آخذين بعين الاعتبار أنه ليس بإمكاننا أن نفعل أكثر من تخيل تفصيلات ما سوف يحدث في المستقبل.

سوف تبدأ المظاهرات المناهضة للولايات المتحدة في ثمانينيات القرن الحادي والعشرين في العاصمة المكسيكية – وكذلك في لوس أنجلوس وسان دييغو وهوستون وسان أنطونيو وفي مدن حدودية أخرى تكون قد أصبحت ذات طابع مكسيكي طاغٍ. وسيكون محور هذه التظاهرات المطالبة بالحقوق الإثنية للمكسيكيين بصفتهم مواطنين أمريكيين. لكن البعض منهم سوف يتظاهر للمطالبة بقيام المكسيك بضم هذه المناطق إليها. وهناك مجموعة صغيرة من المتطرفين من هؤلاء المتظاهرين من أصول مكسيكية ستبدأ القيام بأعمال

تخريبية في الولايات المتحدة وأعمال إرهابية على مستوى ضيق ضد مقرات الحكومة الفيدرالية في المنطقة. وفي حين أن هذه التظاهرات وكافة ما ينتج عنها من خروقات لن تكون قد تلقت دعماً لا من الحكومة المكسيكية ولا من حكومات الولايات التي يسيطر عليها أشخاص من أصول مكسيكية، ولا حتى من معظم المكسيكيين على جانبيْ الحدود بين البلدين، فإن الأعمال التي يقوم بها الإرهابيون سينظر إليها باعتبارها تمثل الخطوات الأولى لعصيان ونزعة انفصالية مدروسيْن في المنطقة. أما الرئيس الذي سوف يكون تحت وطأة ضغط كبير للقيام بما من شأنه إعادة الأمور إلى نصابها، فسيتجه نحو فَدْرَلَةِ الحرس الوطني في تلك الولايات لحماية المقرات والممتلكات الفدرالية.

لكن حاكميْ ولايتي نيو مكسيكو وأريزونا سيطالبان الحرس الوطني بالخضوع لأوامرهما، وسيرفضان الأمر القاضي بفدرلة الحرس الوطني. سوف يأمران الحرس الوطني بدلاً من ذلك، بالقيام بحماية المقرات الفدرالية، لكنهما في نفس الوقت، سوف يصران على أن قوات الحرس الوطني يجب أن تبقى تحت إمرة الولاية نفسها. أما قوات الحرس الوطني في تلكما الولايتين، والتي يتكون معظم أفرادها من أصول مكسيكية، فسترضخ لأوامر الحاكم. سيطالب بعض أعضاء الكونغرس بإعلان وجود حالة تمرد في البلاد؛ إلا أن الرئيس سيرفض مثل ذلك الإعلان وسيطالب الكونغرس بدلاً من ذلك، بإعطاء الإذن بتحريك وحدات من الجيش باتجاه تلك الولايات، ما سيؤدي قطعاً إلى حدوث صدام بين تلك الوحدات والحرس الوطني في تلك الولايات.

وبعد أن تكون الأمور قد خرجت عن نطاق السيطرة، سوف تصبح المشكلة أكثر تعقيداً. يأمر الرئيس المكسيكي، الذي سيكون عاجزاً عن مقاومة الضغوط عليه للقيام بما هو مطلوب إزاء هذه المشكلة، الجيش المكسيكي بالتحرك شمالاً باتجاه الحدود مع الولايات المتحدة. أما المبرر الذي سيسوقه حول هذا الإجراء فسيتمثل في أن الجيش الأمريكي قد تحرك باتجاه الحدود المكسيكية، وأن غايته منع حصول أي اختراق للحدود، والتنسيق مع واشنطن. ولكن في الواقع، هناك سبب آخر لهذه الخطوة أعمق بكثير مما يكون قد

أفصح عنه. فالرئيس المكسيكي سيخشى قيام الجيش الأمريكي باقتلاع جميع المكسيكيين من تلك المنطقة – من حَمَلَة الجنسية الأمريكية إلى حملة البطاقة الخضراء Green Card وحملة التأشيرات المؤقتة – وإجبارهم على التوجه نحو الحدود المكسيكية. لن تكون المكسيك راغبة في رؤية موجات من اللاجئين تتدفق باتجاه حدودها. فوق هذا وذاك، سوف لن يرغب الرئيس المكسيكي في رؤية المكسيكيين في الولايات المتحدة، وقد انتزعت منهم ممتلكاتهم التي أفنوا أعمارهم في اقتنائها.

عندما يتحرك الجيش المكسيكي، سيتم وضع الجيش الأمريكي في حالة الاستنفار القصوى. لا يمتلك الجيش الأمريكي خبرة كافية لضبط الأمن في المناطق التي يقطنها سكان معادون له، خصوصاً في مناطق يتواجد فيها مواطنون أمريكيون. لكنه من ناحية أخرى، يمتلك ما يكفي من القوة والخبرة لمهاجمة وتدمير أية جيوش معادية. فالقوات الفضائية الأمريكية والقوات البرية سوف تبدأ بتركيز اهتمامها على احتمال وقوع مواجهة مع القوات المنتشرة على طول الحدود مع المكسيك.

اللقاء بين الرئيسين سوف ينفّسُ الاحتقان بين البلدين، حيث سيتضح أن الجانبين لا يسعيان نحو نشوب حرب بينهما. في الواقع، لم يكن أحد في موقع السلطة في أي من البلدين يتمنى انزلاق الوضع إلى ما آل إليه على الحدود الجنوبية الغربية. لكن المشكلة تتلخص فيما يلي: أثناء المفاوضات، وبالرغم من أن الجانبين يرغبان في عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، فإن الرئيس المكسيكي سيفاوض في الحقيقة لصالح المواطنين الأمريكيين من أصول مكسيكية، والذين يعيشون في الولايات المتحدة. ومع تنفيس الاحتقان الذي تكون قد تسببت به الأزمة، سيكون موضوع المكسيكيين المقيمين في المنطقة التي تنازلت المكسيك عنها قيد المناقشة. فمنذ اللحظة التي يتحول النقاش باتجاه وضع نهاية للأزمة، فإن السؤال المطروح هو اختيار مَن سيتحدث باسم المكسيكيين المقيمين في المناطق التي تنازلت المكسيك عنها: أما الجواب على هذا السؤال فهو: الرئيس المكسيكي نفسه.

وفي الوقت الذي تكون أزمة ثمانينيات القرن الحادي والعشرين قد انتهت، فإن لب المشكلة سيبقى حيث هو. ستستمر أزمة المنطقة الحدودية؛ وفي حين يكون المكسيكيون عاجزين عن فرض أي حل عسكري، فإن الحكومة الأمريكية لن تكون قادرة على فرض أي حل اجتماعي أو سياسي. فدخول وحدات من الجيش الأمريكي إلى تلك المنطقة وتسيير دوريات فيها كما لو كانت أرضاً أجنبية، سوف يغيّر وضع المنطقة في نظر عامة الشعب. إضافة إلى ذلك، سوف تزيد المفاوضات التي تجريها الحكومة المكسيكية لصالح شعب المنطقة، هذا التغيير حدة وعمقاً. كما أن حركة انفصالية متطرفة في المنطقة تمولها مجموعات من القوميين المكسيكيين، سوف تستمر في إثارة القلاقل خصوصاً عندما تبدأ بعض هذه الحركات الانفصالية الإرهابية بتفجير عبوات ناسفة بين الحين والآخر، والقيام بأعمال الخطف – ليس فقط في المناطق التي تنازلت المكسيك عنها، بل في كافة أرجاء الولايات المتحدة. ولذا فإن نغمة الغزو المكسيكي ستعود إلى الواجهة من جديد. ستبقى المنطقة جزءاً من الولايات المتحدة، لكن ولاءها سيبقى دائماً محل تساؤل بالنسبة للعديد من الناس في الولايات المتحدة.

إن طرد عشرات الملايين من الناس لن يكون خياراً، لأنه سيكون من المستحيل لوجستياً تنفيذ ذلك، وستكون له نتائج مدمرة على الولايات المتحدة. ولكن في نفس الوقت، ستكون الفكرة التي تقول إن سكان المنطقة من أصول مكسيكية هم بكل بساطة مواطنون أمريكيون قد انتهت. فالعديد من سكان تلك المنطقة لن يخالجهم مثل هذا الشعور مجدداً، والأمر نفسه سينطبق على بقية شعب الولايات المتحدة. وهكذا، فإن الوضع برمّته سينحو باتجاه التطرف الذي تزداد وتيرته حدة.

مع حلول عام 2090، سيكون المتطرفون في المكسيك قد أسسوا لبوادر أزمة جديدة. فالتعديلات التي ستطرأ على الدستور المكسيكي تقضي بأن المكسيكيين (الذين يعرّفهم الدستور بأنهم وُلِدوا لوالدين مكسيكيين وينتمون إلى الثقافة المكسيكية)، الذين يعيشون خارج المكسيك، سوف يسمح لهم الآن

بالمشاركة في الانتخابات المكسيكية. الأهم من ذلك، ستُقام مراكز انتخابية خارج المكسيك بحيث يصبح المكسيكيون الذين يعيشون في الأرجنتين على سبيل المثال، قادرين على أن يصوّتوا لاختيار من يمثلهم في الكونغرس المكسيكي ويدافع عن قضايا المكسيكيين الذين يعيشون في الأرجنتين.

بما أن العديد من الناخبين متواجدون في الولايات المتحدة التي تمثل محور التغيير، فإن المنطقة التي تنازلت المكسيك عنها للولايات المتحدة سوف يتم تقسيمها إلى دوائر انتخابية مكسيكية بحيث سيمثل دائرةَ لوس أنجلوس عشرون نائباً، ودائرة سان أنطونيو خمسة نواب يُنتَخَبون للكونغرس في العاصمة مكسيكو سيتي. وبما أن الجاليات المكسيكية هي من ستقوم بدفع تكاليف هذه الانتخابات من صندوق تمويل خاص، فلن يكون من الواضح أن مثل هذا سيشكل خرقاً للقوانين الأمريكية. لكن من المؤكد أنه بينما سيعم الشعور بالغضب كافة أرجاء الولايات المتحدة، فإن الحكومة الاتحادية ستخشى من نتائج أي تدخل قد تقوم به في هذه الانتخابات. وعليه، فإن انتخابات الكونغرس ستسير قُدُماً عام 2090، حيث يقوم الناخبون من أصول مكسيكية بالتصويت لمثليهم في كل من الكونغرس المكسيكي في مكسيكو سيتي والكونغرس الأمريكي في واشنطن. وفي بعض الحالات، قد يتم انتخاب نفس النائب في ذات الوقت، إلى كِلا المجلسين المكسيكي والأمريكي. ستكون تلك خطوة ذكية تحشر الولايات المتحدة في الزاوية وتضعها في موقع الدفاع عن النفس، حيث لن تكون في متناول يدها القدرة على اتخاذ إجراءات مضادة.

ستواجه الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الحادي والعشرين وضعاً داخلياً صعباً، إضافة إلى المواجهة القائمة بينها وبين المكسيك التي ستعمل جاهدة على تسليح نفسها بكافة أنواع الأسلحة خوفاً من قيام الولايات المتحدة بمحاولة حل المشكلة عبر اتخاذ إجراءات عسكرية ضدها. سيكون للأمريكان أفضلية هائلة في الفضاء، لكن المكسيكيين ستكون لهم الغلبة على الأرض. لن يكون الجيش الأمريكي كبير العدد، ولذا فإن بسط السيطرة على مدينة مثل لوس أنجلوس سيتطلب استدعاء أعداد كبيرة من جنود المشاة.

ستظهر على السطح فرقٌ مكسيكية شبه عسكرية في كافة أنحاء المنطقة رداً على الاحتلال الأمريكي لتلك المنطقة، وستبقى تلك الفرق حتى بعد أن تنسحب القوات العسكرية الأمريكية منها. ونظراً لكون جانبيْ الحدود تعج بالمظاهر والحشود العسكرية، فإن هناك احتمالاً بأن تقوم تلك الفرق شبه العسكرية بقطع طرق الإمداد عن الجيش الأمريكي، ما سيؤدي إلى عزل القوات الأمريكية على طول الحدود، وسيكون مثل هذا الأمر في غاية الخطورة. سيكون بإمكان الولايات المتحدة تدمير الجيش المكسيكي، لكن هذا لا يعني البتة أن جنوب غرب الولايات المتحدة أو حتى المكسيك سيعودان إلى سابق عهدهما من الاستقرار نتيجة لذلك. وفي الوقت نفسه، سوف تبدأ المكسيك بإطلاق أقمارها الصناعية إلى الفضاء وبناء طائراتها غير المأهولة الخاصة بها.

أما فيما يتعلق بردة الفعل الدولية على هذا الوضع، فإن العالم سيتنحّى جانباً ويكتفي بمراقبة ما يجري. سوف يأمل المكسيكيون بالحصول على دعم خارجي، وسيكون البرازيليون حينها قد أصبحوا قوة لا يستهان بها، وسيرسلون إشارات تتضمن تعاطفهم مع المكسيك وتضامنهم معها. ولكن في الوقت الذي تكون بقية دول العالم تأمل سراً أن تستطيع المكسيك إدماء أنف الولايات المتحدة، إلا أن أياً من تلك الدول لن تنخرط في مسألة على هذه الدرجة القصوى من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. ستكون المكسيك وحيدة في مواجهة الولايات المتحدة. الحل الاستراتيجي الوحيد بالنسبة للمكسيك هو أن تبقى شوكة في خاصرة الولايات المتحدة الحدودية، في الوقت الذي تقوم دول أخرى بالوقوف في وجه الولايات المتحدة في أماكن أخرى من العالم. سيشعر البولنديون على نحو خاص بكثير من المرارة بسبب الأمريكان، بينما ستضيق دول أخرى ناشئة مثل البرازيل، ذرعاً بتشديد الخناق عليها في الفضاء من قبل الولايات المتحدة.

لن يكون بمقدور المكسيكيين خوض حرب ضد الولايات المتحدة إلا بعد أن يصلوا إلى نوع من التوازن في الميزان العسكري معها. سوف تحتاج المكسيك إلى ائتلاف بينها وبين دول أخرى لتحقيق ذلك. إلا أن بناء مثل هذا الائتلاف

سيستغرق الكثير من الوقت. لكن المكسيك ستتمتع بأفضلية هائلة على الولايات المتحدة في هذا الصدد: ستواجه الولايات المتحدة قلاقل داخلية؛ هذه القلاقل، وإن لم تصل إلى مستوى التمرد، ستفرض على الولايات المتحدة أن تستهلك جلَّ طاقتها وتَحُدَّ من خياراتها. أما قيامها بغزو المكسيك وإنزال الهزيمة بها فلن يضع حداً لتلك القلاقل؛ بل ربما سيزيدها تفاقماً. إن عجز الولايات المتحدة عن حل تلك المشكلة سيكون عنصر القوة الأمضى في يد المكسيك، وهو الذي سيمدها بالوقت اللازم كي تحضّر نفسها للمواجهة الحاسمة مع الولايات المتحدة.

ستكون المنطقة الحدودية بين الولايات المتحدة والمكسيك تحت سيطرة المكسيك نفسها، كما أن حدودها الحقيقية والاجتماعية سوف تتمدد مئات الأميال إلى الشمال من حدودها القانونية مع الولايات المتحدة. فحتى لو استطاعت الولايات المتحدة هزيمة المكسيك حرباً، فإن هذا لن يجعلها قادرة على حل تلك المعضلة الأساسية المستعصية. ولذا، فإن الوضع سيصل في نهاية المطاف إلى طريق مسدودة.

تحت سطح كل ما سيجري، هناك سؤال ملحٌّ ما برح يطرح نفسه بقوة، وكان على الولايات المتحدة أن تواجهه منذ نشأتها تقريباً: ما هي المدينة التي ينبغي أن تكون عاصمة لأمريكا الشمالية، هل هي واشنطن أم مكسيكو سيتي؟ ظهر الأمر في البداية وكأن الكفة تميل لصالح الثانية. ولكن بعد عدة قرون، بدا واضحاً أن الأولى هي المؤهلة لشغل هذا الموقع. لكن السؤال عاد وطرح نفسه على الطاولة مرة أخرى. يمكن تأجيل الإجابة على هذا السؤال الآن، ولكن لا يمكن التهرب من الإجابة عليه لاحقاً.

هو نفس السؤال الذي توجَّبَ على كل من فرنسا وإسبانيا مواجهته في القرن السابع عشر. فقد تسيَّدت إسبانيا المشهد على مدى قرن من الزمن وبسطت سيطرتها على أوروبا الأطلسية والعالم بأكمله إلى أن برزت قوة أخرى شكلت تحدياً للهيمنة الإسبانية. مَنْ مِنَ الدولتين يجب أن تتسيّد المشهد، هل هي إسبانيا أم فرنسا؟ بعد خمسة قرون، أي في نهاية القرن الحادي والعشرين، ستكون

الولايات المتحدة قد بسطت نفوذها على العالم لمائة عام. الآن، المكسيك هي تلك القوة الناشئة. ولكن من هي القوة التي ستتسيد المشهد؟ فالولايات المتحدة ستكون هي المهيمنة في الفضاء والمحيطات، وهي من تتحكم بهما؛ لكن التحدي القادم من المكسيك سوف تتصاعد وتيرته على الأرض (وهو تحدٍّ لا يمكن لدولة في العالم فرضه على الولايات المتحدة إلا المكسيك)، وتحديداً داخل حدود الولايات المتحدة. وهو التحدي الوحيد الذي لا يمكن للقوة العسكرية للولايات المتحدة مجابهته بكفاءة. بالتالي، ومع اقتراب موعد أفول القرن الحادي والعشرين، يبقى السؤال على الشكل التالي: أمريكا الشمالية هي مركز الثقل في النظام العالمي، ولكن من هي الجهة التي ستتحكم بأمريكا الشمالية؟

هذا سؤال عليه أن يبقى في دائرة الانتظار حتى بزوغ فجر القرن الثاني والعشرين.

خاتمة

قد يبدو تخيل مكسيكَ صاعدةً تشكلُ تحدياً للقوة الأمريكية ضرباً من ضروب الخيال، إلا أنني أظن أن العالم الذي نعيش فيه اليوم قد يبدو هو الآخر ضرباً من ضروب الخيال بالنسبة لشخص كان يعيش في بداية القرن العشرين. وكما سبق لي القول في مقدمة هذا الكتاب، فإننا عندما نحاول توقع ما سيحدث في المستقبل، فإن المنطق العام يخذلنا في معظم الأحوال – فقط تأملوا التغيرات المرعبة التي حدثت على امتداد القرن العشرين، وحاوِلوا تخيلَ استخدام المنطق العام لتوقع حدوث هذه الأشياء. فالطريقة الأكثر عملية لتخيل المستقبل هو طرح تساؤلات حول ما هو متوقع.

هناك مَنْ وِلِد في هذا القرن، وسوف يعيش حتى القرن الثاني والعشرين. عندما كنت في سن النمو في خمسينيات القرن العشرين، كان القرن الحادي والعشرون فكرةً ترتبط بالخيال العلمي؛ وليس بالواقع الذي كنت أعيشه. يركز الناس العمليون كل اهتمامهم على اللحظة التالية ويتركون القرون القادمة للحالمين. لكن الحقيقة هي أن القرن الحادي والعشرين تحول إلى ما يشبه الهاجس العملي بالنسبة لي. فأنا سأُمضي مدة لا بأس بها من حياتي فيه. وفي الطريق إلى هنا، استطاع التاريخ – بحروبه والتغيرات التكنولوجية والاجتماعية التي حدثت فيه – أن يعيد تشكيل حياتي بطرق مرعبة. فأنا لم أقضِ في حرب نووية ضد السوفييت، بالرغم من أنني شهدت العديد من الحروب، وكان معظمها غير متوقع. فمسلسل جيتسونز[1] Jetsons لم يرسم معالم الحياة عام

(1) هو مسلسل رسوم متحركة أمريكي تم عرضه تلفزيونياً بين أيلول، سبتمبر، 1962 وبين آذار، مارس، 1963. وهو نوع من كوميديا الحالة. Situational Comedy (المترجم)

1999، لكنني أكتب هذه الكلمات على جهاز كومبيوتر أستطيع حمله بيد واحدة ويمكن لهذا الجهاز أن يوصِلني بمعلومات على مستوى العالم خلال ثوانٍ معدودات، ومن دون الحاجة إلى أسلاك تربطه بأي شيء آخر. لم تحل الأمم المتحدة المشكلات التي تعاني منها البشرية؛ ومع ذلك، فقد حدثت تغيرات تحبس الأنفاس بالنسبة للسود والنساء. فما توقعته وما حدث بالفعل، كانا شيئان مختلفان تمام الاختلاف.

عند إلقاء نظرة على القرن العشرين، فإننا نستذكر أشياء كنا متأكدين منها تماماً؛ هي أشياء كانت محتملة الحدوث وأشياء أخرى غير معروفة. كنا متأكدين أن الدول القومية سوف تستمر بالطريقة التي نظّم الناس العالم بواسطتها. كنا نعلم أن الحرب سوف تكون أكثر دموية وأشد فتكاً. لقد كان ألفريد نوبل يعلم علم اليقين أن اختراعه سوف يجعل الحروب أكثر رعباً، وهو بالضبط ما حصل. كان بإمكان استشراف حدوث ثورات في مجال الاتصالات والسفر – كانت أجهزة الراديو وصناعة السيارات والطائرات موجودة بالفعل. كان ما يلزم كل ذلك هو الخيال والرغبة في الإيمان بما سوف يحدث، ورؤية ما يعني كل ذلك بالنسبة للعالم. كل ما كان يلزم هو التعطيل المؤقت للمنطق العام.

لم تكن هناك حاجة إلى القيام بقفزة كبيرة باتجاه المستقبل كي نتنبأ بأن الحروب سوف تحدث لا محالة، وأن نتائجها التدميرية ستكون أعم وأشمل وأكثر فتكاً، أو مَنْ سيحارب ضد مَنْ. فالقوتان الأوروبيتان الجديدتان اللتان اتحدتا مؤخراً، وأعني بهما إيطاليا وألمانيا، إضافة إلى اليابان التي ولجت إلى نادي الدول الصناعية ستحاول إعادة رسم معالم النظام العالمي الذي كان تحت إمرة دول أوروبا الأطلسية، والتي كانت بريطانيا وفرنسا من أهمها. وفي الوقت الذي مزقت تلك الحروب كلاً من أوروبا وآسيا، فإنه لم يكن من الصعب استشراف حقيقة أن روسيا وأمريكا سوف تبرزان باعتبارهما القوتين العظميين على الصعيد العالمي – في الحقيقة، استشرفت العديد من الجهات هذه الحقيقة. لكن ما حدث، كان أكثر ضبابية وغموضاً، إلا أنه لم يكن خارج نطاق المخيلة.

في أوائل القرن العشرين، قدّم أحد مؤلفي قصص الخيال العلمي هو إتش. جي. ويلز H. G. Wells وصفاً للأسلحة التي سوف تستعمل لخوض الحروب في الأجيال القادمة. كل ما كان مطلوباً هو أنه ألقى نظرة على ما تم تخيُّله بالفعل وما يمكن البناء عليه من خلال ذلك؛ ومن ثَمَّ، ربط ذلك بالحروب المستقبلية. ولكن ما تم تخيُّله لم يكن فقط التكنولوجيا. كان باستطاعة لاعبي حروب الفيديو في كلية الحرب البحرية في الولايات المتحدة وكذلك في أوساط أركان الدفاع الياباني، تقديم وصف للخطوط العريضة للحرب الأمريكية اليابانية المقبلة. كما وضعت قيادة الأركان العامة الألمانية قبل اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، مخططات للنهج الذي ستسير عليه هاتان الحربان والمخاطر المحتملة الناجمة عنهما. كان بإمكان ونستون تشرشل استشراف نتائج الحرب ومن ضمنها انهيار الإمبراطورية البريطانية والحرب الباردة المقبلة. لم يكن بإمكان أحد استشراف التفصيلات الدقيقة لما سيحدث، لكن ملامح الصورة العامة لما كانت ستسير عليه الأمور في القرن العشرين كان من الممكن استشعارُها.

هذا ما حاولت القيام به في هذا الكتاب – أعني بذلك استشعار ما سوف يحدث في القرن الحادي والعشرين مهتدياً بصورة رئيسية بالوقائع الجيوسياسية بين يديّ. بدأت بما يتصف بالديمومة: وأعني به ثبات الوضع الإنساني المعلق بين الجنة والنار. بحثت بعدها عن اتجاه طويل الأمد، وقد وجدت ضالتي المنشودة في تراجع الدور الأوروبي أو بالأحرى سقوطه كمركز ثقل في الحضارة الكونية، وإبداله بأمريكا الشمالية وتحديداً بالقوة الأمريكية الشمالية المهيمِنة وأعني بها الولايات المتحدة. ومع هذا التحول العميق في النظام العالمي، كان من السهولة بمكان، رسم معالم شخصية الولايات المتحدة – العناد والمراهَقة والألمعية – وردة فعل العالم عليها: الخوف والحسد والمقاومة.

بعدها ركّزتُ على مسألتين اثنتين. الأولى من بإمكانه مقاومة القوة الأمريكية، والثانية، كيف سترد الولايات المتحدة على مثل تلك المقاومة. قد تأتي المقاومة على شكل موجات متلاحقة على شاكلة الحقب القصيرة والمتحولة

في القرن العشرين. أولاً هناك الإسلام، ثم روسيا، وبعدها ائتلاف مكون من قوى جديدة مثل تركيا وبولندا واليابان؛ وأخيراً، هناك المكسيك. لكي نفهم ردة فعل الولايات المتحدة، ألقيتُ نظرة على ما بدا لي وكأنه الدورة الخمسينية الأعوام في المجتمع الأمريكي على امتداد القرون الماضية، وحاولت تخيل كيف ستبدو الأمور في عاميْ 2030 و2080، ما سمح لي بالتفكير بالتغيرات الاجتماعية الدراماتيكية التي بدأت طلائعها بالظهور الفعلي – وأعني بذلك نهاية مرحلة الانفجار السكاني – والتأمل فيما يمكن أن يعني ذلك مستقبلاً. وكان بإمكاني أيضاً التفكير في كيفية استجابة التكنولوجيا الموجودة الآن بالفعل للأزمات الاجتماعية، راسماً ممراً بين الروبوتات وبين الطاقة الشمسية المتوضعة في الفضاء.

كلما اقترب المرء من التفصيلات، ازداد احتمال وقوعه في الخطأ. من الواضح أنني كنت أعي ذلك جيداً. لكن مهمتي كما أراها، تتمثل في أن أقدم لكم صورة عما قد يبدو عليه القرن الحادي والعشرون. أعرف أنني سأكون مخطئاً بالنسبة لبعض التفصيلات. كما أعرف أنني قد أكون مخطئاً فيما يتعلق بالدول التي ستصبح قوى عظمى وكيف لها أن تقاوم الولايات المتحدة. ولكن ما أنا واثق منه هو أن موقع الولايات المتحدة في النظام العالمي سوف يكون القضية الرئيسية في القرن الحادي والعشرين، وأن الدول الأخرى سوف تعاني من صعود الولايات المتحدة. في نهاية المطاف، إذا كانت هناك أية نقطة يتعين عليّ التأكيد عليها في هذا الكتاب، فهي أن الولايات المتحدة – التي هي أبعد ما تكون عن الانهيار – قد بدأت في الحقيقة رحلة الصعود إلى أعلى قمة الهرم العالمي.

ليس المقصود من هذا الكتاب بالتأكيد، أن يكون احتفاءً بالولايات المتحدة أو تمجيداً لها. أنا منحاز للنظام الأمريكي؛ لكن الأوراق الفدرالية التي كتبت عليها مواد الدستور ليست هي التي منحت أمريكا قوتها. ما منحها تلك القوة هو وقفة جاكسون في نيو أورلينز، والهزيمة التي لحقت بسانتا آنا Santa Anna في سان جاسينتو San Jacinto، وضم هاواي وتسليم بريطانيا لقواعدها البحرية في النصف الغربي من الكرة الأرضية للولايات المتحدة عام 1940 –

إضافة إلى العديد من السمات الجيوسياسية الفريدة الأخرى والتي أمضيت الكثير من الوقت في تحليلها على صفحات هذا الكتاب.

هناك نقطة لم أتطرق إليها في هذا الكتاب. لا بد أن كل قارئ قد لاحظ أنني لم أتناول موضوع الاحتباس الحراري في هذا الكتاب. من المؤكد أن هذا قد يبدو تجاهلاً فاضحاً لموضوع حساس مثل هذا. أنا أعتقد يقيناً أن البيئة تعاني من الاحتباس الحراري، وبما أن العلماء أخبرونا أن النقاش حول هذه المسألة قد انتهى، فأنا أقر بسهولة أن الاحتباس الحراري من صنع الإنسان. وكما قال كارل ماركس: "البشرية لا تتسبب بمشكلات لنفسها إلا ووجدت لنفسها حلاً لها". لا أدري مدى صحة هذا الكلام ومدى سريانه على العالم أجمع، لكنه في هذه الحالة، لا صحة له على الإطلاق.

هناك عاملان سيساعدان في تخفيف حدة الاحتباس الحراري. أولاً، سوف تقلل نهاية حقبة الانفجار السكاني خلال العقود القادمة من الطلب المتزايد على كافة أنواع المنتجات والبضائع. ثانياً، إن الزيادة في تكلفة العثور على الهيدروكربونات واستخدامها سوف يجعل الحاجة ملحة أكثر للبحث عن بدائل أخرى للطاقة. البديل الواضح هو الطاقة الشمسية، لكن من الواضح بالنسبة لي أن مجموعات توليد الطاقة الشمسية على الأرض أمامها عوائق كثيرة لا بد من تجاوزها، لكن معظم تلك العوائق غير موجودة في محطات توليد الطاقة الشمسية الفضائية. ومع حلول النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين، سنلحظ حدوث تغيرات ديموغرافية وتكنولوجية سوف تعالج هذه القضية. بعبارة أخرى، ستؤدي ظاهرة التراجع في عدد السكان إضافةً إلى السيطرة على الفضاء من قبل قوة عالمية، إلى حل تلك المشكلة. الحل ممكن بالفعل، وسيكون بمثابة نتيجة غير مقصودة لعلميات أخرى.

هذه النتيجة غير المقصودة هي محور مادة هذا الكتاب. فإذا كان بإمكان البشر أن يقرروا ببساطة ماذا يريدون القيام به، ثم يضعونه بالفعل موضع التطبيق، حينها يصبح الاستشراف مستحيلاً. فالإرادة الحرة هي خارج إطار

الاستشراف. لكن ما يلفت النظر بشأن البشر هذه الأيام هو أنهم لا يتمتعون بالحد الأدنى من الحرية. صحيح أن من الممكن أن يكون لدى البعض عشرة أبناء، ولكن من النادر أن نرى أسرة لديها عشرة أبناء. نحن مُكرهون على ما نفعل لأننا محكومون بعامليْ الزمان والمكان اللذين نعيش ضمن نطاقهما. كما أن تلك الأفعال التي نقوم بها مليئة بنتائج وعواقب لم نكن نقصدها أو نتعمدها. عندما استخدم مهندسو وكالة ناسا الرقاقة المجهرية لتثبيت جهاز كومبيوتر على متن المركبة الفضائية، لم يكونوا ينوون ابتكار الآيبود iPod.

أما جوهر المنهج الذي اتبعتُه في هذا الكتاب فقد ركّز على العوائق المفروضة على الأفراد والأمم، وذلك من أجل تبيّن كمْ تمَّ إكراههم على اتباع هذا السلوك أو ذاك، بسبب هذه العوائق؛ ومن ثمَّ، محاولة فهم النتائج غير المقصودة التي تسببت بها هذه الأفعال. المجهولُ عالَمٌ لا قرار له أو نهاية، وعليه، ليس هناك استشراف كامل أو دقيق تماماً لقرن من الزمن. ولكن إذا نجحت في تقديم فهم لبعض أهم العوائق، ولردود الأفعال الأكثر احتمالاً على هذه العوائق، والنتائج المترتبة على تلك الأفعال على أوسع مستوى، فسأكون حينها قد حققت مبتغاي من هذا الكتاب.

أما أنا، فأجدُني أشعر بشيء من الغرابة لكتابتي مُؤَلَّفٍ لن أعرف شيئاً عن مدى صحة ما جاء فيه من عدمها؛ وبالتالي، فأن أدون هذا المؤلَّف لأبنائي، وحتى لأحفادي الذين سيكونون في وضع يمكّنهم من التثبت من صحة ومصداقية ما دونته في هذا الكتاب. وإذا قُدِّرَ لهذا الكتاب أن يكون دليلاً لهم بصورة من الصور، فأكون حينها قد بلّغتُ الأمانة.

كلمة شكر

ما كان لهذا الكتاب أن يتم تخيله، ناهيكم عن البدء في العمل عليه من دون مساعدة زملائي في ستراتفور[1] Stratfor. لم يتوانَ صديقي دون كيوكيندال عن تقديم كل مساعدة ممكنة لي أثناء إعداد هذا الكتاب. كما أن سكوت سترينغر كان صبوراً في عملية انتقائه للخرائط التي استعملتها في متن الكتاب. عمل الجميع في ستراتفور على جعل الكتاب يظهر بالصورة المثلى، ما منحني شعوراً إيجابياً. أريد أن أتوجه بشكر خاص لروجر بيكر وريفا بهالا ولورين غودريتش ونيت هيوز وآريك أينشتاين وكولن تشابمان. كما أود أن أشكر على نحو خاص بيتر زيهان الذي كان لملاحظاته القيّمة أكبر الأثر في مساعدتي وشعوري بالضيق في آن. أما خارج عائلة ستراتفور، فأود أن أتقدم بالشكر لكل من جون مولدن وغوستاف مولنار اللذين علّماني أن أنظر إلى الأمور من زوايا مختلفة. كما عملت سوزان كوبلاند على إنجاز هذا المشروع برمّته.

أخيراً، أود أن أشكر وكيلي الأدبي جيم هورنفيشر وجيسون كوفمان المحرر في دار "دبل دي" للنشر Doubleday. لقد بذل الاثنان جهوداً جبارة لرفع معنوياتي إلى آفاق لا محدودة. كما أشكر روب بلوم الذي عمل على إخراج هذا الكتاب.

كثيرة هي الأيدي التي ساهمت في إخراج هذا الكتاب إلى النور، لكن أية أخطاء أو هناتٍ فيه فهي تقع على عاتقي وحدي.

---

(1) ستراتفور هي منصة أمنية أمريكية تعنى بالقضايا الجيوسياسية ودار نشر، أسسها الدكتور جورج فريدمان، مؤلف الكتاب، عام 1996 في أوستن، تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية. (المترجم).